جامعة وهران2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الفلسفة

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في الطور الثالث تخصص فلسفة وتحليل جيوستراتيجي الموسومة بـ

مواقف دول الخليج
من الصراع الإقليمي في الصحراء الغربية

إعداد الطالب:

كرالوة جلال

إشراف :

أ.د عبد الله عبد اللاوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بن مزيان بن شرقي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة وهران2
عبد لله عبد الاوي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة وهران2
بوشيبة محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة وهران2
زاوي الحسين	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة وهران 2
براهيم احمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة مستغانم
قدوسي محمد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة بلعباس

الموسم الجامعي :2021/2020

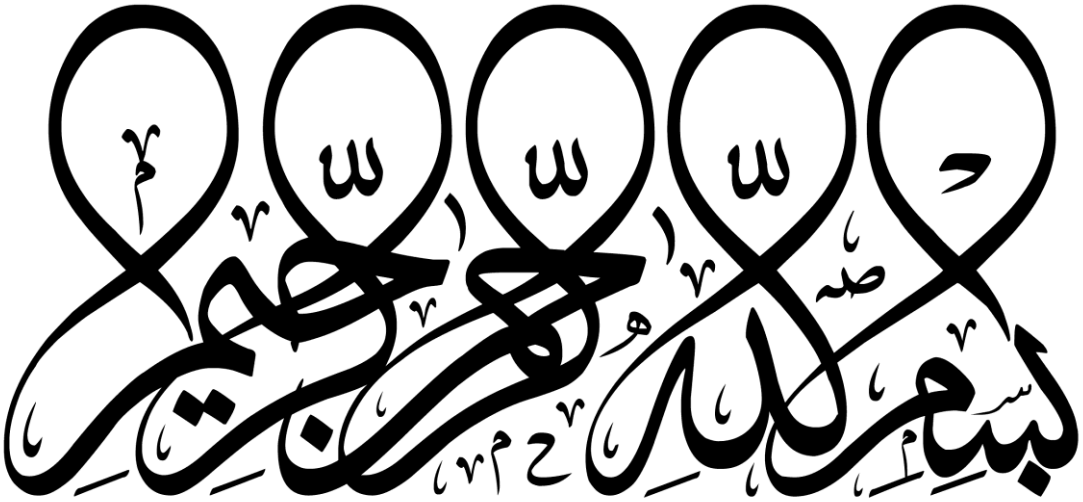
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

احمد لله و اشكره ،فاني ما كنت بالغا ما بلغت إلا بفضله

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل عبد لله عبد الاوي الذي

قبل الإشراف على هذا العمل برحابة صدر و طيب خاطر

و أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة هذا

العمل ،و اخذوا على عاتقهم مهمة تقييمه

إلى كل من سلهم في مرافقتي في هذه المرحلة الأكاديمية من قريب أو

بعيد، لهم مني اسمي عبارات التقدير و الاحترام

إهـداء

إلى روح الفقيد الأستاذ الدكتور برياح مختار

إلى كل أفراد عائلتي و خاصة الوالدين اللهم اطل في عمرهما

إلى مشرفي الأستاذ الدكتور عبد لله عبد الاوي

إلى هؤلاء جميعا اهدي هذا العمل

كرالوة جلال

مقدمة

المقدمة

تعد مشكلة الصحراء الغربية جوهرية ومهمة في رسم العلاقات الدولية والإقليمية في منطقة شمال إفريقيا وذلك لما تكتسبه من أهمية سياسية وإستراتيجية رسمت منذ أمد بعيد العلاقات بين دول الجوار خصوصا ما تعلق بالمغرب والجزائر باعتبارهما قوتين مهمتين في المنطقة منذ سنة 1962، حيث يمكن اعتبار مابين عام (1884 - 1885) المتعلق بمؤتمر مدريد وهي بداية الأزمة الصحراوية التي عبرت عن تاريخ احتلالها من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية بقيادة الأسبان حيث سيعتبرونها فيما بعد تابعة للدولة الإسبانية ، فقضية الصحراء الغربية من القضايا المعقدة الراهنة في العالم المعاصر ذلك أنها تعبر عن تركة استعمارية ثقيلة في منطقة شمال إفريقيا ، وتعبير صارخ عن انتهاك حقوق الإنسان في بقعة من العالم رسمت حيثياتها ضربة موجعة لمبادئ الأمم المتحدة حول حق تقرير المصير ومشروعها نحو تصفية الاستعمار التقليدي من المنطقة بشكل نهائي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية .

فالصحراء الغربية المتمثلة في الساقية الحمراء ووادي الذهب شهدت مجموعة من الأحداث المتلاحقة بداية من استغلال السلاطين المغربيين لخيراتها تاريخيا إلى حملات الأسبان عليها بما تحمله من ثروات اقتصادية وموقع إستراتيجي مهم وصولا للاحتلال الشامل لها واعتبراها صحراء إسبانية وتبع ذلك اتفاقية التقسيم الثلاثي مع المغرب وموريتانيا 1975 ، دون أن ننسى الدور الأمريكي في المنطقة الذي يدخل ضمن إستراتيجيات الدراسات المستقبلية في إطار الحرب الباردة وسياسية البحث عن مناطق نفوذ وحلفاء ، وهو نفس الأمر الذي لعبته دولة الإمارات في المنطقة من خلال استقطاب المغرب لصفها وضد المشروع الصحراوي ، ورغم جهود الأمم المتحدة للتسوية مع الإتحاد الأفريقي والاعتراف بالبوليساريو وبالجمهورية الصحراوية لكن المسألة لم تحل مطلقا بل زادت تعقيدا تنوعت الصراعات في ظل تعاظم المقاومة الصحراوية ، ونتمنى من خلال هذا العمل الوقوف على حقيقة المسألة بشكل معمق وموضوعي

أهداف الدراسة :

هذا العمل يهدف لتسليط الضوء على قضية مهمة شغلت العالم المعاصر تتعلق بتصفية الاستعمار في العالم الثالث وتحديدا في منطقة المغرب العربي ، حيث تعتبر الصحراء الغربية مستعمرة معاصرة تحت الاحتلال المغربي ، حيث قمنا بالوقوف على ما يلي :

- تاريخ هذه المنطقة من الناحية العرقية والسياسية والاقتصادية والجغرافية ، وطبيعة الاحتلال الإسباني وأسبابه وتاريخه -كما حاولنا تبيان بعض الحقائق التاريخية حول تبعية هذه المنطقة ودحض إدعاءات المغرب حول أحقيته في الصحراء الغربية / كما بينا الدور الأممي في المنطقة لحل المسألة وفقا للشرعية الدولية ، بالتوازي مع جهود الإتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية

-أسباب تدهور منطقة الصحراء الغربية وعدم حصولها على الاستقلال كغيرها من المستعمرات القديمة التي نالت حريتها من الاستعمار التقليدي

- موقف الشعب الصحراوي وتضحياته من أجل نيل الحرية وحقيقة موقفه من التواجد المغربي بأراضيه بالقوة ، وتبيان تاريخ المقاومة الصحراوية الكبيرة وما إذا كانت أثرت في الكثير من الموازين والمفاهيم مع الوقت

- دور الدراسات الإستشرافية في رسم سياسة العالم الغربي اتجاه منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي في إطار سياسة التوسع والصراع حول مناطق النفوذ في العالم .

منهجية البحث :

من خلال خطة العمل اعتمدت على المنهج التاريخي والذي ينقسم إلى الجانب الوصفي المتعلق بالأحداث التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من خلال الفصل الأول الذي عالجت فيه مسألة العلاقات الإماراتية مع المغرب منذ البدايات الأولى ووصولا لدور الإمارات في تعزيز الموقف المغربي من الصحراء الغربية والخلفيات السياسية لذلك ، بحيث كان الفصل الأول مقسم لثلاثة مباحث شملت نزاعات الحدود في العالم العربي مهمين وكل مبحث لمطالب تشمل عناصر الفصل الأول .

1.بالنسبة للفصل الثاني فلقد عالجته بالمنهج التحليلي النقدي بحيث تعلق موضوعه مجلس التعاون الخليجي واراء حول العالم التي تدخل ضمن حيز العلاقات الدولية والبعد النظري والسياسي لطبيعة العلاقات بين الدول فكان مقسم لمباحث تتعلق بالتعريفات وبعدها علاقة الاستشراف بالعلم وطبيعته وصولا إلى أنواع الدراسات الإستشرافية وتجلياتها ودلالاتها المعرفية والسياسية ، حيث حاولت إسقاطها على التصورات والمواقف الدولية خصوصا ما تعلق بالهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إطار الحرب الباردة ، اما الفصل الثالث يتعلق بمحور بالمعطى الاستراتيجي للعالم الحديث و بدوره تمثل إلى عدة مباحث شملت كل من الدور الجيوستراتيجي لجامعة الدول العربية و الاتحاد الإفريقي في تقرير مصير الدول ، بالنسبة للفصل الرابع فعالجته على شكل ملاحق متعلقة بالقضية الصحراوية من خلال التأصيل التاريخي للمسألة ، بالإضافة لوصف مجموعة من الوقائع والأحداث التاريخية المؤثرة في مسار القضية تتعلق بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية بين القوى الاستعمارية الكبرى ، بالإضافة لتحليل مطول ومتوسع لدور الأمم المتحدة في حل النزاع الصحراوي المغربي ، من خلال سرد تاريخ جهود المنظمة عبر عرض وثائق مهمة للجمعية العامة وأهم دوراتها حول موضوع الصحراء الغربية ، وفي الختام ذكرت موقف المنظمة الأفريقية والإتحاد الإفريقي واعترافهما بالجمهورية العربية الصحراوية وأهم خطواتهما نحو شرعية القضية الصحراوية وموقفهما من المغرب بعد انسحابه من المنظمة وبعد عودته لها في عام 2017 ، وفي الأخير ذكرت أهم النتائج المتوصل لها من خلال الخاتمة

نتائج الدراسة :

– مشكلة الصحراء الغربية تكمن في توقيت الانسحاب الإسباني من المنطقة وفقا لمصالحها دون مراعاة مواثيق الأمم المتحدة حول حق تقرير المصير

– المغرب الأقصى استحوذ على الصحراء الغربية بالتنسيق مع إسبانيا وموريتانيا بشكل تعسفي دون مراعاة لموقف الصحراويين

-الإمارات العربية كان لها دور كبير في التقريب بين المغرب والعالم الغربي خصوصا أمريكا من خلال تاريخ علاقاتها مع المغرب واستثمارها بالمنطقة بما يهدم جهود إستقلال الصحراء الغربية ، حيث كانت خطوة التطبيع بين المغرب وإسرائيل ثمرة كبيرة لتاريخ ذلك التعاون بينهما

كلمات مفتاحية :

e الصحراء الغربية – البوليساريو-منظمة الأمم المتحدة - مشكلة الحدود الموروثة من الاستعمار -الصراعات الإقليمية والدولية – الدراسات المستقبلية – نظرية العلاقات الدولية

أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب تتعلق بطبيعة الإنسان المحب للحرية وعدم الخضوع لغيره دون وجه حق

تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية محلية بالنسبة لنا حن سكان المغرب العربي وتهمنا بشكل خاص أكثر من غيرنا من الشعوب العربية وذلك لتشابه الثقافة مع سكانها والتقارب الجغرافي مع الصحراء الغربية

تعتبر القضية الصحراوية مهمة بالنسبة لقضية حق تقرير المصير وانعكاس للدور الأممي في احترام حقوق الإنسان

الدراسات السابقة حول الموضوع :

لا شك أن موضوع العمل الذي نحن بصدده يعتبر مادة خصبة للكثير من الدراسات الأكاديمية وفي مجال العلوم السياسية بشكل كبير ومتنوع في مختلف المراكز البحثية والجامعات العربية والأجنبية ، لكن نحن نركز على الدراسات السابقة الوطنية بالجزائر لحصر المسألة ، والملاحظ أن هذه الدراسات تتميز بالجانب الوصفي بشكل كبير مع بعض الجوانب التحليلية التي تميزت باستخدام العواطف والجوانب الروحانية والبعد الإنساني والعربي بشكل كبير ، لكن سأحاول من خلال عملية التحليل للموضوع المدروس أن أمارس الموضوعية والتحليل السياسي الدقيق بعيدا عن العواطف قدر المستطاع على اعتبار أننا في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية الذي تحكمه المصالح والمكاسب بشكل أولوي ،وهذا جانب من أهم الدراسات السابقة والحديثة حول الموضوع

- يحيبوعزيز، حقيقةمطالبالمغربالأقصىالتاريخيةحولالساقيةالحمراءاووادياالذهب، مجلةالأصالة، العدد 28 ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، جانفي 1976

- بوقارة حسين، السياسة الخارجية في منطقة المغرب العربي مع التركيز النزاع في الصحراء الغربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الثاني كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2002،2003

- عبدالحميدالسقاي، الصحراء الغربية بين الإستقلال ومطامع ملك المغرب التوسعية ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 13 ، ديسمبر 1975

- محمد الميلي، من أجل تصور سليم لقضية صحراوية، مجلة الثقافة الجزائرية ، العدد السادس ، الجزائر، 31مارس 1976

- محمد عمرون ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975.2005 ، ماجستير فرع العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006

الجانب النقدي لدراسة المصادر والمراجع :

من خلال هذا العمل اعتمدت على مجموعة من المصادر المهمة في الموضوع تعلق بالقضية المدروسة ومن أهمها نجد

المصادر المرتبطة بالقضية الصحراوية المعبرة عن صوت الشعب الصحراوي من خلال ب

بكر محمد عصمت ، الشعب الصحراوي ، قصة وكفاح ، دار البحتري للدراسات والنشر ، دمشق ، سوريا ،د.ظ ،د.س،

قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجمهورية الجزرائرية الديمقراطية الشعبية ، د.ط،د.س

عبد الوهاب علي ، البوليساريو جيش وشعب ، دار المنارة للدراسات والترجمة ، دمشق ، سوريا ، د.ط،1987

بن عامر تونسي ، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ،د.ط، 1987

أما المراجع المتعلقة بدور الأمم المتحدة في القضية الصحراوية ومسألة حقوق الإنسان الصحراوي فاعتمدت على مايلي :

أرزقي محمد نسيب ، دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزائر ، د.ط، 1980

عبد الحق ذهبي قضية الصحراء المغربية ومخطط تسويق الأممي، دراسة قانونية وسياسية في مسارات التسوية ونطاق المنظمات الدولية، دار أبي رقراق،الرباط المملكة المغربية

محمد يوسف الحافي ، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي ، دراسة في فلسفة السياسة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،

جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة نط، 1983

هيومن راتش وواتش ، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف ، 2008

بالنسبة للمراجع والمصادر المتعلقة بموقف المغرب من الصحراء الغربية ومسألة الصراع بين دول الجوار فاعتمدت على التالي :

34- محمد أبو العينين ، 'دارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ليبيا ، ط1 2008 .

محمد الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق ، دار المختار ، دمشق ، سوريا د.ط،د.س

مونية رحيمي، تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية الآفاق تقرير الموقف الليبي أفاق ما بعد القذافي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث العربية الاثنين 19 ديسمبر 2011.

يحيب وعزيز،موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب،ج2 ،دار الهدى،الجزائر ،2004.

– طاهر مسعود ،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، يدار المختار ، جمهورية العربية دمشق ،ط1،

1988

قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الدوحة ، قطر ، د.ط، 2018

عبد الملك خلف الله التميمي ، أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية) دار البصائر ـالجزائر ، د.ط، 2011

عبد الله منقلاتي تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق الجزائر،دط،2009

عبد الكريم الفاسي ، محمد الفاسي، الصحراء المغربية الواقعة تحت الاستعمار الإسباني وزارة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، الرباط، 1985

بالنسبة للمصادر الأجنبية المتعلقة بدراسة القضية الصحراوية فاعتمدت على التالي

– أرندوسبير، رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية ترجمه إلى العربية أنطوان صيلاوين دار الفرابي بيروت لبنان، دط،1978

سالفادور بابار كاري وباولا كانيتكاستيا، الصحراء الغربية في القلب ، ترجمة احمد الشيعة، فالنسيا إسبانيا ، 1999

32كارلوس رويث ميغال، الصحراء الغربية 1975-2005، تبادل المتغيرات لنزاع محاصر، معهد إلكانو الملكي ، ترجمة مصطفى الأمين، 3/30/ 2005

بالنسبة لمسألة العلاقات الدولية وخلفية الصراع والنفوذ وتأثيرهما على مسار قضية تصفية الاستعمار من خلال الدراسات الإستشرافية ونظرية العلاقات الدولية فاعتمدت على مجموعة من المراجع المهمة تتمثل في مايلي :

ك. إريك دريكسلر تريس بيترسون جايل برجاميت، استشراف المستقبل ثورة التكنولوجيا النانوية ، ترجمة رؤوف وصفي ، ط1 2016

نعوم تشومسكي ، العالم إلى أين ؟ ، حاوره سي جي بويكوونيو، ترجمة ريم طويل ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ط1

سلوتر ريتشارد،المستقبليات المتكاملة عصر جديد لممارسي المستقبليات ضمن الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تحرير واغنر، سنثيا ، ترجمة صباح صديق الدملوجي ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1 2009

زيغينو بريجنينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، من إصدارات مركز الكاشف لمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ايلول 2007

عامر طارق ، أساليب الدراسات المستقبلية ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، د.ط، 2008

– فاروق عبده فليلة ، وأحمد عبد الفتاح راكب ، الدراسات المستقبلية من منظور تربوي ، دار المسيرة ، مصر ط1 2003

برتلاند دي جوفنيل ، التكهن بالمستقبل أو فن الحدس

أ.م .جون، النظرية السياسية الحديثة ، ترجمة عبد الرحمن صبحي أبو طالب ، مراجعة على أدهم ، ط2 2012، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر

إبراهيم سعد الدين وأخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط3 مارس 1989

الجميل أمينة: ماهية الدراسات المستقبلية،سلسلة أوراق مكتبة الاسكندرية ،مصر ، د.ط، 2011

الإشكالية الرئيسية :

بناء على الخطوات السابقة المتعلقة بأسباب الدراسة وأهميتها يمكن القول أن الإشكالية المعالجة في هذه العملية البحثية تتعلق بطبيعة حيثيات مسألة الصحراء الغربية من حيث التأصيل

التاريخي لظهورها ، ودور دور الجوار في تحديد مسارها التاريخي والسياسي ، على أساس أعتبار منطقة الصحراء الغربية بؤرة للصراع الدولي والتوتر الإقليمي على اعتبار التدخل الإماراتي بالمنطقة لاستقطاب المملكة المغربية وانخراطها في مشروع دولة الإمارات العربية التوسعي والإمبريالي الغربي والأمريكي .

افتراضات البحث :

ما هو الدور المهم الذي لعبته دولة الإمارات العربية في منطقة الصحراء الغربية ؟وما هي حيثيات بنائها علاقات قوية مع المغرب ؟

هل يمكن القول أن طبيعة الصراع في الصحراء الغربية هو امتداد للصراعات الدولية الكبرى بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي من خلال دور الدراسات الإستشرافية وعلاقاتها بالنظريات الدولية ؟

ماهي الخلفيات التاريخية لمطامع المغرب في الصحراء الغربية ؟ وما هي بنية الشعب الصحراوي العرقية وكيف أثرت في الموقف الشعبي من الإستعمار الإسباني والمغربي ؟

كيف لعبت الأمم المتحدة دورها في حل مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وعلاقة منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي بالمسألة ؟

صعوبات البحث :

إن أي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من صعوبات و عوائق ، حيث أنها لا تكون سلبية على الدوام ، إذ أنها تشكل حافز و تحدي في نفس الوقت .

إذ إن الصعوبة الوحيدة التي واجهتني هي في حصر المصطلحات و التحليل بعلمية و حيادية تامة ،في ظل خصوبة الموضوع ، و أيضا استخدام المفاهيم الفلسفية السياسية من الجانب الجيوستراتيجي ، و أيضا النظريات السياسية الأكاديمية ، و التي يصعب فهمها أحيانا ، بل حتى في التحليل و الكتابة لها طابع خاص أحيانا ، باستعمال عبارات و مصطلحات دقيقة ، كما ان الحقل الجيوستراتيجي يمتاز بتشعبياته حيث أن تطرقت الى الجانب السوسيولوجي و كذا الانتروبولوجي و الفلسفي من اجل الوصول بمخرجات للبحث .

الفصل الأول
نزاعات الحدود في العالم العربي

المبحث الأول: جيوبوليتيقا الحدود العربية

المطلب الأول: النزاعات المسلحة و أثارها على الحدود

المطلب الثاني: مشكلة الحدود الجزائرية التونسية

المطلب الثالث : دور الاتفاقيات في الأزمات العربية "في المغرب العربي"

المطلب الرابع:أهمية إقليم الصحراء الغربية و انعكاساته على الجزائر و المغرب

المطلب الخامس: الأزمة الصحراوية و الدور العربي و الإقليمي فيها

المبحث الثاني :التصور القومي للحدود العربية و أهميتها

المطلب الأول: الأمن و الأمن القومي العربي

المطلب الثاني: طبيعة النزاعات العربية و أثرها على القومية العربية

المبحث الثالث: الدولة في العلاقات العابرة للقارات و دورها

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية العابرة للقارات و أثارها على الدول العربية

المبحث الأول: جيوبوليتيقا الحدود العربية

لاشك أن الحدود العربية فيما بينها شهدت ولازالت تعاني من النزاعات والمشاكل الحدودية وترسيمها بسبب الخلاف حول التبعية ومناطق النفوذ العربية فبالنسبة لشبه الجزيرة العربية هناك نزاعات معلنة لم تصل لمرحلة السلاح كالنزاع الإماراتي الإيراني والبحريني القطري أو السعودي القطري، والسعودي اليمني، وهناك نزاعات كامنة غير معلنة كالنزاع بين الكويت والسعودية والنزاع المصري السعودي (تيران صنافير)[1]، على اعتبار أن النزاع بين الإمارات وإيران وبين السعودية وقطر هو نزاع متسارع وكبير على أساس الصراع الإقليمي لإيران والإمارات كذلك السعودية تحاول لجمع تحركات قطر ومحاولاتها السيطرة على القرار الخليجي خصوصا بعد الحصار الأخير عليها.

والملاحظ أن هذه النزاعات العربية ترتبط مع التحالفات الدولية في المنطقة العربية وتخضع لمجال يتعلق بالمساومة والإخضاع، فإيران تسعى لإخضاع الخليج من خلال الإمارات باعتبارها تشكل مع السعودية قوتين خليجيتين مهمتين وبالنسبة لقطر فإن المملكة العربية السعودية تتعارض مصالحها وتوجهاتها في المنطقة مع مصالح قطر، تلك الدويلة الصغيرة من حيث المساحة، لكن لها علاقات قوية مع دول الجوار كتركيا وإيران والدول الكبرى فرنسا وأمريكا، وكل ذلك يخضع لمنظومة الأمن القومي الخليجي بشكل أساسي وذلك ما أدى لمناخ من الاستقطابات والتكتلات[2] الجانبية وقدمت مبررا للتدخل الأجنبي في شؤون الخليج العربي والحروب العربية.

النزاعات المسلحة وأثرها على الحدود العربية:

فالنزاعات العربية المسلحة كما وقع في الصدام بين شطري اليمن 1989 والغزو العراقي للكويت في 1990 بمثابة العلامات العسكرية للنزاعات العربية نهيك عن البعد القومي وأثره على النزاعات العربية فالنزاع بين السودان ومصر عام 1985 على المياه وترسيم الحدود بينهما، ضف لذلك النزاع بين مصر وسوريا بعد إلغاء الوحدة بينهما عام 1916 (الجمهورية العربية المتحدة).

[1] محمد حسين العيدروس، الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث الإمارات-الكويت، 2002، ص 82.

[2] محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت- لبنان، ط1، 2000، ص 10.

فالتهديد العراقي للكويت وجه بقوة عسكرية عربية 4 آلاف جندي في 1961/09/10، كما أن تدخل الجيش المصري (جمال عبد الناصر) في اليمن 1968 هو بمثابة أقوى درجات الصدام واستخدام المكون العسكري في النزاعات العربية على الرغم من أنه سابقة لم تتكرر عربيا باستثناء الحرب بين المغرب والجزائر، حين توجه الجيش المغربي للحدود الجنوبية مع الجزائر (بشار- البضاء، النعامة) لمحاولة ضمهما لحدوده عام، فالأمر تطور لنزاع واسع النطاق خلال عامي 81-1982، ودخلت موريتانيا مراحله الأولى.

وفي عام 1982 نشبت أزمة الخلاف حول فكرة الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وخلال عام 1977 حدثت[1] مفاوضات عسكرية محدودة بين مصر وليبيا، وفي عام 1989 تحددت أزمة الوحدة بين شطري اليمن، فالنزاع ولج مرة أخرى في شكله المسلح بين قطر والبحرين، 1991 وبين السعودية وقطر 1992، لكنه لم يكن نزاعا كبيرا[2] بل في إطار محدد لا يخرج عن نطاق التهديد فصبغ جل النزاعات العربية استخدام القوة وإن كانت غير مفرطة لكن مسألة الحوار معدومة جدا بين الفرقاء العرب فالحدود لازالت مطلقة بين الجزائر والمغرب الأقصى وحتى بقنوات الحوار السياسية لازالت قليلة ومعدومة التأثير ضد لذلك الشحن الإعلامي للأزمة.

فمسألة الاستعمار تركت آثار عميقة على الحدود العربية فأفرزت صراعات حادة في العلاقات العربية خصوصا المغاربية التي وصلت للقطيعة السياسية بين المغرب والجزائر فنجح المستعمر في توسيع دائرة الخلاف والشقاق بين بلدان المغرب العربي الكبير.

فمبدأ عدم المساس بين الحدود الموروثة من المستعمر الذي ثبتته منظمة الوحدة الإفريقية أدى إلى تكريس النزعة القطرية، وفسح المجال إلى انفجار مواجهات بين أقطار المغرب الكبير كما هو الحال بالنسبة إلى حرب الرمال 1963 (المغرب-الجزائر) فكل دولة كيفت مستقبلها بأيديولوجيا والنهج الذي تراه موافقا لمكوناتها وخصوصياتها، الأمر الذي أدى لظهور تناقضات على مستوى الاختيارات

[1] محمد سعيد العيدروس، مصدر سابق، ص 82.

[2] المصدر نفسه، ص 81.

السياسية والاقتصادية للأنظمة الحاكمة فنصف قرن الماضي جعل من الوطنية والإيديولوجية السائدة في بلدان المغرب الكبير.

هذه الأيديولوجية التي جابهت ليل الاستعمار الطويل بتعبير فرحات عباس (الإدماج مع فرنسا) وهي التي بعد انتصارها قامت بغزو هياكل الدولة ودعمها، وذلك أدى لبعث النظام الوحدوي وبروز الدولة الوطنية القومية الترابية[1].

فمنذ نجاح النخب الوطنية الليبرالية التي لا تؤمن بفكرة الوحدة الإسلامية (الخلافة) في التغلب على التيار السلفي (الإسلام السياسي)، فالخطاب المهيمن هو الوحدة الوطنية والبناء الداخلي بعد الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي لدور المغرب العربي كأقطار مستقلة، فالمستعمر عمل على اقتطاع أجزاء من دول المغرب العربي وإلحاقها بدول أخرى ضمنه على أساس النفوذ وكذلك الثروات الباطنية والأهمية الإستراتيجية للدول فيناء المغرب الكبير قضت عليه مشكلة النزاعات الإقليمية بين دولة خصوصا المغرب والجزائر.

فالخلاف حول الحدود بين تونس وليبيا ظهر بعد أن رفعت تونس دعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية مطالبة بحقها في منطقة الرصيف القاري في البحر الأبيض المتوسط إلا أن المحكمة رفضته ولا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الجامعة العربية للتخفيف من حدة النزاع حتى لا يتطور إلى مواجهة مسلحة بل ظل مرتبط بحالة الوفاق المتبادل بينهما بدليل الاتفاقية المبرمة بين البلدين 27 أفريل 1982، حيث عبرا عن رغبتهما في تطوير العلاقات بينها خصوصا الدبلوماسية والتعاون في شتى المجالات.

بالنسبة لمشكلة الحدود الجزائرية الليبية طرحت عام 1967 عندما اخترقت الدوريات الجزائرية الحدود الليبية عند قرية أميناس، وهو ما اعتبرته ليبيا مساسا بسيادتها لكن الجزائر استندت إلى اتفاقية 1957 المعقودة بينهما (الإدارة الفرنسية- ليبيا) التي تم فيها تخطيط الحدود بموافقة الجمعية الفرنسية

[1] أحلام رحمات، الأحداث المغربية، 21-12-2012، ص 2.

الوطنية وتم تسجيلها في الأمم المتحدة[1]، لكن شكلها القانوني لم يستكمل لأنها لم تعرض على البرلمان (ليبيا)، لكن لم يقع أي صدام بين الجزائر وليبيا حول ذلك فليبيا قالت أنها لجأت للاتفاقية لمنع أي مشكل بعد الاستقلال الجزائري عن فرنسا وأثناء حرب التحرير (بالتفاهم مع الحكومة الجزائرية)[2].

والملاحظ أن هذه الخلافات لم تكن قوية ولا ذات طابع عدواني بقدر ما كانت مناوشات فقط على أساس أن هذه الحدود استعمارية فقط، ومن السهل حلها سياسيا وعلى مستوى المحافل الدولية لذلك لم يترتب عنها أي عمل مسلح وحربا بين ليبيا والجزائر بحكم الترسيم الفرنسي لحدودها تتمتع بمساحة كبيرة عربيا ومغاربيا تجعل من جيرانها خصوصا ليبيا وتونس اللتين تملكان حدودا صغيرة تسعيان لضم قطع منها.

مشكلة الحدود الجزائرية التونسية:

قام الخلاف بينهما على الحدود حول النقطة 233 التي كانت الجزائر قد تسلمتها من الإدارة الفرنسية بعد الاستقلال على الرغم من أنها كانت تابعة للمجال الترابي التونسي قيد دخول المستعمر الفرنسي للمنطقة، وهذا ما جعل تونس تطالب الجزائر بالرجوع إلى الحدود المرسومة قبل دخول الاحتلال لكن الجزائر بسبب أهمية المنطقة 233 رفضت ذلك وتمسكت بالمنطقة للحفاظ على الموروث الاستعماري أي الحدود التي رسمها المحتل.

فأدى ذلك لوقوع اشتباكات بين الجزائر وتونس على أساس أن كل الدولتين مارستا التنقيب عن النفط قرب المنطقة 233 في منطقة حاسي بورما فكان الحل هو تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث المسألة لكن المشكل بقي قائما لمدة 8 سنوات بعد ذلك رضخت لتونس واعترفت بحدود

[1] المصدر السابق، الأحداث المغربية بقلم أحلام رحمان، 21-12-2012، ص2.

[2] المصدر نفسه، ن ص.

1962 لكن تم وضع مشروع اتفاق تم فيه توضيح خط الحدود في بورما واستغلال المنطقة بين الطرفين الجزائر وتونس[1].

مشكلة النزاع بين الجزائر والمغرب: تعد من أهم مشاكل الصراع المغاربي لأن الحدة وصلت لحد النزاع المسلح فخصوصية المستعمر الفرنسي في الجزائر كانت أقوى من خصوصيته في المغرب ففرنسا كانت تسعى لفرنسة الجزائر في حين لم تكن تسعى لذلك في المغرب (الحماية) فسعت وقامت بضم أراضي مغربية للجزائر فمساعدة السلطات المغربي المولى عبد الرحمن إلى الأمير عبد القادر فرصة للإخلال بوحدة التراب المغربي فاندلعت معركة إيسلي التي هزمت فيها المغرب حيث ذكر الأستاذ عبد الحميد الوالي* "إلا أن هذه الحرب كانت ويلا على المغرب، حيث شكلت الهزيمة التي ميز لها في إيسلي قرب وجدة عام 1844، منطلقا لعملية تفكيك الوحدة الترابية للمغرب ففرطت فرنسا على المغرب اتفاقية لالا مغنية الشهيرة 1845،" ولقد سعى المغرب قرب موعد استقلال الجزائر لتسوية الأمر مع الحكومة المؤقتة الجزائرية.

فبطولات الأمير عبد القادر ألهمت الشعب المغربي الذي قدم يد العون في إطار البعد الأخوي والديني للشعبين فصارت المغرب خلفية لبطولات الأمير عبد القادر فذلك أدى بفرنسا للاهتمام بمناطق انطلاقات تحركات الأمير عبد القادر ولم تكن تلك المناطق محل دقة، فظهرت مشاكل الحدود منذ 1844 فقيام فرنسا بهدم ضريح بلالة مغنية قرب الحدود المغربية أجج الغليان لدى المغاربة، فأعلن الجهاد المقدس.

فكانت موقعة إيسلي بين المغرب وفرنسا بقيادة الماريشال بيجو وفرضت شروط قاسية على المغرب في طنجة[2]، فمشكلة الحدود معقدة جدا فحتى على مستوى التعريف السياسي ففي اللغة نجد

[1] مشكلة الحدود بين دول المغرب الكبير، مجلة الأحداث المغربية، 22-09-2012، بقلم أحلام رحمان، ص 3.

*شخصية سياسية وأكاديمية مغربية من أهم أساتذة العلوم السياسية بجامعة المغرب مختص في الشؤون المغاربية والإفريقية.

[2] الطالب: شريفة راضية جهينة، حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية، 2014-2015م، ص 14.

أن الحد في اللغة هو: الحاجز أو الفاصل بين الشيئين المتجاورين[1]، وفي السياسة فالحد أو الحدود هي موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عند نفوذ كل منهما وقوانينها، فهي الخطوط التي تحدد كيان الدولة ومساحة إقليمها البري والمائي حيث تباشر سيادتها وسلطتها والتخطيط الحدود يستلزم معرفة طبوغرافية الأرض وإدراك اختلافات أوجه الشبه بين السكان في الجنس والدين واللغة...الخ[2].

دور الاتفاقيات في الأزمات العربية– في المغرب العربي:

طبعا تلك الاتفاقية بين السلطات الفرنسية والمغرب جعلت من الثورة الجزائرية في حالة عجز من حيث السلاح فبعد اندلاع الثورة 1954 تزعزع استقرار فرنسا بالمنطقة وأدرك المغرب أنه لابد له من دعم الثورة فكانت قواعده خلفية لتدريبات وقواعد الثوار فكانت الضغط من الأنظمة العربية على المغرب ليكون ممرا للسلاح.

فمعظم الأسلحة كانت تستقبل داخل المغرب (الموانئ)، سواء من أوروبا أو من مصر وحتى الشواطئ المغربية كان يجري استغلالها فلقد وضع 500 متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير الجزائري بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس** وهو ما ذكره الرئيس الجزائري أحمد بن بلة عند لقائه بمحمد الخامس (ملك المغرب) في مدريد فوعده بتقديم مساعدات كبيرة[3]، ولقد كانت موجة التحرر قوية في بلدان المغرب العربي بين الجزائر– تونس– المغرب.

لذلك دعا زعيم الحركة الوطنية المغربية الأستاذ علال الفارسي رئيس حزب الاستقلال المغربي إلى مؤتمر يضم الأحزاب الوطنية التحررية في الشمال الإفريقي فإلى جانب حزبه كان كل من الحزب

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، عام 1300هـ، ص 115.

[2] شريفة راضية جهينة، حرب الرمال بين الجزائر والمغرب الأسباب والانعكاسات، مرجع سابق، ص10

[3] المرجع السابق نفسه، ص19.

** عاهل المغرب 1910- 1961، قاد المغرب نحو الاستقلال الذي كان خاضعا لفرنسا وإسبانيا لكن السلطان الشاب حاول إستغلال حاجة فرنسا له لكسب الحرية واحترام الشعب للسلطات أكسبه القوة والوطنيون أمثال علال الفارسي فلقد رفض مرسوم 1950 وطالب فرنسا بالاعتراف باستقلال المغرب 1952، لكن الفرنسيون رفضوا ذلك وحرضوا جماعة الكلاوي لإطاحة بالملك في جبال الأطلس فنفي محمد الخامس إلى كوريا ثم مدغشقر واستبدل بالسلطان محمد بن عرفة أحد أقاربه.

الحر الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغاربية والعمل على توحيد الموقف العربي (الشمال الإفريقي ضد الاستعمار الفرنسي.

فقد تجسدت فكرة عقد مؤتمر طنجة 27 أفريل 1958م فلقد ركز على دعم تحرير الجزائر من أهم شخصيات المؤتمر عن المغرب علال الفارسي والمهدي بن بركة، والفقيه البصري... وعن الجزائر عبد الحميد بوصوف- عبد الحميد مهري- وفرحات عباس وعن تونس الباهي البلهوان وعبد الحميد شاكر تناولا المؤتمر التواجد العسكري بالمنطقة وضرورة الوحدة المغاربية للقضاء على الاحتلال الفرنسي للجزائر والمهم بالنسبة لنا هو الحدود المتعلقة بين المغرب والجزائر.

فلقد حدد علال الفارسي تخوم المناطق التي لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي والاسباني معتبر أن أربع أخماس المغرب محتلة (إسبانيا)، وتعد سبتة ومليلة والصحراء الغربية وطنجة التي تخضع للسيطرة الدولية وموريتانيا التي تخضع لفرنسا والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر مثل تندوف على الرغم من أن جبهة التحرير الجزائرية تمسكت بالحدود المرسومة فرنسيا منذ عام 1954.

فالأراضي التي يدعي المغرب ملكيتها له بشار- تندوف- وتوات كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الكفاح المسلح، فهذه المناطق تخضع للمغرب شكليا منذ أن أخضعها الملك المنصور الذهبي بالسيف في ق 16 ميلادي ثم استقلت سياسيا واحتلها الفرنسيين في ق 20 دون أن يحرك المغرب ساكنا بل اعترف بجزائريتها بعد اندلاع الحرب التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الغربي الجزائري، فانخرطوا في صفوف جبهة التحرير الوطنية الجزائرية وقاتلوا باسمها وخاضوا معارك منظمة في قورارة (تميمون) وتوات عام 1957م.

فلقد طالبت السلطات المغربية عقد محادثات لتسوية الحدود مع فرنسا منذ 1957م (الحدود الشرقية)، ونبهت جبهة التحرير أن لا وصاية لها على هذه المناطق ولأن المغرب هي الوحيدة صاحبة الحق كما أن المغرب أعلنت عن مفاوضات عام 1958 مع فرنسا لتسوية الحدود وأعلنت الحكومة المغربية على غلق كامل[1]، وهو ما عدته جبهة التحرير الجزائرية خروجا عن مقررات الوحدة والتضامن

[1] المرجع السابق، ص 34.

في مؤتمر طنجة فلقد أقام الملك عدة مراكز لقوات الجيش وفرق المحاربين في مناطق الحدود الجانبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي وهي مناورة مغربية طبعا لأجل لبس أطر جبهة التحرير الوطنية الجزائرية لمعرفة ردة فعلها وطبيعة خططا حول مستقبل تلك المناطق.

المجال الجيوسياسي والإقليمي للجزائر موقع الجزائر الجغرافي تحيله وسط شمال غربي القارة الإفريقية ولطول حدودها البرية الممتدة على مسافة 6363 كلم جعل منها بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط على مد الشريط ساحلي تصل مساحته 1622 كلم وحدود بحرية تقدر بـ 12 كم بحريا شماليا الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 كم بحريا كنطاق الصيد البحري.

فالتاريخ الجزائري عبر مراحل غزوه واحتلاله والمقاومة والاستقلال نجد بأن الخطر جاء من المتوسط بصرف النظر عن الغزو الإسلامي (الفتح) الذي جاء من البر شرقا فسواحلها ما بين 1505- 1830 تعرضت لحوالي مئة حملة عسكرية غربية (اسبانية، فرنسية، إنجليزية هولندية، أمريكية، فلندية، ودنمركية) وآخرها الحملة الفرنسية على ميناء سيدي فرج التي أدت لاحتلال الجزائر.

فالجزائر تتوسط الفضاء المغربي والذي كان مرادفا لمدة طويلة للدول الثلاث –تونس- المغرب الأقصى- الجزائر، لكن توسع المفهوم ليضم الساحل الغربي والشرقي فضم كذلك موريتانيا –ليبيا- الصحراء الغربية، فالمغرب العربي يمثل تجانسا جغرافيا (التضاريس) والثقافة المشتركة ولا تتخلله أي حواجز ولا حدود حضارية، ولغوية ولا دينية[1].

فكل شعوبه تنتمي للحضارة الإسلامية لغتها العربية ودينها الإسلام فالصحراء الكبرى من أكبر صحاري العالم بـ 000 065 9 كلم^2 من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر وجنوبا بعمق 930, 1 كلم داخل الساحل الإفريقي وتشمل معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر- نيجيريا، ليبيا، مصر، وجزء من المغرب الأقصى وتونس والجزء الشمالي لمالي، تشاد، والسودان[2] فتعد منطقة

[1] الطالب الحامدي عبدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدراسات السياسية والمقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية: 2014-2015، ص 69.

[2] المرجع نفسه، ن ص.

مهمة وإستراتيجية مما جعلها محل أطماع واهتمام الغرب منذ قرون لذلك اشتدت الحملات عليها وتنوعت بتنوع الزمان والوقت.

فمسألة الحدود مهمة لتقريب العلاقة بين الدول العربية فمثلا تونس ليس لها مشاكل سياسية كبرى تهدد بفشلها لكنها تمر بمرحلة انكشاف أمن حدودها مع ليبيا التي تعاني من التوتر والانقسام وهذه الحدود ليست طويلة مقارنة مع ليبيا ومالي.

تكمن مشكلة تونس أساسا استيطان جماعات إرهابية المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر ما يخلق المشاكل الأمنية للبلدين فهذا دعا لوجود درجة عالية من التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس عسكريا واقتصاديا[1]، فوضع تونس غير مستقر بسبب الانتفاضة بها قد يجعل الحدود غير آمنة وممرا للسلاح وانتشار الجماعات المسلحة.

ولقد تم إلقاء القبض على كميات من السلاح وصدرت قذائف و صواريخ وبنادق وكلاشنكوف دون أن ننسى التونسيون المنتمون لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي بالإضافة لحالات تهريب البضائع والسلع بين الحدود التونسية الجزائرية ونفس الأمر بالنسبة للحدود مع المغرب وتهريب المخدرات رائج هناك بالإضافة إلى المواد النفطية (المازوت) والغاز نهيك عن التسلح بين دول المغرب العربي فبعد عقد الجزائر لاتفاقية تسلح مع روسيا 2001 شكل تخوفا مغربيا وإن كان قد بدأته الجزائر قبل ذلك عام 2000 بعد تحسن مداخلها النفطية والهدوء النسبي الذي عم البلاد (الجبهة الداخلية).

فالموقف بينهما هو موقف دفاع عن حدود (الجزائر) وموقف مطالبة بها (المغرب) فالخلاف حول المنطقة الحدودية شهد تدخلات إفريقية ودولية وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر القاهرة، عام 1964 لعلاج النزاع إلا أن المشكل لم يحل خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها فالصراع اصطبغ

[1] المرجع السابق، ص 70.

بمجريات الحرب الباردة والمغرب انحاز لجانب الولايات المتحدة والجزائر انحازت لجانب الاتحاد السوفياتي خصوصا بعد انقلا بومدين 1965.[1]

فالتوتر بين البلدين لم يخلو من صدام مسلح 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب باعتبار التكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابله الاعتراف المغربي بجزيرة تندوف كل من ثماره مفاوضات إيفران 15 يناير 1969، ثم مفاوضات 27 مايو 1970، وبعدها مفاوضات 15 مايو 1972 والتي كان منها صدور معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية.

حيث تمت على اعتراف المغرب بجزائرية تندوف والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تندوف ودعم الجزائر لمغربية الصحراء وتلا ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء منها تصريح الرئيس الجزائري هواري بومدين في القمة العربية في الرباط عام 1974 بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض ليس فقط في الصحراء الغربية بل حتى في سبتة ومليلة وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الاسباني[2].

إلا أن امتداد النزاع المغربي مع الاستعمار الاسباني حول الصحراء وقرب تمكن المغرب من حسم النزاع صالحة يعني أن الجزائر تخرج دون كسب فمن مصلحة الجزائر تدعيم قيام دولة صحراوية للتسويق لحديد تندوف بمعزل عن المغرب لتخفيض الكلفة فحصل تحول في الموقف الجزائر من الحياد إلى التأييد للموقف الصحراوي وإنحاز نحو أطروحة تقرير المصير وقيام دولة الصحراء الغربية وهو ما برز بوضوح منذ عام 1975[3].

[1] مصطفى الخلفي، العوامل المساعدة في تطور العلاقات بين المغرب والجزائر، ص 2.

[2] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت لبنان، 1980، ص 2014.

[3] المرجع نفسه، ص 2015.

فلقد حكمتها في تلك الفترة سياسية الموازنة المنتهجة من طرف الدول الكبرى للمنطقة فالجزائر هي خزان نفطي أما المغرب فلها موقعا استراتيجيا هاما وهي سوق للسلاح الأمريكي والجزائر سوق للسلاح السوفياتي-الروسي.

تعد القضية الصحراوية عامل جيوسياسي واستراتيجي في العلاقات بين دول المغرب العربي خصوصا المغرب والجزائر وتلك العلاقات متوترة وتصعيدية بسبب خلاف سابق حول الحدود بين البلدين حيث اندلعت حرب الرمال وهو صراع مسلح بين المغرب والجزائر في أكتوبر عام 1963 بسبب مشاكل حدودية بعد عام تقريبا من استقلال الجزائر وعدة شهور من المناوشات على الحدود بينها اندلعت الحرب المفتوحة في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة ثم انتشرت إلى فكيك المغربية واستمرت لأيام محدود.

توقفت المعارك في 05 نوفمبر، وانتهت بوساطة عربية (الجامعة) ومنظمة الوحدة الافريقية، قامت المنظمة بإرساء اتفاقية لوقف نهائي لإطلاق النار في 20 فبراير 1964 بباماكو عاصمة دولة مالي، ولكن مع امتداد الدورات الممتدة ما بين 1963 و1967 لم تتمكن المنظمة من إيجاد حل مناسب للنزاع والحسم فيه لأن المنظمة نفسها اعتمدت مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة الذي خدم الجزائر ولم يخدم المغرب[1].

لم يكن الأمر غريبا بل طبيعيا، لأن أغلبها ورثت حدودها من المستعمر تجاوزت أراضيه الحقيقية والمرسومة قبل دخول المحتل إليها كما حاول مؤتمر القمة العربية 1964 بالقاهرة، حل النزاع خصوصا بعد دخول الجزائر 1965 في تجربة بن بلة الذي أمع ثروات الصحراء الشرقية 1966، وقد نبه المغرب الأمين العام للأمم المتحدة[2] بخطورة هذا الوضع وخطورة النزاع على مستقبل المغرب الكبير حين سعت المغرب لخلق توازن عسكري مع الجزائر من خلال شراء معدات حربية حديثة في الوقت الذي لجأت فيه الجزائر للاتحاد السوفياتي لتزويدها بالسلاح المتطور وبالتالي حدد كل طرق توجيهه

[1] أحمد بن حيبة، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربة، مذكرة لنيل الماجستر، مرجع سابق، ص:30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

وحليفه الاستراتيجي حيث تعد هذه المشكلة الأكثر صعوبة في الخلافات المغاربية وهي مستمرة لليوم وتعد من أهم عوائق الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من الافراج في العلاقات حيث كانت عنوان زيارة الرئيس هواري بومدين للمغرب عام 1969 للتعاون بين المغرب والجزائر حيث تم التوقيع على معاهدة إيفران للأخوة وحسن الجوار والتعاون المشترك من هنا نكتشف أن الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قد تم على احترام سيادة البلدين ووحدتهما الترابية أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استعمال العنف في المنازعات واللجوء للحلول السلمية.

وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة من نص الاتفاقية وعقد اجتماع بتلمسان بعد ذلك عام 1970، اتضح فيه أن مواقف البلدين متباعدة وكذلك الأهداف ولم تتمكن المعاهدتين من إيجاد حل مناسب لحل النزاع ولا أن ترضي الطرفين[1] لكن بعد ذلك في قمة منظمة الوحدة الإفريقية بالرباط عام 1972 وقع الطرفان على اتفاقية الحدود بينها وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذا الاتفاق علم 1973 في حين لم يصادق المغرب عليه إلا في عام 1992 وهي مدة طويلة جدا.

أهمية إقليم الصحراء الغربية وانعكاساته على المغرب والجزائر

بما أن الصحراء كانت مستعمرة إسبانية حتى عام 1976 كما ذكرنا سابقا وتم التخلي عنها، عام 1975 تحديدا لكن المعضلة تكمن في أن المغرب بسط نفوذه عليها وهو ما عكس إعلان جبهة البوليزاريو[2] عن قيان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 1976، زادت الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم الصحراء، وخاصة بعد اكتشاف المواد الأولية وذلك بعد أن كانت الصحراء الغربي في الماضي مما شبه الأهمية من أجانب الاقتصادي للمغرب والجزائر فالتنافس بدأ بعد ذلك وصلح لحد الصراع المسلح.

[1] المرجع السابق، ص 31.

[2] المرجع نفسه، 31.

وزاد على ذلك بعدها الاستراتيجي المطل على المحيط الأطلسي الذي يهم كل من المغرب والجزائر خصوصا التحرير للتجارة نحو السوق العالمية بأقل التكاليف وتصدير المنتوجات المحلية نحو الخارج.

فهذه المنطقة بدأ التنافسي الإقليمي عليها فشكل صراعا قويا بفضل البعد الاستراتيجي الذي يتمثل في أهمية موقع الصحراء الغربية الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا، وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي.

مما زاد من حدة التنافس على الصحراء الغربية، فهي تمثل لكل طرف مجالا حيويا يدعم العمق الاستراتيجي لما ولقد بدأت المواجهات العسكرية بين أطراف النزاع مع مغادرة القوات الاسبانية للصحراء الغربية، في 26 فبراير 1976 فهي واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات المهددة لدول المغرب الكبير ففي السبعينات لجأت لغة الحوار بين البوليزاريو والمغرب حيث دخل الطرفان في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة.

غير أن أي حل فعلي للمشكلة لم يلح في الأفق وبفضل وجود قوات حفظ السلام الأممية هدأت الأوضاع وضبط وقف إطلاق النار بين الجانبين ولم تكتفي الأمم المتحدة بهذا الدعم اللوجستي بل دخلت على خط الديبلوماسية وخدمات عدة مقترحات لعملية السلام لعل أبرزها مخطط بيكر القاضي بإجراء استفتاء ولكن الخلاف حول حيثياته مثل من يحولهم التصويت لكنه لم يجري حتى الآن وهناك حل التقسيم الذي ترفضه المغرب بشدة وتعده حيلة جزائرية للالتفاف على الموضوع من أجل الحصول على منفذ على الأطلسي [1].

فكان العجز دوليا عن الحل للقضية في ظل التعنت المغربي وفي ظل الإصرار الصحراوي بدعم جزائري واضح للبوليزاريو في ظل تراخي أممي عن القضية وعجز عربي منهل بالمشاكل العربية والأزمات الأخرى خصوصا العراق وفلسطين ويضاف إليها اليوم مشكلة اليمن والحرب بسوريا والتوترات الداخلية بمصر التي من المفترض أن تلعب دور إفريقي ضاغط لحل الأزمة.

[1] المرجع السابق، ص 32.

الأزمة الصحراوية والدور العربي والإقليمي فيها:

بعد تحكيم البوليزاريو عسكريا من طرف الجزائر وليبيا ودول المعسكر الشرقي بينما حظي المغرب وموريتانيا بدعم سياسي وعسكري من المعسكر الغربي الرأسمالي خصوصا فرنسا، فالقوات المغربية سيطرت عام 1974 على إدارية وفارسية وهوسه، هذه المناطق الصحراوية وتوغلت عام 1975 داخل الصحراء حوالي 100 كلم (عملية أحد) انتصر بالسيطرة على السمارة وأعلن الملك الحسن الثاني أن استرجاع الصحراء الغربية مسألة حياة أو موت كما أنه في 1975 تجمع حوالي 350000 مواطن مغربي في طرفاية جنوب المغرب منتظرين الإشارة لبدأ المسيرة الخضراء نحو عبور الصحراء الغربية.

وكانت المسيرة تمثل انتصارا سياسيا كبيرة للمغرب ما دفع اسبانيا بالتهديد برد عسكري لكن المسيرة لقيت تأييدا دوليا واسعا خصوصا من طرف جامعة الدول العربية (ما عدا الجزائر) والمحكمة الدولية أقرت بوجود علاقات تاريخية وولاء للصحراء وبين بسلاطين المغرب وموريتانيا طالبت بجزء من الصحراء بحجة أن لبعض سكانها تقاليد مشابهة للشعب الصحراوي.

خصوصا أن المغرب وموريتانيا كانا دولة واحدة قبل التدخل الاستعماري في المغرب (فرنسا) لقد خشيت اسبانيا من وقوع حرب مع المغرب خصوصا أنها كانت تحت وطئة الدكتاتورية (فرانكو) وما سبق ذلك قبل عام واحد من إسقاط الحكومة البرتغالية التي تورطت في حروب استعمارية بأنغولا وموزمبيق[1]، فوافقت على الدخول في التفاوض مع المغرب لحفظ مصالحها (اسبانيا)وكذلك مع موريتانيا التي لها مطالب شبيهة و هنا كانت الفرصة أمام المغرب لاستغلال مصالح اسبانيا من أجل ترك الصحراء له.

بعد الانقلاب في موريتانيا حيث أعلنت موريتانيا حيادها في قضية الصحراء وانسحب من منطقة وادي الذهب وجدت المغرب نفسها أمام مساحة 280000 كلم ^{2} فركزت البوليزاريو كل

[1] أنس الراهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل الوطن، وزارة الثقافة الهيئة السورية للكتاب، دمشق لمكتبة الأسد،2014،ص 128

هجماتها على المغرب ما دفع القوات المغربية لشن عملية "إيمان" التي أطلقها الملك الراحل الحسن الثاني شاركت فيها فيالق عسكرية، جاءت لنجدة المناطق المحاصرة من كل مناطق الصحراء فانتهى بثاني أكبر انتصار للقوات المغربية في حرب الصحراء فانسحب مقاتلو البوليزاريو للأراضي الجزائرية.

في عام 1991 وقعت المغرب والبوليساريو وقف إطلاق النار سياسي المفعول إلى اليوم (أنهى المعارك) لكنه لم ينهي الحرب وتحركت الأمم المتحدة لإجراء استفتاء هناك للحفاظ على الأمن وتزايد الاعتراف الدولي بالصحراء الغربية كدولة وصل في وقت معين إلى 85 دولة لكن هناك تقرير حول أنه 29 دولة معظمها فقيرة وغائبة عن القوة الدولية باستثناء الجزائر، المكسيك وجنوب إفريقيا.

فسر ذلك انهيار المعسكر الشرقي في بداية التسعينات ما أتاح للمغرب وضعية دولية مريحة فحكمته مختلف الدول العظمى في سيادته على الصحراء[1] تزامن مع انشغال الجزائر بحربها الأهلية بعد تدخل الجيش لإلغاء نتائج الانتخابات التي فاز بها الإسلاميون إضافة لسحب ليبيا اعترافها بعد الإتاحة بنظام معمر القذافي الشيء الذي يعتبر ضربة موجهة للبوليزاريو بعد أن كانت ليبيا أكبر ممول بالسلاح لها وكان لمقترح المغرب بالحكم الذاتي الأثر الكبير على الأزمة وتطورها على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي وذهب بجهود البوليزاريو أدراج الرياح.

لذلك لم يكن للجامعة العربية أي دور خلال فترة النزاعات التي وقعت بين الدول الثلاث وجبهة البوليساريو واقتصرت الأمور عقدها على قيام الجامعة بجولة على عواصم الدول المتنازعة لبذل مساعيها نحو التغريب بين جهات النظر المتعارضة وأخيرا قدم تقريره للمجلس حول تصوره لتسويه النزاع[2].

كما أن الجزائر في السنوات الأخيرة عمدت الدبلوماسية تمثلت في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى و الحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا و حل النزاعات بطرق سلمية وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها و تخليصها من سيطرة الاستعمار.

[1] المرجع السابق، ص130.

[2] المرجع نفسه، ص 131.

بهذا الخصوص شهدت الجزائر مواقف عديدة طبّقت فيها هذه المبادئ وحافظت عليها حيث بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها أو كان لها موقف منها على قرار الأزمات التي خصصت ببعض الدول الإفريقية أو دول الجوار فلها سمات عدة ديبلوماسية منها ما هو مستمد من العمل الثوري، ومنها ما هو مستمد من مسار الممارسة بعد الاستقلال ويعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة وهذا لتأثر النظام السياسي بالبيئة الخارجية ومتغيرات النظام الدولي وما تقره التقلبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياستها الخارجية وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دورا هاما في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وعوامل قوته.

فالسياسة الخارجية الجزائرية اتسمت أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها مع الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا جراء منح الدستور وسلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد[1].

وهذا يطرح مشكل الاستمرار في السياسة الخارجية الجزائرية بتغيير الرؤساء فقرار تغير السياسة الخارجية بعيد المنال والقضية الصحراوية استفادت بقوة من ذلك فسياسة الجزائر الخارجية متشددة اتجاه المغرب ولا تعترف بأحقية له على الأراضي الصحراوية وتعتبر قوة محتلة لابد من القضاء على تواجدها في الصحراء الغربية.

طبعا في ظل العولمة والبعد الاستراتيجي أصبح من الصعب تحديد مفهوما دقيقا لم يعد متدخلا في شؤون الدول وما لا يعرف موقف الجزائر الداعم للصحراء الغربية يعد تدخلا في شؤون المغرب حسبه لكن بالنسبة للجزائر هو موقف ثابت ثوري ضد المد الاستعماري ومنبع من القيم الثورية وليس

[1] رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية، محلية الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني، جوان 2016، ص 155.

عداءا للمغرب لذلك كان من الضروري على الجزائر دعم الصحراويين في سنين النزاع المباشر مع المغرب بحكم دعم للثورات والتحرر.

لكن اليوم وبعد توقيع وقف إطلاق النار 1991 تكتفي الجزائر بالدعم السياسي والإنساني للصحراء الغربية فمثلا عن الربيع العربي الذي أنهى أو عضو بأنظمة سياسية حليفة للجزائر فكان الجدال حول إلغاء مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول من تركه لكن يراهن كثيرون على أنه هو الذي أبقى الجزائر في علاقات[1] ثنائية بينها وبين الدول التي شهدت موجة التغيير لكن يرى الكثيرون أنه غياب الدول الدبلوماسي للجزائر وجعلها معزولة ربما كان الأمر ناجحا في السابق مع وجود المعسكر الشرقي.

لكن اليوم في ظل سيطرة الرأسمالية فلابد على الجزائر من إعادة النظر في سياستها الخارجية وتعد فرصة الربيع أو الأزمة العربية مواتية لإبراز هذا التغيير على الأقل للتخفيف من حدة الغليان الداخلي وإبداء المرونة من طرف السلطة حول الحريات والديمقراطية لتفادي وسد الذريعة أمام التدخلات الخارجية التي لطالما جعلت منها الأنظمة العربية الزائلة ذريعة للقمع والعنف وفقا لنظرية المؤامرة، لكن الجزائر تظل تتمسك بالأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية وتنطلق من مفرزاتها حول إبداء موقفها على أساس إعطاءه شرعية دولية فهي تحصر تدخلاتها في الصحراء الغربية اليوم في الجانب الإنساني وحقوق الإنسان عبر المنظمات غير الرسمية والرسمية الدولية والمحلية والإقليمية.

[1] المرجع السابق، نفسه، ص 158.

المبحث الثاني: التصور القومي للحدود العربية وأهميتها

يمكن القول أن حركة القومية لم تكن محرومة من عامل العنف في تحقيق طموحها الوحدوي فحسب بل إن مبدأ عدم العنف استخدم بفعالية أيضا في التكريس الشرعي لانقسام 1969 (الجمهورية العربية المتحدة) الذي قصم ظهر الوحدة اليتيمة التي حققها العرب في تاريخهم الحديث، فعبد الناصر لم يحارب الانفصال لإيمانه بالفضيلة فهو لم يرى ضرورة أسلوب القوة والقسر في الوحدة حيث قال: "إن أسلوب الضم والغزو لتأسيس الوحدة القومية، هذا الأسلوب الذي عرفه القرن التاسع عشر في ألمانيا وإيطاليا وغيرها، لم يعد يلائم طبيعة التطور العالمي المعاصر".

يخيّل لنا أن هذا التنظير هو سعي نحو التطور والرقي وأن العالم العربي يسير على رأس التطور العالمي المعاصر" وأن العالم كله يتحول نحو الديمقراطية والوفاق الأممي والحال أن هذا غير واقعي فالعصر العربي والعالمي غير متطابقين ومادام العالم العربي يعيش قرنه التاسع عشر بمعنى ما، فمن حقه ولو من حيث المبدأ والفرض أن يستخدم أسلوب ق19[1].

لكن من المهم التأكيد على نقطة مهمة وهي أن التأثير النفطي أحدث تبدلات عميقة في الخريطة الجيوسياسية للوطن العربي فتلك الأقطار المحرومة من "نعمة" النفط باتت مضطرة حتى ولو كانت في حجم مصر وثقلها السكاني والثقافي إلى رهن سياستها العربية بمرافق استبدائية، أما الأقطار الرائعة في رغد النفط فلقد صارت لها كلمة وقوة فاصلة في السياسات العربية[2]، فالفكر القومي العربي آمن بضرورة الوحدة ولقد كان كامل القضية الفلسطينية أساس في بلورة ذلك حيث اعتبر قضية قومية جوهرية ونموذجية فهي كامل شحذ ومركزة للوعي العربي القومي ككل.

1- الأمن والأمن القومي العربي:

وتستخدم الدراسات المهتمة بشؤون الأمن والأمن القومي عادة مفاهيم أمنية متعدّدة وذات دلالات متباينة، وبقدر ما تشترك هذه المفاهيم في الجزء الأول منها "الأمن" فإنها تختلف في الجزء

[1] جورج لازيشب، الدولة القرية والنظرية القومية، مكتبة الفكر الجديدة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص46.
[2] المرجع نفسه، ص54.

الثاني "قومي أو جماعي أو إقليمي أو دولي أو غير ذلك، هذا يعني تقارب هذه المفاهيم جزئيا بحكم اتفاقها على الاهتمام بالأمن ومتطلباته وتهديداته، وتباعدها جزئيا بحكم اختلافها على الإطار الذي تعالج فيه موضوع اهتمامها[1].

لذلك يمكن القول أن مسألة الأمن والأمن القومي مرتبطان بقضية أخرى هي أمن الحدود وسيادة الدولة على أراضيها وتحكمها في الحدود الجغرافية لها بما يخدم مصالحها ومصالح جيرانها لذلك فإن مسألة الحدود لها أهمية وكثيرا ما كانت سببا في النزاعات أو ذريعة للتدخل في شؤون دولة أخرى فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية مبنية على مفهوم الأمن القومي الأمريكي كمبرّر للسيطرة والتحكم في الدول الإقليمية والدول الاستراتيجية خصوصا منطقة الشرق الأوسط وتحديدا الدول العربية.

فالأمن هو قرين للدولة ومن أهم شروطها فأصبح هناك عدة مفاهيم تتبع الأمن القومي كالأمن الإقليمي والأمن الجماعي (القطبية الثنائية) والأمن العالمي يقترب من مفهوم الأمن الدولي.

فالأمر متعلق بأمن الأمم بالدرجة الأولى لا بأمن الدول فالنظام الدولي يراعي طليعة الشعوب ولا يهمه الحدود والدول كإطار جغرافي فوسائل الاختراق متعددة وكثيرة على الرغم من أن الشعوب بحسب جورج طرابيشي*** اليوم تعيش في أيامنا هذه في دولة قومية، وتقوم بمعظم فعاليتها داخل إطار الدولة الأمة...، فالأمة تعني شعوب لها ثقافات وتجمع بينها عوامل مشتركة توحدها فلذلك نقول أن هناك أمة عربية واحدة وتعاين وجود دول عربية متكاثرة"[2]، فمسألة القومية تتجاوز الحدود القطرية للدول ففي الثقافة الإسلامية في القرون الوسطية كانت الخلافة تضم عدة دول وأقطار مفتوحة الحدود أمام الناس.

---

[1] علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية ناشرون، الحمراء، بيروت، لبنان، ص60.

[2] جورج طرابيشي، الدولة القطرية والنظرية القومية، مرجع سابق، ص40.

***جورج طرابيشي شخصية مسيحية لبنانية، مفكر ومثقف عربي معاصر مهتم بالفلسفة وله عدة مؤلفات تحول الفكر العربي المعاصر وقضايا العرب والمسلمين والحداثة الغربية وله عدة قراءات لمفكرين وفلاسفة عرب ومسلمين.

فإذا كانت الأمة العربية تتمتع بعراقة تاريخية ما أتيحت لغيرها من الأمم على سبيل المثال الأئمة اللاتينية الأمريكية على الرغم من أن هذه الأخيرة تتمتع بعراقة تكمن في استقلالها ككيانات قطرية تعود إلى عام 1821، بينما الكيانات القطرية العربية حديثة الاستقلال، فمصر قد استقلت بمعنى من المعاني عام 1936 وسوريا 1945 والجزائر 1962 فروح القومية لا زالت حديثة داخل الفضاء العربي بينما في أمريكا اكتملت وتكونت منذ عقود فالحركات القومية العربية لا زالت إلى اليوم تدعو لذلك كالناصرية والبعثية.

ومن ضعف القومية العربية أنها ربطت مفهوم الأمة باللغة واعتبرتها هي أساس الوحدة عكس الأمم الأوروبية كقوميات ظهرت بعد الانفصال عن اللغة اللاتينية الأم هذا إذا ما استثنينا محاولات فرنسا طمس وصهر اللغة العربية خصوصا في الجزائر (فترة الاستعمار) على اعتبار أن دالة اللغة: الأمة عرفت النور في المشرق العربي لا في الجزائر والمغرب العربي.

فحتى بالنسبة للتاريخ العربي خلال الحكم العثماني فإن اختلاف اللغة بين العرب والعثمانيين لم يكن كافيا وحده لإشعال فتيل الوعي القومي العربي[1] على اعتبار أن العثمانيين كانوا يتعاملون باللغة العربية رسميا فلم تظهر القومية العربية إلا بعد بروز الاستعمار وسقوط الخلافة أو قبلها بقليل حينما برز مفهوم القومية التركية (سياسة التتريك) لكمال أتاتورك في الأقطار العربية.

فاللغة معطى سابق عكس اللغة القومية فهي معطى لاحق حسب "جورج طرابيشي"، فهي بنت الوعي وليست أمه والوعي هو ابن السيرورة التاريخية قبل أن يكون أباها فتعلم الكتابة والقراءة ينبت الوعي بالقومية وضرورة الخروج من معترك اللغة الأم فمع بروز الطباعة في أوروبا أتاح انتشار التعليم الشعبي[2] وذلك عامل أثار اللغات القومية الأوروبية وأحياها في وعي الشعوب الأوروبية بقوة وكنموذج على ذلك الأمة الألمانية وما مثلته من ثقافة جرمانية تحمل خصوصية عن المجتمعات الغربية الأخرى وهو ما أضفى روحا سياسيا على الوجود الألماني وأثر في الحدود الجغرافية لها.

[1] المرجع السابق، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص120.

2- طبيعة النزاعات العربية وأثرها على القومية العربية:

إن التصور القومي للحدود العربية يقوم على تصور مفهوم الوحدة العربية وإذا ما كانت ممكنة أم لا، فلا أحد ينكر إمكانيتها في سنين محدودة وهو ما أكده المؤرخ والفيلسوف البريطاني "أرلوند توينبي" في مقال له في جريدة الأهرام المصرية عام 1962/01/17 عن "مصير الوحدة العربية بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة" فمن المعلوم أن حركة الوحدة العربية بدأت بعد الحرب العالمية الأولى 1918 فمن الواضح أن في اللغة العربية اليوم مصطلح القومية العربية كثير التداول في كل مكان في الإذاعات والصحف والمجلات دون أن يرى الفوز على أرض الواقع فقوة العرب تكمن في وحدتهم تلك الوحدة التي لا بدّ لها من تجاوز الحدود والخلافات.

فالمصطلح "الوحدة العربية" لا يزال مسيطر على عقول العرب إلى اليوم على الرغم من أنه حسب "جورج طرابيشي" لقد سحب سلاح القومية[1] بعد فشل الوحدة الجغرافية والسياسية بين مصر وسوريا وبين سوريا والعراق.

وذلك لتراجع فكرة القومية العربية خصوصا بعد صعود الإسلام السياسي المتمثل في حركة الإخوان المسلمين التي تؤمن بفكرة أعم من القومية العربية وهي الخلافة الإسلامية التي تضع في الحسبان أن العرب جزء منها لا كلها لكن المد القومي العربي كان مسيطرا على السلطة في البلاد العربية ممثلا في أحزاب البعث والاشتراكية فكان الصدام مع مفهوم الخلافة فالبعث في سوريا دعى لتطبيق النهج الاشتراكي المعمول به في الدول الشيوعية في قالب قومي عربي يعتبر سوريا إقليما ضمن الوطن العربي الكبير لا بدّ له من الاتحاد معه يوما ما[2]، لكن شعاره العلمانية لا شعار الإسلام.

---

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] كمال ديب، تاريخ سوريا من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 2011، ط2، 2012، ص353.

***ميشال عفلق من منظري حزب البعث السوري وأحد أقطاب القومية العربية، مسيحي سوري كان له الفضل مع صالح البيطار في تأسيس البعث السوري والوصول به لشدة الحكم بسوريا وهو أكاديمي وأستاذ جامعي بسوريا، درس بالسربون الفرنسية وتأثر بكتابات هنري برغسون حول المجتمع والوعي بالذات تأثر بالفكر الشيوعي الاشتراكي.

فمنظرو البعث السوري كانوا يؤمنون أن الدين مرتبط بالرجعية والفساد القديم وبالقمع واستغلال الفقراء حسب "ميشال عفلق"*** أحد منظري البعث السوري.

فحزب البعث السوري كان له رؤية متعصبة للوحدة العربية والاشتراكية وقضية فلسطين في مقابل العداء للرجعية (الدين) والاستعمار الغربي للبلاد العربية فلقد عمل على رفع لواء المقاومة الفلسطينية وجذب التنظيمات الفلسطينية المسلحة، كحليف له ضد إسرائيل وضد خصومه العرب على الرغم من أن النظام السوري بعد انقلاب حزب البعث أصبح ينظر له على أنه نظام علوي وليس بعثيا علمانيا ذلك أن العلويين تغلغلوا في الدولة والجيش خصوصا بعد تطهير الجيش من الضباط الستة وفقا للمعارضة بالخارج والداخل التي اتهمت النظام "الطائفية".

فروح القومية العربية طغت على مشروع الوحدة العربية لدى البعث السوري فلقد نشرت مجلة الجيش الشعبي الرسمية الصادرة عن العسكر السوري مقالا بعنوان "وسائل خلق الإنسان العربي الجديد" دعى فيها مؤلفه للتخلص من التقاليد البالية التي تعوق التقدم ومنها قيم الله والدين والإقطاعية وأيضا الرأسمالية والاستعمار وكل القيم النافذة في المجتمع القديم وكنسها إلى متحف التاريخ "واعتناق القيم الجديدة الوحيدة وهي الإيمان الكامل بقدرات الإنسان"[1].

وبالتالي هي دعوة لخلق إنسان عربي اشتراكي يؤمن بالقومية العربية فقط لا الدين والقيم وذلك أن القيم والإمبريالية ليست سوى أختام والدين هو من منع الإقطاع البائد والاحتلال هو من أضعف العرب وأذلهم فالإنسان العربي الجديد يؤمن بالإنسانية فقط من حيث القدرة على خلق التطور بالاستغناء عن القيم والله، طبعا هذا المقال أشعل مشاعر الناس الدينية وأوضع عقيدة البعث العلمانية وحتى على المستوى الخطابي فإن حزب البعث السوري كان يبدأ الخطاب بعبارة ليس فيها قيم دينية بل قيم إنسانية ومعبرة عن الوحدوية والقومية كأيّها الرفاق أو تحية أخرى عابرة فقط[2].

[1] المرجع السابق، ص752.

[2] المرجع السابق، ص752.

وإن الخطاب القومي العربي بمصر في عهد عبد الناصر كان يحترم الجانب المتعلق بإلهام عواطف الجماهير فكان يبدأ الاجتماعات والخطب بسم الله وبقراءات قرآنية لكن مؤسسة البعث لم تتوان عن ضرب المؤسسات الدينية ولا ننس خطاب الرئيس هواري بومدين في الأمم المتحدة الذي بدأه بالبسملة وباللغة العربية في خطوة صارخة نحو قيم القومية العربية والملاحظ أن حتى التعامل البعثي القومي مع إسرائيل لم تكن له خلفية دينية بقدر ما كانت له خلفية قومية عربية فقط وهو ما عبرت عنه صحيفة الثورة تعليقا على إقدام اليهود على حرق المسجد الأقصى في القدس بأنه ليس أكثر قداسة من ذرة تراب في سيناء ومن قطفة حصى في الجولان أو فلسطين وأن تدمير كوخ صغير لا بدّ أن يشعل غضب الجماهير[1].

فعندما اتفقت سوريا ومصر وليبيا على إقامة الجمهوريات العربية عام 1971 وعزمن على وضع دستور للاتحاد قاومت سورية بشدة ضغط مصر وليبيا لجعل الإسلام دين الدولة ونجحت في فرض نص اعتمدته سوريا منذ 1950 في أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد[2].

وبالتالي فإن عقيدة البعث السوري كانت مسيطرة على الخطاب القومي العربي وحاضرة في أي بعد وحدوي نظرا لأن البعث المصري الناصري كان يحترم المؤسسة الدينية في مصر (الأزهر) بما لها من تأثير وكذلك لأن البعث السوري قائم على عقيدة علمانية تجمع بين شخصيات مختلفة الدين فمنهم من هو مسيحي وآخر علوي وآخر مسلم وشيعي وسني لكن القيم البعثية طبعا واحدة في سوريا والعراق ومصر وكلها تؤمن بالنزعة الوحدوية العربية بين الحدود وتؤمن في أن القوة تكمن في التكتل والوحدة الجغرافية.

فالمؤسسة العسكرية السورية قد لعبت دورا كبيرا منذ 1949 فلقد لعب النخب السياسية على جلب أفكار ثورية أوروبية شيوعية واشتراكية فطغت هموم الوحدة العربية والقضية الفلسطينية على ما

[1] المرجع السابق، ص352.

[2] المرجع السابق، ص353.

عداها، فلقد شاعت سوريا في تطبيق مناخ العلمنة والروح المادية في المجتمع السوري والعربي لأن البعث السوري تمكن من السيطرة على الطائفية واستقرار السلطة يده عكس لبنان التي غرقت في الطائفية فقد نجت في إزالة الإقطاع ورفعت من مستوى الفلاحين .

وهو نفس الأمر في مصر عبد الناصر الذي انتزع المزارع من يد البشوات والأغاوات ومنحها للفلاحين وكذلك في الجزائر تمكن الرئيس هواري بومدين من استرجاع الأراضي من المعمرين والمستوطنين الفرنسيين وأهمها لصالح الفلاحين فأنشأ القرى الفلاحية والتجمعات الزراعية.

والملاحظ أن التكتلات العربية في إطار الوحدة الجغرافية طغى عليها تكتلات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية لكن بالنسبة للجانب الثقافي والقيم لم يكن حاضرا بقوة فعندما قررت دول الخليج قيام منطقة التجارة الحرة عام 1983م.

حيث أزيلت الحواجز الجمركية على التجارة ذات المنشأ الوطني بين البلدان الأعضاء وبما أن منطقة التجارة الحرة لا تلزم الأعضاء بتوحيد تعرفتهم الجمركية مع غير الأعضاء فهذا قد يؤدي لانحراف التجارة، أي وصول البضائع إلى موانئ الدولة ذات التعرفة الخارجية المنخفضة[1] بين أعضاء منطقة التجارة الحرة بين الدول التي وقعت على مجلس التعاون الخليجي عام 1981 (قطر-البحرين-الإمارات-السعودية-الكويت وعمان) فكانت له أهداف تكاملية اقتصادية بالدرجة الأولى على الرغم من أن الظرف السياسي (حرب إيران وثورتها) هو السبب المباشر له[2].

فالنزاعات العربية كان لها بعد قومي وتصور أيديولوجي فعندما انقلب حسين الزعيم في سوريا كان ذلك خطر على رئيس وزراء لبنان رياض الصلح الذي كان على عداوة مع البعث السوري، حيث وصل الأمر لغلق الحدود بين لبنان وسوريا.

فحسين الزعيم كان يميل نحو القومية العربية ففي العام نفسه في يونيو وحصلت اشتباكات بين شبيبة حزب الكتائب والسوريين القوميين في بيروت وسقط عدد من الجرحى حيث كانت حكومة

[1] يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقومي الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص31.

رياض الصلح هي المديرة لذلك حسب تقارير أمريكية، لكن الحكومة طبعا اتخذت ذلك ذريعة لحل الحزب واعتقال 700 اتهمهم بمساندته وأصدر أمر اعتقال أنطوان سعادة الموالي لنظام حسين الزعيم بدمشق لكنه تمكن من الإفلات وطلب اللجوء السياسي بسوريا[1].

ولقد دعمه حسين الزعيم بالسلاح للقيام بثورة بلبنان لكن الأمر اكتشف وتم إحباطها وكراهية الملك فاروق بمصر لحسين الزعيم لعبت دورا في القضاء على أنطوان سعادة. فبعد إعدام أنطوان سعادة وقّعت لبنان مع سوريا على اتفاقية اقتصادية أنهت النزاع بين رياض الصلح والزعيم، فأساس النزاع هو دخول قوات سورية الأراضي اللبنانية وملاحقة أحد الفلسطينيين وقتله بتهمة التخابر مع إسرائيل فتفاعل النزاع بين الدولتين وأغلقت الحدود لكن التحكيم المصري والسعودي أدى لتسوية النزاع بين لبنان وسوريا، على الرغم من أن لبنان سعى لعدم إقحام ومنح أي دور لجامعة الدول[2] العربية في الأزمة مع سوريا فعميل شمعور كان يرى أن مستقبل لبنان في إقامة علاقات قوية مع الغرب لا العرب.

فالحكومة اللبنانية أصبحت تمثل خطر على الوحدة العربية في تصور مصر خصوصا بعد إتيانها بموقف سلبي اتجاه مصر مع أزمة السويس فسعت سوريا ومصر للإطاحة بها فبعد إعلان الوحدة السورية المصرية 1958.

بعد نجاح الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر ومحمد نجيب ضد النظام الملكي بفضل البعد القومي العربي ازدادت مخاوف فئات لبنانية من عدم استقلال لبنان خصوصا بعد مقتل "نسيب المثني" رئيس تحرير جريدة التلغراف البيروتية وهو ناصري الاتجاه ومن المعارضين للرئيس عميل شمعون فحدث إضراب بلبنان عقبه اشتباكات مسلحة تحولت لتمرد مسلح، فالنزاعات العربية كانت دائما عائقا أمام أي وحدة وتكتل فكذلك في المغرب العربي نجد أن أكبر دولتين به الجزائر ومصر قد وقعتا

[1] أنس الراهب، جامعة الدول العربية، شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2014، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص112.

في نفس المأزق فحرب الرمال هي صراع مسلح بينهما، نشب في 1963 بعد عام من استقلال الجزائر.

اندلعت الحرب في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة، ثم انتشرت إلى فكيك المغربية لكن المعارك توقفت في 5 نوفمبر بعد قيام الوحدة الإفريقية بإرساء اتفاقية لوقف نهائي لإطلاق النار في 20 فبراير 1964م[1] فكان عدة عوامل للحرب منها عدم وضع اتفاقية لرسم الحدود بدقة بين المغرب والجزائر من قبل الاستعمار الفرنسي باستثناء معاهدة مغنية التي تمت في 18 مارس 1854 فما تم ترسيمه من حدود لا يتجاوز 160 كلم وبعد احتلال المغرب قامت فرنسا بتحديد الحدود لكن اتبعت شكلا سيئا (خط فارنييه 1912 وخط ترنكمي 1938)[2] ولكن الذي كان يهم فرنسا هو اكتشاف آبار النفط ومناجم الحديد والمنغنيز في المنطقة.

قرّرت فرنسا تدقيق رسم الحدود عام 1952 وإدخال كل من بشار ومنطقة تندوف وكولومب ضمن المقاطعات الفرنسية للجزائر، لكن بعد عزل فرحات عباس (الحكومة المؤقتة) بعد الاستقلال وتولي أحمد بن بلة رفض جيش التحرير الوطني الجزائري فكرة كل تفاوض حول التنازل عن أي أرض حررت بدماء الشهداء للمغرب.

وهنا نلاحظ أن البعد القومي للحدود العربية ارتبط بثقافة المقاومة والتحرير ولم يضع في الحسبان البعد التاريخي الذي ترتكز عليه المغرب في مغربية هذه الأراضي فمن أهداف ثورة التحرير الجزائرية منع فرنسا تقسيم الأراضي الجزائرية للحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع فصل مناطق الصحراء عن باقي الجزائر فلقد عرفت تندوف مناوشات لبعض السكان بعد وقت قصير من الاستقلال عام 1962 حيث حاولت المغرب احتلالها لكنها تراجعت بعد اكتشافها أن الجيش الجزائري يسيطر عليها كلية.

[1] المرجع السابق، ص114.

[2] المرجع نفسه، ص114.

فالجامعة العربية عقدت اجتماعا غير عادي في 1963 يدعو الدولتين لسحب قواتهما من تندوف لكن المغرب اعترض وفشلت المبادرة فانتقلت ساحة النزاع لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبعد ذلك عام 1964 جرى اتصال بين قيادتي الدولتين لإبرام اتفاق وتدابير لإنهاء القتال[1] والبحث في سبل اتحاد عربي مغاربي لضمان الأمن القومي العربي وسيادته الدول على حدودها وذلك تماشيا مع مكتسبات المد الثوري العربي الذي كان في أوجه خصوصا الجزائر التي تشبعت بالفكر القومي العربي الناصري وكانت تربطها علاقات قوية مع مصر والاتحاد السوفياتي باعتبارها امتداد للحركة القومية الناصرية التي اشتد أثرها في المشرق العربي من خلال طبيعة النزاع، متعدّد الجوانب غلب عليها طابع الصراع بين سياسة الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" وحلف بغداد من جهة وبين الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

ولقد تدخّل في هذا النزاع أكثر من دولة عربية كالمملكة العربية السعودية ودول كبرى فسعت الجمهورية العربية إلى استقطاب بلبنان نحو المعسكر الاشتراكي العربي في الوقت الذي عمل فيه طرفا الاتحاد العربي للحيلولة دون نجاح الوحدة بالاشتراك مع عدة دول عربية لإسقاطها والحد من نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان ممتدا لأكثر من دولة عربية في المشرق سوريا والعراق، والمغرب كالجزائر والمغرب عموما.

فما جرى بلبنان من حوادث وتطورات داخلية انعكس لما يرى في منطقة المشرق العربي من صراع بين الحركة القومية بقيادة جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة وخلفها تيار واسع وكبير من الجماهير العربية المؤيّدة لها في بقية الدول العربية ويبيّن تيار آخر ليبرالي يسعى للقضاء عليها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الكبرى بريطانيا التي ارتبطت معها سياسة واحدة تحت شعار وجود علاقات خاصة تحكم الارتباط بين بريطانيا وأمريكا،ولقد وقف معهما كل من السعودية والأردن والعراق الملكي فخسارة لبنان بما يخدم مصلحة القومية العربية الناصرية مؤشرا لفقدان الأردن

[1] المرجع السابق، ص125.

ثم العراق لذلك عارض الأردن والعراق أي اتفاقية تدخل لبنان[1] في الاتحاد العربي وحكموا الرئيس اللبناني عميل شمعون وكذلك فعلت بريطانيا.

وسعت لعزل سوريا عن مصر وبالفعل تم خروج العراق من المعادلة الغربية بعد إسقاط فيصل وإعلان الجمهورية العراقية بقيادة البعث العراقي وهو ما أكسب معادلة الناصرية قوة ومناعة في اتجاه إرساء مفهوم وتصور واقعي للقومية العربية لذلك فالوحدة العربية لا بدّ أن تقوم على نحو شامل لمفهوم الحدود العربية لا على الجانب العسكري أو السياسي.

فحتى على مستوى دول الخليج التي تكتلت تبدو الفكرة ضعيفة جدا وغير مجدية لأنها عبرت عن تبذير ثروات الخليج بسبب التدخل الأجنبي فليست هناك وحدة سياسية واقتصادية وأمنية حقيقية تقوم على الاحترام والتعاون المطلق فالوحدة هذه لا بدّ أن لا تكون على حساب الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، بل أن تكون مواكبة له نظرا إلى أن بلدان المجلس لا يمكنها تحقيق أي تنمية مستدامة دون العمق العربي بسبب الموارد السكانية (العمالة العربية) والنفط ومسار إنتاجه وفقا للحصص العربية للإنتاج بين الدول العربية فالاستقرار لا يوجد له مخرج من دون الانضواء تحت عطلة الأمن القومي العربي[2]،.

وضف لذلك وجود الجامعة العربية كطريق نحو الوحدة العربية وإن كان دورها ضعيف وغير مجدي في العديد من النزاعات العربية على الرغم من أن سبب وجودها هو استقلال سبع دول عربية والهدف من وجودها هو حماية وتجديد روح الاستقلال سواء من الأطماع وما يرغب به المستعمر أوهن المطامح الوحدوية[3]، حيث نص ميثاق الجامعة لإنشائها على أن العمل على صون الاستقلال ووحدة الدول العربية وسيادتها، فالأمر إذن هو متعلق بالوحدة والاستقلال وعدم وجود تكتلات واندماجات أيديولوجية عربية.

[1] المرجع السابق، ص138.

[2] يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثل الثروة والنفط والقوى الأجنبية، مرجع سابق، ص371.

[3] جورج طرابيشي، الدولة القطرية والنظرية القومية، مرجع سابق، ص99.

فالجامعة العربية لا تتمتع بشعبية كبيرة وشاملة لدى كل الدول العربية حتى المنتمية لها فلقد تعرضت لانتقادات متواترة من الوحدويين العرب، وقد تركز جل هذه الانتقادات على كونها جامعة حكومات لا جامعة شعوب، الأمر الذي حال افتراضا بينها وبين تأدية رسالتها.

والحال أننا نرى أنها قد أدّت رسالتها على خير وجه مادامت رسالتها بموجب ميثاقها "صون استقلال الدول العربية" وتدعيم الروابط بينها "على أساس احترام استقلالها" والدور الذي لعبته الجامعة في تكريس الكيانات القطرية يجد تفسيره لا في أنها "جامعة حكومات لا جامعة شعوب" وإنما في كونها جامعة دول فهناك ميل كبير عام ودائم إلى تناسي اسمها الرسمي "وهو جامعة الدول العربية".

فمنذ ثلاثة عقود ونصف من الزمن ورغم كل الخلافات العربية والعواصف السياسية التي نشبت بين الدول الأعضاء فيها في الوقت الذي لم يكتب فيه النجاح لأي مشروع وحدوي خلال السنوات الخمس والثلاثين لوجودها فالتطور الحاصل نحو اتجاه انقسام الأقطار العربية لا باتجاه وحدتها وبالفعل فإن الجامعة العربية التي لم تشهد منذ تأسيسها أي انسحاب لدولة منها نتيجة لاندماجها مع أي دولة عربية أخرى قد شهدت بالمقابل انضمام 14 دولة جديدة لها علاوة على الدول السبع المؤسسين لها[1] على اعتبار من أن بعض الدول المنظمة حديثا كانت أقطار أو جزء من دول عربية تاريخيا.

فمن وجهة نظري فإن دور الجامعة العربية هو نفسه دور الأمم المتحدة على الصعيد العالمي فهي تهتم بشؤون دولها لا بشأن الشعوب بالدرجة الأولى فهي لا تملك القوة الفاعلة على الأرض إلا بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومعظم النزاعات العربية لم يكن لها فيهم دورا دائم بل مساير ومتجاهل.

فدور الجامعة هنا هو دور تقطير في رأي جورج طرابيشي لا دور توحيدي لأنها طبعا تخضع لضغوطات الدول الكبرى خصوصا بريطانيا والتي كانت تقف وراء إنشائها بمبادرة مصرية، فالعدد في تزايد لا في تناقص وبالتالي فإن فرص التكتل أي الوحدة تقل لأن خلاف الدول العربية أنها لا تملك

[1] المرجع السابق، ص18.

كلمة واحدة أو حتى تصور واحد لمفهوم الوحدة أو الحدود بل تتداخل فيما بينها بشكل طائفي لا انسجامي.

ضف لذلك مشكلة التعددية الإثنية والعرقية والدينية فحديث الشارع العربي اليوم لا يصب في خانة الوحدة بل ينظر للأمور بمواقف وردود قطرية ويتعامل المواطن العربي على دول أخرى عربية خصوصا إذا ما تعلّق الأمر بقضية جامعة كفلسطين فنجده يتعاطف ويبرز موقفه وموقف دولته على حساب موقف الدولة الأخرى فذلك يخضع للواقع القطري والكيان القطري والدولة القطرية والمصالح القطرية والأيديولوجيا والنزعة القطرية والعصبية القطرية[1].

فنحن اليوم نعاني من العداء لكل ما هو وحدوي حتى على المستوى القومية العربية والتي أراها عنصرية لأنها تستثني غير العرب من قضايا الوحدة فالعالم الإسلامي فيه من الدول القوية التي يمكن لانضمامها أن بشكل قوة ورجحان الكفة لصالحنا فنجد مثلا الباكستان كقوة نووية وماليزيا (الاقتصاد المستقر) وتركيا التي لها علاقات قوية مع الغرب وتملك القوة العسكرية والتأثير السياسي في اعتقادي أن هذه الدول لا بدّ أن تدخل في المنظومة العربية ضف لذلك إيران الإسلامية والتي لها طموحات ومساعي نفوذ لا بدّ من إدخالها والتعامل معها على أساس الوحدة.

فالوحدويون العرب آمنوا عبر التاريخ بصورة استمرارية في تصورهم للحدود العربية واستناد للتاريخ العربي والإسلامي نجد أن الوحدة العربية مثلت القوة ولا بدّ لها من التركيز على محور مركزي لتوحيد الجهود والدعوات الوحدوية فلا بدّ لنا من الالتفاف حول دولة عربية تمثل قلب المسلمين والعرب لتقويتنا وتوحيد الكلمة وأعتقد أن السعودية تستطيع لعب هذا الدور.

لكن ما هو واقعي لا يبشّر بذلك أبدا فالسعودية حريصة على مصالحها مع الغرب وأمريكا وليس على مصالح العرب والمسلمين فأولويتها هي حصار المد الإيراني والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط بما يخدم أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه الأخيرة التي ساعدت عرب الجزيرة في قيام كيان سعودي بعد إسقاط الخلافة العثمانية 1922 بفضل توفر المنطقة على آبار نفط كبيرة

[1] المرجع نفسه، ص20.

لطالما سددت حاجيات الغرب للمواد الخام وسوقه الاستهلاكية كما أنها تعتبر من أكبر مناطق ترويج لمنتوجاته الغذائية والعسكرية (السلاح) والتكنولوجية.

فمنذ البدايات الأولى كانت الأنظار متجهة نحو مصر بعد نجاح ثورتها ضد الملك بفضل موقعها الجغرافي وثقلها السكاني وتطورها الثقافي النسبي[1] خصوصا الدور الذي لعبته مصر في عهد جمال عبد الناصر (ثورة 23 جوان) فكانت الوحدة العربية آنذاك الوحدة الوحيدة التي تحققت في تاريخ العرب الحديث فكانت طرفا مركزيا فيها وما عصف بها هو الزمن القطري الذي كان الطموح يقف خلفها وهو ما عجّل بالانفصال بين مصر وسوريا.

[1] المرجع السابق، ص22.

المبحث الثالث: الدولة في العلاقات العابرة للقارات ودورها

1- السياسة الخارجية الأمريكية العابرة للقارات وأثرها على الدول العربية:

لا شكّ أن التقارب الأمريكي مع الدول النامية قد أضفى طابعا من التدخل في شؤونها مباشر وغير مباشر فمكان ممارسة اللعبة السياسية هو المشرق فمصطلح المشرق لفظ روماني تطور مع التاريخ ليصبح معناه في القرن 16 المجال الإسلامي الذي تتكلم فيه اللغات الشرقية بأتم معنى الكلمة وهي العربية والتركية والفارسية ثم اكتشاف الهند والصين والمملكة الفرنسية استعملت كلمة مرادفة له هي بلاد المشرق levant التي تطلق على سواحل البحر المتوسط التابعة للدولة العثمانية والمغرب وظل لفظ orient يستعمل بالنسبة للمجال المحيط الهندي. لكن مع مجيء القرن 19م أصبح الشرق يطلق خاصة على الأراضي العثمانية وهي الأراضي الإسلامية الأقرب لأوروبا[1].

لكن المرحلة الأخيرة لمفهوم الشرق هي دخول الولايات المتحدة الأمريكية المسرح والصراع عليه فمنذ 1945 قررت الحكومة الأمريكية أن تكون لها سياسة نشطة في هذه الأقاليم من العالم وأسست بواشنطن معهد الشرق الأوسط الذي كان ينشر مجلة هي مجلة الشرق الأوسط ولقد حدّدت هذه المؤسسة من وزارة الخارجية مجالها الجغرافي باعتباره يمتد من المغرب إلى الباكستان[2] الذي انفصل لتوّه عن الهند وهو ما تداولته وسائل الإعلام والمجلات العلمية الأمريكية والبريطانية بلفظ آخر هو الإسلام القاري. إذن فهي حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد طبيعة هذا الإقليم والتي هي طبيعة ذات بعد عرقي وديني هو الإسلام.

فالأمر يتعلق بمعنى متغير وقبل ذلك هو تصور سياسي أمريكي يمكن تحديده في خاصيتين، فالأمر يتعلق دوما ببلدان إسلامية تشكل رهانا قويا للمنافسات الإقليمية والدولية وعمل القوى المحلية فيه هو بشكل دائم في تفاعل مع عمل قوى من خارج المنطقة وحل الأزمات يمر غالبا باللجوء إلى "التدوين" ولقد كان ذلك واضحا لدى أزمة الشرق 1840 أو آخر مظاهر ذلك هو أزمة الكويت.

---

[1] هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأزيد، مرا: رجب بودبوس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط1، 1993، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص7.

فالشرق الأوسط واللعبة الكبرى لفظان مترابطان رغم أن الانحطاط البريطاني قد نتج عنه نقص في استعمال اللفظ الثاني فالمجال المتعلق بالدراسة هو المشرق العربي وهو لفظ يستعبد اللفظ المحلي "المشرق" بالمقابل مع "المغرب" أو "الغرب العربي" فالمشرق يتطابق مع الأقاليم العثمانية تاريخيا في بداية القرن العشرين ومع شبه الجزيرة العربية وكل البلاد العربية الآسيوية يشملها المشرق وكذلك مصر في إفريقيا.

وسنستبعد من هنا بلدين على هامش المشرق العربي هما السودان الذي كان تابعا لمصر وليبيا التي تأرجحت بين المغرب والمشرق، فالمشرق ليس له تعريف سياسي دقيق كالشرق الأوسط، فهو واقع بشري يتميّز بتعدّد الأديان لمختلف الفرق الإسلامية موجودة هناك كما يوجد سكان مسيحيون وجه تجانس ثقافي[1].

فالحرب العالمية الأولى أنهت القرن 19 الطويل نهاية عنيفة قضت على الإمبراطورية العثمانية ودفعت ثمنا غالبا أكثر من ألمانيا والنمسا وهنغاريا حيث تم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين تبعا للغة السائدة في كل منهما فالمناطق الناطقة بالتركية في الشمال والمناطق الناطقة بالعربية في الجنوب ومن ثمة تم تقسيم هذه المناطق لدول ومناطق مصالح وإلى مناطق حكم ذاتي وفقا لمصالح بريطانيا وفرنسا ووكلائهما المحليين فكان التغيير مفروضا على العرب.

فكان ذلك بداية لتأسيس نظام دولي جديد ضف لذلك الحركة التصحيحية لكمال أتاتورك في الدولة العثمانية المنهارة المتعلقة بمشروعه العلماني الذي تعود جذوره للإصلاحات الدنيوية التي تمت إبان القرن التاسع عشر، وبحلول العقد الذي خلا عالم 1870 كانت أهمية الإسلام في السياسة العثمانية تنحصر في مدى المنفعة المنجية منه.

فهل نجح الإسلام كوسيلة في السياسة العثمانية تنحصر في مدى المنفعة المنجية، وهل نجح الإسلام كوسيلة لحشد الشعوب للإمبراطورية ولم شعبها؟ فكمال مصطفى أتاتورك بعد خمسين عاما واجهته مشكلة لم تكن تتعلق بتطبيق العلمانية بل معضلة إيجاد أحسن الوسائل لتعبئة الناس في

[1] المرجع السابق، ص08.

أعقاب هزيمة الإمبراطورية العثمانية وتمزقها فوجد الحل في طرح الإسلام جانبا واستبداله بالعلمانية كثير لم يكن مألوفا، "فتبنى كيانا افتراضيا ونهى على نجاحه هو الأمة التركية"[1].

وبذلك تكونت فكرة وتصور آخر على المشرق من خلال تغيير القوى فزوال الإمبراطورية العثمانية هو من أهم مكسب للدول الغربية لملء الفراغ والسيطرة على أقطارها فاليوم المشرق العربي هو جزء من الشرق الأوسط بل مركزه بسبب الصراع مع إسرائيل رغم وجود نزاعات جانبية كتلك المتعلقة بالأكراد وحرب الخليج والقرن الإفريقي.

فالقضية المركزية المتعلقة بالنزاع مع إسرائيل هي من شكلت الأنظمة العربية المعاصرة بإيجابيتها وسلبيتها فهي نتاج اللعبة الكبرى (القطرية) بدلا من الوحدوية وما يجعل دول المشرق أقل استقرارا هو وجود الكيان الصهيوني على عكس دول المغرب العربي المستقرة عموما فطبيعة الشرق الأوسط هو ارتباط سياساته بالسياسات الدولية المشكلة لسيرة الدول والأفراد على حد سواء[2].

ومن أهم تلك السياسات نجد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم على التطورات التي تشهدها السياسة العالمية التي لا بدّ من توجيه الجهود نحو الجذور الداخلية للسلوك الخارجي فلقد تغير العالم بسير شتى بعد تأسيس الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومن الحقائق البديهة أن عالم اليوم تقلص بصورة جذرية نتيجة شبكة الاعتماد المتبادل فيما بين دول العالم وبصورة مطردة.

ومن العجب أن تدويل الاقتصاد السياسي العالمي زاد من الضغوط الداخلية على صوغ السياسة الخارجية للحكومات وأدى هذا الاتجاه إلى تقليل أهمية الحدود وخفض الاستقلالية، السيادية للدول وتطبيق الهوة بين السياسات الداخلية والخارجية وزيادة عدد القضايا وتوسيع المشكلات المعروضة في جدول أعمال السياسة الخارجية للأمم وزيادة بروز الرخاء والرفاهية ودفع جهود

[1] المرجع السابق، ص08.

[2] هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، مرجع سابق، ص08.

الجماعات الخاصة لأجل تخفيف حدة السياسات القومية ورفع مستوى المشاركة من جانب المؤسسات الحكومية ذات التوجهات الداخلية في عملية صناعة السياسة الخارجية[1].

هذا يعني أن طبيعة السياسة الخارجية لأمريكا تستهدف الحدود الجغرافية لدول أخرى وترتبط بالاقتصاد القومي الأمريكي لأجل مناطق نفوذ لها فدوائر القرار الأمريكية المتمثلة في الرئاسة والكونغرس الأمريكي تضع نصب أعينها منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بخزانات من النفط والغاز الذي تحتاجه أمريكا لسد حاجياتها وسياسة الاحتكار التي تنتهجها بفضل الاحتياطات الكبيرة لها من هذه المواد مما يكسبها القدرة على فرض عقوبات دولية قاسية.

إن ثمة سمة ثالثة للسياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، وهي السلسلة المفردة من الفشل فما تكاد السياسة الخارجية الأمريكية توجه أزمة ما حتى تبدو كأنها تسقط في حالة الفوضى تخرج عن سيطرة الحكومة التي تعجز عن التعامل معها بصورة ناجحة فكيف يمكن تفسير عجز وم أ عن صوغ رد فعل جوهري تجاه الفرص السانحة والتهديدات التي تعرض فيها وراء الحدود.

للإجابة لا بد للعودة لمصادر السياسة الخارجية الأمريكية فسبب كل ذلك هو المناخ الدولي المعبّر عن الأزمات المستمرة أو حتى لزحمة القضايا التي اتخذت جدول أعمال العا لم الذي عجزت حتى الحكومات عن التعامل معه بل يمكن إرجاعها إلى تأثير الظروف الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وسمات المسؤولين الأمريكان أنفسهم المميزة عن بقية الأمم.

فالسياسة الخارجية بناء على الاحتياجات المحلية جزئية وعلى المتطلبات السياسية النابعة من داخل النظام السياسي الأمريكي من خلال العمليات التي توجه السياسة الخارجية[2] فالمسؤولين الأمريكيين لهم ميولات إما محافظة جمهورية تمتاز بالصرامة والخشونة أو ميولات إصلاحية ديمقراطية تمتاز بالليونة والانفتاح مثال على ذلك حالة التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان.

[1] تشارلز كيجلي وبوجين ويتكوف، تر: عبد الوهاب علوب، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية رؤى وشواهد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر العربية، ط1، 2004، ص16.

[2] المرجع السابق، ص

وما يجري حاليا بسوريا فالولايات المتحدة الأمريكية لحد الآن سواء مع إدارة أوباما أو ترمب رغم كونه جمهوري لم تتدخل بشكل عنيف فترمب رجل أعمال واقتصاد بالدرجة الأولى فمن مصلحة بلاده عدم الوقوع في خسائر بسبب الحرب السورية التي كلفت دول الصراع المليارات خصوصا إيران الطرف الفاعل حينها.

ولا بدّ للولايات المتحدة الأمريكية من أن تجد لنفسها حلفاء في الشرق الأوسط من خلال السعودية ومصر، فالسعودية تعد حليف استراتيجي لها، أما مصر فثقلها الديمغرافي وتأثيرها الثقافي وإدارتها السياسية هي أحد العوامل الأساسية للمسرح السياسي بالمشرق العربي ففي العشريات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية واضطرت القوى الإقليمية الأخرى إلى تحديد سياستها تبعا لها وعلى رأسهم أمريكا وذلك بعد أن قامت مصر بخيارها الثوري في بداية الخمسينيات والنضال لأجل استقلال أراضيها عن الحكم البريطاني وتبعته (الملكية) خصوصا بعد نجاح عبد الناصر الثوري فهي قبل الثورة كانت إقليما مستقلا ذاتيا عن الدولة العثمانية بشكل متنامي منذ النصف الثاني منالقرن التاسع في سيطرة المماليك الجدد[1].

فبريطانيا بعد أن انفرد محمد علي بحكم مصر سعت لعزلها عن محيطها الإسلامي ومحاولة لجعلها إقليما أوروبيا من خلال اللجوء المتزايد للقروض الأوروبية ولما انخفض سعر القطن بانتهاء حرب الانفصال لم يعد لمصر الوسائل لتأمين خدمات الدين واضطر الخديوي إلى بيع إنجلترا مشاركته في الشركة العامة لقناة السويس.

ولم يكن ذلك كافيا لذلك فرضت عام 1875 رقابة مالية فرنسية إنجليترية وحاول إسماعيل محاربة التدخل الأوروبي فعزلته القسطنطينية عام 1879 بطلب من فرنسا وإنجلترا وحل محله ابنه الذي توجب عليه مواجهة حركة وطنية مصرية حقيقية معادية للأجانب[2] ويمكن اعتبارها بداية الانفلات المصري من الرقابة الغربية وبداية الطريق نحو الدولة المستقلة المصرية وبداية استعادة الدور المصري

[1] ألبرت حوراني وآخرون، الشرق الأوسط الحديث، مج2، مرجع سابق، ص11.
[2] المرجع نفسه، ص12.

القومي ورفض وجود الطبقة المهيمنة على الأراضي جلهم من الأتراك من حاشية الخديوي أي النظام الحاكم فيها.

فتناغمت في الأنحاء شعارات مصر للمصريين فهو شعار لضباط من أبناء وادي النيل كانت ترقياتهم مجمّدة منذ سنوات باحتكار المناصب العليا الممنوحة للمتكلمين باللغة التركية المقربين من الخديوي فاندلعت الثورة ضد لأوروبيين 1882 والناطقين باللغة التركية واستولى الجيش رأس حربة تلك الثورة على السلطة وبعد تردد فرنسي تركت إنجلترا تحتل البلاد فعرف السودان ثورة ذات منحى ديني فعزلت مستعمرات مصر الإفريقية وتذكرت إنجلترا بضرورة إنقاذ الملاك الإداري فأرسلت إليها بعثات أجلت الموظفين المصريين مما يمكن لها بعد ذلك من تأسيس مستعمرات بريطانية جديدة بعد ذلك أبيدت سلطة الخديوي شكليا لأن القنصل العام البريطاني يسيطر على الإدارة بفضل مستشارين بريطانيين موجودين في أماكن هامة وأصبحت البلاد محتلة عسكريا رغم كونها إقليما عثمانيا.

إذن فالأمر يتعلق بسياسة التدخل العابر للقارات والدول بشكل مباشر للجيلولة درت أي تغير لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة استقرار وبراغماتية داخليا وكذلك في السياسة الخارجية فهي عاشت عزلة عن حروب أوروبا السياسية لكن تنتهز الفرص لفرض أفكارها فدورها برز بعد الحرب العالمية الثانية كقوة دولية ترفض هيمنتها على العالم والمنطقة ككل.

فالإيمان بفرض الإرادة القومية والقوة العسكرية الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى فرض نهجها على العالم فهو في نظر المحافظين رفض للتعاون مع الحلفاء والخصوم في سبيل تحقيق مكاسب متبادلة، ونجد أن الرئيس الأمريكي طالما صور لنا التدخلات الأمريكية على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان وعلى أنها حملات أخلاقية بامتياز وحماية للديمقراطية وحقوق الشعوب[1] في الشرق الأوسط والعالم العربي عموما.

[1] المرجع نفسه، ص13.

الفصل الثاني

مجلس التعاون الخليجي و اراء حول العالم

المبحث الاول: ملتقى الحوار العربي التحرري

المطلب الاول: مفهوم الثورة من خلال العلاقات داخل المجتمع

المطلب الثاني :الوعي الثوري لدى الراي العام و النخب العربية

المبحث الثاني: ثواراث القوى الناعمة في العا لم العربي

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة العربية ومسارات حول الثورة والتغيير

المطلب الثاني: أهمية الديمقراطية لبناء الوعي العربي بضرورة التغيير والثورة

المبحث الثالث :الفضاء الجيوستراتيجي و الرهانات السياسية الجزائر أنموذجا

المطلب الأول:علاقات الجزائر الإستراتيجية بدول الجوار ودورها

المطب الثاني: العقيدة الأمنية للجزائريين ـالعامل التاريخي ـمشاكل الحدود و البعد الاستراتيجي

المبحث الرابع: الفكر القومي وتحرير الدول العربية

المطب الاول: علاقة الفكر القومي التحرري بثورة مصر (الناصرية)

المبحث الخامس: الثورة بين الشيوعية العربية والقومية العربية وأثرهما على الفكر التحرري

المبحث الأول: ملتقى الحوار العربي الثوري التحرري

لقد أشرفت مرحلة عربية على الانتهاء ونحن نحدد المرحلة التي تشارف على الانتهاء بواسطة تقسيم التاريخ العربي الحديث إلى ثلاث مراحل: الأولى منذ نهاية العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الأولى، وتفكيك الدولة العثمانية (وقد وقع تفككها بالنسبة إلى حالتي مصر والمغرب العربي قبل الحرب الأولى) والثانية بين الحربين العالميتين (أو منذ نهاية الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن العشرين، أو حتى نكبة فلسطين ومرحلة استقلال الدول العربية بتحقيب آخر مختلف قليلا)، والثالثة منذ نشوء دولة الاستقلال ما بعد الاستعمار المباشر ونقسم المرحلة الثالثة منذ نشوء دولة الاستقلال، أو بلغة أخرى تاريخ الدولة القطرية العربية إلى قسمين رئيسيين ويمكن تعقيبهما بأشكال مختلفة، 01 حتى حرب 1967 وما بعدها 2 حتى انهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي وحرب الخليج المسماة حرب العربية من دون انقلابات عسكرية وما بعدها[1].

ففي كل الحالات فإن المقصود هو تلك الفترة الزمنية التي استقرت فيها الدولة العربية وبانت أزمتها منذ ثلاثة أو أربعة عقود (حسب كل دولة) أي منذ السبعينيات من القرن الماضي ونحن نقصد بمرحلة عربية تشرف على الانتهاء كما يبدو فإننا نفصل القسم الثاني من المرحلة الثالثة، بموجب أي من التقسيمات المذكورة أعلاه لتاريخ الدولة العربية الحديثة فيتساءل المفكر العربي عزمي بشارة حول إمكانية مرحلة جديدة تاريخيا أم ندخل في مرحلة ثالثة في إطار التاريخ نفسه؟ من المبكر للإجابة عن هذا السؤال فظاهرة الثورات العربية تحتاج إلى سنوات أو حتى عقود لتظهر نتائجها وتتضح بنيتها وإذا كانت النتيجة قيام مجموعة دول عربية ديمقراطية.

على اعتبار أن أزمة السياسة العربية تقوم على الموقف من الديمقراطية رغبة الجموع العربية بها كضرورة فلقد اتسم تقارب أنماط الأنظمة العربية المختلفة، فلقد تخلصت تلك الأنظمة حتى مر المظهر الأيديولوجي الذي كانت تغطي به نفسها أن تعلنه مصدرا لشرعيتها لقد تشابهت الأنماط

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وسيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، ط1، 2012، ص15.

المختلفة حتى أنها انتهت إلى مركب يكاد أن يعم عربيا لتشترك فيه الجمهوريات والملكيات في نوع من جمهوريات حسب عزمي بشارة، وتشمل عناصر هذا المركب أسرا حاكمة أومن دون حزب، وأجهزة أمنية قوية دخلت السياسية بشكل علني، وفئة من رجال الأعمال الجدد، الذين يختلطون في علاقات الغرابة والمصاهرة والبيئة الاجتماعية مع رجالات السياسية والأمن وهي فئة تستفيد من علاقتها بالسياسيين الحاكمين "وتفيدهم" على حساب اقتصاد البلد فهذه الفائدة المتبادلة تشمل كفاءات من الضرائب التي تتحول في السيطرة السياسية كما تشكل حيازة مناقصات وأراضي دولة ووكلات وتراخيص بناء ومشاريع مهمة كبرى[1].

لقد تولدت أثناء الحدث الثوري الذي شهدته مصر منذ 25 جانفي مجموعة من الممارسات والقيم والأفكار والخبرات التي كانت أشبه بومضات ذات جذور عميقة في الحس المشترك أو في الفطرة التي تحركت بعفوية وأثبتت أنها سليمة وأنها قادرة على قيادة الأحداث بشكل سلمي، ونجحت في تمكين الجماهير من تحقيق أهدافها والتحرك بشكل منظم وتلقائي دون قيادة[2] لأن الثورة ما كانت لتحدث إذ لم يتولد وعي سياسي يتسم بالنضج والتطور لدى قطاعات عريضة من المجتمع بل إن الثورة في حقيقتها هي ميلاد لروح التغيير لدى قطاعات مجتمعية معينة ثم انتشارها في بقية المجتمع وهي لحظة فارقة تجسد هذه الفطرة والحس والوعي.

2- مفهوم الثورة من خلال العلاقات داخل المجتمع:

المجتمع هو عبارة عن مجموعة من العلاقات والأنماط، فهناك علاقات السلطة وعلاقة الثروة وعلاقات الاتصال، التي لها أثر في قلب الموازين والثورة من منظور اجتماعي هي تغيير حقيقي في أنماط هذه العلاقات بمستويات مختلفة وفي قطاعات مختلفة أما إذا استمرت بنية السلطة على ما هي عليه، فلن تصبح إلا تغييرا في الأشخاص.

[1] المرجع السابق، ص16.

[2] محمد العربي، الثورة والدولة الديمقراطية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص08.

فالفكرة التي حملت العرب على أن يثوروا ضدّ العثمانيين لينشئوا خلافة عربية بالأمس، هي التي تبعثهم اليوم كي يثيروا على بقايا قيود الغرب، ليخلقوا عالما عربيا موحدا (الوحدة العربية) ولن يرى العرب حتى يروا وحدة شاملة فهم لا ينظرون شكل الأنظمة ولا إلى أشكال الحكم ومذاهب الاجتماع ولكنهم يجمعون نواياهم ويوحدون بلادهم فالذين يحاولون في المغرب مثلا أن يواجهوا أخبار الانقلاب في العراق والثورة في لبنان على أنها ثورات ضد النظام الملكي، أو لصالح النظام الجمهوري أو العسكري هم مغالطون ومضللون، فالثورة في العراق ضد خلو بغداد والثورة في لبنان ضد مشروع إيزنهاور.

وذلك يعني الثورة ضد الاستعباد المقنع وفي سبيل التحرر الذي هو طريق الوحدة الصحيح[1] فهناك فارق نظري ومنهاجي بين علاقات العنف والسلطة داخل المجتمع فمفهم القوة (السلطة) يشير إلى نمط من علاقات الأمر والطاعة داخل المجتمع بحيث إذا ما أصدر صاحب السلطة أيا كان موقعه أمر لمن تقع عليهم السلطة فإنهم يتحركون بشكل إرادي تنفيذا لأمره (الطاعة) هذه العلاقة ليست بالضرورة سلبية[2]، إلا إذا ترتب عليها فعل ضدّ المصلحة العامة حينها يحدث تراكم للقهر المجتمعي ينفجر مع أول فرصة دون معرفة تبعاته.

فهناك علاقة ترابطية بين الثورة والسلطة، ينبغي التفريق بين أن يكون هدفها استبدال أو تطوير بنية السلطة، وأن يكون تدمير بنية السلطة وهو الأمر الذي يعني انهيار المجتمع نفسه، إذ أننا في هذه الحالة نقوم بتفكيك أواصره وعلاقاته فأية علاقة اجتماعية تقتضي وجود علاقات سلطة فهي توجد بين الأفراد وبعضهم البعض بين الزوج والزوجة، بين الأب والأبناء، بين المدرس والطلاب وهذا ما وقع في مصر بعد الثورة والانقلاب على السلطة المنتخبة من خلال حملة ترهيب الإخوان كتيار سياسي مصري وفصيل اجتماعي.

[1] عبد الإله يلقزيز، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1948-1986، محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص105.

[2] محمد العربي، الثورة والدولة الديمقراطية، مرجع سابق، ص09.

فمعضلة السلطة في مصر أن هناك تماسك مفاده أن علاقات السلطة جوهرها التسلط وهي أحادية الاتجاه،ومسكونة بالعنف بأشكال مختلفة وعلى مستويات متعدّدة وبهذا تتخذ شكلا واحدا ووحيدا[1].

وأعتقد أن معضلة السياسيين من أصحاب السلطة تكمن في عدم فهم أن السلطة تعني القوة الشرعية المكتسبة من الشعب لا المفروضة عليه تماما، لذلك يعتقد المفكر المعارض السوري برهان غليون أن السلطة (الدولة) تدرك دائما هذا الوضع وتشعر بالقلق والخوف لذلك تمارس العنف لأنها تنشر من الانفجار فالتهديد بالانفجار هو الشكل الوحيد الممكن للنضال الاجتماعي وإجبار السلطات على القيام بتنازلات لدى غياب أي شكل آخر شرعي سياسي أو قانوني لتسوية التناقضات الاجتماعية) فأخذت تقدم من وقت لآخر الهبات الرئاسية للعمال أو المستهلكين لشراء السلم الاجتماعي فالأمر يبيّن مدى خطورة الوقف والانسداد الاقتصادي فخطوات السلطة تسير نحو تعميقها ومفاقمتها فالإخفاق الاقتصادي رهيب لأن الصناعة لم تتجاوز 20 عربيا مقارنة مع حجم الإنتاج الزراعي المتدهور كذلك[2].

إذ لما عدنا لعصر اليقظة العربية وزمن بدايات النهضة العربية من خلال المفكرين الكبار حول السياسة والاستبداد نجد أن عبد الرحمن الكواكبي شخص أمراض العرب والمسلمين، في الآخر الاقتصادي، التدخل الأجنبي، التمسك بالخرافات بدل الدين الأصيل، الضعف، الاستبداد السياسي، وفقدان الروح النقدية والعلمية هذا هو معنى التخلف الاقتصادي والدكتاتورية والتخلف الثقافي والعلمي، ومنذ ذلك الوقت لم يكن بقيادة اجتماعية (لطبقة أو فئة أو نخبة) أن تنال قسطا من الهيبة والهيمنة والاستقرار في الحكم إذا لم يكن بمقدورها أن تطرح بشكل آخر حلا للخروج من هذه الحالة الاجتماعية والسياسية[3].

[1] المرجع السابق، ص11.

[2] برهان غليون، الوعي الذاتي، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، المركز الرئيسي، بيروت، لبنان، ط2، 1992، ص15.

[3] المرجع السابق، ص06.

من المعلوم أن المهم لدى النخب الاجتماعية العربية هو التخلص من السيطرة الأجنبية وصيانة الهوية القومية المهددة فعندما تفقد دولة ما أو أمة أو جماعة توازنها الداخلي لما حصل مع العرب والمسلمين في مطلع القرن 19م يظهر الخوف من السيطرة الأجنبية كخطر على الرغم من أن ثمة فرق بين العنصر المسلم للعثمانيين، والعنصر الأجنبي (الغرب).

فحركة المجتمع نحو ذلك هو رد فعل لدفع الخطر وحفظ كيان وهوية الجماعة فالخيار المتعلق برد الخطر هو الباعث حسب برهان غليون لكل حركة إصلاح اجتماعية فعندما يصبح الوعي بالخطر عاما بحكم هو ذاته حركة الإصلاح الاقتصادي والسياسي مما يشكل إثارة صياغة الأمر ككل لا بدّ من تخليص الفكر الإسلامي من العناصر والشوائب (العقيدة المضللة) التي لحقت بها لقرون كما عرقلت قدرتهم على الإبداع والتكيف مع كل[1] الأوضاع العالمية (الحداثة–العولمة–العلمانية) وأيضا لا بدّ من تحقيق ديمقراطية سياسية كاملة أو نسبية حتى يكتمل نضوج المجتمع.

منذ الأربعينيات من القرن الماضي جاءت التنظيمات العثمانية كمحاولة لفتح الطريق أمام تطور من نوع جديد يتعارض مع النظام السائد حتى ذلك الوقت، والذي كان قد فقد كل إمكانية للاستمرار بسبب الضغوطات الداخلية (التوترات والثورات) والخارجية تعاضمها القوى الاستعمارية عليه.

فتحرير التجارة وتثبيت الملكيات الكبرى الفردية للأرض كان من المتوقع إعادة تنظيم العلاقات القانونية وعلاقات الملكية بقدر ما تخلق طبقة عريضة مشاركة في السلطة ومستقلة نسبيا عن السلطات أي ليست طبقة من محصلي الضرائب والميرة فقط، وتهدف لخلق توازن سياسي جديد والاهتمام بالمجتمع بتوسيع قاعدة السلطة، وهذا ما ستجيب عليه الحركة الدستورية القوية التي لن تتأخر في الظهور.

أما في مصر فلقد وصلت حركة محمد علي التي انطلقت من إعادة إحياء وتقوية دور الدولة وتحطيم الأرستقراطية التقليدية وتدعيم السلطة المركزية التي أدى ذلك إلى النتيجة ذاتها، بعد أن بدت

[1] المرجع نفسه، ص06.

للوهلة الأولى سياسة لتحقيق نوع من التراكم والتقدم الاقتصادي[1]، لكن الأمر الواضح هو بقاء السلطة التسلطية كما كانت دون تغيير حقيقي نحو الصلاح، فكذلك نجد الأمر نفسه بعد قيام الدول القطرية العربية فلقترة طويلة نسبيا التي انتهت إليها الدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار هي المستقبل القائم ذاته،وكان واضحا أن أسوأ ما في نهاية هذه المرحلة حسب المفكر العربي عزمي بشارة*** هذه الخاتمة السلطانية المملوكية للرثة التي بدت دائمة أو مستدامة[2] ومتمسكة بالتقليد النظمي للحكم فلم يظهر عليها أي بوادر تغيير حقيقي نحو الأفضل اجتماعيا.

فالثورات أو الأزمات العربية بدأت بردّ فعلي اجتماعي أو انتفاضات غير محلية تكررت عدة مرات في الأعوام الخمسة بالنسبة للأزمة التونسية في وسط البلاد وجنوبها، لأن الساحل يحظر بالتنمية والثروة.

فعناء وبسالة أهالي سيدي بوزيد أكسب الثورة التونسية زخما وطنيا وامتدت لكل البلاد والنشطاء السياسيين الذين اختلط لديهم المطلب الاجتماعي بالغضب والدفاع عن الكرامة التي جسدها حر وشاب لنفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الإذلال (محمد اليوعزيزي) فلقد كانت ثورة تتعلق بالجانب الاجتماعي الاقتصادي (التهميش) للأطراف ضد المركز السياسي والاقتصادي.

وسوف تظل بنية الثورة هذه تحكم مسار السياسة التونسية لمرحلة طويلة فلم يكن الفساد من مميزات حكام الجمهوريات العربية المؤسسين فلم يكن الرحيل الأول من قادة دول الاستقلال فاسدا من الناحية المالية، فلم يعرف عن عبد الناصر أو بورقيبة أو بن بلة وبومدين أو شكري القويلي وعبد الكريم قاسم أي نوع من الفساد وحب الإثراء على حساب المال العام[3].

---

[1] المرجع السابق، ص09.

[2] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، مرجع سابق، ص16.

***عزمي بشارة: مفكر فلسطيني معاصر سياسي له اهتمامات بقضايا الراهن العربي من أهم مؤلفاته الدين والعلمانية، 4 أجزاء، وهو مدير مركز الدراسات العربية بقطر.

[3] المرجع السابق، ص20.

وبغض الطرف عن مفاسد حكمهم فإن الجشع للمال والإثراء على حساب المال العام لم يكن موجودا وقد دخلت الأناقة والترفع عن مثل هذه الأمور في تعريفهم لعظمة القائد الباني للدولة ووطنيته، ولكن صعود النخب الطفيلية حسب عزمي بشارة والانتهازية المنزلقة للزعماء في غياب الديمقراطية وانعدام الروافع الوطنية وتآكل الشرعية الأيديولوجية والفساد المالي هي ظواهر ميزت هذه المرحلة الأخيرة من حياة دولة الاستقلال بموجب التقسيم الذي ذكرناه سابقا مع العلم أن الفساد لم يكن يوما بمثل هذا الشعور[1].

فارتباط غالبية رجال الأعمال ارتباطا مصلحيا بأمثال بشار الأسد وبن علي ومبارك وإحاطتهم بأسهم وقد أثبتت الأحداث التونسية أن الشعوب تنفر من الفساد ولا تعتبره نوعا من سوء الإدارة بل تراه أنواع الظلم وهو يثير فيها الغضب أكثر مما يثيره الفقر وحده فالمسألة مسألة ظلم اجتماعي. فالفساد إذا استمر كان بمثابة نفوس حظر وطغيان على المجتمع ككل لا بدّ أن ينفجر الوضع ضده في وقت ما ولو يبطئ فالثورة التونسية امتدت إلى سائر أرجاء تونس، وجوبهت بالقمع وكان الثمن باهضا.

ولكن ما أن أدركت الجموع قوتها واكتشفت شجاعتها التي كانت دائما في حالة كمون حتى أصبح وفق الثورة نفسه شبه مستحيل[2] لذلك نجد أن الثورات العربية أو الأزمات العربية تسلسلت في فترة زمنية محدودة (التلاقي الثوري) وكانت لها نفس الأطر والأسباب مع بعض الخصوصية الثقافية والاجتماعية وطبيعة الأنظمة المستبدة في كل دولة فلكل شعب قابلية للثورة طبعا وانبت مصيبة لحين.

فالناس كانت لهم بجاهزية نضالية عالية تعبر عن عدم قبول الاستمرار في العيش في ظل الظروف القائمة واستعدادهم لفعل شيء ضد هذه الظروف بما في ذلك الوصول إلى درجة التصادم مع سياسات الدولة ولكن الحالة الثورية توفرت في كل أرجاء تونس ومعهم سوريا وكل ردة فعل للدولة

[1] المرجع نفسه، ص21.

[2] المرجع السابق، ص24.

على الانتفاضة يدخل في إطار زيادة الوعي الثوري وارتفاع سقف المطالب فمثلا رد فعل الدولة بتونس كمستحق بالناس ما أدى للتوتر.

2- الوعي الثوري لدى الرأي العام والنخب العربية:

فانتشار الأمل في احتمال التغيير، وشواهد دخول مثال على قدرة الشعب أن يريد وأن يغير حتى تحولت هذه العناصر إلى حالة ثورية وهي تعني، عدم تمكن النظام القائم من الاستمرار في الحكم بالوسائل القديمة، وعدم استعداد المحكومين للاستمرار في العيش في ظل الأوضاع القائمة هذه الحالة الثورية ليست ظرفا موضوعيا بسيطا بل هي تشابك الظرف الموضوعي بوعي البشر السياسي بإمكانية التغيير ووعي إمكانية التغيير لا يعني وعي المظلومية فحسب، بل يعني أيضا نشدان واقع أفضل والإيمان بإمكانية تحقيق ذلك مع إدراك أن الفعل الشعبي الذي يفسح المجال لتغيير النظام القائم أم ممكن.

لقد أصبح هذا الإدراك، سائدا في معظم الدول العربية وإن بدرجات ليست واحدة بعد أن توسعت كقوة الأمل التي فتحتها تونس وأصبحت بالنموذج المصري المؤثر بوابة مفتوحة في جذر الأنظمة العربية فلقد تفاوت درجات الاستبداد بين الدول القائمة بين النظم العربية التي تقوم التسلط الهرمي فمنها من أتاح نشوء الأحزاب الصورية أو المخترقة بالموالين للنظام وبممثلي الأجهزة ومنها من أتاح حرية نسبية للإعلام إلى سقف محدد مخترقا هذا الهامش الفضل وسائل أخرى مثل عيون وآذان الأمل أو بإفساد جزء من الصحفيين والمثقفين وإبعادهم عن أولوياتهم السياسية والحقوقية ومنها ما أتاح متنفسا للناس ومنها من ضغط على صدورهم وأفرغ المجال العام من المواطنين[1].

مع وجود أنظمة استبدادية تبنت خطابات تطابق المزاج الشعبي السائد والحس القومي من دون أن يفتح للناس أي متنفس سياسي سواء على مستوى حرية التنظيم أو على مستوى حرية الإعلام والنظام دأب على تخوين خصومه وفقا لنظرية المؤامرة ونزع منهم الشرعية الوطنية وهو ما اعتبرهم مبررا لاستخدام العنف بشكل متطرف ضدهم كما هو الحال مع سوريا ومصر.

[1] المرجع السابق، ص26.

ويرى عزمي بشارة أن الأنظمة هذه درجات في التسلط وبهذه الدرجات ترتبط عدة مسارات للتغيير والثورة فمن النظم العربية من يتيح مرانة للعمل السياسي والمشاركة المجتمعية (خصوصا شمال أفريقيا الجزائر–المغرب) ويسمح بالخروج إلى الحيز العام بانتقادات تتزايد جرعاتها فتصل إلى درجة التظاهر، وبغض ذلك تتدرب الحواس على مزيد من الجرأة وتشكل أنماط من التنظيم والاحتجاج بالتجربة والخطأ أو ترتفع وتيرة الأصوات المطالبة بالحقوق وبالديمقراطية[1].

فالسلطة تأخذ في الحسبان التقليل من التدخل الأجنبي من خلال الاعتراف بحق الفئات الجديدة الوسطى الصاعدة ومصالحها السياسية والمادية التي ظلت تنكرها عليها الصيغة القديمة بقصد الحفاظ على توازن النظام وعدم تعريضه للهزات وستظهر الطبقة الوسطى لاحقا باعتبارها القوة الأكثر نموا وتوسعا وهيمنة في المجتمع فكل تحديث للنظام للدولة والاقتصاد يوسع من قاعدتها الاجتماعية ويرفدها بقادمين جدد، خريجي المدارس والجامعات المهندسين والضباط والإداريين[2].

المبحث الثاني: ثورات القوى الناعمة في العالم العربي

مع أن العالم العربي قد بلغ مأزقه الحضاري منذ زمن بمختلف عناوينه ونسخه فإن العرب تأخروا في تغيير واقعهم والمشاركة في التحولات العالمية على غرار ما جرى في غير بلد ومنطقة وعلى غير مستوى وصعيد وهكذا.

ففيما كانت خريطة العالم تتغير بصورة غير مسبوقة لكي تصعد دول كانت متخلفة فقيرة، هامشية فتصبح غنية وقوية، فاعلة، ظل العرب متعلقين بزعمائهم وآلهتهم البشرية، متشبثين بأفكارهم وسياساتهم، خائفين على هوياتهم وثوابتهم، ينظرون إلى العالم ومتغيراته بحين السلب والعداء أو يغرقون في نرجسيتهم الثقافية التي تبين أنهم خير أمة، فيما هم أصبحوا مؤخرة الركب حتى عندما انهار المعسكر الشرقي بشعاراته ودولة استمرت الأنظمة العربية التي اتخذت نموذجه أو دارت في فلكه

[1] المرجع السابق، ص27.

[2] برهان غليون، الوعي الذاتي، مرجع سابق، ص10.

ووقفت في صفه فيما تعلق بالشيوعية العربية والاشتراكية العربية والقومية العربية، نتيجة كل ذلك مزيدا من التراجع والتخلف ولا غرابة.

فمن لا يحسن أن يتغير بفهم المجريات وإدارة التحولات لا يحافظ على ثوابته وخصوصيته بل يعود القهقري إلى الوراء في واقع كوني سمته التحرك الدائم والتغير المتسارع بشكل متسم والعجلة التكنولوجية السريعة للحياة والعلم والمعرفة كانت هذه مقدمة بسيطة حول الواقع العربي المساهم في الثورات الناعمة من خلال تصور المفكر العلماني علي حرب والذي يعتبر مفكرا حول الجانب الفلسفي والثقافي العربي بشكل كبير ضد لذلك السياسية.

1- طبيعة الأنظمة العربية ومسارات حول الثورة والتغيير:

لقد أخفقت الأنظمة العربية نحو التقدم ونشر الحرية وللعدالة الاجتماعية فلقد أنتجت وأعادت أوضاع سابقة للعلن من خلاف استبدال الملكيات بجمهوريات والجيوش إلى ميليشيات تحت اسم الحرس الثوري والشرطة المدنية إلى أجهزة مخابرات تتجسس على الناس بقدر ما يراقب بعضها بعضا ضف لذلك جيوش العاطلين عن العمل من حملة الشهادات وسواهم من الذين يمارسون هدرا مضاعفا للجهد والوقت والثورة بذلك جسرت المجتمعات العربية المكتسبات التي كانت تؤمنها الأنظمة التقليدية على محدوديتها مما جعل الناس في مجال الحريات تترجم على عهود الملكية والاستعمار، مع ظهور الموجة الجديدة لعصر العولمة والمعلومة.

لم تنجح الأنظمة أيضا فيما يخص العناوين المتعلقة بالديمقراطية والتنمية وتحديث الاقتصاد بل أضافت إلى آفة الاستبداد، آفة الفساد كما تمثل ذلك في هدر الموارد ونهب الأموال العامة والخاصة وحتى على مستوى القضايا الكبرى العربية فلم تكن على أحسن وجه بالنسبة للقضية الفلسطينية فلقد تراجعت إلى الوراء بعد ستين عاما من شعارات التحرير والمقاومة والقومية العربية والممانعة والشاهد أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني تحولت إلى سلطتين متناحرتين تتبع كل منهما محورا من المحاور الإقليمية والدولية مما جعل الشعارات التحررية، والقومية مجرد ذرائع تتعيش عليها الأنظمة

السياسية والمنظمات المسلحة للهروب إلى الأمام أو لتبييض سمعتها وتأبير سلطتها، على الرغم من أن ذلك لم يعد مجديا بعد سقوط الأقنعة حسب علي حرب***[1].

إن ما فتحته العولمة من الإمكانات الهائلة بأدواتها الفائضة وشبكاتها العنكبوتية ووقائعها الافتراضية باتت معطيات لا غنى عنها في فهم الواقع وإرادته وتغييره لا عادة تركيبه وبنائه، إذ هي غيرت نظرة للإنسان إلى نفسه وبدلت موقعه في العالم، بقدر ما غيرت علاقته بمفردات وجوده، سواء تعلق الأمر بالهوية والثقافة والمعرفة أو بالحرية والسلطة والقوة هذا التحول الهائل حسب علي حرب في شكل فرصة وجودية أمام هذه المجتمعات العربية لكي تخرج من قصورها العقلي وتنهض من تخلفها الحضاري عن الركب العالمي، بحيث تمارس حيويتها وتستعبد مبادرتها لكي تمنع نفسها وتشارك في صناعة العالم بصورة إيجابية وبناءة.

فالمجتمعات العربية لها ديناميكياتها وتوجهاتها واستراتيجياتها في التدخل في مسار العولمة على غير مستوى فالأول هو خلع عباءة الأيديولوجيات المقدسة مثل القومية والاشتراكية بثوراتها ومقاومتها وانقلاباتها وأكثر بها للاشتغال ببناء مجتمعات غنية بإنتاجها قوية باقتصادها ديمقراطية بحكوماتها سلمية بتوجهها مزدهرة بإنجازاتها الحضارية ثانيا كسر عقلية النخبة والانتقاد نحو المجتمع التداولي حيث كل الناس هم فاعلون ومشاركون في أعمال البناء والإنماء كل من موقعه وأدوات اختصاصه وإبداعاته في مجال عمله، ثالثا كسر الأبنية والكتب الرقمية والمعلومات العابرة والسيالة حيث تدار الشؤون بعقل أفقي تواصلي تبادلي، رابعا التخلي عن منطق العنف والإرهاب للعمل على تغيير الأوضاع فتحسين الأحوال بأساليب ووسائل سلمية، مرئية تواصلية والميل للسلم يقوى يوما بعد يوم آخر على وقع

[1] علي حرب، ثورات القوى الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2012، ص26.

***علي حرب: مفكر لبناني علماني مهتم بالفكر العربي والإسلامي له عدة رؤى حول قضايا الحداثة والنهضة العربية من أهم مؤلفاته نقد النص ونقد الحقيقة عرفت كتاباته بالنقد والحرف العميق في النص والتراث العربي، وهو معاصر ومن الموحدين للربيع العربي والثورة علم الاستبداد لنشر التحرر والعدالة.

الأزمان وعلى نحو تزداد معه القناعة بحاجة البشر إلى الانضواء تحت سقف رمزي خلقي ولكن دنيوي أرضي كوكبي[1].

فالوصول للسلطة والبقاء فيها يعد من معضلات العالم العربي ويكرس لمفهوم الاشتداد فلا يتبع الأمر الدول وعسكر المجتمعات أو افتقار البلدان ضف لذلك صعود الأصوليات الدينية التي استفادت من إخفاق المشروع القومي والبرنامج الاشتراكي أدى إلى مزيد من التراجع والتردي ولا غرابة لأن الأصوليات هي موجات ارتدادية حسب علي حرب تحكمها الذاكرة الموروثة والعقائد الاصطفائية التي يفكر أصحابها بعقلية الثأر والانتقام منها هو حديث ووافد.

ولذا فما يوسعها أن تفعله هو تفويض نظام أو تخريب عمران ولكنها لا تقدر على الإصلاح أو تحسن البناء، بقدر ما تعتبر أن المستقبل هو وراءنا لدى الماضين لا ما نقدر على إنجازه لكي نضيف على ما حققه المحدثون ولأن أصحابها يفكرون بمنطق الإقصاء والاستئصال للمختلف والآخر، فإنها تشتغل بنصب المتاريس وفلق الأعداء، لا تولد إلا الحروب الأهلية التي تفتك بغير مجتمع عربي[2].

طبعا رؤيته هذه من باب توجهاته العلمانية وموقف الرجل علي حرب من التراث العربي والحركات الإسلامية والقومية والاشتراكية فهو ذو نزعة ليبرالية واضحة يؤمن بأن حل الأزمات العربية لا يكون إلا بالخضوع للحداثة والانخراط في العولمة بما يخدم الديمقراطية العربية والفكر العربي ويساهم في القضاء لكل هذه الأنظمة المشيّدة بالسلطة والفكر ككل ويتهم الأصوليات (الإسلاميين) بأنهم مثل الديكتاتوريات أخذوا من الغرب السلاح وأنهم جمعوا مساوئ المشاريع السابقة كالقومية وأضافوا الإرهاب والفتن المذهبية والفقر والتخلف والاستبداد فأصبحنا في وضع أشبه بالكماشة الخانقة استبداد مضاعف وفساد منظم وترادف حسن[3].

فالجماهير دائما ما تقوم بالثورات في ظل الأوليغارشية عندما تتملكها قوة أنها لا تفاعل بشكل عادل وتتملكها الفكرة لأن لديها شعورا مسبقا بأنها متساوية، ويفترض بالتالي أن يعامل أفرادها

[1] المرجع السابق، ص17، 18.
[2] المرجع السابق، ص29.
[3] المرجع السابق، ص29.

كأفراد متساويين بينما ينتفض الوجهاء أو النبلاء في الديمقراطيات لأن لديهم شعورا بأنهم متميزون في حين أنهم يحوزون حصة مساوية لمن يتفوقون عليهم بالفضيلة والأهلية.

ويبرز في الحالتين هو افتراض أن التساوي بين البشر في إطار الجماعة المحددة يبرز المساواة وأن عدم التساوي يدحضها ويحرك افتراض التساوي السعي لإقامة نظام ديمقراطي، أو يجمع للقبول بنظام ديمقراطي قائم وهذا ما يفسّر العلاقة بين قيم الجماعة والانتساب إليها والعضوية المتساوية فيها، وبين فكرة الديمقراطية كما انقلب إلى العصور الحديثة مع الوطنية فقد انتقل مع ذلك الأساس المعنوي القائم على التساوي عبر العضوية في الجماعة كهوية في إطار الجماعة المتخيلة أي الهوية الوطنية أو القومية.

فحسب المفكر العربي عزمي بشارة فإن الثورة الفرنسية ثورة وطنية لا ديمقراطية فقط[1] قومي الأمة ضروري للتغيير والتخلص من الأنظمة الفاسدة التي تسخر الإعلام والقوة لمنع ذلك الوعي عبر إلهاء الناس والحرص على أن يبقوا من سياسة القطيع والتجويع وأن ينحصر همهم في إطار الخبزة ولقمة العيش فقط لذلك حسب علي حرب فإن مفهوم وأهمية الحداثة ضرورية لفك هذا الجدار العازل عن العالم الخارجي.

2- أهمية الديمقراطية لبناء الوعي العربي بضرورة التغيير والثورة:

لقد نشأت الديمقراطيات الحديثة من خلال وعي الأمة بسيادتها كأمة عبر حقوق المواطنين في مقابل الصيغة السابقة الذكر التي لا تؤلف فيها امتيازات الأرستقراطية الأقلية من جهة وانعدام الحقوق لدى الرعية من جهة أخرى أمة بأي معنى وقد رافق ذلك صعود ترسيخ الشعور القومي، ونشر اللغة العربية وتهميش اللغات واللهجات المحلية وتوحيد نظم التعليم والإدارة والقضاء على الاستقلال الإقليمي والمحلي للأسقفيات ونسف الهيئات الوصائية التقليدية الإقطاعية الطابع وتعميم التجنيد

[1] عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص04.

الإلزامي والنشيد الوطني، فثورات 1820-1874 ارتبطت بعملية تنمية الشعور الوطني وبلورة القومية نفسها في حالات مثل اليونان وبولندا وإيرلندا وهنغاريا والصرب وبروسيا وغيرها[1].

أي أن هوية الثورات الديمقراطية ساهمت في بلورة القومية كجماعة لحملة الحقوق السياسية أو العكس، إذ قادت الحركات الوطنية أحيانا إلى تبني الديمقراطية كما هو الحال بالنسبة للحركة الناصرية التي تبنت الاشتراكية الديمقراطية العربية[2]، فالثورات العربية بلورت الهوية الوطنية فلا بدّ للديمقراطيات أن لا تقوم على حساب القومية العربية لأن ذلك تكريس للفرقة والدول القطرية ذات الطابع الضيق في المفهوم والدلالة الواقعية.

فالديمقراطية تقوم على فرضية أن الغايات الهامة للحياة يحددها الأفراد كأفراد في مساعيهم الإرادية الخاصة، السياسية بالنسبة للديمقراطية الليبرالية هي الأفراد كأفراد في مساعيهم الإرادية الليبرالية هي مجرد جانب واحد من جوانب الحضارة، هي شرط من شروط الحضارة وليست كل شيء في مناخ الحضارة وبيئتها ربما لذلك يحس المرء بأن الريح خفت عندما يسافر من مجتمعات متسلطة إلى مجتمعات حرة إن المرء ليلتقي انطباعا بالحيوية، حيوية لعمارة الذين يمضون له أنهم الخاص ويولدون زخمهم الخاص لعلهم يضطربون في اتجاهات أكثر اختلافا مما يفعل أعضاء المجتمعات المنظمة مركزيا.

غير أن الاتجاهات هي اتجاهاتهم هم من هنا يكون أهم سبب لاختيار الديمقراطية هو تلك الكيفيات التي يتسنى للديمقراطية أن تجلبها إلى حياتنا اليومية والطرائق التي تؤثث بها أذهاننا ومخيلاتنا وضمائرنا هذه الكيفيات هي الحرية التنوع والوعي بالذات والموقف الديمقراطي نفسه[3].

ويقال إن الديمقراطية بطبيعتها تعادي التميز والبروز وتفضل "الوسطية mediocrity" وترعى الأنساق وهو رأي ليس بالجديد ومن الحق أن الديمقراطية تورث التجانس بمعنى ما فالديمقراطية

[1] المرجع السابق، ص04.

[2] سهيل سلطي التل، حركة القوميين العرب، مرجع سابق، ص119.

[3] عادل مصطفى، فقد الديمقراطية، مؤسسة هنداوي سي آي سي، هاي ستريت ونسدور، SL41LD، المملكة المتحدة، 2017، ص34.

تذيب الفوارق الشديدة بين الطبقات وتحطم الرموز الجاهزة للوضع الاجتماعي بسرعة هائلة[1] لذلك نجد أن أنظم الغرب أكثر ليونة في التعامل مع متغيرات الأوضاع وثقافة شعوبها ورغباتهم حتى وإن كانت شاذة وغير أخلاقية أو لا تتماشى مع الفطرة لكن الديمقراطية تكفل ذلك.

ففكرة الديمقراطية تقوم على أن الناس سواسية قانونيا وسياسيا صحيح أنهم خلقوا غير سواسية في المواهب الطبيعية إلا أن هذا التفاوت ليس حجة ضد المساواة وإنما هو حجة لها فالمساواة أمام القانون ليست واقعة Fact موضوعية ولا قانونا طبيعيا إنما هي مطلب سياسي قائم على قرار أخلاقي ولا علاقة له البتة بالنظرية القائلة بأن الناس ولدوا سواسية بالطبيعة بل إن المساواة (تساوي الفرصة) هي التي تضمن وترعى التفاوت العقلي بين بني البشر لأن مساواة الفرصة تضمن للمواهب الفردية حق التميز والنمو وتحمي أصحاب المواهب من أن ينالهم اضطهاد ممن يقلون عنهم موهبة.

كما أن الديمقراطية تقوم على فكرة الحرية الإنسانية التي هي حرية العقل بالدرجة الأساس، حرية الإيمان والضمير حرية الرأي والاجتماع لتبادل الرأي، حرية الصحافة كوسيلة للاتصال، وبغير هذه الحقوق لن يعود الأفراد أحرارا للارتقاء، وسيحرم المجتمع من جهدهم ومواهبهم وأفضل إسهاماتهم، وأنت حين تسلب الإنسان حرية قوله وتتولى عنه مهمة القرار فأنت تعطيه أيضا من المسؤولية وتسلبه الإحساس بالصالح العام، وتبث فيه روح السلبية والاكتفاء من العمل بالقل القليل[2].

فالديمقراطية تعنى بتهذيب الفرد والاهتمام بمواهبه وقدراته وإتاحة إكساح الطريق له نحو الإبداع والإدلاء بموقفه بشكل منظم دون قمع أو استغلال سلطة أو جبر بحيث يكون له اختيارات متساوية أمامه فمن المهم القول أن مفهوم الديمقراطية يقوم على السلمية ونبذ العنف لذلك كان شعار الثورات العربية دائما (الربيع العربي) سلمية سلمية مع ارتفاع سقف المطالبات الموجهة للسلطة طبعا التي وصلت إلى سقف إسقاط النظام والمطالبة الجهرية برحيله.

[1] المرجع السابق، ص34.

[2] المرجع السابق، ص14.

فحسب علي حرب لكل ثورة أساليبها ومفرداتها من حيث الأسلوب، نحن إزاء ثورات غير عنيفة تستعمل بالقوة الناعمة كما سماها هو لا بالقوة الضاربة كما كان من أمر الثورة في تونس ومصر بشكل خاص وهذا هو ما يؤمل أن يتعزز إذا لم يرد للثورات الجديدة أن تقع في فخاخ الثورات السابقة التي كان شعارها العنف قابلة التاريخ فالعنف خرب الثورات وبدد الأحلام وفوض كل الشعارات وهو لا ينتج سوى الدمار المتبادل في عصر الاعتماد المتبادل.

وإذا كان للثورات الرقمية دروسها فهي تعني بأن القوة الناعمة والفائقة هي أقوى من الأنظمة الأمنية وأجهزتها المخابراتية، وهكذا نحن إزاء ثورات لم تضعها السيوف والرشاشات بل الكتب الرقمية والشاشات الخارقة للجدران الحديدية والعقائد المغلقة[1] إنها التكنولوجيات المتعلقة بالاتصال كوسائل التواصل الاجتماعي تويتر والفايسبوك وما لها من تأثير وقدرة سريعة على الانتشار والتغطية.

فالثورات الجديدة لا تدار بثنائية الجريمة والعقاب كما كان من أمر الثورات السابقة بمحاكمها ومحاكمتها الصورية والكاريكاتورية التي تنتهي قبل أن تبدأ ومغالاتها في العنف لأجل الترهيب والقمع الممنهج ضد المخالفين فمن الواضح أن مرتكزات الثورات الجديدة تقوم على قيم الحرية ، العدالة والكرامة لكي تتراجع شعارات التحرير والمقاومة والممانعة[2].

بعد أفول نجمها وتحول أساليب الاستعمار والظلم ضد الأرض المحتلة إلى داخل البلدان المستقرة فأصبح الحاكم محتل الأرض ويمارس الظلم والقهر ويمنع أي تغيير أو تعاطف خارج أجندته مع القضايا العادلة فصار لزاما على هذه القوى الناعمة محاربته أولا ومن ثمة استكمال مسيرة التغيير السلمي الهادف لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية لا التسلطية والتي تعبر عن إرادة الجماعة.

فما يحدث من تجاذبات ومن تأثيرات بين انتفاضة وأخرى هو بمثابة إعلان على أن الشعوب العربية من جديد أنها تمارس وحدتها من غير ادعاء أو تنظير، وتلك الشعوب العربية لها مفارقة جوهرية بذلك، ففيما كان دعاة الوحدة ومنظروها من حكام ومثقفين يدمرون حسب علي حرب

[1] علي حرب، ثورات القوى الناعمة في العالم العربي، مرجع سابق، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص31.

بأيديولوجيتهم فكرة الوحدة من فوق بفكرهم الأحادي الفئوي الطائفي الذي لا يتسع لتوحيد حي في مدينة.

كانت المجتمعات العربية تنخرط في صنع عالم عربي مشترك يتشكل بناه التحتية وفتح ما يحتاج إليه من الأسواق والمساحات أو تشكيل ما يتأسس عليه من اللغات والقواعد الجامعة والمشتركة، كما تنتهي اللقاءات والندوات والمؤتمرات والمعارض في كل المجالات والميادين، وما يجري من ثورات عابرة يحطم الحدود المادية والرمزية المتعلقة بالثقافة والهدف لكي يفسح المجال واسعا للتبادل بين بلد عربي وآخر وتلك هي المفارقة فأولى فأتوا استيرادات الإعلام والشبكات تسهم في توحيد ما تفرقه الأيديولوجيات التي نذرت الأمة العربية فصارت حقلا لتجارب عدة بين الاشتراكية وبين القومية والناصرية والبعثية والعلمانية والليبرالية.

فالثورات المتعلقة بالقوى الناعمة تتفوق على الجيوش والمليشيات[1] لأنها اكتسبت بعدا عالميا ولا مجال أن يكون الأمر غير ذلك فتصبح الهويات عابرة والجنسيات متعددة لكن يبقى الأمر المشترك هو القيم الإنسانية النبيلة كالحرية والمساواة الديمقراطية فمن هنا جاء اهتمام العالم بما يجري في العالم العربي (الربيع العربي) وانتفاضات فمن الطبيعي أن تقف أمريكا والغرب معها على الرغم من أن لهم نوايا استراتيجية أخرى خصوصا بالنسبة لفرنسا وكذلك اتهام بعض الحكام العرب هؤلاء بالتآمر.

[1] المرجع السابق، ص34.

المبحث الثالث: الفضاء الجيواستراتيجي والرهانات السياسية –الجزائر أنموذجا–

تحتل مسائل الحدود الدولية وأمنها مكانة كبيرة في دراسات العلاقات الدولية لارتباط نطاق الدول المتجاورة بالحيز المكاني الذي تمارس عليه الدول اختصاص، وكذلك في حقل السياسات المقارنة لأثر انعكاسها على استقرار الدولة ومؤسساتها على إفرادها.

وجاءت بذلك قضية أمن الحدود في العقود الأخيرة من الزمان في مقدمة الأجندة القومية والدولية خصوصا في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد الذي يضع مسألة الحدود الجغرافية ثانوية للدول في السيطرة لنظم العولمة وانتشار الإعلام وشبكات التجسس والتواصل عن بعد بفضل التكنولوجيا.

لذلك جاءت قضية الأمن وأمن الحدود في العقود الأخيرة من الزمان في مقدمة الأجندة القومية والدولية في عصر التكنولوجيا، فعبور الأشخاص –الأموال– والسلع أسهل من أي وقت مضى، فكلمة الحدود وتأمينها عادت للظهور مرة أخرى بشكل جلي في مختلف الدراسات والمواضيع الدولية في المنطقة المغاربية والإفريقية[1].

ونخص بالذكر تماشيا مع متطلبات للبحث دولة الجزائر، فلقد طوقت بجملة من التحديات والمشاكل الدولية والإقليمية لدول الجوار والتي أفضت إلى انعكاسات داخلية مست مختلف ميادينها[2]، ليس لارتباطها بالخلافات الحدودية التي تفجرت إبان السبعينيات حول خطوط الحدود وإنما ولوج مشكلات جديدة ذات نمط غير تقليدي متعلقة بفواعل كالجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، التهريب والتجارة بالمخدرات، لأسلحة، الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والحركات الانفصالية وقضايا القبائل العابرة للأوطان والأمراض وغيرها، كل ذلك أثر على موقع البلاد الجيواستراتيجي بشكل كبير ولعقود طويلة.

[1] الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015–2016، ص09.

[2] المرجع نفسه، ص09.

فمنطقة الفضاء المغاربي مهددة وكذلك تخوم الساحل الصحراوي غير المستقرة ميدانيا أمنيا وأيضا تؤثر على الأمن القومي الجزائري من خلال رواقين جيوسياسي الشرقي والغربي منه، باعتبارهما من كشفين زد على ذلك الرواق الجنوبي الحدود المغربية والجزائرية وكل من موريتانيا والصحراء المغربية فالشرق يحتوي على كل من ليبيا وتونس.

ونذكر كذلك الجغرافيا والتاريخ وأهميتهما في الأمن القومي لأي بلد ويمكن إسقاطه على الجزائر خصوصا في المجال الحدودي، حيث أن الأمن القومي عامل حاسم فعلى سبيل المثال بالنسبة للجغرافيا نجد أن بريطانيا آمنة داخل حدودها كالبحر يحيط بها من الأعداء فسمح ذلك بإرساء نظام ديمقراطي والحريات أما الدول التي تكون أقل أمنا وينتشر بها الفقر فمن الصعب وجود الحريات في نظامها فيزيد العنف والطغيان والتوسع من أجل ضمان الحماية والاستقرار.

فالجزائر تحتل مكانة في القارة السمراء جيوسياسيا إضافة إلى توضيح وضعية الحدود المشتركة مع الدول المغربية والإفريقية وكذا مختلف القضايا والمشكلات الحدودية ودور هاته السلسلة في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية وكيفية تصورها الأمني القومي فالدائرة الإقليمية المغاربية إلى أسس دينية تاريخية واجتماعية وحضارية مشتركة دعمت وجود تكاملية تمخض عنها اتحاد المغرب العربي.

فالمنطقة لها مكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية نظرا لأهميتها الاستراتيجية منذ أقدم العصور والحضارات الإنسانية حتى الوقت الراهن ويرجع ذلك بكونها منطقة اتصال مباشر بين قارة إفريقيا وأوروبا بالإضافة إلى إشرافها على أهم مداخل البحر المتوسط مضيق جبل طارق وخضوعها للاستعمار في فترات مختلفة وظروف متقاربة كل هذا خلق جسر لضرورة وجود تنسيق بيني، إلا أن الاستعمار الأوروبي استطاع إيجاد ثغرات منفصلة عن بعضها رغم أن الأمر تراجع بعد الاستقلال[1].

[1] أحمد بن جدية، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2015، ص11.

1- علاقات الجزائر الاستراتيجية بدول الجوار ودورها:

نظرا لموقع الجزائر الجغرافي الذي تحتله وسط شمال القارة السمراء ولطول حدودها البرية التي تبلغ 6.343كلم^2 جعل منها بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط، على مدى الشريط الساحلي الذي تصل مسافته 1622كلم وعلى حدود بحرية بـ12 ميلا بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 وإلى 52 ميلا بحريا كنطاق للصيد البحري.

لذلك فالمتمعن في التاريخ الجزائري عبر مراحله المتعاقبة من الغزو والاحتلال والمقاومة والاستغلال تجد بأن كل الغزوات الأجنبية جاءتها من المتوسط -بصرف النظر عن الغزو الإسلامي (الفتوحات) التي جاءتها من الشرق- فنجد أن بين سنوات 1505م-1831م تعرضت سواحلها إلى حوالي مئة حملة عسكرية غربية (إسبانية-فرنسية-هولندية-أمريكية-فنلندية ودانماركية) أهمها قادتها شارل كينت في عام 1541م ضد مدينة الجزائر والحملة الفرنسية التي انتهت باحتلال البلاد[1].

كما أن الجزائر تتوسط الفضاء المغاربي فمجرد انطلاقة الشرارة الأولى للثورة الجزائرية المسلحة حتى كان رد فعل السلطات الفرنسية مدويا ويدعو للخطر المحدق نظرا لأهمية الجزائر حيث جاء على لسان وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوان ميتيران" الذي أعلن "الجزائر هي فرنسا من الفلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد.

وبذلك فهي أمة واحدة هذا هو دستورنا وتلك هي إرادتنا" وأعقب هذا الإعلان بتصريح آخر "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب" وتتابعت التصريحات المشابهة ومنها "إن فرنسا هنا في ديارها أو الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها جزء لفرنسا"[2] هذه التصريحات عكست مدى تمسك فرنسا بالجزائر بسبب الموقع وأنها كانت تعرف مدى قوتها وتأثيرها على المنطقة.

[1] الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياتها الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، مرجع سابق، ص73.

[2] بسام العلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاس، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ط2، 1986، ص13.

إن الفضاء المغاربي الملازم لثلاث دول (تونس-المغرب الأقصى-الجزائر) لمدة طويلة، لكن مع الوقت توسع الجانبين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غرب إلى الحدود الليبية من مصر شرقا (موريتانيا-الصحراء الغربية-المغرب الأقصى-الجزائر-تونس-ليبيا)، حيث تحتل الدول المغربية مجتمعة على مساحة أكثر ستة ملايين كلم^2 (6040.706 كلم^2).

فيشكل ذلك وحدة جغرافية متناسقة تضاريسيا ومناخيا يمثل جيوسياسيا ذلك الفضاء سوسيوثقافي المتجانس الذي تتخلله بحدود أو حواجز حضارية لغوية أو دينية، فكل شعوبه ينتمون للحضارة العربية الإسلامية لغتها العربية ودينها الإسلام كما شهدت التعاقب الحضاري تقريبا منذ غزو الفينيقيين إلى غاية العثمانيين ما عدا المغرب الأقصى الذي لم يخضع للحكم العثماني مما أدى لتشابه كبير في أنماط معيشة السكان اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، وكذا سياسيا.

فالجزائر تشبه في حدودها الجنوبية زاوية متوغلة بعمق في القارة السمراء عبر صحرائها والساحل الإفريقي، إذ تعتبر الصحراء الكبرى من أكبر الصحاري العالمية 9.065.000 كلم^2، حيث تمتد على (4.830 كلم) من المحيط الأطلسي حتى البحر المتوسط وجنوبا بعمق (1930 كلم داخل الساحل الإفريقي.

تشمل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، نيجيريا، ليبيا، مصر جزء من المناطق الجنوبية، لكل من المغرب الأقصى وتونس، والجزء الشمالي لمالي، تشاد والسودان[1]، فأهمية الجزائر جعلها مطمع للغرب منذ عقود لذلك كم فيها طويلا (132) ويسخر كل الإمكانيات المادية والبشرية والعسكرية.

لذلك فلقد حشدوا القوى واستنفروا والرأي العام الفرنسي وهو ما أبرزه النداء الموجهة من فريق ممن يحتلون للقمة في فرنسا حيث جاء فيه. "إن المصير الذي يتقرر الآن في الجزائر هو ليس فقط

[1] المرجع السابق، ص67.

مصير إخواننا من مسلمين وأوروبيين... ليس فقط مصير فرنسا كدولة عظمى... سيلفنا بدون رحمة حكم التاريخ"[1].

فالجزائر تشغل أكبر مساحة من صحراء المغرب العربي بمساحة (1000.000 كلم2) ربما تزخر به من موارد طاقوية ومنجمية (احتياطات الغاز-النفط-اليورانيوم-الذهب-الحجر الصخري-المياه الجوفية-الطاقة الشمسية وغيرها) على غرار الناحية السياحية والجمالية (منطقة الطاسيلي والهقار)، أما الساحل الإفريقي* فهو شبه جاف يقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ويمتد غرب من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا وفي الحقيقة أن معظم أراضي هذه المنطقة ذات طبيعة مناخية صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية.

لكن من المهم التأكيد على أنها حكر احتياطي للموارد الطاقوية والطبيعية مما جعلها تملك بعد جيوسياسي للتنافس الإقليمي على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي بين القوى الأجنبية (دول الاتحاد الأوروبي من بينها فرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية) وهذا ما يفضي لزيادة القلاقل الأمنية وعدم الاستقرار وتأمين الحدود الأمنية المجاورة تحديدا حدود الجزائر الجنوبية المتاخمة معها[2].

كذلك فأعتقد أن موقع الجزائر بين هذه الدول له مكانة عميقة جعلتها محطة اهتمام فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دائما وشريك مهم لمكافحة الإرهاب والجريمة لما لها من خبرة ميدانية وعسكرية كبيرة منذ ما بعد الاستقلال إلى فترة التسعينيات خلال العشرية السوداء.

[1] بسام العلي، الاحتلال الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص14.

*الساحل الإفريقي: مصطلح للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت اللجنة ما بين الدول المكافحة للإرهاب –CLLSS وهي السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان وأريتيريا وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر.

[2] الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياتها الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، مرجع سابق، ص75.

لذلك فإن الجزائر فالحدود الجزائرية غير محمية طبيعيا جنوبا وشرقا وغربا خصوصا كما رأينا أن المساحة شاسعة جدا وطول الحدود البرية والبحرية[1]. فالدولة تسخر كل الإمكانيات البشرية (الجيش) والمادية (الأموال) والتقنية والسياسية لتأمين حدودها لا سيما وأن ليبيا شهدت توترات مستمرة.

لقد ظلت النزاعات الحدوية والإقليمية مصدرا من المصادر المهددة بأمن الجزائر وحدها بل كل الدول العربية والإفريقية، كما تنوعت وتعقدت مسبباتها، نظرا لعدة تناقضات على المستوى الداخلي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وظهور العديد من الدول وبعث القوميات والوطنيات من جديد خصوصا مع موجة الاستقلال في الستينيات التي شهدتها القارة السمراء.

حيث ظهر اتجاه عام محاولا من طرف بعض الدول إعادة النظر في الحدود ككل باعتبار أن الحدود غربية ومفروضة بطريقة غير عقلانية على الشعوب الإفريقية، فإعادة النظر في الحدود سببا للمنازعات وجلا في نفس الوقت، حيث انعكست الرؤى المختلفة بين الدول الإفريقية المستقلة إلى ثلاث اتجاهات أساسية أولها ينادي بإعادة رسم الحدود والثاني بالحفاظ عليها والثالث يأمر بإزالة الحدود الإفريقية والسماح بقيام وحدة قارية كبيرة تحت راية أمة واحدة ومن بين المنادين بهذه الفكرة كوامي نكروما Ukrumuh Kuame.

ففي قمة منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا 1963 صرح أن الشعوب الإفريقية تطالب برفض الحدود التي تفصلها عن بعضها البعض[2] وأعتقد أن محاولات الاتجاه الأول الرامي إلى إعادة النظر في الحدود لا تترجم بالفعل الرغبة في التحرر من الحدود الاستعمارية المفروضة بقدر ما تخفيه من دوافع أخرى ذاتية أو مصلحية قد تكون داخلية أو خارجية.

لكن هذا الاتجاه لم يصمد أمام موجة الاتجاه الثاني الرافض له أو القائلين بمبدأ الحفاظ على الحدود كما تركها المحتل أي الحدود الموروثة ويتبيّن ذلك من بعض التصريحات للزعماء الأفارقة مثل

[1] المرجع نفسه، ص76.

[2] المرجع السابق، ص71.

الرئيس الأول لمدغشقر فيليب تسيرنانا يقول: "لم يعد بالإمكان ولا من المرغوب في تعديل حدود الأمم تحت غطاء اعتبارات أو معايير عرقية لغوية أو دينية" لأن ذلك صعب ومخل[1].

وذكر الوزير الأول الإثيوبي أتوهيت ويلد أن من مصلحة جميع الأفارقة حاليا احترام الحدود المرسومة على خرائط القوى الاستعمارية أكانت جيدة أو غير جيدة، إذ تم إعادة بناء الحدود الأصلية أو الرسمية لن تبقى أي دولة إفريقية في مكانها وحدودها الحالية وأن البعض منها يكون قد انفجر إلى دويلات صغيرة ومتعددة.

بمعنى أن قبول الحدود الموروثة يعدّ المعيار الوحيد لمنع موجة من المطالب الإقليمية ولم يكن لبعض هذا الطرح باتفاق أو إجماع كلي حيث كان من المحتمل أن تبقى إعادة النظر في الحدود مطلوب على أساس اعتبارات تاريخية عرقية أو حتى تبريرات أخرى على مستوى الموارد الطبيعية والطاقوية والدينية وغيرها.

وفي هذا السياق أدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بطرس بطرس غالي (لدى تطرقه للنزاع الصومالي الكيني) موقف منظمة الوحدة الإفريقية: تقوم سياسة منظمة الوحدة الإفريقية تجاه مشاكل الحدود في إفريقيا بصفة عامة على رفض إعادة النظر في المشكلة في ضوء الاعتبارات القانونية[2].

أي أنها ترفض تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة إلى مشاكل الحدود بعد نيل الاستقلال وترى منظمة الوحدة الإفريقية بصفة عامة ضرورة تقبل الحدود كما هي، خصوصا الدول التي تملك حدود جيدة وبها مكتسبات تاريخية وثورية والثروات، ولقد ورد في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق المنظمة، نص يقضي بضرورة احترام الدول للسيادة والوحدة الإفريقية لكل منها ولحقوقها تماشيا مع الاعتبارات الواقعية العملية، على أن الرأي الغالب هو عدم إعادة رسم الحدود خشية من انخراط دول إفريقية وألزمت الدول بالتطرق للمشاكل الحدودية بالطرق السلمية الممكنة لذلك وبالتفاهم.

[1] المرجع نفسه، ص72.

[2] المرجع السابق، ص81.

بالنسبة للجزائر فلقد تبنت الرأي المتعلق بإبقاء الحدود كما وجدت بعد الاستقلال منذ أن وقعت على ميثاق الوحدة الإفريقية بأديس أبابا سنة 1963م عام بعد الاستقلال الذي عكس فيما بعد على تطور مسار تبلور عقيدتها الأمنية وفي كيفية معالجتها للمشاكل وقضايا الوضع الحدودي فيما هو مهم.

إن العقيدة الأمنية للدولة يقصد بها مجموعة الأفكار والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي سلوكها الأمني (تعاوني، فردي) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي والتي تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية لكيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية عسكرية-سياسية وغيرها) كيف توظف هذه القوة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وصولا إلى الوسائل والأدوات المستخدمة (دبلوماسية أو عسكرية أو غيرها) لتطبيق مبادئ العقيدة الأمنية وأهدافها على أرض الواقع فهي تتخذ لفهم سلوكات الدول الأخرى.

وتكتسب العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي وتساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وبكل ما يحظى منها بالأولوية الأمنية والسياسة[1].

فالجزائر منذ الاستقلال عام 1962 وانتخاب أحمد بن بلة أول رئيس تم إصدار دستور 1963 ثم الميثاق الوطني 1964 وإقرار مبدأ الحزب الواحد والسعي إلى تكريس السيادة الوطنية إلى إقامة نظام ديمقراطي مثل ما نص عليه بيان نوفمبر وانضمام الجزائر رسميا للأمم المتحدة لمحاولة تأصيل البعد العربي الإسلامي والانضمام للجامعة العربية ومساندة القضية الفلسطينية في المنظمات الإقليمية والعالمية كالوحدة الإفريقية[2] ومساندة الشعوب الحرة في العالم وهو ما يعكس سياسة الجزائر.

كما أن حركة 1965 بقيادة هواري بومدين وقائد الأركان بحركة عسكرية أزاحت أحمد بن بلة تحت عنوان ما يعرف بالتصحيح الثوري المزعوم وتم نقل جميع صلاحيات الرئيس إلى المجلس الوطني

[1] المرجع السابق، ص82.

[2] أحمد بن جدية، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود كل العلاقات البينية للدول المغاربية، شهادة لنيل ماجستير، مرجع سابق، ص18.

للثورة والحكومة بعد تجميد العمل بدستور 1963 وميثاق 1964 تأكيد المبادئ السابقة للثورة إرساء ازدواجية السلطة الحزب والجيش وبناء مؤسسات الدولة وتأسيس دستور جديد 1976 بالعودة للنظام الرئاسي الجمهوري والميثاق الوطني 1976/06/27 تم تنظيم انتخابات فاز فيها هواري بومدين بالرئاسة 1976/12/10 وانتخاب المجلس الوطني الشعبي 1977 كلها عوامل أرست لعقيدة أمنية مشدّدة مع دول الجوار خصوصا للغرب الذي سعى إلى إعادة النظر في حدوده مع الجزائر منذ ما قبل لاستقلال بوتيرة متعالية ومنذ بداية ونهيك عن الوضع الداخلي للجزائر في حينها[1].

لكن بعد وفاة بومدين في 1978/12/27 وشعور منصب الرئاسة حل مجلس الثورة عام 1979 وانتخاب مجلس شاذلي بن جديد رئيسا عام 1979/02/07 لكن أحداث 1988 جاءت إثر الأزمة الاقتصادية 1986 لانخفاض أسعار البترول، انعكست على الوضع الاجتماعي.

فكانت أحداث أكتوبر التي أعلن فيها بن جديد عن إصلاحات سياسية بداية بظهور دستور 1989م الذي كرس التعددية ونهاية العهد الواحد وتنصيب حكومة مولود حمروش وبداية نهاية مرحلة الاشتراكية واحتكار الدول للتجارة الخارجية والتوجه نحو اقتصاد السوق وفسح المجال أمام الاستثمارات[2] ومساندة الحركات التحررية وحكمها وحروب العرب ضد إسرائيل عام 1973 أكسب الجزائر زخما وقوة انفتاحية على العالم الخارجي.

فالجزائر عاشت تحت الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي عام 1962 حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذي التوجه الاشتراكي واستمر ذلك النظام حتى أحداث 1988 كما ذكرنا.

حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى لحدوث اضطرابات فتحقيق الاستقرار اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرضا لضغوط داخلية وخارجية

[1] المرجع السابق، ص19.
[2] المرجع نفسه، ص19.

عنيفة تلك التي أثرت سلبا في استقراره السياسي وذلك من خلال الدخول في المفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة فشهدت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بدايتها حالة من الاستقرار صاحبتها درجة عالية من العنف.

ثم حدث لها تطور منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم عام 1999 إذ حدث نوع من الاستقرار السياسي الظاهري، وقد تزامنت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مع تزايد الدعوة التعددية والتداول على السلطة والديمقراطية في العالم.

إلا أن هذه العملية طرحت نفسها بالجزائر بشكل مختلف حمل خصوصية ميزت عن الدول الأخرى فترتب عن التحول نحو الديمقراطية أحداث دامية لا زالت مؤثرة وتعدى لتأثيرها الجزائر وإقليما وعربيا رغم محدودية مدتها الزمنية لكنها حملت العديد من التطورات والمؤشرات التي عكست العمق التاريخي للتجربة الجزائرية[1].

فلقد قام الرئيس بوتفليقة بخطوة تتعلق بن يسمح له الدستور بتعديل المادة 74 لإضافة عهدة ثالثة في انتخابات أبريل 2009 فكان ذلك بمثابة تطويق للدستور وربما محاولة أو نية للعودة إلى ما قبل التعددية حيث أثار الأمم مخاوف قطاع واسع من الجزائريين حول البلاد.

العقيدة الأمنية للجزائريين العامل التاريخي مشاكل الحدود وبعد الاستراتيجي:

كان الاحتلال الفرنسي للجزائر دور بالغ في التمكين للمشروع الحضاري الغربي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، فقد عمل المحتل الفرنسي بدون هوادة على طمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قويلب المقاومة اتخذت أشكالا سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي وقد تكللت المقاومة بالانخراط في العمل المسلم لاسترداد السيادة الوطنية.

وتعد ثورة التحرير الوطني بكل أفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاحتلال حيث ساهمت هذه الثورة محليا بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر الاحتلال في عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم

[1] المرجع السابق، ص26.

التزاماتها داخليا وخارجيا أم دوليا فأضحت الجزائر ترى نفسها قائد الحركات التحررية الإفريقية والعالم الثالث عموما إذا ما استثنينا مصر والحركة الناصرية (جمال عبد الناصر) في إطار القومية العربية.

ولقد استثمرت خارجيا ثمرة الشرعية الثورية (التي وظفت داخليا في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد) وأعطتها شرعية إقليمية مكنتها من خلق مكانة متميزة متزعمة بذلك منطقة المغرب العربي كمحصلة من نتاج التاريخ وسعت الجزائر للعب دور إقليمي ودولي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها وتصورها الجيوسياسي وعدم قبول بأي تغيير إقليمي في المنطقة أمنها دون اتفاق معها[1].

وهذا ما عبر عنه بـ"الثوران الطبيعي" في المغرب العربي، بيد أن سعيها للزعامة تراهن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدول في نفس المنطقة الجغرافية مما أدى إلى تنافس حاد بين الجارتين وزاد من الطين بلة مقعدا بذلك العلاقات بينهما التي هي في الأصل متوترة بسبب نزاع الحدود.

لا شكّ أن العامل الأيديولوجي والسياسي يؤثر في رسم العقيدة الأمنية للجزائر فلقد بقي بثقله خصوصا الأيديولوجية الاشتراكية التي رسمت أهداف ومبادئ الجزائر من فترة تقارب 30 عام منذ الاستقلال، ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم خصوصا فلسطين، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية.

وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الوطني الشعبي في مجهودات التنمية الوطنية، وكما كان لخيار الحزب الواحد مصادر ذو أهمية في بلورة العقيدة الأمنية إذ وبحسب هذه الأيديولوجيا تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال.

وعليه أكدت الدساتير الوطنية لسنوات 1964 و1976 آنذاك أن الاشتراكية كنظام والأيديولوجيا هي المنهج الكفيل والوحيد لتحقيق الاستقلال[2] باعتبار أن أيديولوجية المحتل هي الليبرالية والرأسمالية فكانت حساسية متشددة ضد أي أيديولوجية أو مقررات تأتي من خلاله لذلك

[1] الحامدي عيدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل ماجستير، مرجع سابق، ص84.
[2] المرجع السابق، ص84.

كان الخيار الاشتراكي مناسب للجزائر خصوصا مع وجود السوفيات المناهضين للغرب والذين دعموا حركات التحرر العربية بالسلاح (الحرب الباردة) وتزامنا مع المد التحرري الناصري بعد نجاح الثورة في مصر ضد الملكية (الخديوي) 1952 والتي تدين بالولاء للغرب الرأسمالي.

لكن بعد أحداث الثمانينات ونظرا للمتغيرات العالمية خصوصا سقوط الاتحاد السوفياتي أثر أعلى تشكيل التوجهات الأيديولوجية للعقيدة الأمنية الجزائرية، حيث وضعت الأحداث المزامنة لعام 1988 أمن البلاد وأمنها القومي أمام الخطر الكبير فكان لزاما على الساسة إعادة تشكيل الأمر وبقوة.

هناك عدة تحديات أمنية حدودية وتختلف من حيث نطاقها وشدتها كما تتداخل وتتقاطع القضايا الحدودية بين المتعدية منها والثابتة بين الدول في منطقة تكاد تعرف شبها من الاستقرار النسبي الإقليمي على مستوى خطوطها الداخلية والخارجية وذلك نظرا لتبادل وتشابك الفواعل الدولية مع غير دولاتية، والتي تورطت في خلق مشكلات حدودية وتفاعلات عكسية صدرت على شتى أبعاد الأمن القومي الجزائري فقضايا أمن الحدود الجزائرية مقسمة إلى نصفين أو محورين أولها القضايا الأمنية الحدودية بين العوامل الدولية، ثانيها القضايا التي تقودها الفواعل غير الدولية على الرغم من أن هناك بعض التداخل بين الاثنين.

ففي بعض الحالات نجد فواعل حكومية قد تكون راعية لفواعل غير دولاتية في ممارسة العنف عبر الحدود فالقضايا الحدودية المتعلقة بالفواعل الدولية تتمثل في شراكات الحدود البرية هناك نوعان رئيسيان من نزاع الحدود البرية.

النوع الأول الأكثر شيوعا هو ما كان بين حكومتين منافسا على مزاعم في نفس المنطقة وآليات حل هذا النزاع تميل إلى السلمية مثال ذلك النزاع الحدودي بين كل من الجزائر والمغرب على منطقة تندوف 1963 والجزائر وتونس ونزاع حدودها وأوغندا وحدودها مع جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذا الحالة الثانية في هذا النوع هو حالة انفصال إقليم متأخر عن الدولة الأم مثال ذلك إريتيريا وأثيوبيا والسودان وإقليم جنوب السودان المنفصل.

النوع الثاني من النزاع الحدودي البري يحدث عندما يكون طرفي الخلاف على إقرار بموقع حدودهما لكن المخاوف الأمنية National Security Concerns هي التي تفسر قرارهم في احتلال أراضي دولة مجاورة مثال ذلك احتلال الجيش الغيني لقرية بنغا في سيراليون واحتلال مصر لحلايب في السودان[1].

الغلق المستمر للحدود بين الدول:

هذه العملية من أخف مظاهر التوتر بين الدول ويمكن أن يحدث غلق الحدود لعدة أسباب منها الحيلولة وتفشي عدم الاستقرار عبر الحدود ويمثل الإغلاق المستمر للحدود بين الجزائر والمغرب منذ 1964 إلى اليوم مقياس للتوتر السياسي الحاد بين البلدين ومن الأمثلة الإفريقية الأخرى أغلقت كينيا حدودها مع الصومال عام 2007 أيضا السودان مع ليبيا 2010 لمنع عودة المتمردين عبر الحدود إلى الأراضي السودانية زيادة عدم الاستقرار بليبيا، أجبر السلطات التونسية على إغلاق بعض المعابر الحدودية مع ليبيا وبالمثل نيجيريا أغلقت حدودها مع النيجر في أوقان والكاميرون وتشاد منذ تصاعد العنف في الشمال في محاولة لمنع المتطرفين من التحرك باستمرار عبر الحدود[2].

إذن فكل هذه الأحداث هي استراتيجية أمنية اسبقائية أو لاحقة لضمان أمن بلدانها وبقاء تلك الحدود تحت السيطرة، فمسألة الحدود البرية هي الأكثر أهمية في الدول 16 غير الساحلية في إفريقيا، إذ أن أمن حدودها أمر بالغ الأهمية التجارة والبقاء الوطني في نهاية المطاف[3].

فالطبيعة المغلقة لهذه الحدود قد يدخله في مشاكل مع دول الجوار الأمر الذي يطرح مسألة التفاوض أو التعاون للتوصل إلى اتفاق متبادل المنفعة لتأمين الطرق والمسالك التجارية، وبالتالي فاعتقد أن المسألة تكمن في بعد اقتصادي بالدرجة الأولى فمن المهم فتح الحدود ولو لفترات في ظل التوترات الأمنية لأن ذلك يجهل اقتصادات الدول المغلقة متدهور غير أن الدول الساحلية على غرار

[1] المرجع السابق، ص86.
[2] المرجع السابق، ص85.
[3] المرجع نفسه، ص86.

الجزائر ليست لديها مشكلة في غلق للحدود وهو ما وقع بالفعل مع المغرب فلم يتأثر الاقتصاد الجزائري أبدا وإن كان العكس بالنسبة للمغرب بسبب قلة الموارد الطاقوية.

هناك فرع آخر متعلق بالقضايا الحدودية الأمنية المتعلقة بالفواعل غير دولاتية تتعلق باللاجئين عبر الحدود أن تؤدي تدفقات اللاجئين إلى تحرك التحديات الأمنية عبر الحدود الوطنية ليسير هناك مؤشر إلى أن الأوضاع المسببة للجوء سوف تختفي في المستقبل القريب.

إذ أن نماذج المتغيرات السكانية غير منتظمة والنمو السكاني يقتصر على الدول النامية الإفريقية التي تتسع الهوة بين الفقر والثراء نتيجة التحديات الاقتصادية والسياسية وغياب المساواة في هذه الدول وزيادة للسكان بسبب البطالة وفقدان الأمن الاقتصادي ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار الحروب الأهلية التي جعلت من المدنيين هدفا بارزا لعمليات التطهير العرقي حصلت بحكم من حكومات هذه الدول أحيانا وأوضح ذلك عدد اللاجئين بعد سقوط نظام القذافي بعد ثورة 2012.

كما نجد كذلك هجرة غير نظامية محليا ودوليا وهي أولوية للحكومة فمنطقة الغرب العربي محطة عبور للأفارقة لأوروبا فالجزائر عرفت ومع تغيير الحدود الإسبانية[1] وبعد أحداث سيئة وعليلة في المغرب تحول توقف المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل المغربية للوطن الجزائري فقد ظهر الأفارقة بتزايد إلى الحدود الجزائرية وهم من دول الحدود غالبية من مالي، نيجر، السنغال، تشاد واستغلوا هذه الفرصة للدخول للجزائر كمرحلة أولية للوصول إلى أوروبا انطلاقا من تمنراست التي هي نقطة التماس بين أقصى الجزائر والجوار الإفريقي محطة للعديد من الأفارقة المتسللين للجزائر بصفة غير رسمية.

ناهيك عن خطر الجريمة غير الوطنية العابرة للحدود فهي من طرف فاعلين غير حكوميين أو كما سماها بيتر أندرياس بالفاعلين عبر الوطنيين السريين[2]، فهؤلاء منظمات مسلحة لا تخضع للسلطة

[1] المرجع السابق، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص89.

المحلية خارقين للقوانين ويحاولون التملص من جهود تطبيق القانون انبعاث ذلك كالسرقة والمخدرات وتهريب البشر والاتجار بالمعادن...

المبحث الرابع: الفكر القومي وتحرير الدول العربية

لقد بيّنت قراءة تاريخ الحركة الفكري والتنظيمي أن المرحلة الثانية من المراحل التي مرت بها حركة القوميين العرب اتسمت بالتأثير الكبير بالحركة الناصرية، وصل إلى حد الاندماج الفكري السياسي والتنظيمي، وبعد نجاح الثورة المصرية بقيادة الضباط الأحرار والقضاء على الوجود الملكي العثماني بمصر وإنهاء عهد الخديوي الممتد منذ استقلال محمد علي باشا بمصر في الإمبراطورية العثمانية.

حيث أصبح الفكر الناصري ممثلا بكتاب فلسفة الثورة والميثاق وجملة أفكار جمال عبد الناصر المبثوثة في خطبه الكثيرة هي الملهم الأساس للحركة العربية القومية إضافة إلى ما استمرت الحركة على إيمانها به من أفكار الأعلام الثلاثة خصوصا ما تعلق بمسألة الوحدة العربية والقضية الفلسطينية[1] وبلورة مفهوم تحرير الوطن العربي من الاستعمار.

ففي تلك الفترة كانت مصر محطة إعلامية وقبلة سياسية للبعد القومي العربي خصوصا الدول المستعمرة منذ 1950 والتي استفادت من الدعم المصري في إطار الحرب الباردة ومواجهة الإمبريالية الغربية الداعمة لتأسيس الكيان الصهيوني على الأرض العربية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر عربية في نظر القوميين العرب، على الرغم من أن الناصرية لم لكن لها موقفا فكريا واضحا وظلت المبادئ المعلنة عام 1952 وجملتها القضاء على الاستعمار وأعوانه والإقطاع والاحتكار وسيطرة الرأسمال، وإقامة جيش وطني وعدالة اجتماعية، تحت شعار النظام والاتحاد والعمل هي مرشد العمل لفترة طويلة ففحوى القومية العربية يقوم على الوحدة ومحاربة الاستعمار[2].

[1] سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب ومنطلقاتها الفكرية،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافية القومية 31، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص118.

1- علاقة الفكر القومي التحرري بثورة مصر (الناصرية):

قام جمال عبد الناصر* بكتابة فلسفة الثورة سنة 1954 وحاول فيه دراسة جزء من تاريخ مصر الوطني، فظروف وملابسات قيام الثورة ليخلص إلى القول "إن الشعب العربي يمر بثورتين" ثورة سياسية يشرد بها حقه في حكم نفسه وثورة اجتماعية تتصارع بها طبقاته، ثم يستقر بها الأمر على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد فلقد أسهم عبد الناصر في إبراز مضمون الوحدة الوطنية والأمة فكان له السبق في الإشارة إلى مفهوم الوحدة العربية باعتبارها ضرورة للثورة السياسية،.

كذلك الصراع الطبقي الذي خلقه النظام الملكي البائت بشكل حاجز أمام الوحدة بسبب التمايز والطبقية بين الناس فهو تبنى الاشتراكية للحيلولة دون وقوف استغلال طبقي من خلال محاربة الإقطاع على الرغم من أن عبد الناصر أكد على أن المسألة صعبة فهو يرى أن الثورة كفكرة ذات بعد قومي تعبر عن البعد العربي والإفريقي ولإسلامي وأن ذلك بسبب الروابط التاريخية والجغرافية والعقائدية والمصلحية والرابط القومي بالتاريخ والدين والأرض[1].

وفي تعرضه لمفهومي العنف والبطل يؤكد على أن العنف ليس الوسيلة المثلى للثورة والبديل منه هو الثورة الشعبية التي تكتسب من خلال لم الشمل والخطابات القومية والوجدانية فالثورة التي قامت عام 1952 لم تكن دموية بقدر ما كانت سياسية ضد الخديوي كما أن عبد الناصر مهد لنفسه الطريق نحو البطولة القومية حين اعتبر أن البطل هو البطل الفرد وليس مجموعة الطليعة، فكان يرى في نفسه مثال للمشروع الوحدوي العربي كيف لا وهو الذي أطلق على نظرية القومية العربية باسمه (الناصرية) لذلك فعبد الناصر ليس مجرد رئيس لمصر بقدر ما هو قطب عربي إفريقي إسلامي ألهم العرب جميعا وتأثروا به.

---

*جمال عبد الناصر: رئيس مصري قومي عرف بالناصرية ويعد من مهندسي الثورة المصرية ضد الحكم الملكي انقلب على محمد نجيب ليؤسس مصر القومية، اشتراكي الأيديولوجية وأثر في العالم العربي ونشر فكره القومي (الناصرية) إلى ربوع الوطن العربي وحتى شمال إفريقيا (الجزائر).

[1] المرجع السابق، ص119.

فالبعد الثوري العربي تشكل بمبدأ الناصرية العربية من خلال بداية تطبيق سياسات عامة تتعلق بالقضاء على الوجود الاستعماري كافة والبناء الاشتراكي والدولة والوحدة وانتهاج سياسة كان من نتيجتها تبلور مفهوم الحياد الإيجابي.

ففي عام 1952 تشكلت بدايات مرحلة جديدة في فكر الحركة الناصرية بدأت بصدور الميثاق الوطني وبها تمت بلورة نسق فكري مؤطر للإجراءات والسياسات كافة التي سبق اتباعها اعتمد الميثاق على إعادة قراءة التاريخ لاستخلاص النتائج الفكرية، لكنه لم يدرس تاريخ العروبة الشامل، بل اقتصر على قراءة تاريخ للشعب المصري وثورات.

فعبد الناصر كان يرى في مصر قائدة للأمة العربية بحكم تاريخها الطويل ضد الاحتلال الأجنبي منذ عقود طويلة وأنها تعتبر أقدم حضارة عربية وتاريخية في المنطقة[1]، فيستخلص مفهوم الأمة فـ"يؤيد أصلها الطبيعي كجزء من التكوين الأصيل للشعوب العربي" ويحدّد روابطها بأنها: "اللغة–التاريخ والأمل، فيدمج مفهوم الأمة بمفهوم القومية في تجاهل واضح لمسألة المعتقد والدين وبالتالي هنا نجد الأمر قد اتضح لما سبق طرحه حول فلسفة الثورة ليقترب من مفهوم ساطع حصري للأمة"[2].

لذلك فإن مسألة الثورة ارتبطت بمفهوم الوحدة –الأمة– المشترك بين العرب جميعا وثم التركيز عليها لضمان نصف واحد في وجه الإمبريالية مع العلم أنه ضمن الأمة العربية هناك من يقف مع التوجه الغربي ولم يتأثر بالفكر الاشتراكي الشيوعي وبالتالي فمسألة القومية العربية والوحدة لم تشكل به أمرا جوهريا خصوصا الأنظمة الملكية الباقية تتحدث عن المملكة السعودية الحديثة بزعامة آل سعود بعد أن مهد لها الطريق شريف مكة محمد الشريف.

فهي محاولة لتعذيب العقلية العربية من خلال الحالة الروحية التي تبلغها في نموها فإذا نظرت إلى القمم العربية اليوم رأيتها متأخرة في هذا المضمار، نعم فيهم أفراد نوابغ، ولكن مجموع الأمة لا يزال

[1] المرجع السابق، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص117.

يتلمس طريقه في الظلام فإذا ابتعدت عن حواضر سوريا ومصر ترى أقوام عربية في الحضيض، من حيث العلوم والمعارف[1].

فالحركة الثورية الناصرية إنما جاءت لفرض عقلنة وتثقيف الرأي العام العربي وشحن الطاقات نحو الوحدة والرقي ولا يكون ذلك إلا من خلال إنهاء الركود والاستعمار كضرورة حتمية لذلك كانت هناك عدة مفاهيم ارتبطت بمفهوم القومية الاشتراكية (الاشتراكية العربية) المكملة لمفهوم الثورة الناصرية.

1- الوحدة:

يعتبر مفهوم الوحدة من المفاهيم الشائعة في الأدبيات الناصرية بدأ طرحه في فلسفة الثورة وتبلور بالميثاق، إذ يضيف إلى ما سبق تداوله بعد الصراع الاجتماعي الذي عنى الانتقال من مرحلة الثورة السياسية إلى مرحلة الثورة الاجتماعية، وأكّد دوره في تغيير صورة الوحدة.

فبعد أن قامت الوحدة الشاملة، أصبحت وحدة الهدف هي المطلوبة مبررا في ذلك صيغته المرحلية العمل الوحدوي للقضاء على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وكل العرقلات لأجل الوحدة، للقضاء على ما يهدد أمنها وذلك مقترن بتعددية الشعوب وإمكانية قيام تجارب وحدوية جزئية معبرة عن طموحات كبرى لوحدة عربية شاملة[2] وهو ما تحقق بالفعل من خلل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في إطار قومي عربي ناصري بعدي 1958-1962 وإن كانت قد فشلت فلم تدم طويلا حتى تم إنهاؤها، لكن بقي مفهوم الوحدة ملازما للشعوب العربية على أساس ثقافي ديني منذ العهد الأول فهي مستمدة بكل حال من مفهوم أعم وهو الخلافة.

وفي سياق عرض الميثاق مفهوم الوحدة، يعرض لمفهومين مهمين سيؤثران لاحقا، في الموقف الفكري والسلوك السياسي لحركة القوميين العرب في حلب تحولاتها اللاحقة، وهي "الدولة النواة"

[1] مجموعة مؤلفين، قراءات في الفكر القومي، الكتاب الرابع القومية العربية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص18.

[2] سهير سلطي التل، مرجع سابق، ص118.

وتصدير الثورة كما يعود ليؤكد مفهوم النخبة أو "الطليعة" الذي كثيرا ما ورد في مؤلفات الأعلام الثلاثة وأدبيات حركة القوميين العرب.

ومفهوم الدولة النواة، كما ورد في الميثاق، يكمل مفهوم "النخبة"، أي أن الدولة ينبغي أن تقوم على قوة النخبة العربية المثقفة حيث أصبح مفهوم النخبة الطليعة الثورية فالدولة النواة هي مركز العمل الوحدوي وقيادته، هي تجربة قابلة للانتقال لا النقل نتيجة تداخل تجارب الشعوب المناضلة ونقل التجربة مسؤولية "النخبة" التي أصبحت في الميثاق "الطليعة الثورية" وهذا الطرح يستتبع بالضرورة مفهوم "تصدير الثورة" من خلال مساندة الحركات الثورية في إطار المبارك الأساسية أي التفاعل مع هذه الحركات[1].

فلا شك أن حركات التحرر العربية في الشام وشمال إفريقيا قد استفادت من تصدير الثورة القومية ودعم مصر لها بالسلاح والخبرة العسكرية والدعم الدبلوماسي والسياسي، ولقد أكد على ذلك الاشتراكي العربي الجزائري ودائما في إطار الوحدة القومية للدول العربية حسين آيت أحمد عندما اعتبر أن مشكلة الجزائر المحتلة تكمن في أنها مستعمرة حاولت فرنسا نزعها من إطارها العربي كدولة خلافا لتونس والمغرب اللتين رغم أنهما محملتين لكن بقيتا دولتين مستمرتين في الوجود القانوني فالوثائق الموفرة من داي الجزائر وباي قسنطينة وكذلك الأمير عبد القادر كلها أقرت بالوجود الفرنسي وهي وثائق عسكرية وأن هذا الوجود العسكري لا يكن سلميا ولا قانونيا[2] بل غصبا وأحقالا للبلاد وبالتالي انتزاع هوية الجزائر وإطارها العربي.

2- الاشتراكية:

قد مفهوم قبل طرح مفهوم الاشتراكية كان له طبيعة ثورية فعرفها أنها عمل شعبي قومي لا طبقي، وربطها بالاشتراكية والديمقراطية من خلال تفسيره إياه، فهي اشتراكية لأنها "حركة الشعب" قفزة عبر مسافات التخلف الاقتصادي وهي ديمقراطية لأنها "عمل شعبي" وهي "توكيد سياسة

[1] المرجع السابق، 118.

[2] حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: عن الفرنسية، سعيد جعفر، تاريخ منشورات البزخ، ص60.

الشعب" بعد ذلك يقدم لنا الميثاق مفهوم الاشتراكية فيعرفها بأنها إقامة مجتمع الكفاية والعدل"، يعد هذا الربط بين الثورة والاشتراكية والديمقراطية يطرح الميثاق حتمية الحل الاشتراكي، فيفسره بأنه "ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة"[1].

وبالتالي فإن الاشتراكية تستمد شرعيتها من الشعب وهنا تتلاق مع الديمقراطية من وجهة نظر القومية العربية على أساس الحشد والوحدوية العربية فكل هذه المفاهيم وإن بدت مختلفة لكنها تجتمع داخل الفضاء القومي العربي على أساس حتمية الحل الاشتراكي بشكل تاريخي فرضه الواقع الذي عبر عن سيطرة الإقطاع في عهد الملكية والملاك الخواص للأراضي الفلاحية واستغلال الشعب لخدمتهم دون وجه حق وتعتبر الاشتراكية من وجهة نظر القومية العربية المخرج الوحيد نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحديد دور القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعة في المجالات الاقتصادية المختلفة فيقدم حلول لمشكلات الريف ويعرض لنظام الضرائب سانح[2].

فالأمر يتعلق بإلغاء الملكية ككل لا بدّ من تقسيمها فتصبح ملكية مستغلة وملكية غير مستغلة وكذلك للحفاظ على نظام الإرث وإضافة لذلك نجد الاشتراكية العلمية باعتبارها صيغة لإيجاد النهج الصحيح للتقدم طبعا الأمر واضح أنه نسخ للاشتراكية الماركسية بجل أبعادها.

مع أن الميثاق ليس به تبني مفهوم واضح للاشتراكية العلمية في سياق عرضه حتمية الحل الاشتراكي إلا أنه يتخذ موقفا صريحا من قضية الصراع الطبقي فيعترف بها لكنه لا يقرها بل كل أمره قائم على القضاء عليها يعتبر ذلك أساس للتغيير الاجتماعي العنيف فيدركوا بالمقابل إلى نظرية التحول السياسي السلمي للاشتراكية، وذلك بإذابة الفوارق بين الطبقات ويحدّد قوى الشعب العامل بأنها مجموع "الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية أي ضد الإمبريالية الممثلة لبديل عن تحالف الرأس مال والإقطاع المستغل، لكن الميثاق يرفض الماركسية الليبية، فيشير في أكثر من موضع لعد ضرورة الالتزام الحرفي بقوانين جرت صياغتها في القرن 19م ولا تنتمي إلى الواقع العربي

[1] سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب ومنطلقاتها الفكري، مرجع سابق، ص120.
[2] المرجع السابق، ص120.

وخطورة استلهام مناهج تغيير لا تنبع من واقع التجربة الوطنية وأن التسليم بوجود قوانين طبيعية للتغيير الاجتماعي لا يعني القبول بالنظريات الجاهزة طبعا هذا الموقف يأتي في إطار الصد ومحاربة كل ما هو أجنبي ضد الوحدة الوطنية[1].

3- الحرية:

يربط الميثاق مفهوم الحرية ببعديه السياسي والاجتماعي ويعبر عنها بالاشتراكية والديمقراطية كالحرية السياسية هي الديمقراطية والحرية الاجتماعية هي الاشتراكية، وقد سبق عرض مفهوم الاشتراكية وحتمية الحل الاشتراكي ومرتكزاته كمضمون للحرية الاجتماعية، أما الحرية السياسية التي تعبر عنها الديمقراطية فيقدم مضمونها في طبيعة البناء الديمقراطي الذي يعتمد مؤكدا عدم انفصال مضمون الديمقراطيتين السياسية والاجتماعية وضمان توفرهما بتحرر الفرد من أشكال الاستغلال كافة وحصول على نصيب عادل من الثورة وخلاصه من القلق الذي يهدد أمن مستقبله[2].

والديمقراطية هي مزيد من الحرية يمارسها العامل والفلاح بتحرير إرادته من القوى المادية المتحكمة بها في إشارة لأرباب العمل الرأسمالي المشتغلين لجهد الفلاح، وهكذا فإن الانتقال إلى الاشتراكية لا يمكن أن يتم إلا باقتران الثورة الاجتماعية بالديمقراطية التي تعني من وجهة نظر محسن إبراهيم "المناخ الذي يسمح لأشكال التعبير الشعبي بأخذ مجراها لإقامة المجتمع الاشتراكي" وحتى تتمكن الجماهير من الارتقاء إلى هذا المستوى لا بدّ لها من امتلاك الوعي التقدّمي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي العقائدي، والتكتل النقابي.

ويؤكد أن من أهم معضلات الثورة الاشتراكية إيجاد الصيغة الديمقراطية معها والتي تساعد المجتمع على استمرار مسيرته نحو التقدم والمحافظة عليها وحمايتها في آن، هذا يعني أن الديمقراطية

[1] المرجع السابق، ص121.

[2] المرجع السابق، ص122.

الاشتراكية تقوم على حفظ البعد الشعبي لمسارها وضمان إرادة الشعب في خبراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1].

وفي هذا الإطار ينتقد محسن إبراهيم المؤسسات الديمقراطية السابقة قائلا إنها أدت إلى تطبيق قاعدة الديمقراطية، وقللت الفرصة أمام المبادرات الشعبية، ويقارن بين الديمقراطية التقليدية والديمقراطية الاشتراكية، حيث تنتج الأولى لأعداء الشعب من القوى الرجعية في مجتمع لم تتغير بعد تركيبته الاقتصادية، فرصة القضاء على الاتجاه الثوري، باسم الديمقراطية، ليطرح في الخلاصة فكرة "العزل وحجب الحرية" عن هذه القوى منتقدا بعض الاشتراكيين[2]، الذين يتخذون موقفا ليبراليا غربيا، هذا يعني أن الاشتراكية تتعارض مع الرجعية هذه الأخيرة التي ترتبط بالقيم والدين كذلك نجد أن الاشتراكيين دائما في صراع مع السياسيين ورجال الدين ذو التوجه الديني وجرت صراعات ضدهم.

لذلك نجد أن التيار الاشتراكي العربي لطالما كانت بينه وبين التيارات الأخرى خصوصا الإسلامية عدة تجاذبات فيما يتعلق بالأفكار والمصطلحات الغربية الواردة للعالم العربي، خصوصا ما تعلق بالديمقراطية الاشتراكية–الحداثة العقلانية، فنجد أن أديب إسحق (مسيحي) أخذ على نفسه أن يبقى عاملا في سبيل تهيئة الإنسان والعقل، وأن يبقى في مواجهة الظلم والظالمين حتى يرى قومه أمة تقول فيما تعتقد ويؤخذ بما تقول "في هذا السياق من الإحساس بمشكلة الشرق العربي، كان يحرض العلماء والمفكرين على ضرورة تحريض الناس على الثورة، وعدم السكوت عن الظلم حتى يتحقق هدفه الأهم، وهو أن يرى "الشرق وطنا عزيزا".

فمن واجبات الحكومة حسب أديب إسحق، فإن من واجبات الحكومة العمل على توفير التعليم لكل فرد من أبنائها، وأن تسعى في سبيل تقوية المنافع الوطنية، وتعني بكل ما يمكن أن يكون سببا في تقدم الإنسان[3]، فهو يعتقد أن تعليم أبنائنا الحرية والمساواة اللذين يعدان جوهرا الديمقراطية

[1] المرجع السابق، ص156.

[2] المرجع السابق، ص157.

[3] أحمد خديوي محمود نصيران، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (77)، ط1، 2009، ص105.

بامتياز وقيم العدل نتوصل إلى أن الأمة هي الحاكمة والأمة الراغبة في الحرية يجب أن تكون متقدمة علميا.

فإن "تقدم الأمم على قدر انتشار المعارف، والمعارف اللازمة لتحصيل الثورة" كما أكد أديب إسحق على اللغة العربية وإدراكه دورها في النهضة العامة للحياة، فقد ركّز إسحق على علم اللغة تحديدا ودعا للتعزيز باللغة العربية من نحو تسمية الأشياء بأسمائها العربية الصحيحة، وكتابة المصطلحات الجديدة باللغة العربية الفصيحة، وتقريب المسميات الجديدة مع شرح الغامض من ألفاظها بطريقة اجتهادية تواكب طبيعة وعينا بالتحولات، وتكون هي وسيلتنا للنجاة من سلطانية الأعاجم التي سرت في بعض كتاب هذا الزمان[1]، بكل تجلياته المتعلقة بالجانب العربي.

إن قيام الاشتراكية التي ترتبط بالقومية يحيلنا إلى الوجه الإيجابي لها من حيث الديمقراطية التي تكفل الحرية الكاملة للقوى الشعبية صاحبة المصلحة في الاشتراكية ويحدد معنى الحرية الكاملة التي لا وجود فيها للمزالق التي تحول النظام الاشتراكي عن غايته وذلك من خلال سيطرة البيروقراطية التي تعد معضلة الأنظمة الاشتراكية خصوصا العربية فسيطرة الدولة على مفاصل الحياة يعرقل مسار الحرية والتنوع والإبداع، فيحدد معنى الحرية الكاملة التي لا وجود فيها للمهالك، كذلك الوجه الآخر للديمقراطية الاشتراكية الكفيلة بنقل المجتمع من مرحلة كله وسائل الإنتاج والسلطة في آن واحد، كل ذلك من خلال توفير حرية الفكر التي تكفل حق المعارضة والنقد، وتوفير مؤسسات التمثيل الشعبي والتنظيمات الشعبية، ومنها التنظيمات العقائدية الحزبية.

ويوضح مفهومه للتنظيم العقائدي الحزبي بأنه الذي يتحدد بمضامينه وليس بتحديد تسمياته، حيث يجب أن تتوفر له عناصر أساسية ثلاثة[2]، أولها طليعة شعبية قادرة على عملية البناء التنظيمي اليومي، وثانيا وضوح رؤيا لطبيعة التنظيم وأهدافه. وثالثا، مناخ الحرية الكفيل بتوفير فرص المبادرة لهذه الطبيعة.

[1] المرجع نفسه، ص105.

[2] سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب ومنطلقاتها الفكرية، مرجع سابق، ص155.

فالتجربة الحزبية التي يطالب بها ضرورية لأجل تحويل الجماهير إلى قوة شعبية متمكنة من ممارسة حريتها والدفاع عنها، ولتوفير مصدر لصياغة الأهداف الاشتراكية المقطورة المرتبطة بالواقع الاجتماعي، بحيث لا تبقى هذه المهمة ملقاة على عاتق "القيادة الاستثنائية" وفي الأخير فإن التجربة الحربية هي التي تقوم في "الإطار الاشتراكي الثوري" الذي لا يتسع لـ"القوى المناهضة للثورة" أو القوى القومية التي لا تستطيع الارتباط بواقعها الوطني المتعلق بالثورة وغيرها[1].

من الملاحظ أن تصورات محسن إبراهيم الاشتراكية تقترب من مفاهيم ماركسية ليبينية عندما يتحدث عن التحول الممكن بعد رأسمالية الدولة نحو الاشتراكية المجتمعية، وفي المصطلح الماركسي مرحلة الشيوعية حيث ملكية وسائل الإنتاج والسلطة لكل الشعب فالاتحاد السوفياتي لم تكن له قيادية فردية في الحكم بل المجلس الرئاسي.

كما أنه يكرر مفهوم النخبة الذي سيطرحه في أكثر من موضع في الخطاب القومي والناصري لكن هذه المرة في سياق الطبيعة القائدة للحزب الثوري المنشود، كما يتضح كذلك انتقاده القيادة المصرية الاستثنائية التي أبقت مهمة التحول الثوري ضمن مهماتها لتحول دون نقل هذه المهمة إلى التنظيم الثوري مما يعرقل وينزع لفة الاشتراكية بمعنى عيني.

2- الثورة بين الشيوعية العربية والقومية العربية وأثرهما على الفكر التحرري:

مفهوم الثورة هو عمل إيجابي وهي بحاجة لعوامل فكر عقائدي مبني على المعرفة العلمية لكنه لا يخلو من الأيديولوجيا في تصوري الشخصي فالقومية التي تعد منطلقا للثورة تقوم على منطلق لا يكتفي لنفسه بالمثل والغايات والقيم المطلقة، بل يترجم هذه المثل والغايات ليرسم صورة المؤسسات المطلوبة في المجتمع المنشود، وصورة التوازن بينها ويجد هوية المجتمع الأفضل لذلك نجد أن محسن إبراهيم يعطي أهمية للفكر فيحلل أزمة فكر للثورة العربية الحديثة بالقول إن معظم محاولات التحليل الفكري الاشتراكي الديمقراطي تمثلت في نوعين من الفكر "الأدب" الذي نسميه بالفكر تجاوزا، ثم

[1] المرجع نفسه، ص156.

الفكر المستعار ثم هناك نوع ثالث من الفكر الذي يمثل الفكر الاشتراكي الديمقراطي للبعيد عن المثالية المرتبط بالواقع بقوة[1].

فطبيعة الأزمة الفكرية تكمن في قصور حركة الفكر عن اللقاء بالحركة الثورية التلقائية، فلم يقم بدوره المنشود في بناء النهضة بالإضافة إلى عدم لقاء حركة الفكر بحركة التنظيم، الأمر الكفيل —لو تحقق– بحل مشكلات الثورة والارتقاء بها إلى مرحلة لأعلى فالثورة في اعتقادي تتعرض للجذب والصراع بين ما هو واقع (صعوبة التطبيق) وبين ما هو قيمي (الأخلاق الثورية)، فالقوميين العرب ليس هم الشيوعيين للعرب فهناك فوارق بينهما ذلك أن منطلقات الشيوعيين ماركسية بامتياز تتجاوز العالم العربي وطبيعته بينما القوميين يرتكزون على القيم العربية الأصيلة فنجد أن الأحداث التي عرفها العراق عام 1959 كانت مناسبة أخرى للصراع بين الإيديولوجيتين القومية والشيوعية.

فلقد وقف عبد الكريم قاسم رئيس حكومة العراق سياسة مصر الوحدوية وعارض وحدتها مع سوريا واعتبرها سياسة هيمنة ناصرية لغرض نفوذه وسيطرته وعليه لجأ عبد الكريم قاسم في مواجهته القوميين العرب إلى التحالف مع الشيوعيين وفتح لهم المجال لتبرؤ مراكز قيادية في العراق وليصفوا حساباتهم مع العرب القوميين خصوصا البعثيين وهو الأمر الذي أثار القوميين العرب ودفع بهم إلى شن حملة شعواء ضد الشيوعيين أينما وجدوا.

وقد أثار تصرف القوميين العرب والذي قاده عبد الناصر حفيظة الاتحاد السوفياتي ودفع خورتشوف لتوجيه انتقادا لاذعا إلى عبد الناصر ففي خطابه يوم 1959/03/17 أيد الأحزاب الشيوعية ضد القومية العربية وانتقد الوحدة العربية، وعن عبد الناصر قال خورتشوف: "إني أرى لزاما على أن أعترف بأن خطاب الرئيس عبد الناصر الأخير في دمشق تزعجنا جميعا"[2]، على أساس أن عبد الناصر تعامل في خطبه بلغة التهجم مع الشيوعيين ويتوافق مع الرجعيين.

[1] المرجع السابق، ص158.

[2] إبراهيم براشي، البعد العربي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، منشورات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص199.

إن المهمة الملقاة على عاتق الشيوعيين العرب أنهم أرادوا أن يبقوا على هامش الأحداث وأن يصنعوا حقائق جديدة في الوطن العربي، إن مهمتهم هذه ستكون أصعب مما هو عليه الحال بالنسبة إلى شيوعي البلاد الأخرى نظرا إلى تداخل قضايا النضال الاجتماعي مع قضايا النضال الوحدوي التحرري.

حيث أن القوى الاستعمارية ركزت أدواتها المنتفعة من واقع التجزئة العربية، خلقت في الوقت نفسه لكل دولة واقعها الإقليمي ومصالحها الخاصة وربطت أنظمة التجزئة الإقليمية بدائرة الرأسمالية العالمية اقتصاديا وفكريا كما أنها تحافظ على وجود إسرائيل كأداة للاستنزاف العربي وإبعاد العرب عن قضاياهم المعيشية اليومية.

ومن هنا فإن الفئات الرجعية الرأسمالية العربية تستمد قوتها ومبرر بقائها من ارتباطها بالمركز الرأسمالي ومن ديمومة حالة التجزئة العربية[1] والتي تشكل خطر على التحرر العربي خصوصا في فلسطين لذلك أي نضال اشتراكي حقيقي يجب أن يربط بين قضايا النضال الاجتماعي والصراع الطبقي وبين النضال القومي الوحدوي التحرري وإلا فسنجد الماركسيون العرب أنفسهم بوعي منهم أو يتجاهل يعملون ضمن التيار الإقليمي الانفصالي وسيعيقون حركة التحرر القومي العربي، لذلك فالشيوعيين لهم موقف من الوحدة العربية وذلك من خلال عقد مصر لاتفاقية الأسلحة مع الكتلة الشيوعية عام 1955 طرأ تحسن ملحوظ في العلاقة ما بين القوميين العرب والشيوعيين وخصوصا مع الموقف الحاسم الذي وقفه الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر في حرب السويس، هذه الأحداث قوت من موقف الشيوعيين العرب وعززت مواقعهم وبدأوا يمارسون نشاطهم بصورة علنية وخصوصا سوريا وقد تجاوب القوميين العرب مع الأمر[2].

[1] المرجع السابق، ص119.

[2] المرجع السابق، ص119.

***شكري القوتلي: أحد رؤساء الدولة الوطنية بسوريا بعد استقلالها عن فرنسا جاء في فترة شهدت حركات انقلابية اتسمت بتسلط العسكر وانتشار البعث السوري بقوة.

فبعد مقال لصحيفة البعث في شهر تشرين الأول أكتوبر 1956، اعتبر البعثيون أن معاداة الكتلة الاشتراكية سياسية خاطئة تتبعها البلدان العربية، حيث "أن دول الكتلة الاشتراكية بطبيعتها تحارب الاستعمار الغربي فهي إذن دون رأي منا يكون موقفها في كثير من الأحيان مؤيدا لنا، لكن طبعا الانفراج في العلاقة لم يدم طويلا وعادت حالة العداء لتطبع من جديد العلاقة بين القوميين والشيوعيين العرب وكان السبب في هذه المرة هو الموقف الذي وقعه الشيوعيون من الوحدة العربية فقد وقفوا موقفا معارضا للخطوات الوحدوية التي بدأ عبد الناصر بنهجها تجاه سوريا، حيث خلقوا حالة من الهلع بين السوريين، ظهرت وكأن سوريا يحدق بها خطر كبير من الشمال (تركيا) ومن الجنوب (إسرائيل) .

كان الهدف للشيوعيين من هذا دفع سوريا إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي كمخرج وحيد لها من الخطر المحدق بها وهو الأمر الذي عارضه بشدة القوميون العرب الذين كان لهم نفوذ كبير في سوريا وخصوصا حزب البعث وتربطهم بعبد الناصر علاقة متينة آنذاك ويبدو أن القوميون العرب فضلوا الوحدة مع مصر بدلا من السماح للشيوعيين بالتحكم في سياسة سوريا كما أن الرأي العام في سوريا عامة كان مع الوحدة العربية.

وقد عبر شكري القوتلي*** الرئيس السوري آنذاك عن الموقف قائلا "وكي لا نصبح دولة دائرة في فلك موسكو لم يبق أمامنا إلا حل واحد هو الارتماء بين ساعدي مصر، ولذلك أسرعت إلى القاهرة لأقول للرئيس جمال عبد الناصر أنه يجب ألا نضيع أية دقيقة وأن تعلن فورا وحدة سوريا ومصر وإلا فاتت الفرصة وضاعت إلى الأبد"[1] فهذا الموقف يتسم ويتماشى مع الحركة القومية العربية الثورية الناصرية والبعثية في إطار الليبرالية.

ومن هنا تحرك الشيوعيون لعرقلة الوحدة العربية، وقد اتهم عبد الناصر الشيوعيين بأنهم كانوا يدبرون مؤامرة ضد الوحدة العربية وشن عليهم هجوما عنيفا وصل إلى حد ربط بين الشيوعيين العملاء وبين عملاء الاستعمار وبريطانيا، وكشف مخططات الشيوعيين من أجل الهيمنة على الأمة

[1] المرجع السابق، ص120.

العربية كما اتهمهم بالاتحاد ولم يقتصر الأمر على الشيوعية المحلية يروجه عبد الناصر انتقادا مريرا إلى الاتحاد السوفياتي، واتهمه بالتآمر ضد الأمة العربية، وضد مسيرة مصر التحررية.

ففي مقابلة لعبد الناصر مع الصحفي الهندي كزنجيا، عبر عن ذلك العداء للشيوعيين وعدم استعداده للتعامل معهم، واتهمهم بأنهم كانوا يعدون لانقلاب في دمشق من شأنه أن يخلق فيها نظاما مواليا لموسكو وأنهم عقدوا اجتماعا في بغداد كان هدفه إجهاض دولة الوحدة وإقامة اتحاد الهلال الخصيب الأحمر الذي يبدأ بوحدة سوريا والعراق ثم تنضم إليه الأردن ولبنان[1].

فعبد الناصر لم يسكت عن نقد الاتحاد السوفياتي وله ورد بقسوة وكشف عن تاريخ الحركة الشيوعية المعادي للأمة العربية ولم يقر عبد الناصر بأي فضل للسوفيات في حرب السويس وقال أنه انتصر في السويس بفضل جهود الشعب المصري وأنه طوال تسعة أيام كان المصريون وحدهم في المعركة ولم يرسل الإنذار السوفياتي إلا في اليوم العاشر مع فشل التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا.

ومع وضع جد دموي للوضع القائم بالعراق لجأت العلاقات تتحسن تدريجيا بين الشيوعيين والقوميين ويبدو أن هذا التحسن فرضته المصلحة المشتركة ولم يكن وليد تقارب فكري أو عقائدي على الرغم من الشعارات البراقة التي رفعها القوميين العرب عن الاشتراكية كان أهمها قوانين عام 1961 وبدأ الحديث عن العدالة الاجتماعية وحسن حملة ضد الإقطاع.

كما أنه شن حملة ضد الأنظمة المحافظة الموالية للغرب خصوصا دول الخليج العربي التي لم ترق لها الوحدة الوطنية العربية ولقد كانت السعودية سببا في سقوط الخلافة سابقا في وقت كانت منطقة الشرق الأوسط مختلفة عن اليوم فلم تكن هناك لا إسرائيل ولا سوريا ولا الأردن ولا العراق والسعودية،.

كانت معظم أراضي الشرق الأوسط لا تزال تغفو تحت أرجوحة الإمبراطورية العثمانية الكسولة والمهملة ونسبيا كان الشرق الأوسط منطقة هادئة يتحرك فيها التاريخ كأي شيء آخر ببطء شديد لكن اليوم اختلف الأمر فتبدي سياسات الشرق الأوسط جانبا مختلفا تماما ففي سياسات متفجرة في

[1] المرجع السابق، ص118.

يومنا هذا[1] ذلك طبعا في إطار الصراع بين القوى الكبرى آنذاك (بريطانيا) والقوى الاستعمارية الأخرى (فرنسا).

فالوحدة العربية إنما جاءت ببعدها القومي لصد أي شرخ في مسار الاندماج والتكتل العربي لمواجهة المد الاستعماري ودعم المد التحرري العربي، فالعمل الثوري القومي العربي بـ"حركة شعبية واسعة" تضم التنظيمات والمؤسسات الحزبية العقائدية والمنظمات الشعبية كافة في إطار الخط الاشتراكي، وتعمل من خلال لقاءاتها المستمرة على بلورة الأداة التنظيمية للنضال العربي على أفضل الأسس وأكثرها رسوخا، فالتصور الديمقراطي القومي له ارتباطات بالدولة من خلال التركيز على القواعد المتعلقة بالتنظيم الشعبي المتماسك وتوفير المناخ الملائم لنمو تجربة التنظيم الشعبي القائمة، كي تتولد من خلال عملية النمو هذه الأداة فالقومية لها مفاهيم شائعة مثل الأمة القومية وروابط القومية والوعي القومي والوحدة القومية ملهم للجموع والجماهير العربية على طول فترة القومية وموجهة التحرر العربي ككتل[2].

[1] ديفيد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكل الشرق الأوسط، تق: منذر الحايك، تر: وسيم عبدو، دار صفحات للنشر والتوزيع، سورية، دمشق، ط1، 2015، ص20.

[2] سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب ومنطلقاتها الفكرية، مرجع سابق، ص168.

المبحث الرابع: مقاربات جيواستراتيجية للأزمة الصحراوية

لا شكّ أن تقرير مصير الدول وتصفية الاستعمار من دول منطقة المغرب العربي قد لعبت دورا كبيرا في بلورة العلاقات بين دول مما أكسبها قوة في نفس الوقت تنازعا وعداءا سياسيا ظاهرا جعل التحديات تتزايد ومشاريع الاتحاد والوحدة في تراجع واضطراب كبير بين ما عزز الانقسام المغاربي والأفريقي والعربي ككتل لذلك نحن أمام قضية سياسية ووجودية معقدة تعد من مخلفات الاستعمار التقليدي وبقيت إلى اليوم محل صمت في أروقة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إنها القضية الصحراوية المتنازع فيها مع المغرب الأقصى والتي أثرت على علاقاته مع الجزائر خصوصا "فالمخطط الاستعماري يهدف لتجزئة المغرب العربي ويستند إلى وضع علامات الحدود ليفصل ما بين أطرافه، ويرمي بالأساس إلى زرع بذور الشقاق والخلاف بل وحتى النزاع والاقتتال بين الأشقاء، كذلك يهدف وضع قنابل موقوتة على امتداد الحدود تنفجر من حين لآخر وتعطيل عجلة التنمية وسيرة الوحدة ذلك أن رسم الحدود كان في أغلب الأحيان من طرف سلطة الاحتلال لا تفكر إلا في مصالحها ولم تراعي إرادة السكان الأصليين[1].

ولم تأخذ برأي أصحاب الأرض الذي يستند إلى خصوصيات ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ فالجزائر والمغرب هم علاقات مشتركة والتي تقوت وتعززت بحكم الجوار الجغرافي إلى الحد الذي وقع في بعض الفترات التاريخية صارت مكونات المنطقة الغربية بصفة عامة تشكل سياسة منسجمة لم يكن آنذاك للحدود أي معنى فطالما كان قيام المغرب العربي موحدا، غاية يرجى تحقيقها سواء على المستوى الجماهيري أو على المستوى الرسمي فقد كانت كل المقومات والظروف تقود إلى ربط شعوبه بمشروع الوحدة المغاربية الذي هو مطلب حضاري وإقليمي.

[1] شريف راضية، حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر، مرجع سابق، ص03.

1- الصحراء الغربية الموقع والتاريخ:

تحتل من ضفة الصحراء الغربية مساحة 284.06كم، حيث تقع في جنوب غرب شمال أفريقيا يحدها من الشمال المغرب، ومن الشمال الشرقي الجزائر وموريتانيا شرق وجنوبا أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي تقع بين خطي 27°-40° خط الاستواء يبلغ ساحلها 1400كلم بينما تبلغ حدودها البرية 2045 كم منها مع موريتانيا تقدر بـ1570 كم ومنها مع المغرب والجزائر وتقدر بـ475كم وتعد هذه الحدود الغربية الحالية وهمية مع الجيران وتضم الصحراء الغربية 3 مناطق، 1 منطقة ظرفاية تبلغ مساحتها 265 ألف كلم يحدها من الشمال وادي دركة ومن الشرق خط طوله 11 كلم غرب خط غرينيتش ومن الشمال والغرب يحدها المحيط الأطلسي وعاصمتها طانطان، 2 منطقة الساقية الحمراء تبلغ مساحتها 82 ألف كم تمتد جنوبا حتى خط عرض 26° وعاصمتها العيون، 3 منطقة واد الذهب وعاصمتها مدينة الكخلة، تصل مساحتها إلى 190000 كلم^2 يحدها شرقا خط طوله 12 كلم غرب خط غرينيتش وتمتد إلى مدار السرطان حيث تصبح الحدود على شكل دائرة مع موريتانيا بالنسبة للمناخ إقليم الصحراء الغربية.

وعلى غرار المناطق الساحلية يمكن أن نميز منطقتين متباينتين بشكل واضح ساحلية وداخلية الساحلية تسجل 19° نهارا و10° ليلا في فصل الشتاء وفي فصل الصيف تتراوح درجات الحرارة بين 30° نهارا و40° ليلا الداخلية تصل درجة الحرارة إلى حوالي 50° نهارا وقد تصل إلى ما تحت الصفر ليلا.

أما الميزة الأكثر قسوة في المناخ الصحراوي، فهي الرياح الداخلية ورياح السموم المعروفة محليا بأريفي وهي رياح شديدة الحرارة تورث أثناء هبوطها شعور شبيه بالاختناق[1]، وللصحراء الغربية أهمية استراتيجية بسبب الموقع الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي غربا والمفتوح على البوابة الشمالية

[1] سارة جهرة، الدبلوماسية الجزائرية ودورها في القضايا الإفريقية 1962-1978، الحمراء الغربي وسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا أنموذجيا،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، قسم العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2015-2016، ص ص31، 32.

لأفريقيا شمالا والصحراوية جنوبا وتملك ثروات طبيعية كبيرة لذلك كانت محل أطماع استعمارية واليوم لازالت تحت سلطة المغرب.

2- التركيبة العرقية والاجتماعية لسكان الصحراء الغربية:

ينحدر الشعب الصحراوي من الجزيرة العربية وذلك بتواجد القبائل العربية في هذه المنطقة منذ ظهور الإسلام وتشير المصادر إلى تشابه مناخ الصحراء الغربية من مناخ الجزيرة العربية مما ساعد على توطين استقرار هذه القبائل فيها، من بين أهم هذه القبائل قبيلة الرقيبيات، تسكن الساقية الحمراء وتجوب بعضها واد الذهب وتشكل غالبية سكان المنطقتين المقيمين بها ويعدون بأكثر من 20 ألف نسمة وأكثر من 12 ألف يجوبون الصحراء وتنقسم إلى رقيبيات الساحل ينظم لوائه أفخاذ أرلاكود والرقيبيات الترف والقاسم وأولاد طالب والحذوتين قسم أول ينقسم إلى أفخاذ منهم النبيهات وأهل إبراهيم وفخذ الفقرة الذين هم أكبر قبائل الرقيبيات من حيث ملكية المواشي بقبائل الديلم تسكن الجنوب الغرب من إقليم وادي الذهب.

وأهم أفخاذهم في الصحراء الشناكلة وإيموراغن والمناصر تعيش الأولى والثانية على البحر في حين الثالثة تهتم بتربية المواشي، ج- قبائل التكنا ينظم إليها 12 فخذا وهم في معظمهم عرب وكذلك البربر بأعداد أقلية في الأجزاء الشرقية من الصحراء، إضافة إلى العديد من العناصر الزنجية التي تسكن حوض السنغال وبتكلم سكان الصحراء اللغة العربية الفصحى.

كما يدين أغلب السكان بالإسلام وتوجد أقلية إسبانية تدين بالمسيحية الكاثوليكية بسبب وجود المدارس التي أقامها الإسبان وهم يتكلمون اللغة الإسبانية ويتعاملون بها في معاملاتهم الرسمية[1]، وبالتالي فإن الصحراء الغربية تعبر عن تجمع لقبائل عربية عدة وهم أصحاب لغة عربية قوية لهم نفس السمات مع الجزيرة العربية وهم أقرب للحضارة العربية يتشابهون مع موريتانيا في أنسب والأفخاذ فيهم مكون رقيبيات على العموم مع وجود مزيج زنجي كبير مقارنة بوجود مزيج إسباني ضئيل كلغة الاستعمار.

[1] المرجع السابق، ص34.

3- نبذة عن الصحراء الغربية في ظل الاحتلال الأوروبي:

لقد نزلت الدول الأوروبية إلى شواطئ الصحراء الغربية بهدف استغلال خبراتها في منتصف القرن 19 حيث استولت فرنسا تمكيتو أما أسبانيا فكان لها نصيب معتبر حين اشترت على الساقية الحمراء ووادي الذهب غير أن الاحتلال الفعلي لها لم تحققه أسبانيا حتى عام 1934 باحتلال مدينة سمارة فلقد لجأت إلى عقد اتفاقيات مع رؤساء القبائل والتعامل معهم من منطق السلم والتعارف والصداقة هذا في الفترة الأولى.

أما في المرحلة الثانية 1934 نقطة البداية حيث تميزت هذه المرحلة الممتدة لستينيات باحتلال الإسبان للسواحل، فالمناطق التي تحتوي على مناجم الفوسفات.

كما نجد أن هذه الفترة تميزت بوجود تعاون بين فرنسا وإسبانيا وذلك عند مواجهتها للجماعات المسلمة التي كانت تضايق إسبانيا الفرنسية حيث أجبرت الدولتان على القيام بعد عمليات عسكرية من طرف المواطنين وأسست مدينة العيون عام 1958 وأصبحت عاصمة المستعمرة –الفترة الثالثة- كانت من الستينيات إلى 1975 عرفت عدة تطورات تمركز الإسبان في منطقة الصحراء الغربية بعد اكتشاف المعادن.

إعلان للحكومة الإسبانية عام 1966 عن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتمادميزانية 250 مليون بسينة من أجل توفير الهياكل القاعدية التي تمكن من الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية وابتداءا من 1961 أصبحت القوانين الإسبانية تطبق في الصحراء الغربية واعتماد سياسة لتهجير للسكان الصحراويين الأصليين وهذا من أجل توطين الأسبان الذين بلغ عددهم 150 ألف شخص عام 1970 وألف عسكري وما يزيد عن 5000 شرطي[1].

إرغام الصحراويين على توقيع وثيقة لتجديد الحماية لتوطيد ربط الإقليم بنظام مدريد وكان عام 1966 يبسط السلطة الإسبانية بشكل واسع على الصحراء الغربية وجعلها تابعة للعرش الإسباني كلية.

[1] المرجع السابق، ص35.

كما قامت أسبانيا في 19 ديسمبر 1967 بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة يتألف من 32 عضو له اختصاصات محدودة نتج عنه تصرف سابق في اتحاد مدينة العيون كعاصمة للإقليم من طرف الحكومة الإسبانية والملاحظ حول ذلك أن الإسبان وقفوا منذ قرارات الأمم المتحدة الدائمة لفكرة تصفية الاستعمار في المنطقة لكن تراجعت إسبانيا وقبلت بالمبدأ في السبعينيات خصوصا بعد تزايد مطالب المغرب وموريتانيا بالصحراء الغربية.

وفي الأخير عام 14 نوفمبر 1975 وقعت مدريد اتفاق بتقسيم الصحراء بينها وبين المغرب وموريتانيا التي بمقتضاها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانية بعد انسحاب أسبانيا نهائيا عام 1976 حيث دخلت لمنطقة في صراع جديد مع المغرب ويظهر ذلك من خلال الحركات التحررية الصحراوية مثل حركة الرجال الزرق التي طالب باستقلال الصحراء استقرت بالجزائر سنة 1973 فحملت السلاح منذ 1970 كمحاولة منها لتحرير البلاد وسياسيا رفضت المطالب الموريتانية والمغربية بالصحراء وفي 1973 أنشأ بعض أعضائها من ذوي الأصول المغربية حزب جديد هدف إلى إدماج الصحراء المغربية بالمغرب في سنة 1975.

أعلنت الحركة رسميا ارتباطها بأطروحة المغرب الرامية إلى إلحاق الصحراء به أما حزب الاتحاد الوطني الصحراوي فأنشأته أسبانيا لهدف تسلمه السلطة من خلال ترويجه في كل مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب فكانت تسعى لضمان مصالحها بعد خروجها من خلاله فكانت له توجهات تحول إنشاء دولة إسلامية مستقلة تربطها علاقات أخوة وتعاون مع الإسبان اعتماد على الاستفتاء (طريقة سلمية)[1]، وذلك لأن الإسبان كانوا على دراية بأطماع فرنسا في الصحراء الغربية ومن الطبيعي سعيهم لضمان مصالحهم عبر ترك عناصر محلية تخدم مصالحهم عبر الزمن وتروج لأيديولوجية أسبانيا.

لكن بعد ذلك كان للتصعيد الجوزي حول الصحراء الغربية حيث اجتاحت القوات المغربية والموريتانية الأراضي الصحراوية من الشمال والجنوب. قد واجه جيش البوليزاريو هذه القوات والتي هي المرة الأولى التي يدخل فيها جيش الصحراء الغربية حربا نظامية تتجاوز حدود قدرته الحربية وقد وضع

[1] المرجع السابق، ص39.

القائد الصحراوي السيد الولي مصطفى السيد استراتيجية للبوليزارية العسكرية وذلك بضرب لقوات الموريتانية أولا وجعل العاصمة نواكشط مرفأ ثابتا ومباشرا مع العمل على تخريب الاقتصاد الموريتاني في مكامن قوته وقد تمكن الصحراويون من تحقيق نجاحات مرضية على حساب موريتانيا، طبعا بدأ جيش الصحراء بتقوية قدراته في ليبيا والجزائر 1976، حيث قام بهجومات خاضعة على مواقع مغربية واعتمد في الهجوم على عدد قليل من الوحدات كانت سريعة الحركة تغطيها القدرة على المناورة والتقفي.

فلقد بعث زعيم البوليزاريو برسالة إلى رئيس موريتانيا المختار ولد خده تضمنت طلب الخروج السلمي من الصحراء والتزام الحياد في الصراع كما بعث المسؤول الصحراوي إلى الحكومة الفرنسية نبهها فيها إلى أنها ستفقد مصالحها الحيوية في المنطقة شمال غرب إفريقيا إذا ما بقيت طرفا داعما للمغرب وموريتانيا ضد البوليزاريو.

بالنسبة للمغرب فلقد نشر قواته في معظم المدن الواقعة في إقليم الساقية الحمراء[1] وهو الإقليم الذي أعطته أسبانيا للمغرب حسب اتفاقية مدريد والذي قام بعد احتجاجات عسكرية على هذا الإقليم الذي غالبا ما كانت ضحاياه من المدينتين وذلك لأن الجيش الصحراوي كان على دراية كاملة بما يصلح على أرضه من عمليات ونجد أن للحكومة المغربية عدة أغراض من هذه العمليات نذكر منها:

1- خلق حالة نفسية بين الشعب الصحراوي وبين حركة تحرير الساقية الحمراء (البوليزاريو) في تحميلهم مسؤولية العمليات العسكرية المغربية.

2- حصار الجيش الصحراوي ومنع المداد الشعبي له.

3- إضعاف الحالة المعنوية للجيش الصحراوي بسبب قتل أبنائهم وذويهم.

4- التخلص من أكبر عدد ممكن من الشعب الصحراوي واستيحالهم بمهاجرين مغاربة.

[1] المرجع السابق، ص40.

بحيث لو أجرت الأمم المتحدة انتخابات حرة في استطلاعات، الرأي حسب مبدأ حق تقرير المصير تكون الغلبة للراغبين في الانضمام للحزب والمغرب له أفكار سواء النظام (المخزن) أو المعارضة تقوم على التوسع الخارجي وعدم الاعتراف بالبوليزاريو باعتبارها حركة غير شرعية ولا تمثل سكان الصحراء الغربية وإعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الاستعمار وكذا تطبيق مبدأ تقرير المصير هذا من زاوية أن المبدأ لا يحتاج إلى عملية استفتاء حتى يطبّق على شعب الصحراء الغربية وعدم الاعتراف بالحدود الموروثة من الاستعمار.

هذا على الرغم من توقيعه على ميثاق الوحدة الإفريقية والذي نص في مضمونه على اعتبار الحدود الموروثة قاعدة لا بدّ من احترامها من طرف الدولة الموقعة على الاتفاق، فالمغرب منذ استقلاله عام 1956 طالب بممتلكات الإسبان في الشمال الغربي من إفريقيا وكذلك موريتانيا عام 1957، أرسل المغرب قوات عسكرية لقتال القوات الإسبانية والفرنسية في الساقية الحمراء والجزء الشمالي من موريتانيا حيث حظي بدعم القبائل الصحراوية وتمكنت من هزيمة القوات الأجنبية وفي عام 1982 أصبح البوليزاريو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصحراوي أمام الدول والمنظمات الدولية[1].

على الرغم من أن السلطات المغربية لطالما استهدفته واعتبرت إلى اليوم منظمة إرهابية خارجة عن القانون المغربي لا بدّ من القضاء عليها خصوصا وأنه سبب الخلاف والعداء مع الجزائر التي تدعمه عسكريا وسياسيا.

بعد الاتفاق بين المغرب وإسبانيا حول استغلال الصحراء الغربية المشترك واحتفاظ إسبانيا بموقعها على الأراضي المغربية (مليلة وسبتة) وكذلك الجزر المغربية في الشمال ومواقع إيفني وضرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب.

كما أن الاتفاقية أبقت نصف أراضي المغرب تحت سلطة الإسبان ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء الغربية فبدأت المطالبة بتحرير الإقليم دبلوماسيا وشعبيامثل الميرة الخضراء وانعقاد المؤتمرات الصحفية وكان هناك اجتماع وطني داخل المغرب والصحراء بضرورة استقلال الصحراء من التراب

[1] المرجع السابق، ص42.

المغربي وهذا بتنافر مع مصالح إسبانيا التي عملت على نشر الفتنة والتفرقة بين السكان بتعيينها رموزا صحراوية لتسير الإقليم.

فموجب اتفاقية 1957 إسبانيا تخلت عن الإقليم وأصبحت إدارته مشتركة بين المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام رأي الشعب للسكان مقابل حفاظها على مواقع عسكرية[1] وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبه حول سبتة ومليلة، ولقد جاء المغرب بسندات لإثبات أحقية الصحراء منها:

1- أنها لأسرة المالكة المغربية كانت مشرفة على المنطقة وأكد على ذلك كبار المؤرخين الإنجليز والألمان والإسبان والفرنسيين بسبب موقعها المهم (الناحية التاريخية).

2- إبرام المعاهدات الدولية التي تنص مضامينها على سيادة المغرب في أراضي الصحراء الغربية (الناحية القانونية).

3- حق المغرب في التصرف في الثروات والاستثمار والمبادلات التجارية إضافة إلى اعتبار الصحراء الغربية مغاربة (الجانب الاقتصادي)[2] وهو ما ينم عزيمة مغربية قوية وجادة لضم الإقليم بما يتوفر عليه من ثروات بغض النظر عن الجانب التاريخي والقانوني فالمغرب لا يرى الإقليم سوى مناطق ثروة واقتصاد.

[1] المرجع السابق، ص43.

[2] المرجع السابق، ص44.

الفصل الثالث

المعطى الإستراتيجي الحديث للعالم العربي

المبحث الأول: الدور الجيوستراتيجي لجامعة الدول العربية في تقرير مصير الدول

المطلب الأول: تعريف جامعة الدول العربية

المطلب الثاني: خلفيات نشأة جامعة الدول العربية

المطلب الثالث: دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية الإقليمية

المبحث الثاني: تحرير الدول بين التنظيم السياسي والتدخل العسكري

المطلب الأول:جنوب السودان ومآلها

المطلب الثاني:التدخلات الإسرائيلية في الوطن العربي وموقف السلطة من الثورات العربية.

المطلب الفرعي: التدخل الدولي بين المفهوم والبعد الإنساني.

المطلب الثالث: الثورات في الوطن العربي وأثر التدخل الأجنبي.

المبحث الثالث: القضايا العربية بين التنظير والحلول الواقعية

المطلب الأول: الأزمات العربية(الربيع العربي) و انعكاسه على مسار الجامعة العربية:

الفصل الثالث : المعطى الإستراتيجي الحديث للعالم العربي

المبحث الأول: الدور الجيوستراتيجي لجامعة الدول العربية في تقرير مصير الدول

تمهيد: من الجلي القول أن أمن واستقرار الشعوب بما فيها الشعوب العربية يكمن في الوحدة والتكتل السياسي والاقتصادي والثقافي خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية أين شهد العالم تحالفات دولية دخلت البلدان العربية خضمها على أساس الاستعمار والتبعية مثل حلف وارسو وحلف بغداد لذلك كان لا بد من هذه الدول العربية المستقلة عن الاحتلال الفرنسي والبريطاني التقليدي أن تجد لنفسها كيان مستقل سياسي تمثل في جامعة الدول العربية والتي جاءت كنتيجة لمواجهة التحرر العربي في المنطقة على الرغم من أن ظروف إنشائها جاءت بتدخل عوامل خارجية تمثلت في الإنجليز والدور المصري في تلك الفترة بحيث أن هذه الأخيرة لم تكن تحت وطأة الاحتلال المباشر وإن كانت تحت الوصاية البريطانية في ظل المشاريع الوحدوية التي غطت وجه التحرر العربي كالقومية العربية و الاشتراكية العربية وإتحاد المغرب العربي الذي أريد منه حماية أمن وسيادة الدول العربية والمغاربية ناهيك عن مجلس التعاون الخليجي الذي كان له دور فعال لحماية مصالح وأمن دول الخليج فالجامعة العربية كإطار سياسي عربي كان لها دور وأدوار في لعب السياسة العربية أو المصرية تحديدا على اعتبارات الأمانة العامة للجامعة بقيت لزمن طويل وحتى اليوم في إطار الاختبار المصري (الشخصية المنتخبة): على اعتبارات أن مصر رأت نفسها المسؤول الأول عن قضايا العالم العربي خصوصا القضية الفلسطينية والقدس الشريف في إطار الصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي.

1-المطلب الأول: تعريف جامعة الدول العربية:

هي منظمة إقليمية تضم دولا في آسيا وإفريقيا يعتبر أعضاؤها دول عربية على العموم وبنص ميثاقها على التنسيق ين دولها في الشؤون الاقتصادية من ذلك الأمور المتعلقة بالتجارة والاتصالات، العلاقات الثقافية والجنسيات والوثائق وجوازات السفر والتنقل والعلاقات الاجتماعية والصحة مقرها الدائم هو القاهرة (مصر) لكن الاستثناء كان ما بين عامي (1979-1990) بتونس حاليا أمينها هو أحمد أبو الغيط المجموع الكلي لمساحة دولها هو 31.953.041 كلم مربع على تعداد سكاني

هو 339.510.535 نسمة فمساحة الوطن العربي هو في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا الاتحادية ومجموع سكانها هو الرابع عالميا بعد الصين والند والإتحاد الأوروبي تأسست عام 1945 م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 22 مارس قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة بشهور فالمجتمع الدولي كما هو معلوم في حاجة ماسة لأمن والاستقرار وأهم من ذلك الحفاظ عليهما، فأوجد الآليات القانونية والخطط المتاحة لأجل ذلك من خلال الفاعلين الدوليين والكبار من خلال المنظمات الإقليمية والعالمية لأجل بناء نظام أمني ذو طابع عالمي بصوت السلام والأمن فرديا وجماعيا، تلك المنظمات التي لجأت لمنع القوة في العلاقات الدولية وأكدت على تحريم اللجوء للحرب والعنف لحل النزاعات وإفساح المجال للحقول السلمية[1] وفي هذا الإطار كان جوازا قيام منظمات إقليمية تسير في نقس السياق ومنها الجامعة العربية على اعتبار أن الموقع الجغرافي للوطن العربي ذو أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، وكان لا يزال حلقة وصل بين آسيا وإفريقيا وباقي مناطق العالم[2] مما كان محل تخطيط واهتمام من الدول الكبرى على اعتبار أن جامعة الدول العربية هي منطقة إقليمية لها نفس أهداف المنظمات الإقليمية الأخرى، حيث أنها جاءت من أجل توثيق الصلات بين لدول العربية الأعضاء فيها والحفاظ على سيادتها الوطنية، فهي منظمة تواجه اليوم تحديات حقيقية تتعلق بالأمن الإقليمي العربي على اعتبار أن الأمن هو داخلي موثق في مواثيقها وأمن جماعي عالمي مرتبط بالميثاق الأممي فعن تأسيس الجامعة العربية هو إسم مختصر لها (جامعة الدول العربية) كان بداية من العمل العربي المنظم في أول القرن الماضي عام 1908 حيث توالت المنظمات والجمعيات العربية وعقد المؤتمر العربي الأول 1913 وبعد ذلك تعددت الاتصالات والمؤتمرات التي دعت إلى اجتماع تحضيري لمؤتمر عربي عقد في سبتمبر 1944 توصل إلى عدة قرارات شكلت الوثيقة الأولى للجامعة العربية، ووقع البروتوكول في 7 أكتوبر 1944م فميثاقها مكون من عشرين وثيقة أو مادة تتعلق بأهداف الجامعة وأجهزتها والعلاقات فيها بين دولها حيث تأسست رسميا عام 1949 22 مارس والميثاق نص على أن تكون

[1] انظر المادة: (33) من ميثاق الأمم المتحدة.

[2] نابي عبد القادر، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على سيادة الاقليمية للدول الأعضاء، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان الجزائر، الموسم الدراسي 2015/2014 ص1.

لكل دولة عربية مستقلة الحق في الانضمام للجامعة وأصبح عدد الدول الأعضاء في الجامعة (22) دولة هي المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية تونس، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، قطرن الجمهورية الليبية، جمهورية جيبوتي[1] ، مع تطور الأمر بعد ذلك.

2-المطلب الثاني: خلفيات نشأة جامعة الدول العربية

لا يخفى أن للعامل الجغرافي والتضامن الاجتماعي المشترك بين الدول العربية كان له دور مهم في فكرة إنشاء المنظمة وتسهيل قيامها على اعتبار أن العرب كشعوب ونظم كان لها نفس المصدر والتاريخ والثقافة المشتركة، لكن لابد أن لا نغفل أن الدور الإيديولوجي المتمثل في بريطانيا لإنشاء أي نوع من التعاون وقد كنت أشرت لذلك في التمهيد، عن المهم لدى بريطانيا جمع العرب في كيان واحد لتمرير مصالحها القومية والإديولوجية تحت نظام موحد فهي تحتاج لتأمين المنطقة العربية بسبب البعد الجيوستراتيجي لها، حتى يظل الطريق مفتوحا من خلال هذا الممر العربي نحو الشرق (الطريق التجاري للهند)[2]، ناهيك عن الظروف المتعلقة بالحرب في المنطقة خصوصا العراق بقيادة رشيد الكيلاني الذي قام بثورة (زعيم التيار الوطني بالعراق) الذي تبنى فكرة استقلال بريطانيا المشتركة في الحرب العالمية الثانية صد ألمانيا التي أبعدت مع إيطاليا تعاطفا مع الحركة العربية لأجل الاستقلال ناهيك عن تأجج الوضع في فلسطين وما يحضر له لقيام الكيان الصهيوني بعد ثلاث سنوات من تأسيس الجامعة علن 1945 كل ذلك بريطانيا لاتخاذ هذه الفكرة لضمان كلمة العرب في موقف واحد مؤيد لها، يضف لذلك وقوع بريطانيا في مأزق استسلام الفرنسيين عام 1940 وأصحابها الأمريكان لم يقرروا دخول الحرب وفضلوا العزلة لوقت ما، في ظل ارتباط السوفيات بمعاهدة عدم

[1] دليل المعلومات، نبذة عن نشأة وتطور جامعة الدول العربية ومؤتمراتها المنعقدة على مستوى القمة 1946-2008 ص33.

[2] فصيح نصيرة، جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945-1974، مذكرة لنيل الماستر تخصص تاريخ معاصرن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الانسانية، جامعة بسكرةن الموسم الدراسي 2013-2014

الاعتداء على ألمانيا مما خلق أزمة لبريطانيا والخوف على مصالحها في المنطقة العربية خصوصا النفط حيث أن شركات أمريكية حصلت على عروض للتنقيب عنه في السعودية والتي من المهم على بريطانيا أن تكسبها لصالحها.

فلقد أعلن وزير خارجية بريطانيا في 22 ماي 1941 تصريحه الذي جاء فيه أن حكومة بريطانيا وبمباركة من جلالة الملكة تبدي تأييدها التام لأية خطوة تلقى موافقة عامة في المنطقة العربية وشدد على أن يكون منشؤها تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية بما في ذلك الروابط السياسية [1] قي اعتقادي ان هذا التصريح جيد من الناحية الظاهرية بالنسبة للشأن العربي، لكنه يبطن معاني تتعلق بحفظ مصالح بريطاني في المنطقة العربية على المستوى الاقتصادي (البترول) وعلى المستوى الثقافي المتعلق بتحضيرها لميلاد كيان مغاير بالعالم العربي (إسرائيل) لن ينجح الأمر إلا بتوحد العرب ثقافيا حيث تكون لهم قابلية لتقبل الأمر وهذا ما لاحظناه بعد سنين من قيام دولة إسرائيل ومدى انسجام الرأي العام العربي (الجامعة العربية) بقيادة مصر مع المواقف الأممية وتحديدا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للكيان الصهيوني بحيث تكون هذه المنظمة ملزمة للقرار العربي العام حول قضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

اللجنة التحضيري لبروتوكول التأسيس:

من خلال توجيه رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس دعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية (العراق، السعودية، سوريا، الأردن، اليمن) لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام المكلف بصياغة مشروع تحقيق الوحدة العربية حيث اجتمعت هذه البلدان في الإسكندرية (مصر) في ثماني جلسات من 25 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1944م[2] فكان من هذه الوفود أن وقعت على بروتوكول الإسكندرية قيام جامعة الدول العربية من قيام إنشاء

[1] المرجع السابق نفسه، ص14.

[2] علي حسني الخربوطي، التاريخ الموحد للأمة العربية، ج2، مصر ، الهيئة المصرية، 1970،ص238.

مجلس الجامعة من خلال تنفيذ ما تتفق حوله الدول الأعضاء فيما بينها من تعهدات واجتماعات دورية لتوثيق الصلات في وتيرة متسارعة.

إضافة للجنة الفرعية السياسية التي اجتمعت في فيفري 1945 بوزارة الخارجية المصرية وكان عليها أن تسير حسب الخطوط العامة التي وضعتها لجنة الإسكندرية ولقد حاولت أن تصنع نظاما أو برنامجا أو ميثاقا يترجم هذه المبادئ من الناحية العلمية، كانت بداية اللقاء لوزير الخارجية المصري محمود فهمي النقراشي ورئيس اللجنة الفرعية السياسية والملاحظ مدى حرص مصر على تتمة الأمر وفقا لرؤيتها بالدرجة الأولى وعلى أراضيها على الرغم من أن هذا الشأن هو جامع لكل الدول العربية لهذه نجد تداعيات عكسية لدور الجامعة العربية فيما بعد، طبعا مجلس حل النزاعات أهمية قصوى لدى الجامعة العربية في فض الخلافات بين دولها زيادة على التشديد على عدم وجود سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أي دولة من دولها[1]، من خلال ذلك تم وضع مشروعين عراقي ولبناني أمام اللجنة وحمايتها بما في ذلك توحيد الجيوش العربية والأسلحة بين الجيوش البرية والجيوش البحرية، أما المشروع الثاني مستمد من مواد البروتوكول يقوم على الاستقلال والسيدة وعن اسم الجامعة فهو مقترح مصري جاء حل وسط ليعبر عن الدعوة للاتحاد ونبذ الفرقة معنى ذلك أن لا يجوز لمنظمة التدخل في سياسة كل دولة داخلية وكلمة عربية تعكس الهوية والانتماء الحضاري والثقافي[2] لدور المنظمة مما يعكس التوجه الإيديولوجي بصراحة (رأي شخصي) لهذه المنظمة على أساس أنها تقضي بشكل ضمني الدول الإسلامية القريبة من الجغرافيا العربية خصوصا تركيا إيران على الرغم من أهمية دورهما التاريخي والحضاري، من الواضح أن الدول المؤسسة لميثاق الجامعة لعربية كانت تحظى بقوة التأثير على المستوى العربي سيما وأنها دول مستقلة مما عكس سياسة هذه المنظمة ففي 22 مارس 1965 بقصر الزعفران في القاهرة تم توقيع على ميثاق الجامعة في نسخة واحدة لدى الأمانة العامة على أن تسلم صورة طبق الأصل لكل دولة عضو فيها ممثلة في مصر (مصطفة النحاس رئيس

[1] هناء فاروق صالح، صورة الأمم المتحدة زجامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري، ط1، العالم العربي، 2009، ص 160.

[2] فسيح نصيرة، جامعة الدول العربية ودورها في دعم القضية الفلسطينية 1945-1974 مذكرة ماستر مرجع سابق ص 15.

الحكومة) وسوريا سعد لله الجابري رئيس الحكومة والأردن توفيق المهدي رئيس الحكومة ولبنان الرياض الصلح رئيس الحكومة، العراق مثله نوري السعيد، رئيس الحكومة والسعودية مثلها الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية على الرغم من أن اليمن م تحضر المؤتمر لكنها وقعت على الميثاق في صنعاء 5 ماي 1945م[1] وأصبح الميثاق نافذ المفعول في 11 مارس 1945م ولكن هناك فوارق بين ميثاق الجامعة العربية وبروتوكول الإسكندرية فالأول مبادئها أضعف من الأسس المتعلقة ببروتوكول الإسكندرية رغم أن هذه الأخير كان دون أن يحقق ما توقعه وّأمله العرب من خلال الملاحظات التالية:

-استبعاد الميثاق وما كان منصوصا عليه حول البروتوكول من عدم جواز خروج أي دولة عربية عن سياسة المنظمة أو سياسة دولة عربية أخرى

-استبعد الميثاق ما كانت تنص عليه المادة الثالثة من البروتوكول التي كانت تسعى إلى درجة أقوى من الوحدة من خلال نتائج الحرب العالمية القائمة 2 التي تسطر ربما عن نظم عالمية تربط بين الدول العربية بروابط[2] وهذا اعتقاد ما دعى لوجود مواقف عير موحدة من طرف ول عربية معينة خصوصا سوريا العرق.

ومن الجلي إضافة أمر مهم هو أن الميثاق أضاف قيدا لم يكن في البروتوكول وهو التزام الدول الأعضاء بعدم التدخل في نظم الحكم الخاصة بكل دولة مما يكس التوتر المستقبلي والخلاف العربي الذي يأتي من الداخل المتعلق بكل دولة لأنه ضمنيا إذا كان نظام الحكم مختلف تختلف الرؤية والنتائج تكون عكسية[3] .

-الجامعة العربية في سبيل أهداف جامعة للدول العربية: طبعا هذه المنظمة كانت تسعى لتحقيق أهداف تضمن حماية الأمن والسيادة العربية تمثلت في :

[1] أحمد البشري، الثورة لجزائرية والجامعة العربية، ط2، الجزائر، منشورات تالةن 2009، ص 15.

[2] فسيح نصيرة، جامعة الدةل العربية ودورها في القضية الفلسطينية1945-1975، مذكرة ماستر مرجع سابق ص 16.

[3] محمد طلعت الغنيمي، جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية، الاسكندرية، منشأة المعارف :1974، ص11،ص12.

تحقيق التعاون السياسي: من خلال ميثاق الجامعة ونص المادة الثانية منه نجد أن القصد هو توثيق الصلات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية لأجل التعاون بينها كما تضمن هذا الميثاق حق الدول العربية التي ترى تقارب فيما بينها أن تقوم بتعاون وترابط أقوى لتحقيق أغراض خارج إطار الجامعة ومن ذلك مشاريع مثل مجلس التعاون الخليجي والجمهورية العربية بين مصر وسوريا والإتحاد المعاربي في اعتقادي مثل هذه البنود أسهمت في ترسيخ الانقسامات البينية المتعلقة بالطابع الإيديولوجي ومدى اختلاف الولاء للخارج.

المحافظة على السلم والأمن العربيين من خلال المادة الخامسة والسادسة من الميثاق والهدف منه صيانة السلم والأمن العربي من خلال حل الخلافات والنزاعات بطرق سلمية وقانونية وقمع أي عدوان يقع على أي دولة عربية، مهما كانت صغيرة أو كبيرة في الدور العربي والإقليمي في ظل تجاذبات عربية حول تلك القضايا المصيرية والكبرى على رأسها القضية الفلسطينية ومشكل الحدود بين دول الجامعة خصوصا تلك الموروثة من الاستعمار.

4-موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية: بشكل عام ترى المنظمة أن فلسطين جزء من من البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن الماس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي وتشدد على وعود وتعهدات بريطانيا حول عدم السماح بهجرة اليهود والوصول إلى الاستقلال لفلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو السلم وتحقيق الاستقرار ، على الرغم من أن الجامعة تعاطفها مع اليهود مما أصابهم في أوروبا (الليكوس) في بعض الدول الغربة الدكتاتورية لكنها ترفض إخلاط الأمر وإلحاقه بالصهيونية التي على أساسها احتلت فلسطين فهذه الإيديولوجية ليست أقل عدوانا مما وقع لليهود وليس من العقل أن تحل مسألة اليهود نظام شعب آخر وهو عرب فلسطين رغم اختلاف أديانهم ومذاهبهم، ولقد اهتمت لجنة لشؤون الاقتصادية والمالية لبحث هذا الملف من جميع وجوهه[1] كان هذا في بداية تأسيس

[1] قطاع مجلس الجامعة، ميثاق جامعة الدول العربية النظام الداخلي لمجلس الجامعة، 13،2009، 01، ن (009-01) مطبعة امعة الدول العربية مارس 2009، ص 19.

الجامعة وفي وقت لم تقع فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني وهذا ما يعكس تبل مواقف الجامعة العربية بع ذلك خلال سنوات قيام إسرائيل (كدولة أو كيان) وما عقبه من حروب عربية منها حرب 48و 67و 73 وصولا إلى اتفاقية أوسلوا ومعاهدة كامب ديفيد للسلام مع اليهود المحتلين وقيام بدول فلسطين ضمت 3 بالمئة من مساحة كل فلسطين عام 1978 بالجزائر (هواري بومدين) وفي اعتقاد فإن تغير القيادات في الجامعة جعلها تتغير وتتبدل مما عكس ضعف موقفها السياسي والسيادي.

المطلب الثاني : دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية الإقليمية:

من الجيد القول أن منظمة جامعة الدول العربية جاءت لتحقيق الأمن والإستقرار العربيين وهذا لما سنتناوله من خلال مواقف وإجراءات الجامعة في مختلف النزاعات العربية التي تنوعت وتعددت بين مختلف دولها على أساس مشاكل الحدود والصراع على الموارد الطبيعية فنجد من ذلك مايلي:

أولا النزاع بين دولة الكويت وجمهورية العراق: والتي كانت في يونيو عام 1961 جذور المشكلة تتعلق بأن العراق اعتبرت الكويت جزءا من أراضيها تم انتزاعها من قبل الاستعمار للمنطقة وذلك بالرجوع إلى الوثائق العثمانية إبان حكمها العراق (الدولة العثمانية) ومفادها أن حظي باشا تاجر عثماني لا يزال إلى اليوم مسيطرا عليها بما في ذلك مصادقتهم على وضع الكويت تحت الحماية بشكل علاقة الدولة من التدخل بشؤونها الداخلية والخارجية وأباحوا لها حق التفتيش في الخليج وسلموها أمور المنطقة منها هدد أمن العراق طبعا حاول العراق سابقا إعادة ضم الكويت لأراضيه خصوصا في فترة الإتحاد العربي [1] عام 1958 فكانت أهم قضية شغلت نوري السعيد في أواخر حياته وأثارها قادة العراق مع الانجليز لضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي، هذا ولقد تخوف شيوخ الكويت من طموحات العراقيين حول إلحاق الكويت بالعراق حسب السفير الأمريكي بالعراق هولدمار غولمان خصوصا بعد تقديم معاهدة كويتية للحكومة العراقية للاستفادة من مياه شرب شط

[1] أنس الراهب ، جامة الدول العربية شرح في مستقبل وطن ، منشورات الهيئة العانة السورية للكتاب وزارة الثقافة –دمشق، 2014م ص 144.

العرب عبر أنبوب يمتد للكويت، ما يقتضي تخلي العراق حقه في أرضه حيث أن نوري السعيد[1] تقدم قبل ذلك بأعوام بضم الكويت الى الاتحاد العربي وهذا ما يوضح بشكل كامل رؤية العراق بأن الكويت جزء منه لا يمكن التخلي عنه على الرغم من أن شيوخ الكويت أكدوا على صحة الموقف العراقي من الكويت لكن موقف الغرب (الانجليز) كان ضد ذلك الحكم بحكم مصالحهم في تقسيم العراق على الرغم من نوري السعيد كان الحل ق بالمنطقة للإنجليز ذلك أنه أنطلق من جهة الاتحاد العربي في مطالبته بضم الكويت، وهنا نذكر موقف جامعة الدول العربية التي قامت في 1961 يوليو باتخاذ قرار يتضمن تسوية تقوم على سحب القوات البريطانية من الكويت وعدم لجوء العراق للقوة ضد الكويت.

تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة لصيانة استقلال الكويت وتشكيل قوات عربية طارئة.للإشراف على تنفيذ بنود التسوية وتهدئة النزاع[2]،من وجهة نظري أعتقد أن الجامعة العربية اتخذت موقفا منحازا للكويت وبريطانيا ضد العراق ولم تفتح باب الحوار الجدي لتبيان الحقيقة وإرجاع الحق لأهله وذلك ما يفسر قيام العراق (صدام حسين المجيد) باحتلال الكويت و بذلك مكنت قرارات الجامعة بشكل سلبي من إتاحة مزيد من التدخلات الغربية في البيت العربية هذه المرة تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق نفسه واحتلته عام 2003م و أطاحت بحكم صدام حسين تحت حجة وهي:

- محاربة الإرهاب وامتلاك صدام حسين أسلحة نووية وهو ما لم يتضح حتى اليوم على الرغم من أن هناك معلومات إستخبارتية غربية أكدت على أن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت صدام حسين في احتلاله للكويت تحت مصلحة مشتركة(البترول) ومن قبل في حرية ضد إيران وهو نفس الغرض التي احتلت بسببه أمريكا العراق في تحالف دولي تحت غطاء أمامي(الشرعية الدولية)والذي كلف العراق خسائر في الأرواح والاقتصاد وتمكين إيران من لعب دور محوري بالعراق اليوم بعد مرور

[1] المرجع نفسه ص 145.

[2] المرجع السابق نفسه، ص146.

أكثر من عشر سنوات على احتلال العراق على أساس إيديولوجي وطائفي لم يكن نظام صدام حسين بعيدا عنه في ممارساته.

ثانيا:الحرب الأهلية في اليمن عام1962 وما بعدها من ملابسات حول الصراع السلطة:

قامت حرب بين شمال اليمن وجنوبه من طرف المواليين لليمن الجنوبي ضد المملكة المتوكلية بالشمال عام 1962.22أيلول استمرت 8سنوا(1962-1970) انتهت على إثرها المملكة المتوكلية وقامت الجمهورية العربية اليمنية من خلال قيام البشير عبد الله السلال بانقلاب على الإمام محمد البدر حميد الدين وإعلانه قيام جمهورية اليمن ولقد فر الإمام إلى السعودية، على الرغم من أن الإمام تلقى الدعم من السعودية والأردن وبريطانيا كرد فعل إيديولوجي على اعتبار أن هذه الدول ذات أنظمة ملكية وتخشى على حكمه من الزوال وانتشار المد الثوري ضد المملكات في المقابل تلقى الجمهوريون الدعم من وزعيم القومية العربية جمال عبد الناصر مما صعد الحرب اليمنية بتدخل أطراف خارجية لحسم المعركة [1]، وهو ما عكس بعد ذلك تراجع قدرات الجيش المصري في حرب1967 ضد إسرائيل بعد أن قامت السعودية بإستراد جنودها الذين بلغ عددهم نحو80000 ألف جندي مصري رغم الجهود العسكرية والدبلوماسية تزامنا مع انتهاء المعارك لصالح الجمهوريين انسحب بريطانيا من الجنوب وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في وقت أعلنت أمريكا دعمها للإمام في اعتصام المعسكر الشرقي بدلية من مصر وتشيكوسلوفاكيا اللذين دعما الثورة ضد نظام الإمام رغم محاولات السعودية العسكرية لبقاء حكم الإمام الفاشلة، أعتقد أن الأمر متعلق بايدولوجيا الولاء للغرب(السعودية) وإيديولوجيا الولاء للروس(مصر) إضافة لعمل التحرري العربي من الأنظم الملكية هو الواقع للحرب والنزاع اليمني بين الشمال والجنوب في ظل سكوت الجامعة العربية خلال مراحل الحرب في موقف ضعيف لها.

نهيك عن ظروف مصر عبد الناصر التي تعلقت بانسحاب سوريا من الجمهورية الغربية المتحدة 1961م فكان لابد لجمال عبد الناصر من استرجاع هيئة لقيادة العالم العربي من جديد على اعتبار

[1] المرجع السابق، 16

أنه يمثل اشتراكي قومي عربي معادي للغرب الإمبريالي ورغبته في طرد بريطانيا من جنوب اليمن خصوصا ميناء عدن المطل على باب المندب. خصوصا بعد صدور كتاب اللواء محمود عادل أحمد الذي نشر عام 1992م واسمه ذكريات حرب اليمن 1962-1967، حيث كان الكتاب يوضح قرار مجلس الثورة بمصر إرسال قوات مصرية لليمن لردع المماليك العربية تيمنا بالثورة المصرية ضد الخديوي، وهو ما أكده المؤرخ السياسي حسين هيكل المقرب من عبد الناصر حيث أنه ناقشه مع"عبد الناصر" دعم الثورة في اليمن وذلك لمزيد من الدعم العربي (متطوعين)من غير المصريين لدعم نظام اللواء"سلال" المتولى على اليمن وتدعي أن جمال عبد الناصر كان وراء التحرر العربي في كل مكان فلقد دعم حرب التحرير بالجزائر عام1954م إلى سنة 1962م، إضافة لتدهور علاقاته مع بريطانيا وفرنسا بسبب دعم الجزائر وهو ما فسر العدوان الثلاثي على مصر(فرنسا- بريطانيا- إسرائيل).

تعويض حلف بغداد الذي أدى سقوطه إلى سقوط الملكية بالعراق عام 1958م، على الرغم من جهود النظام مع الملك فيصل لكن قيام القوات المصرية المواقع الملكية يوم 11/04 تبادل عقبه الجمهوريون والملكيون الاتهامات وتم تأجيل المؤتمر الموسع إلى تاريخ 11/30ومن ثم لأجل غير مسمى أما عن موقف الجامعة العربية، للعمل اشتاب الأمن باليمن نجحت الجامعة في الحصول على تعهدات من أطراف النزاع لكن الجامعة أثبتت عجزها عن الحل النهائي بشكل عقلاني.[1]

من الواضح أنه منذ نشأة الجامعة العربية عام1945م تزامنت بمشكلة تتعلق بالتبعية لقوى الهيئة الخارجية أو بعبارة أخرى أنها راءت تجسيدا لمشروع خارجي.يهدف الى السيطرة بمفهوم حماية المصالح الغربية وليس لمشروع عربي يروم لتعزيز الروابط كما تنص عليه مواثيق الجامعة وتحتاج هذه المشكلة لتبيان الدلائل على ذلك لنشركه للفصل اللاحق المتعلق ببحث إستشراقي شامل، على اعتبار أن التغيرات الدولية المتعلقة بزوال الإتحاد السوفياتي الذي كان يعد الحليف الاستراتيجي للدول العربية التحررية بالجامعة العربية أدى في النهاية لفراغ إستراتيجي عربي سهل التدخلات الأمريكية والغربية

[1] المرجع السابق،ص149.

وهو ما يفسر تراجع السيادة العربية على قراراتها ومنعت الجامعة العربية وفرض مبادئها فقد كان الدعم السياسي والعسكري السوفياتي مهم لحسم الموقف العربي ضد الإمبريالية الغربية[1] خصوصا بعد طرح النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تتفرد بتسيير مجريات السياسة العالمية.بناءا على رؤيتها وفقا لمعاييرها وقيمها الخاصة وفقا لمحددات مهمة على رأسها حماية إسرائيل وكذلك النفط ومكافحة الإرهاب وحماية الديمقراطية [2] عبر العالم خصوصا بالعالم العربي بذريعة وجود أنظم غير ديمقراطية تشكل خطرا على شعوبها واستقرارها وكذلك تؤثر على الحريات الفردية وحقوق المرأة للمواطن العربي فالولايات المتحدة الأمريكية تتحرك بفضل ظلة الغطاء الدولي والأهم لتمرير كل مشاريعها بالمنطقة العربية وفقا لمبدأ الغلبة –القوة–(التدخل).

بالعودة للنزاعات العربية تحديدا اليمن نجد أن الجامعة العربية عقدت مؤتمر للقمة العربية الثاني عام1964م عن لقاء مصري– سعودي مهد الطريق لوقف إطلاق النار وعقد مجلس وطمي يضم الملكيين والجمهوريين لكن فشلت جهود جامعة الدول العربية بسبب اتساع الهرة بين الفريقين المتنازعين في المجلس الوطني، إلا أن مؤتمر القمة العربي الذي أنعقد في الخرطوم في عام 1967م أسفر عن اتفاق مصري –سعودي باعتبارها طرفا النزاع باليمن القويين مهد ذلك الطريق لسحب القوات المصرية من اليمن وقف المساعدات السعودية للعناصر الملكية فكانت التسوية بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر[3] بالخرطوم وهذا يبين تدخل العرب حتى على مستوى الشأن العربي–العربي القطري بسبب الإيديولوجيات والأحلاف التي عصفت بالعرب وقسمتهم، وهنا نجد الموقف الضعيف للجامعة العربية للأزمة مما يعكس دورها الثانوي في حل الأزمات العربية المهددة للأمن والسلم العربيين على الرغم من أنها أسهمن يشكل جيد في الحرب بين شمال اليمن وجنوبه بعد ذلك عام1972م بسبب الحلاف الحدودي بينهما فقد قامت الجامعة بعقد مؤتمر عام 1972م لتكوين لجنة مصالحة لحل الخلاف وقف إطلاق النار انسحب على إثره الجانبان إلى منطقة الحدود، كما تم وقف الحملات

[1] نجيب بن عمير عوينات، إصلاح جامعة الدول العربية، جامعة المجمعة–المملكة العربية السعودية،ص8.

[2] المرجع نفسه، ص9.

[3] أنس الراهب، جامعة الدول العربية، شرح في مستقبل وطن، كرجع سابق،ص150.

الإعلامية المضادة، وتم توقيع الدولتان.اتفاقية تحت إشراف الجامعة في 28-10-1972م لأجل الإتحاد النهائي أدى لحل النزاع[1]بفضل الجامعة العربية لكن في اعتقادي أن بوادر الصراع بقيت بين السعودية والجمهوريين باليمن ولعل أحداث اليمن اليوم خير دليل على أطماع المملكة.

[1]المرجع نفسه،ص151.

المبحث الثاني: تحرير الدول بين التنظيم السياسي والتدخل العسكري

لا شك أن العالم العربي كان حافلا بالأحداث والوقائع منذ موجة التحرر العربي في الخمسينات في القرن الماضي، حيث شهدت عدة نزاعات و أحداث سياسية وعسكرية رسمت خريطة جديدة له خصوصا مع وجود تدخلات أجنبية غربية في أحداثه في إطار الحرب الباردة بين المعسكر السوفياتي والولايات المتحدة والغرب مما أثر على سيادة واستقرار المنطقة العربية خصوصا في منطقة المشرق العربي التي تعج بالصراع بسبب تداعيات قضية احتلال فلسطين ووجود الكيان الصهيوني الذي انعكس على التنوع العرقي والمذهبي هناك في ظل وجود الجامعة العربية ومجلسها العسكري ففي لبنان عام 1969 اقتدر الجيش اللبناني مع المسلحين اللبنانيين بسبب اعتراف حق الفلسطينيين امتلاك السلاح على أرض لبنان"اتفاق القاهرة" تبع ذلك اضطرابات عام 1975، في لبنان كان أخطرها مظاهرة الميادين(صيدا التي أدت الى مقتل الزعيم"معروف سعد"،[1] عقبها مناوشات بين المسيحيين والفلسطينين في مناطق مخيم تل الزعتر والكحالة، في خضم قيام الفلسطنيين بأعمال ضد إسرائيل فجعل ذلك العالم يعتبر سببا مرتعا للإرهاب المزعوم(المقاومة) فشرارة الحرب الأهلية بلبنان بدأت مع محاولة اغتيال بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ردت كتائب الحزب باعتراض حافلة تقل أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، العبارة العامة، طبعا ذلك سهل التدخلات الإقليمية والدولية خصوصا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لحماية المصالح وإيجاد مناطق وثغرات نفوذ على المنطقة(الشرق الأوسط)بسبب تداعيات النزاع التي أدت لقتل 28 فلسطينيا عقد كمين نصب لهم من طرف مقاتلي حزب الكتائب(حادثة البوسطة) اندلعت الحرب بكل البلاد مما أدى بالجامعة العربية بالتدخل لحل المسألة حيث عقد اجتماع طارئ لها عام 1975 أكتوبر للاتصال بأطراف النزاع في المقابل أقرت الولايات المتحدة الأمريكية، بموافقتها على تدخل الجيش السوري بلبنان عام 1982 على لسان وزير الخارجية وكذلك متحدث باسم البيت الأبيض في عهد الرئيس جيرالدفورد[2]

[1] أنس راهب، جامعة الدول العربية، شرح في مستقبل وطن، مرجع سابق،ص151.

[2] المرجع السابق،ص169.

كان الهدف من التدخل السوري هو إخماد الحرب ونزع السلاح وحماية لبنان، لكن طبعا كان لسوريا أهداف أخرى غير ذلك من خلال التدخل في شؤون لبنان الداخلية السياسية والعسكرية والحزبية لبنان مما يؤثر على تقرير مصير البلاد في المستقبل فجوهر تقرير المصير من الناحية القانونية هو الإقرار بحق الشعوب بتحديد شكل الكيان الذي يمثله من خلال تمكين الشعوب الواقعة تحت الاستعمار من الحصول على الحرية، و أيضا ينطلق من منطلقات وطنية داخلية يتصل بواجب الدول في تمكين شعوبها من تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يضمن لهم حقوق الرفاهية والنماء، فحق تقرير المصير الخارجي وهو حق مطلق أقرته المواثيق الدولية، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514، لعام 1960، والقرار 2625 لعام 1970، لتمكين الشعوب المحتلة من نيل الحرية أو حتى الشعوب الخاضعة للوصاية للحصول على الاستقلال التام،[1] أو حكم ذاتي، فلبنان لم يتمتع بسيادته لزمن رهين الصراعات الطائفية بين التدخل السوري والسعودي والإيراني وكثير من الأحداث كان بسبب عوامل خارجية بدأ من هذه الحرب الأهلية الموجهة ضد الفلسطينيين ولا ننسى اغتيال الحريري 2005 وغيرها.

المطلب الأول:جنوب السودان ومآلها

تعود المشكلة لزمن احتلال السودان من طرف بريطانيا عرست فكرة انقسام السودان الى شمال عربي مسلم وجنوب إفريقي مسيحي من خلال ممارساتها السياسية التي أدت لفرز السكان على أساس عرقي وديني بداية من عام 1917 حيث مورست سياسة التبشير تتوافد غلى الجنوب وأعلن العطلات الرسمية في المديريات الجنوبية يوم الأحد، بدلا من الجمعة، وربط التعليم بالنشاط الكنائسي وباللغة الإنجليزية وصدرت أوامر يمنع التعليم من طرف مدرسين من الشمال وشجعت القبائل على تطوير لهجاتها بالحروف اللاتينية، كما أن قوى الأمن والجيش فصلت عن السلطة المركزية وانشقت تنظيمات خاصة بالجنوب بإشراف ضباط إنجليز، وفي الإدارة تم تأسيس إدارة جنوبية منفصلة عن

[1] أحمد محمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال، دراسة طبيعية لحالة انفصال جنوب السودان، المشرق، جاسم محمد زكريا، مذكرة لنيل الدكتوراه، كلية الحقوق، دمشق،سوريا، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ع3، 2013،ص464.

الأجهزة المركزية وحتى الترقيمات والمرتبات كانت مختلفة عن الشمال،[1] طبعا هذه الخطوات كانت ممهدة لما بعد استقلال السودان حيث توترت العلاقات بين الشمال والجنوب مما أفضى لحروب طاحنة بين الحكومة والمتمردين مما دعى لمفاوضات بين الحكومة والمتمردين الانفصاليين على الأراضي الكينية عام 2002 من طرف الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتواصلت لعام 2004، تم خلالها التوصل لاتفاق سلام في 09 كانون الثاني لعام 2005، الموقع في نيفاتيا مع عدة بروتوكولات واتفاقيات أمنية في 25 أبريل2003 وتقاسم السلطة في عام 2004، وبروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان(حيال النوبة) وجنوب النيل الأزرق، وحسم النزاع حول منطقة آيبي التي أبرمت جميعها في 26أيار عام 2004، ولقد أقر الاتفاق الشامل للسلام، حق تقرير المصير بين الانفصال أو البقاء تحت السيادة السودانية[2] من خلال استفتاء شعبي يقام بعد الاتفاقية مدتها ست سنوات في اعتقادي فإن بريطانيا كان له اليد الطويلة لوصول السودان للانقسام تحت مسمى تقسيم الشرق الأوسط لدويلات مذهبية وعرقية تماشيا مع المخطط الكبير لأمريكا في وقت عجزت الحكومة المركزية عن منع ذلك.

من قبولها بالشروط والاتفاق حيث عين بون قرنق نائبا لرئيس برتبة أولى وعلي عثمان طه نائبا ثانيا للرئيس، شكلت حكومة انتقالية ترتب للاستفتاء حول تقرير المصير، بعد مقتل نائب الرئيس الأول خلفه سلفاكير مياريديت كما تولى باقان أموم منصب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير إقليم الجنوب نائبه هو نائب الرئيس عمر البشير في عام 2010 جرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية في السودان في إطار اتفاق السلام بإشراف مفوضية الانتخابات السودانية وبرقابة أولية أثمرت عن فوز الرئيس عمر البشير بولاية رئاسية جديدة وفوز سلفاكير مياريديت زعيم جنوب السودان برئاسة الإقليم، لكن الأمم المتحدة رحبت بالاتفاق دون أن تشير للناحية القانونية المتعلقة بفكرة منح شعب الجنوب الحق في الانفصال بعد ذلك في الفترة مابين 09-15 من كانون الثاني 2011 أجرى

[1] المرجع السابق،ص

[2] المرجع نفسه،ص471.

الاستفتاء المتفق وأسفر عن نتائج صاعقة بالانفصال و إنشاء دولة مستقلة سميت بجنوب السودان في 09 تموز 2011 واعترفت السودان الأم بها تماما في ذات اليوم.

من الواضح أن الناحية القانونية غائبة عن هذه الأحداث على الأقل من ناحية الدراسة والتدقيق و أن العنصر العاطفي والإيديولوجي حاضر بقوة وهو ما مكن من الانفصال وبالتالي فإن هذه المنجزات لا تمثل القانون الدولي يقدر ما تمثل أهداف الدول و الأقليات في تقرير مصيرها في تدخل واضح في الشؤون الداخلية للسودان وفرض التغيير بقوة فكل هذه الأمور هي مكاسب سياسية وعسكرية لا تستند إلى أي خلفية قانونية دولية وبالتالي فهذه إشكالية كبيرة بين القانون الدولي وآليات تطبيقه على الواقع، وعدم احترام الشرعية الدولية والمنظمات الإقليمية خصوصا الجامعة العربية التي تماشت مواقفها مع الانقسام يشكل واضح مع أن الأمر يهدد الانقسام العربي.

ففي عام 1994تميزت هذه المرحلة بالفتور بسبب إعادة فرض التأشيرة من جديد على تنقل الأفراد بين الجزائر والمغرب التي ألغت بعد ذلك منذ عام 2005، وغلق الحدود البرية بين البلدان ابتداءا من أوت 1994 ولازالت مغلقة الى الآن بقرار سياسي مشترك من طرف الجانب المغرب ثم تم الرد بالمثل من الجزائر، كما أن العلاقات الليبية تدهورت مع موريتانيا على إثر قيام موريتانيا بتطبيع علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي عام 1995هذه الأوضاع كانت السبب في عدم تطبيق أغلب الاتفاقيات في إطار إتحاد المغرب العربي[1] مع العلم أن المبادلات التجارية قبل ذلك مابين 1989-1993 كانت جيدة بين دول الإتحاد حوالي 45.58 مليون دولار سنة 1992[2] وهوما يمثل 3% من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد على الرغم من أن هذه المبادلة لم تتجاوز 360 دولار سنة1987 قبل تأسيس الإتحاد وهو ما يمثل 1%من إجمالي التجارة الخارجية لبلدان الإتحاد[3] على

---

[1] عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي الأوضاع والرهانات والتحديات المستقبلية، جامعة منتوري قسنطينة، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد الخامس،2008،ص13.

[2] البنك الإسلامي للتنمية،النقوير السنوي،1993-1994

[3] Abd el majidzouzir ;l'hntégration économique iraghrébique contemporaine CENEAP ;Alger ;1991 ;p132.

الرغم من أن إقامة مناطق التجارة الحرة كمدخل مهم لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي تعتبر مهمة أولوية حتى على المستوى الشعبي لتنقل بحرية من خلال مشاريع تتعلق بإقامة مناطق تبادل حرة وإتحاد جمركي و حتى سوق مشتركة واتحاد اقتصادي بين هذه الدول المغاربية التي يعتبر الاقتصاد هو محور الإتحاد بينها نظرا لحاجة اقتصادياتها للتكامل لأن دول المغرب ليس كلها تملك الثروات الباطنية والطبيعية بشكل كامل وشامل بل هناك اختلافات من حيث الحجم والكمية وحتى النوعية المتعلقة بها.

المطلب الثاني:التدخلات الإسرائيلية في الوطن العربي وموقف السلطة من الثورات العربية.

بعد اجتياح إسرائيل للبنان في1971 14-15-ارس استمر الأمر سبعة أيام برا وجوا وبحرا وتم احتلال 1100 كلم مربع من لبنان استشهد وجرح خلال ذلك العشرات من السكان ودمرت عدة قرى و خربت المباني وتلفت المزروعات وارتكبت مجازر بالأوزاعي و راشيا، الفخار، عدلون و الخيام، بالنسبة للجامعة العربية أتى ردها متأخرا من خلال عقد قمة تونس 1979 بعد عام من العدوان غلى لبنان اتخذت قرارات حول الحدث منها:

-تأكيد السيادة الكاملة للبنان على أراضيه كافة، والحفاظ على استقلاله ووحدته الوطنية وبسط سيادة الدولة على كل الجنوب البناني.

-تأكيد ضرورة تنفيذ قرارات الرياض والقاهرة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، والحيلولة دون قيام المقاومة الفلسطينية باتخاذ أي من نشاطاتها لتكون ذريعة لقيام العدو الصهيوني بعدوانه المستمر على الجنوب اللبناني.[1]

-دعم الحكومة اللبنانية في جميع المجالات الدولية وتأكيد ضرورة التنفيذ الكامل لقررات مجلس الأمن المتعلقة بجنوب لبنان، وتمكين القوات الدولية من تنفيذها لمهامها، وتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح، تعليقا على ذلك ا'تقد أن الجامعة العربية ركزت على الجانب الفلسطيني من الأزمة وحملته

[1]أنس راهب، جامعة الدول العربية، شرح في مستقبل زطن، مرجع سابق،ص154.

مسؤولية العدوان بحجة قيامه بنشاطات مسلحة ضد إسرائيل على أراض لبنان ولم توجه اللوم والإنكار الشديد لإسرائيل التي ارتكبت مجازر بحق لبنان لمحاربة الفلسطينيين وهذا عدوان واضح وغير مبرر على لبنان.

إن الأزمات العربية كرست الانقسام والحروب وتهديد الأمن والسلم العربيين، وتداعت خلفياتها إلى دول الجوار في موقف صارخ لطموح وأهداف الحكام العرب دون أخذ بعين الاعتبار لما يترتب عن تلك المغامرات العسكرية لهم فعندما نتحدث عن حرب الخليج الأولى عام 1980 التي قامت بين العراق وإيران واستمرت 8 سنوات خلفت مئات الآلاف، وتشرد الملايين، ودمرت الاقتصاد وعكست اختلافات و انقسام العرب بين دوله، فهي لم تكن حربا عسكرية عارية بل كانت حربا نفطية وسياسية عقائدية وحدودية بين نظامين مختلفين مما أهلها لتكون عربا عنصرية بين العرب والفرس للسيطرة على مناطق نفوذ، زمن المهم القول أن الدول الغربية كان لها يد في ذلك من خلال القضاء على نظام البحث العراقي المخالف لإيديولوجيتها، ونظام الثورة الإيرانية فهذه الدول لم توقف الحرب إلا عندما هدئت مصالحها البترولية، أتى مشتقات النفط من الخليج نحو الدول الكبرى، مما أهلها لتفرض على دول الخليج تواجدها العسكري تحت بند حماية مصالحها خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية نهيك عن الإتحاد السوفياتي[1]،ورغم إنعقاد مؤتمرات وقمم عدة للجامعة العربية لوقف الحرب لكنها فشلت منذ 1985 في الدار البيضاء المغربية وقبلها في 1982/09/09 بمدينة فاس المغربية مما أظهر عجز تام للجامعة على حماية أراضيها والحفاظ على الإقتصاد العربي فلقد دمرت الحرب العراق، كما فعلت بإيران وتبعتها دول عربية أخرى في الضرر ونفس الشيء بالنسبة لحرب الخليج الثانية1990 التي شنتها أمريكا على العراق الذي أقدم على مغامرة جديدة وهي اختلال الكويت.

والملفت في الأمر أن دولا عربية ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك وشاركت تحت غطاء أجنبي وقبلت بقواعد عسكرية على أراضيها وهذا الأمر يبين مدى التخاذل العربي وتفريطه في

[1] المرجع السابق،ص156.

سيادته بيده فلقد كان من المفترض حل المسألة عربيا-عربيا فحتى قرار الجامعة العربية لعقد مؤتمر سلام جاء لتفريق العراق لإخراج القضية من إطارها العربي حسب المفكر السياسي" سامي عصاصة" فسلوك بعض حكام العرب المتعلق بأمور التنظيم السياسي لم يكن في المستوى المطلوب بقدر ماكان تشجيع للأزمة وتسهيلا للتدخل الأجنبي فأدى ذلك لارتهان المنطقة العربية وركونها للغرب فأدى لانهيار المقومات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية للوطن العربي خصوصا العراق[1] كبلد عربي مهم في القرار العربي، لكن المعلوم أن أنظم العرب ليستفي المستوى العلمي والمؤسساتي المطلوب بل تخضع للزعامة والقوى الفردية والدكتاتورية التي تدفع بأصحابها لخوض مغامرات غير معلومة العواقب وسط التشتت والانقسام العربي ولقد كانت نتائجها عام 2003 حيث تم غزو العراق وانهياره كدولة بحجة من المبررات الواهية للإدارة الأمريكية والرأي العالمي تحت مظلة الشرعية الدولية(الأمم المتحدة)مع عجز جامعة الدول العربية عن منع الحرب على العراق من قبل دول التحالف الدولي.

في إعتقادي أن الأزمة العربية سببها وجود أنظم ضعيفة خارجيا لا تستطيع منع التدخل العسكري الغربي والسبب في ذلك هو ضعف تنظيماتها السياسية وغياب برامج جدية ومؤسسات تكفل شؤون المواطن ونحفظ حقوقه مما يتيح للغرباء التدخل لحماية الحقوق المدنية المزعومة

المطلب الفرعي: التدخل الدولي بين المفهوم والبعد الإنساني.

لا شك أن المجتمع الدولي ملزم بحماية المدنيين في الحروب والكوارث من جهة الأخلاق والقانون لكن بالنظر لتجارب الماضي حول الحروب بالعالم(الصومال-كوسوفو-تيمور الشرقية-أوغندا-ليبيا- العراق-لبنان- أفغانستان- البوسنة)أثبتت أن هذا الحق أستخدم لغرض الهيمنة وتغيير الموازين لصالح أطراف خارجة عن الصراع.

[1] المرجع السابق نفسه، ص159.

1- مفهوم التدخل الدولي الإنساني:

حماية السكان هي مسؤولية المجتمع الدولي وواجبه والتدخل الدولي الإنساني مصطلح حديث العهد يقضي بوضع حد للممارسات الوحشية والجرائم الخطرة التي ترتكب بحق المدنيين بنطاق واسع(دينية- عرقية- قومية) وهناك توافق بين فقهاء القانون الدولي معظمهم على أن التدخل الدولي الإنساني لغرض مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية و كذلك الديمقراطية في الأقاليم التي بها النزاعات الإثنية والعرقية والقبلية،[1]وهو ما يحصل بمنطقة الشرق الأوسط فهي مكان ومرتع للنزاع المذهبي والطائفي المرتبط بقضية فلسطين، ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يتوان عن التدخل العسكري ضد أي نوايا ضده بالتعاون مع الغرب وأمريكا وفي المقابل هناك لمنظمات عسكرية دولية كحلف الناتو تدخلاتها ويلزمها بذلك دون تفويض من الأمم المتحدة على غرار تدخل الناتو في كوسوفو عام 1999 ولا ننسى الناتو بليبيا أيام الثورة ضد القذافي عام 2011 وما تبعه من دمار وخراب كل ذلك يعبر عن طبيعة النظام العالمي الذي يقوم على عدم احترام سيادة الدول، وهو ما نلحظه من مختلف التدخلات الدولية في مناطق الحرب تحت مسمى الإنسانية فمن المهم الإستناد الى النية الحسنة في التدخل الدولي الإنساني حيث يقتصر الدور على حماية المدنيين دون التدخل السياسة أو الإقتصاد وغيرها وعدم إفشال تطلعات الشعوب لنيل الحرية فالتدخل الغربي بليبيا 2011 أفشل الثورة ضد نظام القذافي وأوصل البلاد لحرب أهلية فالمطلوب هو حماية المدنيين من القتل والتعذيب أو الإخفاء العسكري أو تسلط جماعة ما على البلاد لكن ما وقع بليبيا هو العكس حيث أصبحت رهن الميليشيات وسهل ذلك ظهور داعش فالنية الحسنة غائبة في الواقع فالنزاعات شهدت مجازر وجرائم كما وقع بيوغسلافيا ورواندا، فالعلاقة بين الدولة والمواطنين حسب ميثاق الأمم المتحدة المادة 2 الفقرة الأولى،[2] تقع في صلب اختصاص الدولة وليس في نطاق ما يسوغه التدخل الدولي فالغالب على التدخلات الدولية هو حرمان الدولة من ممارسة حق السيادة بل إن هذا التدخل يفرض

[1] نزار أيوب، التدخل الدولي الإنساني في سوريا ومسؤوليته الحماية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر،ص4.
[2] المرجع السابق،ص5.

الوصاية، فلقد اتسع نطاق التدخلات الغربية منذ عام 1980، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية بإدعاء مكافحة الإرهاب كبديل مرحلي والذي ستتخذه بعد زوال الإتحاد السوفياتي 1989 لحماية مواطنيها ومصالحها وأمنها القومي بالخارج، وحتى على مستوى مجلس الأمن، فالخلاف قائم حول مشروعية التدخل من عدمه وهو ما وقع خلال تدخل الناتو بكوسوفو على الرغم من أن الجانب الأخلاقي والإنساني كان حاضرا وهو دافع ظاهري للتدخل لكن الأمر هو أن التدخل جاء ضمن الحرب بين المعسكرين لأن العرب كانوا موالين للسوفيات.

ويشير تقرير أعده خبراء لمصلحة اللجنة المعنية بالتدخل والسيادة الدول بشأن عشرة تدخلات بارزة في المدة مابين 1945-1990 الى أن التسويات الإنسانية كانت قوية للغاية في حالات كانت الدوافع الإنسانية البحتة هي التضعف فلم يكن التدخل من اهتمامات الدول المؤثرة في الحرب الباردة ، رغم وقوعه تحت مسوغات أخرى خصوصا فير تلك الدول الضعيفة والمفككة فهي إستجابة للحرب الباردة وليس للدوافع الإنسانية فلغة المصالح تعلو على القيم والإنسانية في عالمنا المعاصر والمتناحر من جراء هذا الواقع المؤلم، والمناقشات التي جرت بصدد مشروعية التدخل الدولي الإنساني أعلنت في '(سبتمبر)2000إنشاء لجنة دولية للتدخل وسيادة الدول التابعة للأمم المتحدة، وقد أكدت اللجنة تقريرات بعنوان" مسؤولية الحماية" تضمنت معايير تحول دون انحراف التدخل الدولي عن أهدافه الإنسانية إلى أهداف سياسية تمثلت فيما يلي:

-التدخل عند وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- وجود دليل واضح على انتهاكات جسيمة من مصادر موثوقة أممية.

-ضرورة وجود تفويض مسبق من مجلس الأمن باستخدام القوة.

- التدخل لابد أن يكون جماعي بعد بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية.[1]-

[1] المرجع السابق،ص9.

– إعادة الإعمار بعد الحرب والتدخل العسكري، لكن الواقع يقول أن هذه القرارات غير ملزمة لدول التدخل فالعراق عندما تدخلت فيه الولايات المتحدة بحجة السلاح العراقي2003 لم يكن بتفوض أممي ولم يتم إعادة إعمار العراق ولم تبت أمريكا حتى اليوم وجود أسلحة.

فحتى على مستوى المشرق العربي لم تنتظر إسرائيل أي مصوغ دولي لقيامها بالهجوم على لبنان عام 2006 تحت ذريعة أن المقاومة اللبنانية بالجنوب'(حزب اللهà) أسر جنديين إسرائيليين عقب ذلك إنعقاد اجتماع طارئ لوزراء خارجية العرب في القاهرة في 2006/07/15 برئاسة وزير الخارجية الإمراتي الذي صرح بعد الجلسة أن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لمناقشة الهجوم ووقفه، واعتبر قرار الجامعة وقفة تاريخية رغم الخلاف العربي لكن من الواضح أن قرار الجامعة العربية هو فشل ذريع وصمت على العدوان الإسرائيلي[1] وأبان عن المواقف الإيديولوجية للعرب فالسعودية تعتبر حزب الله عدوا بينما كان الموقف السوري مؤيدا له على أساس طائفي كان هذا الخلاف واعتبرت السعودية سلوك حزب الله غير مسؤول وغير متوقع وهو سبب العدوان الإسرائيلي في الوقت الذي تناسى فيه الجميع العدو الإسرائيلي ولم يوجهوا اللوم له على انتهاكاته المتكررة للسيادة العربية وسط خلاف بين ما يسمى بدول الاعتدال على رأسها السعودية وبين دول الممانعة على رأسها سوريا ولم يكن العدوان ليتوقف إلا بسبب أن المقامة'(حزب الله) كان بالمرصاد له وفرض على إسرائيل وقفه لأنه لم يحقق أهدافه المتمثلة في كسر شوكة المقاومة وهو ما أبان ضعف الخطأ بالرسمي العربي الذي أدى صمته لمزيد من الانتهاكات الأجنبية لأرضينا وهو ما حصل بالفعل إذ أقدمت إسرائيل على العدوان مرة أخرى بعد عامين 2008 وبعد 6 سنوات على غزة أتت ضمن مخططها لحصار قطاع غزة وتطويق المقاومة الفلسطينية"حماس" وإخراجها من اللعبة السياسية بفلسطين.

ولقد اختلفت الدول العربية كعادتها حول العدوان على قطاع غزة في حضور القمة التي دعت لها دولة قطر لبحث العدوان وارتكاب المجازر بحق الفلسطنيين واستخدام إسرائيل لأسلحة محرمة دوليا في وقت كان العالم الغربي صامت إيزاء العدوان، وتعثرت قمة الدوحة بعدما وقف عدد الدول

[1]–أنس الراهب، جامعة الدول العربية شرح في مستقبل وطن، مرجع سابق،ص160.

الحاضرة عند14 دولة عربية، فيما النصاب القانوني هو 15 دولة وحدث ذلك بسبب العربية السعودية وبعض الدول الأخرى، التي عملت على عدم انعقاد القمة بسبب بسبب مواقفها من حركة المقاومة(حماس) على الرغم من انعقاد قمة الكويت الاقتصادية التي خلصت أعمالها لتوجيه تحية للمقاومة بفلسطين لكن الملفت أن إجتماع العرب حول العدوان وخصوصا عدوان 2012 لم يخرج عن الإستنكار والتنديد ضد إسرائيل على الرغم من أن وزير الخارجية السودان ذكر أن إسرائيل ضربت معملا للصراعات العسكرية في الخرطوم وأن الأموال العربية تذهب للدول الحليفة والصديقة لإسرائيل[1] ويعد ما يفسر تخاذل المجتمع العربي و انقسامه دائما فهو غير واقعي في قراراته وكلها لا تخرج عن الكلام ومجرد الكلام، بينما الكيان الصهيوني يكرس لمزيد من التدخل والعدوان، بل أبعد من ذلك ينظم سياسة العرب وفقا لما يراه بشكل غير مباشر مستغلا خلافاتهم الطائفية والمذهبية والإيديولوجية لصالحه، والخلاف العربي هو تمكين له لمزيد من الحشد الدولي لصالحه تحديدا أمريكا وبناء عدة علاقات إفريقيا وعربيا لبناء قوته الإقتصادية والعسكري.

المطلب الثاني: الثورات في الوطن العربي وأثر التدخل الأجنبي.

بعد ثورة تونس أخذ الليبيون الطريق ذاته مع الخلاف في الطريقة لإزالة الزعيم الليبي معمر القذافي لكن الأحداث لم تسر وفقا للتغيير الداخلي بل كان التدخل الغربي العسكري سيد الموقف فذلك أدى لخراب البلاد وخلف الضحايا حيث أصبحت ليبيا تشكل خطرا على جيرانها خصوصا الجزائر لأنها أصبحت مرتعا للإرهاب وتنوع الميليشيات المسلحة والمتطرفة دينيا وقبائليا فلقد شاركت عناصر أجنبية بصورة أو بأخرى في اعتقال القذافي وقتله حسب مصادر رسمية ليبية رأت تتبع الناتو لحركات القذافي وتعقب إتصالاته وفحص موكبه جعلته يقع في يد المعارضة المسلحة التي عاملته معاملة غير إنسانية وتم قتله خارج نطاق القانون وبشكل بشع ولا ننسى أن موت القذافي صف العرب لطمس حقائق وعلاقاته معهم من خلال قضايا عدة كالممرضات البلغاريات والأموال الليبية

[1] المرجع السابق، ص163.

المهربة للخارج وقضية لوكربي(الطائرة التي أسقطت) واختفاء الزعيم الشعبي"موسى الصدر" [1]، في حين أن الجامعة العربية اجتمعت على مستوى الوزاري في دورتها غير العادية بتاريخ 2011/03/12 بشأن تداعيات أحداث ليبيا، بعد انتشار المسلحين وقيام النظام الليبي بالتصدي لهم بقوة في بلد ينتشر فيه السلاح بشكل عادي وموسع، بحكم النظام القبلي و العشائري لليبيا منذ القديم، ولقد أقدمت الجامعة العربية على عدة قرارات لكن مجمل الملاحظات عليها هي أنها قرارات متبنية للتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا دون مراعاة لحرمة السيادة الليبية والعربية.

حيث دعى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته إزاء تدور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي و إقامة مناطق آمنة وحماية الشعب الليبي والمقيمين بها من مختلف الجنسيات مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

التواصل والتعاون مع المجلس الإنتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي، وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم مروعة من كتائب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها شرعيتها هذا يعني أن الجامعة اختارت الانحياز لجانب الثورة ضد القذافي على الرغم من رفض بعض الدول العربية مثل الجزائر وسوريا التدخل الأجنبي فنتائجه معروفة مسبقا وهي ذات نتائج التدخل العسكري بالعراق، وسيتم تقاسم الثروات بين الشركات الأجنبية والدول الغربية العملاقة، وانهيار الدولة ككل[2]، لكن المهم في الأمر أن قرار الجامعة من ليبيا يرجع لمواقف القذافي فلقد عبر عدد من المسؤولين العرب عن استيائهم منه ومن تصريحاته خصوصا في المناسبات العربية والقمم.

اتهامه بمحاولة إغتيال حكام العرب لكن الواضح أن تعاملهم مع القذافي وقبول الإطاحة به كدكتاتوري لا يختلف عن تعاملهم مع شعوبهم، فالأمر متعلق دائما بفرض سيطرة القوى الغربية سياستها على العالم العربي لضمان المصالح بالتنسيق مع الحلفاء في المنطقة فهي حرب واحتلال

[1] المرجع السابق،ص165.

[2] المرجع السابق، ص281.

بالوكالة، فلم يعد اليوم الاحتلال المباشر مجديا بقدر ما أصبح استغلال الخلاف العربي- العربي مريحا لهم دون تكلفة لتمرير مشاريعهم في العالم العربي وتغيير خارطته، وهو ما نلاحظه من خلال أحداث مصر عام 2011 التي انتفض فيها الشعب ضد الرئيس"حسني مبارك" الذي اعتبر الحليف رقم واحد لأمريكا وإسرائيل فلم يصدر عن الغرب والجامعة العربية تأييدا أو رفضا للثورة على الرغم من أن الجامعة العربية تقع في عضو الثورة(ميدان التحرير) بمصر ولم يصدر أي تصريح إلا بعد إعلان مبارك عن تنحية فرحب بعض الدول بذلك وسارعت لتقديم الدعم المادي والإنساني فلقد أصدرت الجامعة العربية بيان في2011/02/03 بيان ترحب فيه بتنحي"مبارك" وعدم حزمه للترشح للانتخابات الرئاسية القادمة دون أن تدعو التنحية قبل أن يجبره المجلس العسكري على ذلك في مصر[1] على الرغم من أن موقف الجامعة تغير بعد ذلك عندما تنحى مبارك وسلم سلطته لنائبه عمر سليمان، فلقد أشار مجلس الجامعة في اجتماعه ألتشاوري بالثورات الحضارية في مصر وتونس، والأمر ذاته في الأزمة السورية فلقد أبان عن انقسام عربي حولها، وبرز دور السعودية وقطر بموقفهما ضد الأسد على أساس كذهبي في حين أن السعودية لم ترحب بأحداث وثورة مصر، فشهدت الأحداث وتدخلت بشكل علني ضد حكومة سوريا،وقامت السعودية بتمويل المعارضة المسلحة هي وقطر وتركيا، وسهلت هذه الدولة للمقاتلين الأجانب دخول سوريا ضد الحكومة فنشب الصراع الطائفي والاقتتال فتحول الوضع بسوريا من ثورة سلمية الى بؤرة صراع وحرب مدمرة متنوعة الأطراف وتفاقم الوضع بعد إعلان الدولة الإسلامية داعش قيام دولتها بالموصل والشام ولا تزال الأزمة مستمرة الى اليوم.

[1] المرجع نفسه،ص169.

المبحث الثاني: القضايا العربية بين التنظير والحلول الواقعية

على الرغم من أن الأمانة العامة للجامعة العربية منذ نشأتها أنها معنية بالعمل من أجل تحقيق وحدة الدول العربية بالرغم منة عدم تكليف الميثاق لهذه المهمة[1]، ونظرا لمحاربتها بشدة على يد بعض الحكام العرب، اتجهت الأمانة العامة الى الاهتمام بالتكامل العربي، لكنها اصطدمت أيضا بعقبات هائلة ناتجة عن إرادات الحكومات العربية التي تحرص على حماية مصالحها الضيقة.

لم يحدد الميثاق مهام تفصيلية للأمين العام ما كان سببا في كثيرا من الأحيان بحدوث حالات تصادم ومواجهة بين أعضاء الجامعة والأمانة العامة فهو لا يملك صلاحيات واسعة. وهو بالنسبة لدور الأمناء العامون في الحكام العرب لم يقوموا بتعديلات على ميثاق الجامعة منذ 1945 لتأسيسها بشكل يؤدي الى جعلها في مقام المنظمات الإقليمية كالوحدة الإفريقية الهادفة الى تحقيق مصالح شعوب دولها بالرغم من صدور العديد من التوصيات، وتشكيل لجان من الخبراء والقانونيين لدراسة تعديل الميثاق، وتقديم لدراسات وتوصيات جديدة و مقبولة بحسب الوضع العام للدول العربية والمنطقة، إلا أنه لم يؤذن بها الى حد اليوم، فالعرب ينظرون الى الجامعة كمؤسسة للنظام العربي لأنها لا تملك مؤسسات ،حديثة في السياسة الداخلية أو الخارجية[2]، فالجامعة تخضع لتفوق الغرب بما لا يخدم مصالح العرب وقضاياهم على رئسها القضية الجوهرية لفلسطين المحتلة التي تعد أكبر عثرات الجامعة الى اليوم.

من المهم إن قضايا التحرر العربي منذ الخمسينات تزامنت مع وجود الجامعة العربية حيث لعبت دورا مهما في مساعدتها للحصول على الاستقلال للأجل الانضمام ضمنا لها على الرغم أن هذا الدور لم يكن حاسما في استثناءات قليلة، كان الدعم من الجامعة العربية دعما سياسيا ومعنويا في الأساس، أما عبد التضحيات كان على عاتق حركات التحرر مستفيدة من القومية العربية التي غزته بالسلاح والقيم المناهضة للإمبريالية الغربية مستفيدة من ظروف الحرب الباردة والاتحاد السوفياتي

[1] أنس الراهب ، دور الجامعة العربية- شرح في مستقبل وطن، مرجع سابق،ص41.

[2] المرجع نفسه،ص242.

الذي دعم هذه الحركات التحررية العربية في الوطن العربي، فالجامعة العربية كانت بعيدة عن القضايا الحاسمة العربية فهي لم توفق في الاتفاق على استراتيجية لمواجهة إسرائيل بعد أن جانبها نجاح جزئي في دعم الحركات التحررية الفلسطينية لكنه اعتمد على دول المواجهة سوريا- العراق فلقد كان دور الجامعة الإداري حاضرا للتنبيه والتحذير، وخططت حيث طلب منها ذلك فلقد وضعت الأمانة العامة الخطط الفنية اللازمة لمواجهة مشاريع إسرائيل لتحويل نهر الأردن، ووضعت التصميمات الفنية لمشاريع بديلة تنفذ في سوريا والأردن لتحقيق الاستفادة العربية من المياه العربية[1]،لكن الجامعة اصطدمت بالإرادات السياسية المتعارضة وبالمصالح المتناقضة للدول الأعضاء[2]، التي حكمتها الإيديولوجية المتعصبة بين القومية و الليبرالية والاشتراكية فالجامعة العربية في حد ذاتها كيان عنصري ضعيف، حيث لا يحق لغير العرب الانخراط فيها على الرغم من أهمية دول إسلامية مثل إيران وتركيا في المنطقة وكان وجودهما مهم لخلق توازن في القوى.

ولقد اخترقت الجامعة العربية منذ الخمسينات وتم تكريس مفهوم الأمة العربية من خلال الدستور السوري 1950 فلقد نصت المادة الأولى منه في فقرتها الثالثة على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية واتشر هذا النص في الدساتير العربية انطلاقا من دمشق، فقد تبنى مثلا له دستور ليبيا عام 1951، ثم شهد الدستور الأردني تعديلا عام 1952 وبموجبه أصبح نص المادة الأولى منه كما يلي: "المملكة الهاشمية الأردنية دولة عربية، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية" ثم أثر دستور مصر عام 1956 لينص في مادته الأولى على أن مصر دولة عربية والشعب المصري جوء من الأمة العربية، فهذه دعوة ضيقة الانتماء لا نرى وجود الدين الإسلامي مكان لها وأن الفكر البعثي والقومي العربي سيطر على أن الأذهان على الرغم من أن بقية الدول العربية لم تقر بذلك في دساتيرها على الأقل بعد عام 1977 فلم يكن دستورها ينص على التعهد بالوحدة العربية، فلقد رأت أصوات أردنية خلال البحث حول توافق المعاهدة الأردنية الإسرائيلية لعام 1994 مع الدستور أن هناك مادة

[1] أنس الراهب، جامعة الدول العربية-شرح في مستقبل وطن، مرجع سابق،ص333.

[2] حسن نافعة، الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية في القضية الفلسطينية- جامعة الدول العربية- الواقع والطموح-ص149.

في المعاهدة وهي تلك التي تى أن التزام الأردن بها يتقدم على التزامه بأي اتفاق دولي آخر، بما في ذلك ميثاق الجامعة العربية وهذا شرخ آخر صارخ في حق ال وحدة العربية المزعومة، وارتماء في خانة اليهود على حساب القضية الفلسطينية، وهو طعن في النص الدستوري الذي يؤكد على انتماء الشعب الأردني للأمة العربية[1]، فكثير ما تكون خطوات فردية عربية هي التي تعرقل أي توافق ووحدة للجميع بسبب الاتفاقيات المعلنة وغير المعلنة مع إسرائيل وأمريكا وبذلك تذهب مجهودات الفلسطينيين سدا لنيل الحرية لبلادهم أو على الأقل نحو دعم عربي إسلامي.

وفي خطوة في التيار المعاكس أعلنت ليبيا تحولها من العروبة نحو الإفريقية وعللت ذلك بأنه احتجاج على التقاعس العربي في خرق خطر فرض عليها دوليا[2] ، بسبب تداعيات حادثة لوكربي المتهمة فيها كما سبق وأشرنا لها من قبل الدول العربية لطالما لعبت دورا تجاوزيا للجامعة على مستوى الميثاق لتمرير بعض الأغراض السياسية بما يخدم ميولاتهم، فلقد استطاعت الدول المؤسسة لها بإسقاط النص الوارد في بروتوكول الإسكندرية والمتضمن عدم جواز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الدول الأعضاء بالجامعة وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية برهن سياستها واقتصادها للغرب، فنجد أن موريتانيا تقيم علاقات قديمة مع إسرائيل على الرغم من أنها أغلقت مكتب المصالح الإسرائيلية فيها وضعف لذلك إقدام قطر على المقر، اتفاقيات أو علاقات مع الكيان الصهيوني بشكل منفرد دون أن ننسى مصر الحليف الأول لإسرائيل والراعي الرسمي لمصالحها بالمنطقة، والأمر الآخر أن القرارات المتخذة بالجامعة تقوم على الرضا العام وليس على إلزامية التنفيذ مما يتيح للدول الأعضاء اللعب كما تشاء في هذا السياق حسب اهتماماتها الداخلية والخارجية[3]،ومن ذلك فإن بعض الدول العربية العضوية بالجامعة تشارك الجميع التنديد بالانتهاكات الإسرائيلية لفلسطين لكنها تلتزم في نفس الوقت بتعهداتها لحماية مصالح إسرائيل، بما أن الجامعة لا تلتزمها بتنفيذ قراراتها وهذا الأمر هو شق للضعف

[1] المرجع السابق،ص235.

[2] جورج جبور، مستقبل الوحدة العربية- خواطر متجددة غير منشورة،نيسان أبريل،2002.

[3] أنس الراهب، مرجع سابق، ص236.

العربي المشقوق أصلا ومدعاة لمزيد من الإملاءات الغربية عليه فهنا نجد أنفسنا مصدومين بين الممانعة والاعتدال.

من بينّ اهم قاعدة لا بد من إصلاحها بالجامعة العربية هي قاعدة الإجماع، لتصيح أغلبية الثلثين بحيث تنطبق على جميع الدول الأعضاء، ويصبح القرار المصوت عليه وفق هذه الأكثرية ملزمة للجميع، وعلى من لا يريد تطبيقه من الدول التي صوتت برفضه أن يلتزم بعدم إتخاذ أية أفعال أو إجراءات تهدف لعرقلة هذا الإتفاق، وبهذا يمكن جمع الشمل العربي والقضاء على تلك السلوكات الفردية بما يخدم الكل خصوصا عندما يكون التصويت متعلق بقضايا مصيرية تعبر عن الهوية العربية الإسلامية فكثير ما جاءت قرارات الجامعة مفرغو المحتوى بسبب دولة ما لها ميولاتها الخاصة عكس إتجاه الأعضاء كما لابد من عدم جواز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الدول الأعضاء للجامعة، ونحن اليوم في عام 2019 مشاهد تهافت أنظمة عربية كانت لوقت قريب تعتبر مركز الإشعاع العربي والدين الإسلامي تقيم علاقات صريحة مع الصهاينة دون خجل في الوقت الذي تمر فيه البلاد العربية بأزمات حرجة جدا سبب ذلك إنقساما عربيا واضحا وأصبح هذا السلوك المتعلق بالتطبيع مع إسرائيل مضية للبقية للإقدام على خطوات مستقرة آخرها قيام قطر برفع العلم الإسرائيلي على أراضيها في إطار علاقات سابقة تم إحياؤها تيمنا بالسعودية(محمد بن سلمان) ونرى بعض التصريحات الإعلامية التي تزين الأمر وتحاول نفي صيغة التطبيع عنه آخرها ما ذكره مذيع بقناة الجزيرة الإخبارية جمال ريان حول رفع العلم الإسرائيلي بقطر أنه ليس تطبيع وماذا يكون بإجمال غير ذلك.

الأزمات العربية(الربيع العربي) و إنعكاسه على مسار الجامعة العربية:

لقد تكررت دعوات إصلاح جامعة الدول العربية أن" الربيع العربي، بعد الثورات التي عمت أجاء العالم العربي مما مثل إنفراجة لإعادة تعريف الجامعة لوضعها كمنظمة إقليمية تتخذ مقاربة أكثر استباقية فيما يخص حقوق الإنسان ، وأول ما ظهر هذا كان في مواقفها إزاء النزاعات الجديدة بما في ذلك تجميدها غير المسبوق لمشاركة سوريا في اجتماعات وجلسات الجامعة العربية عام 2011 تزامن الأمر مع الربيع بسوريا مع تعيين نبيل العربي في يوليو/تموز 2011 أمين عاما، ولقد لعبت دورا في

الدفع باتجاه عملية إصلاح للمنظمة بأكملها وطلب إنشاء لجنة خبراء يرأسها الجزائري الأخضر الإبراهيمي من أجل تقديم مقترحات بإصلاح الجامعة العربية، أصدرت تلك اللجنة تقريرها لكن تم التعامل معه بسرية، وهو غير متوفر الآن، تم إنشاء أربع لجان للإصلاح مفتوحة العضوية للحكومات إصلاح الميثاق، الهياكل والآليات الخاصة بالجامعة العربية، الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لنشاط الجامعة، البعد الشعبي للمشاركة في جامعة الدول العربية ويشمل علاقات الجامعة بالمجتمع المدني[1]، فلابد للجامعة من الرهان على المجتمع المدني خاصة الشباب العربي الذي تحرك عبر منظماته المدنية بتقديم توصيات مع العلم أن هذه المنظمات نسقت مع لجان الجامعة، ونسقت بشكل جماعي لزيادة مشروعية هذه التوصيات المتعلقة بسبل الحرية والديمقراطية التي طمحت إليها الشعوب العربية التي انتفضت ضد الأنظمة الحاكمة والتي طالت معاناتها في ظل سياسة من الحكومات لم تحقق مطالب وتطلعات الشعوب العربية التي تطمع في تغيير الوضع الراهن نحو الأفضل والإستقرار الأمني والإجتماعي في ظل المواكبات مع العالم الغربي المتقدم.

ومن بين أهم توصيات المجتمع المدني المقدمة للجامعة العربية نجد الآتي:

- المادة الجديدة المقترحة، وأهداف الجامعة العربية تتعهد الدول الأعضاء بالعمل وفق المبادئ الأساسية التالية:

1- احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وأنظمة الحكم القائمة فيها والحفاظ على المصالح العربية المشتركة بما يتفق مع مبادئ وأهداف هذا الميثاق.

2- عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

3- الإلتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

4- احترام المساواة بين الأعضاء في الحقوق والواجبات.

5- عدم استخدام القوة والتهديد بها وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

---

[1] رفت شماوي وسهير رياض، تفاعل المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية ، قراءة تحليلية لأهم المبادئ والممارسات والدروس المستفادة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، أكتوبر2013.

6- احترام المبادئ الديمقراطية وقيم العدل والمساواة وضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

- المادة3 المقترحة تعديل المادة2 الحالية من الميثاق.

1- تحقيق السلم والأمن العربي بأبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

2- ضمان استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وسلامة أراضيها بما يحقق أمنها واستقرارها.

3- تحقيق التكامل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء وصولا الى الوحدة العربية من خلال توثيق التعاون في كل المجالات في الشؤون: أ-السياسية ب-المالية والإقتصادية —ج الإجتماعية و الثقافية والعلمية والتكنولوجية —د القانونية والقضائية-هـ الأمنية والعسكرية[1].

05- مشكلة اللاجئين في العالم العربي الحقوق والواقع:

من التحديات الأساسية على مسار تعامل المنظمات العربية مع حقوق الإنسان هي أن أغلب وثائقها تعالج حقوق المواطنين العرب فحسب وليس جميع الخاضعين لسيادة الدول العربية كما هو مطلوب في القانون الدولي حيث بقر الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالعديد من الحقوق للمواطنين فقط وهذه مفارقة كبيرة وشرخ في مصداقية حقوق الإنسان لدى جامعة الدول العربية نهيك عن الحق في التعليم المجاني والصحو الإجتماعية خصوصا الأطفال نظرا لأن منطقة العالم العربي بؤرة توتر مستمر وحروب عارمة فالجامعة العربية تعاني من تحديات التعامل مع المهاجرين فلدى الجامعة اتفاقية بشأن اللاجئين خاصة بها وهي اتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين المعتمدة سنة 1994 وكذلك

1مرفت رمشاوي، جامعة الدول العربية، حقوق الانسان المعايير والآليات نحو مزيد من التواصل المجتمع المدني، دليل إرشادي، مرجع سابق،ص18.

الأخضر الإبراهيمي: ديبلوماسي جزائري يعيش بالأردن مهتم ومتخصص في الشؤون الخارجية للعالم العربي والشرق الأوسط تقلد عدة مهام في الأمم المتحدة في سوريا والعراق.

بروتوكول الدر البيضاء المغربية بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين وتم اعتماده في عام 1965 هذه الإتفاقية تقدم حماية أقل من التي تكفلها الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين حيث على سبيل المثال لا توجد موارد على صلة بعدد من الحقوق التي تتم كفالتها للاجئين، منها الحق في التعليم والصحة وعلى الرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين معنيون بقانون اللاجئين باعتبارهم مواطنون عرب داخل الجغرافيا العربية مهجرون بسبب الحرب والإحتلال إلا أن الجامعة لا تبذل ما يكفي لأجلهم تاركة المجال للأمم المتحدة، فنجد أن الحدود مع مصر مغلقة ولا تفتح إلا لحين مساهمة في حصار قطاع غزة المنكوب في وقت لا تتخذ الجامعة العربية أي تدابير لمنع ذلك[1].

-توصيات مهمة حول مسار التكتلات العربية:

أعتقد أن التكتل العربي سواء المتعلق بالجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغربي العربي لابد أن يخضع لمجموعة من الحزم والإصلاحات الجذرية الرامية لإعادة تدويله وبعث من جديد ليمارس مهامها لصالحنا لذلك لابد من الأمور التالية:

- لابد من إعادة النظر في الصياغة المتعلقة بتسمية الجامعة باعتبارها تجمع كل العالم العربي وذلك يفتح المجال أمام دول غير عربية للانضمام لها وذلك لتوسيع دائرة الاتحاد وإقتراح تسميتها جامعة الدول العربية الإسلامية وان يكون للأمانة العامة صلاحيات واسعة، ويكون انتخابها لا تعيينها فقط.

- لا بد من تفعيل سياسة العمل الجماعي واستحداث وسائل عقابية لكل دولة عضو لا تلتزم بمبادئ الجامعة خصوصا ما تعلق بالإتفاقيات التي تضر الأمن العربي.

- تشجيع كل من إيران وتركيا لما تلعبانه من دور كبير في الشرق الأوسط لأجل الانضمام بقوة للمنطقة وقطع الطريق عن التدخلات الدولية والإملاءات الغربية.

- التداول على الرئاسة للجامعة ونقل مقرها من مصر فمصر اليوم لم تعد تملك القوة والأهمية لممارسة أدوار كبيرة عربيا وإسلاميا وتفعيل الشراكة مع الإتحاد الإفريقي.

[1] المرجع السابق،ص81.

- لابد لدول الإتحاد المغاربي من إعادة تدويله وذلك بمعالجة القضايا العالقة والتي تعرقله أهمها تسوية مشكلة الصحراء الغربية وغن الوجود العسكري المغربي بها.

- تفعيل الإقتصادات المغاربية عربيا من خلال ربطها بالمشرق العربي.

- لا بد للجامعة العربية والإتحاد المغاربي من تجاوز الإيديولوجيات الضيقة المتعلقة بالقومية العربية وإرجاع كل شئ للعروبة والتركيز على ما يجمع العرب والمسلمين من تاريخ والدين الإسلامي لأن فكر ة العروبة تحرم اللاجئين وتميزهم عن المواطنين العرب وهو ما يأزم الوضع الفلسطيني المتأزم أصلا.

- لا بد من الرأي العام العربي من احترام حق الشعوب العربية في التداول على السلطة والقضاء على الأنظمة الرجعية والاستئصالية، وتفعيل دور آلية الديمقراطية في أنظم الحكم.

- على جامعة الدول العربية أن تحتضن الثورات العربية المنتشرة وتحاول معالجتها داخل البيت العربي وأن يكون لها لجان مستقلة تعمل بشفافية لإنهاء الخلافات العربية–العربية تم الخلافات العربية الإسلامية.

- لايكمن تصور وحدة عربية دون احترام الدول لبعضها البعض وصيانة الأمن العربي، وذلك لا يكون دون إنتاج سلاح وجيش عربي لحماية كل أراضيه من التدخلات الخارجية خصوصا الإسرائيلية وعلى الجامعة العربية إجبار كل من مصر والسعودية على إيقاف التحريض ضد فلسطين(المقاومة) وأن تتبنى فكرة المقاومة لأنها الحل الأمثل للقضاء على الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

- الإجماع العربي لابد أن ينطلق من الإجماع على قوانين الجامعة وأن تكون أكثر ديناميكية وحداثة مما ينعكس على تحديث المنظمات الأخرى كالإتحاد المغاربي المعطل.

الفصل الرابع
الاستشراف السياسي والإستراتيجي وأساليبه

المبحث الأول

المطلب 01 : تعريف الاستشراف (الدراسات المستقبلية)

المطلب02: الاستشراف السياسي وأنواعه

02 . الدراسات المستقبلية ما بعد التقليدية

المطلب 03 نظريات اتخاذ القرار في العلاقات الدولية

01 مفاهيم أساسية

02 دائرة رسم السياسة

02 نظرية الشطرنج في العلاقات الدولية

الخلفية التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية ودور المغرب فيها :

المبحث الأول إسقاط تحليلي لدور الإمارات العربية في قضية الصحراء الغربية

المطلب 01 . العلاقات المغربية مع الإمارات ودول الخليج العربي تاريخيا :

المطلب 02 . الدور الإماراتي في الصحراء الغربية وأهدافه

المبحث الثاني : الصحراء الغربية في عيون قرارات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي

المطلب 03 . قرارات وبنود الأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية :

المطلب 04 . قرارات الإتحاد الإفريقي حول حق تقرير المصير

الاستشراف السياسي والإستراتيجي وأساليبه

توطئة :

الدراسات الإستشرافية ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث تزايد معدل تغير الكثير من مجالات الحياة بفضل التحولات التكنولوجية مما دفع الحكومة الأمريكية لتنشئة معاهد للبحث والدراسة لمحاولة فهم هذا التغيير وإسقاطه على المستقبل الذي يعيشونه ،على الرغم من وجود أراء تقول بأن البدايات كانت منذ نهاية الثلاثينيان من القرن العشرين في مكان أخر وهو بريطانيا من طرف رواد رواية الخيال العلمي من خلال إصدار مجلة بعنوان الغد مجلة المستقبل [1]، ولعل عام 1943 كان العام الحاسم في مسار الدرسات الإستشرافية كدفعة قوية له من خلال صدور اصطلاح جديد أطلق عليه المستقبل الذي تضمن أعمال "أوسيب فلشتهايم" أما الانطلاقة الحقيقية له فكانت في فرنسا مع العالم " غاستون برجييه"سنة 1951 الذي أنشأ مركز دولي للاستشراف فأخذ الاستشراف طابعه المؤسساتي النظامي في منتصف الخمسينيات على يد الفيلسوف غاستون برجييه الذي أقامه بالدرجة الأولى على قاعدة نقد القرار [2] ، بحيث يعتبر غاستون برجيه هو الأب الروحي للدراسات الإستشرافية بامتياز ، ولقد أسس برجييه بعد ذلك في 1957 المركز الدولي المنظور وأصبحت له مجلة خاصة 1985 تحمل ذات الاسم المستقبل المنظور والمنظورية ولقد عاونه في ذلك المشروع شخصيتان لعبتا دور ا كبيرا في إنطلاقة الدراسات الإستشرافية في فرنسا وهما "بيير ماسيه" وبرتراند جوفنيل "[3] ومنذ سنة 1958 قام غاستون برجيه بتدقيق أساليب هذه المقاربة الجديدة وصياغة بعض المبادئ الكبرى لها وفي الفترة مابين 1959 و1960 نشرمقال في أولى الدراسات

---

[1] إبراهيم سعد الدين وأخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط3 مارس 1989 ن ص 28

[2] الاستشرافالاستراتيجيللمؤسساتوالأقاليم ، ترجمة محمد سليم قلالة قيس الهمامي ، ص 11 ، تاريخ الإطلاع :ميشالغوديه،وآخرون على الموقع الألكتروني 22:30يوم 12/02/2021
tp://www.keepandshare.com/doc/2428795/traduction ، michel ، goodet ، pdf-december-8-2010-6-28-pm-17-meg(application/pdfob)

[3] رائد حامد نحن والمستقبلية هل ثمة فكر إستشرافي عند العرب؟ الباحثون، العدد 04، د.ط، دمشق ، سوريا ، ص 53

الإستشرافية كان إلى جانبه في عمله أعضاء المركز الدولي الإستشرافي وبالأخص بيير ماسيه الذي كان آنذاك حافظ للتخطيط لقد قاما معا بتوضيح بعض أحكام العمل الإستشرافي واقعيا عن طريق ضبط مجموعة من القواعد البراغماتية [1]، التي من شأنها خدمة الرؤية الغربية للعالم السياسي والإستراتيجي ذلك انهم يولون للدراسات البحثية أهمية قصوى لضمان مسار واضع للخطوات وتحقيق الأهداف سيما وأن هذه الفترة التي ظهرت فيها الدراسات الإستشرافية تزامنت مع انتشار التيار الفرانكفوني الغربي بقيادة فرنسا التي كانت تستحوذ على مساحات كبيرة من دول شمال إفريقيا .

وبالتالي فالاستشراف هو طابع بحثي سياسي واقتصادي يتعلق بمحاولة لفهم المستقبل وصناعته ويعتبر نظرية سياسية جادة تسعى لبلورة التطور الذي حدث بفضل التكنولوجيا والعلم ، فالدراسات الإستشرافية تعنى بدراسة ما هو كائن وما سيكون وبالتالي لها هدف يتعلق بنظرة تصورية للمستقبل واحتمالاته ، وبالتالي وضع خطط مهمة لما يمكن أن يحدث لذلك نجد الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمت خطط لمستقبل علاقاتها الخارجي وهو ما يسمى بإستراتيجية حفظ الأمن القومي الأمريكي من المخاطر الخارجية وهذا ما خلوها للتدخل الخارجي خارج قواعدها ودوائرها السياسية والأمنية .

المطلب 01 : تعريف الاستشراف (الدراسات المستقبلية)

الاستشراف كمجال من مجالات العلوم الاجتماعية عند توضيح مفهومه لابد لنا من رسم مفهومه في البداية من خلال المعنى اللغوي والاصطلاحي

لغويا: وهو الذي يحمل في مضمونه معاني النظر إلى الشيء البعيد ومحاولة التعرف عليه واتخاذ السبيل للتوصل إلى ذلك بدقة كالصعود مثلا من مكان مرتفع يتيح فرصة أكبر للاستطلاع .

اصطلاحا : هو عبارة عن محاولة لاستكشاف المستقبل وفقا للأهداف المخططة وباستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من آراء

[1] ميشال غورديه ، مصدر سابق ، ص 18

الشخصية القارئة لمجرى الأحداث من المهم لهذا الاستشراف أن يعتمد على ذلك النوع من المتغيرات القابلة لأن تبنى عليها السياسة التحسينية [1] .

ويعرفه إبراهيم سعد الدين علي نصار على أنه يفيد في العمل للاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل [2] ، كما يعرفه إدوارد كورنيش على أنه مهارة علمية تنطوي على استقراء التوجهات العامة في حياة البشرية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات الأفراد والمجتمعات [3]، طبعا كل هذه التعريفات تعبر عن طبيعة مفهوم الإستشراف التي تتسم بالفن المرتبط بمجال العلوم باعتباره أداة لتحصيل مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي ترتبط بالنظرة العامة لسياسة الحكومات والمراكز البحثية والأكاديمية ، ومن بين المهتمين بالإستشراف نجد "برتراند دي جوفنال " في مؤلفه فن التكهن أن الدراسة العلمية للمستقبل فن من الفنون ولا يمكن أن تكون علما فظهور علم المستقبل أو الاستشراف لا يعتبر يقينيا بل هو عالم الاحتمالات وليس محددا يقينيا وبالتالي لا يمكن أن نسميه علما بل هو فن ، ولقد أتاحت الحالة الراهنة طبقا لما يتعلق بالمعرفة الإنسانية والعلمية والتكنولوجية للإنسان قدرة هائلة لاختيار مستقبله الجماعي والفردي على حد سوا،والدراسات المستقبلية تعكس وعي المجتمعات بقيمة الزمن والاعتبار بحوادث الماضي والحاضر والتطلع إلى مستقبل أفضل. فهي ليست ترفا فكريا وإنما هي ''معرفة'' تحدد مصير أفراد وشعوب ودول بل البشرية كلها ،وهي أيضا تفكير جدي وعملي وإبداعي في الوسائل والمناهج والطرق الممكنة لتحسين الوضع الإنساني[4]، وهذا التعريف رغم مثاليته فإنه محتوم على البشرية أن تفكر بشكل جماعي في مصيرها، لقد هيمن ولازال

[1] بيومي كمال حسني بن رشيد نياف الجابري وآخرون ،إستشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة ، تطبيق السلاسل الزمنية ، ص 06 ، تاريخ الاطلاع 2021/02/10 (18:30) على الموقع الالكتروني
http://www.mohyssin.com/Down/load/research/doc/research15doc

[2] سعد الدين نصار وآخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط3 مارس 1989، ص 28

[3] إدوارد كورنيش ،مقال حول مناهج استكشاف المستقبل ، ترجمة حسن الشريف ، تاريخ الإطلاع 2021/02/10 الساعة 18:30
http://www.almustaqbal.com.ib/stories.aspx?storyid=24316

[4] جون .ن. وآخرون ، مفاتيح القرن الحادي والعشرون ، ترجمة حمادي الساحل ، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب ، تونس ،د.ط، د.س ، ص 187

على الفكر المستقبلي، الاستحواذ والأنانية والإقصاء والرغبة الكبيرة في التفرد أو التميز السلبي، ومن المعلوم أن كل شعب له الحق في التفكير في تطوير طرق عيشه والوصول إلى التميز "الحضاري"، ولكن لا يجوز أن يكون ذلك على حساب سعادة واستقرار وأمان باقي الشعوب، لكن الواقع يقول أن التميز الإنساني والرغبة الملحة فيه جعل بعض الدول والشعوب تنظر بفوقية وتعالي لغيرها خصوصا تلك المجتمعات التقنية التي تتحكم في التكنولوجيا العلمية .

يمكن القول أنه بالرغم من التعريفات المتعددة التي شملت الدراسات الإستشرافية وبالرجوع لمضامين التعريفات التي أوردناها سابقا يمكن تمييز ثلاث مفاهيم أساسية للدراسات الإستشرافية تتعلق بالتالي :

. التصور ويقصد به الباحثون العملية التي من خلالها يتم تكوين صور متكاملة للأحداث في فترة مستقبلية أو تتأثر هذه الصورة المستقبلية بعوامل الابتكار والخيال العلمي من جانب الباحث لتصميم تخيلي مستقبلي .

. التوقع المحسوب يعني العملية المتعلقة بفهم وإدراك تطور الأحداث من الحاضر إلى المستقبل

. التنبؤ: وهو محاولة لتكوين صورة مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث كما يتضمن في نفس الوقت دراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق هذه الصورة[1]

إن المجتمع العالمي المعاصر هو مجتمع مخاطر بامتياز، أي أصبح العالم – أفرادا وشعوبا ودولا- يبتكر أسباب الدمار ويصنع مخاطر كفيلة بنهايته، ولذا فإن الدراسات المستقبلية من مهامها الأساسية، ليست فقط حمل الناس على التخطيط لمستقبلات أفضل، وإنما كذلك الوعي بأن العالم يمتلك مستقبلا مشتركا، بحكم ترابطه وتشابكه

ولقد كتبت دراسات كثيرة حول المستقبليات، ووضعت مفاهيم جديدة، وأصبحت دول متعددة منشغلة بوضعها المستقبلي القريب والمتوسط والبعيد بالرغم من تداول مفاهيم المستقبل في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والتفاعلي ، ويبدو أن هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات المتعلقة

[1] عامر طارق ، أساليب الدراسات المستقبلية ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، د.ط، 2008 ، ص 19

بالتعريف بالدراسات المستقبلية، معتمدة في ذلك التبسيط والتقريب. ولذا فإننا نتوخى حول الدراسات المستقبلية، المساهمة في التعريف بهذا الحقل وكذلك تمكين القارئ من قائمة من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية التي اهتمت بالدراسات المستقبلية والتطلع إلى معرفة وإدراك وفهم ما سيأتي به، هو طبع إنساني، مرتبط بدافع الأمل في الغد أو التوجس منه[1] والديانات السماوية رغبت في المستقبل الأخروي ورهبت منه ،وحتى على مستوى الأديان السماوية فلقد رغبت منتسبيها للتطلع للمستقبل والعيش الكريم والسعادة الأبدية والذي يسمى بالآخرة ومن طبيعة المجتمعات البشرية في القديم أنها عاشت توجس حول المستقبل لذلك مارست طقوس تعبر عن ذلك من خلال النقشات على الحجر وتلك الحضارات التي شيدت كتعبير مادي عن محاولات لفهم المستقبل أي استشراف القادم ، وذلك باعتبار أن تفكير الإنسان في المرحلة التي سادت فيها الديانات كان يتمحور على أن المستقبل محدود ومقدر سلفا في النصوص السماوية ، لكن في المر حلة الوضعية التي تعبر عن المرحلة العلمية حسب " فرانسيس بيكون" نظر الإنسان للمستقبل كنتيجة حتمية تتماشى مع طبيعة العلم الحتمية على أساس مبدأ السببية الذي يحكم ترابط الأحداث ، لكن المعضلة كانت مع العلم المعاصر الذي تشعبت فيه الحياة والأحداث السياسية في العالم مما جعل مسألة الحتمية مستبعدة مع وجود الكثير من الاحتمالات وبالتالي أصبح التكهن بالمستقبل كما يسميه "برتراند دي جوفنال " أمرا مرتبطا بتلاقي الأحداث وخلق أوضاع غير قابلة للتوقع ، والاستشراف البشري مر عبر التاريخ بمراحل مهمة تكمن في مرحلة التكهن المرتبطة بالسحر ، ومرحلة الإبداع وتصور مجتمعات مثالية ، ومرحلة التوقع الممنهج والخاضع لتوجه مؤسساتي ، هذا التصور المرحلي يعيدنا لتذكر مراحل تطور المنهج الوضعي العلمي عند فرانسيس بيكون الذي يبدأ من المرحلة البدائية التي رسمت بداية التفكير البيولوجي للإنسان وتليها مرحلة الميتافيزيقا التي عبر عن التفسيرات الغيبية للظواهر الطبيعية وفي الأخير مرحلة التفكير الوضعي المؤسس على العلم والعقل وهي أسمى مراحل العلم الوضعي عند

[1] Zianddin sardar,the name sake ,future futures studies,futurology,futuristic,foresight-what is a name op;cit,p178

بيكون"، وبالعودة لمراحل الاستشراف تعد المرحلة الأخيرة المتعلقة بالتوقع الممنهج **هي بداية تأسيس الدراسات المستقبلية أو المجال المعرفي الجديد المهتم بمستقبل الحضارات ومجالات الحياة سواء سواء كانت علوما أو أحداث أو موارد طبيعية ، وهناك اختلاف حول تحديد المصطلحات المشتغلة بالدراسات المستقبلية إذ أقترح العالم س.كوم،جيفات عام** 1907 ، وأول من أكتشف Mellostology إطلاق اسم ميلونتولوجيا أكتشف وتوصل لدراسة المستقبل في الحقل العلمي هو المؤرخ الألماني أوسبيب فلنختاهيم" عام1930 وهو الاسم الشائع في اللغة الإنجليزية [1]، futurology

هناك تعريف آخر للدراسات المستقبلية هو أنها مجموعة من الدراسات والبحوث التي تستهدف تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد حلول لها أو تحديد مسارها أو الكشف عن المشكلات المحتملة الظهور مستقبلا والتنبؤ بالأولويات الممكنة لتحديد حلول لها [2]، وهذا يحيلنا للتوكيد على أن الدراسات المستقبلية ليست تنبؤ بالمستقبل بمعنى معرفة المستقبل يقينيا لأنه إدعاء بامتلاك صورة حقيقية لما سيقع ، ولقد أشرنا مسبقا لأن الاستشراف هو فن التكهن بالمستقبل بمعنى فن الاحتمالات لا الحقيقة بل يخضع للمناهج والكيفيات فقط ، حسب برتراند دي جوفنال الذي اعتبره فن وليس علم له ضوابط وصرامة حتمية الدلالة فهو أقرب للحدس والتخيل وهو ما عبر عنه من خلال مؤلفه التكهن بالمستقبل أو فن الحدس[3] ، كما أنه في مجال الدراسات المستقبلية السياسية الذي أسسه الباحث "فرانك بيانشري" يرتكز على التصور المتعلق بأن الاتجاهات ليست دائمة بل تخضع للانقطاع وذلك بخلاف الاستشراف أو ما يسميه البعض بالتحسب المستقبلي فموضوع الإستباقية يرتكز على اتخاذ تدابير مهمة إستشرافية تراعي هذا الانقطاع فالإستباقية السياسية تنطلق من الحاضر وللحاضر وتتسم بالواقعية والتكيف الشديد من خلال

[1] رحيم الساعدي ، المستقبل في الفكر اليوناني والإسلامي ، الجزء 1، دار الفاراهيدي ، ط1 2011 ، ص 17

[2] فاروق عبده فليلة ، وأحمد عبد الفتاح راكب ، الدراسات المستقبلية من منظور تربوي ، دار المسيرة ، مصر ط1 2003 ، ص17

[3] راجع كتاب التكهن بالمستقبلّ أو فن الحدس برتلااند دي جوفنيل

إستباق التحول واختيار اللحظة الحاسمة للتغير في الإتجاه ، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مسار الأوضاع في الشرق الأوسط فلقد وضعت خطط إستباقية للسيطرة عليه تبعا للمتغيرات هناك خصوصا تنامي القوى المحلية المتمثلة في إيران ورغبتها في التسلح النووي ، كما أنها رسمت خطة للسيطرة على العراق ونفظه من خلال خلق ذريعة تتعلق بوجود أسلحة دمار شامل استنادا لتقارير إستخباراتية واهية واستطاعت عبر الأمم المتحدة تمرير مشروعها والإطاحة بنظام صدام حسين فاختارت اللحظة الحاسمة لغزوها للعراق بغطاء الشرعية الدولية وبذلك حسمت مستقبلها في الشرق الأوسط لضمان امن إسرائيل ، ذلك أن الدراسات الإستشرافية المستقبلية تحتضن منظورات واتجاهات فكرية متعددة ومن ذلك الاستشراف الذي وضع أسسه "غاستون بيرجيه" والإستباقية السياسية والمستقبليات المتكاملة والمستقبليات النقدية وغيرها[1] ، فسياسة الغرب خصوصا أمريكا تتسم بالتنوع في منظورها للعالم بين سياسة اللين التي رسمت الإدارة الأمريكية الديمقراطية وسياسة الشدة التي رسمت إدارة الجمهوريين المحافظين ، كما أن مؤسسات أمريكا تقوم على النقد البناء والمؤسس عبر سن القوانين والتعديلات المهمة تماشيا مع الواقع والمتغيرات في الساحة السياسية الدولية والإقليمية، لذلك فهذا التنوع في السياسات والتوجهات يحيلنا إلى اليوتوبيا لبناء المستقبل والاقتراب الذي يعتبر المستقبل عبارة عن مشروعات كما يتم الحديث عن أبحاث المستقبليات التطورية وأبحاث المستقبليات الحرجة [2]، فسياسة الغرب تقوم على مشاريع عابرة للحدود في إطار حماية الأمن القومي لبلدانها .

. هل الدراسات الإستشرافية علم أم ليست كذلك ؟

من خلال التركيز على مصطلح الدراسات الإستشرافية حسب مالسكا' يرى أنه من الشمولية ما يمكنه من أن يضم في طياته كل شيء عن المعرفة المستقبلية وهو ما كما عرفه كيفية

[1]Richard, A. Slaughter, "changing Methods in futures studies", in : Richard. A. slaugther, Futures beyond Dystopia : Creating social Foresight, futures and

[2]الجميل أمينة: ماهية الدراسات المستقبلية،سلسلة أوراق مكتبة الاسكندرية ، د.ط، 2011، ص07

أكتساب المعرفة المستقبلية بتقنيات مختلفة من أجل تحقيق هدف بر اغماتي وهو ما يطبع العقل الغربي ككل طبعا ، باعتباره يخدم المعرفة في المقام الأول لكن ما علاقة ذلك بمعرفة المستقبل ؟ وهل يمكننا التنبؤ بالمستقبل ؟أم أن ذلك مستحيل ، فإذا كانت الدراسات المستقبلية لدى مالسكا تستقي معارفها من كل العلوم الأخرى فالقاعدة الأمبريقية للحقل المعرفي للمستقبليات هي كل العلوم ، وهو على عكس العلوم الأخرى التي تشكل القاعدة الإمبريقية لها من نطاق العلم نفسه ، وهو الأمر الذي يضفي قيمة مضافة على أبحاث المستقبليات فنتائجها لا تمثل فقط اكتشاف معرفة حقيقية جديد كباقي العلوم ولكن تنتج إدراك واستقراءات جديدة لجسد المعرفة[1]، وبالتالي فالدراسات الإستشرافية علم من حيث الطبيعة يستفيد من نتائج العلم الأخرى ويوظفها سياسيا واستراتيجيا لخدمة الحقل المعرفي برمته ، هذا حسب ما فهمناه من هذا التحليل ا"، لكن هناك أخرون أكدوا على أن الأبحاث المستقبلية ليست بالعلم مستشهدين على ذلك بعدم قدرتها تطبيق تجارب محكمة مثل التي تجري في العلوم الأخرى كالفيزياء والكيمياء . كما أن بإمكان مجموعتين استخدام نفس المناهج لاكتشاف المستقبل لنفس الموضوع ثم تأتي المخرجات بنتائج مختلفة بمعنى أن طبيعة الدراسات المستقبلية لا تخضع للحتمية ولا لليقين بل هي نسبية النتائج واحتمالية ، لأن الرأي القائل بأن الدراسات الإستشرافية علم يحيلنا لفهم أن هناك علم للمستقبل قادر على أن يخبرنا تحديدا على أن يخبرنا ومسبقا بما سيحدث ، وهو الأمر الذي جعله يرفض في النهاية هذا المصطلح أي علم المستقبل ن فالأمر متعلق بمصطلح مناسب وهو المستقبل المحتمل الذي صاغه العالم الفرنسي المختص في الدراسات الإستشرافية "غاستون برجييه" هذا المستقبل المحتمل الذي يستمد قوته من تعريف الدراسات المستقبلية وأيضا كونه انتشر في المستعمرات الفرنسية أي إفريقيا الفرانكفونية وأيضا أمريكا اللاتينية ، وبعد ذلك أصبح

[1] أمينة الجميل ، ماهية الدراسات المستقبلية الإسكندرية ، وحدة الدراسات المستقبلية الإسكندرية ، مصر،د.ط ، 2011، ص 29

يعرف بالمستقبل المتوقع ذلك أن المستقبل المحتمل هو احتمال المستقبل لتطوير التوجه الإستراتيجي وتحقيق المستقبل المرجو [1]، باعتباره من أولويات العق والسياسة الغربية.

فالدراسات المستقبلية والإستشرافية هي مجمل النشاط الفكري الذي يعنى بالمناهج الأكاديمية والمؤسساتية في دراسة مجال زمني هو المستقبل باعتباره مجال البحث فالمهتمين بهذه الدراسات يصنعون المستقبل وفقا لمدد زمنية معينة بالشكل التالي :

. المستقبل المباشر يقوم على مدة زمنية مابين سنتين منذ اللحظة الراهنة

. المستقبل القريب يتعلق بمدة زمنية تدوم لعشرين عاما

. المستقبل البعيد يقوم على مدة زمنية من عشرين سنة إلى خمسين سنة

. المستقبل المنظور يتعلق بمدة زمنية من خمسين عاما فما فوق

المطلب02: الاستشراف السياسي وأنواعه

لقد غالب على الدراسات المستقبلية قضية التعدد في التعريف، و في الرؤى والمنظورات. فالدراسات المستقبلية، هي حقل معرفي ناشئ وجديد، لم يصل بعد إلى مستوى التمام العلمي ، وإنما لازال في حالة ما قبل العلم أو إلى صفة العلم ،وهو مجال عصي عن الإدراك والامتلاك. وباعتبار تعدد منطلقات الباحثين في مجال الدراسات المستقبلية، وتعدد منظوراتهم ومناهجهم، فإن الدراسات المستقبلية ليست نوعا واحدا وإنما أنواع، وهي قابلة في المستقبل للتأثر بالصراع الابستمولوجي الدائر بين الوضعيين وما بعد الوضعيين، والصراع السياسي والمعرفي ما بين المدافعين عن المركزية الغربية والرافضين لها، أو الداعين إلى تحرير المعرفة من تسلط المركزية الغربية[2]ومقولاتها، لذلك يمكن القول أن الإستشراف له شكلان أو نوعان من الدراسات تتعلق بالتالي .

[1] المصدر نفسه ، ص 33

[2] سلوتر ريتشارد،المستقبليات المتكاملة عصر جديد لممارسي المستقبليات ضمن الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تحرير واغنر، سنثيا ، ترجمة صباح صديق الدملوجي ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1 2009، ص 494.

01 الدراسات الإستشرافية التقليدية

والمقصود بها ، ليست تلك الممارسات الاستشرافية القديمة التي عرفتها الشعوب من تكهن وتنجيم وطقوس سحرية وغير ذلك؛ وإنما يراد بالدراسات المستقبلية التقليدية مجمل المنظورات والممارسات الاستشرافية الحديثة والمرتبطة بشأن هذا الحقل الفكري الجديد، والتي تتعلق بالفلسفة الوضعية والتوجه الحداثي[1]، الذي عرفه الغرب منذ القرن الماضي عندما ظهرت فلسفات وضعية وتجريبية عبرت عن التحول من مجرد الميتافيزيقا والتأمل والتجريد إلى العلمية والتجربة التي ترسم المعرفة اليقينية والحتمية العلمية حيث إستفاد العلم من حقل التجريب في العلوم الطبيعية والفيزيائية وكذلك ما تعلق بعلم النفس والاجتماع والعلوم السياسية حيث أخضعت لقوانين العلم ، فالدراسات المستقبلية التقليدية تهتم أساسا بدراسة العالم الخارجي وليس العالم الداخلي للأفراد. إذ يقوم الباحثون بتقديم تصوراتهم واستشرافاتهم ضمن سياق معرفي وسياسي يهيمن عليه منطق المصلحة، فالدراسات المستقبلية التقليدية، هي تحت الطلب وليست تفكيرا متحررا من ضغوطات صناعة السياسات، كما أنها سجينة النظرة الأحادية للأمور المستقبلية التي تعنى بالفكر السياسي الغربي ودوائر صنع القرار في الغرب فالحكومات الغربية تعتمد على البحوث الأكاديمية وتسخر لها أموالا طائلة لدراسة العالم من حيث الأهمية الإستراتيجية والنفعية وسيكولوجية الشعوب ومواطن التأثير بها والنتائج المتوصل لها تسخر لخدمة الأجندة الوطنية ، ويقول سلوتر ريشارد الذي يعد من المنظرين للمستقبليات ما بعد التقليدية يرسم العمل التقليدي في أي ميدان جزءا جوهريا من الصورة الشاملة. وهو يعمل ضمن حدود معرفة مسبقا تبعا لقواعد محددة بوضوح، مستخدما أفكارا وطرقا معروفة جيدا، ويقع جزء كبير من فعالية المستقبليات في العالم ضمن هذا المفهوم، وهو يخدم احتياجات وزبائن معروفين جيدا، وتقع فعالياته في مناطق مألوفة مثل الشركات التجارية، أقسام التخطيط، المكاتب الاستشارية، الوكالات الحكومية وما شابه ذلك، ويغلب على العاملين ضمن هذا الأسلوب امتلاكهم شهادة جامعية أو خبرة طويلة في الطرق المستقبلية المعروفة مثل طريقة دلفي، وتحليل

[1] المرجع نفسه ، ن ص

التوجهات والسيناريوهات،ويميل هؤلاء من خلال ما يعرفون به إلى التركيز على المجال الجماعي الخارجي كالتكنولوجيا و البنى التحتية والعالم المادي الذي يعبر عن طبيعة المجتمعات الغربية المعاصرة ، وبالرغم من الحديث حول تعدد الرؤى والمنظورات في الدراسات المستقبلية، فلا يعني ذلك أنها تحتوي على تعددية راديكالية في النموذج النظري ووإن تباينت في النتائج وحتى في المنطلقات لا تعدو أن تكون وليدة نفس الرؤية للعالم الذي لا شك تحكمه توجهات مختلفة ،[1] فالمجتمعات الصناعية وما بعد الصناعي متمسكة بمبدأ التقدم والذي هو من محركات الحداثة، وهو مبدأ يفرز الحاجة إلى المزيد ثم المزيد من الابتكار والتجديد ، والابتكار بحاجة لمزيد من الموارد الطبيعية والبشرية لذلك عملت دول الغرب على استقطاب الكفاءات العربية نحوها وكذلك استغلال الثروات الطبيعية لدولهم الأصلية لخدمة مشاريعها المستقبلية ، والابتكار في عالم سريع ومتحول ومتقلب، يتطلب مجهود متميزا في استشراف مستقبل الصناعات والتجارة والخدمات وميولات المستهلكين وتداعيات السياسات العامة وبصفة إجمالية التغيرات الجزئية والكلية[2]. ولذا فإن الدراسات المستقبلية التقليدية مرتبطة، بطبيعة إدراك المجتمعات لحاجاتها للتغير وتمثلها للمستقبل، والتماشي مع المتغيرات السياسية والدولية فنظرة الغرب خصوصا للعالم ما بعد الحرب الباردة تتعلق بضمان إستراتيجية تحفظ مصالحها في الشرق الأوسط باعتبار أن القوى الشرقية الصاعدة هي الخصم البديل عن السوفيات لذلك حسب " الفيلسوف الأمريكي " نعوم تشومسكي " الإدارة الأمريكية ترى على لسان الرئيس بوش الأول أنه يجب أن نحافظ على قوى تدخل موجهة نحو الشرق الأوسط حيث تكمن التهديدات الخطيرة لمصالحنا [3]، لذلك عمل الغرب على إنشاء معاهد دراسية لإستشراف مستقبل الشرق الأوسط وتحليل تركيباته العرقية والفكرية المعقدة للسيطرة عليه

[1] المرجع نفسه ، ن ص

[2] Robert a ,nibet,history of the idea of progress, new york basic books,1980

[3] نعوم تشومسكي ، العالم إلى أين ؟ ، حاوره سي جي بويكوونيو، ترجمة ريم طويل ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ط1 2018 ، ص 76

والدراسات المستقبلية التقليدية هي امتداد للفكر الجيوسياسي التوسعي، المرتكز على مبدأ اكتساح المجالات المادية والمعرفية. فالمستقبل هو مجال للاستحواذ والاكتشاف [1]والضبط والقوة والتحكم التي تمكن من التحكم في التقنية والتغيرات على مستوى الساحة العالمية ككل ، فنحن اليوم نعيش في نهاية فترة ما قبل عصر الإنجازات العلمية الكبرى حيث توجد تكنولوجيا وإنجازات علمية كبرى وآمال الفكر ومخاوفه وانشغالاته بشكل يبدو دائما مثلما كان الحال خلال الحرب الباردة [2]،فعصر الإنجازات مرتبط بذاتنا لذلك كان لابد من تجاوز مسألة التكنولوجيا في الدراسات المستقبلية والبحث عن البديل عن الدراسات التقليدية

وعموما يمكن تعريف الدراسات المستقبلية التقليدية، بأنها مجمل الجهود الاستشرافية المتقيدة بالتوجه الوضعي، والمتحيزة للرؤية الغربية وغير المعترفة بإمكانية مساهمة باقي الثقافات[3] في إنتاج فكر مستقبلي مختلف ويندرج ضمن هذه الدراسات المستقبلية التقليدية، الأعمال الاستشرافية التي ينتجها مختلف الباحثين في العالم والمنبهرين بالتقاليد الاستشرافية الغربية؛ والغير الطامحين إلى بناء تصورات ومنظورات تنسجم مع الخصوصيات الثقافية والسياسية والدينية لبلدانهم ، وهنا تكمن النقطة الفاصلة بين الإستشراف الغربي الواقعي وبين بعض الدراسات العربية التي لا ترقى لمستوى العمل الجاد لرسم معالم المستقبل العربي والحيلولة دون التبعية للغرب ،ولابد من الإشارة إلى أن الدرسات الإستشرافية تعتمد أنواعا وأنماطا يمكن ترتيبها حسب طبيعة المعيار المعتمد ، فلقد ذكر الباحثون نمطين الأول معياري والأخر استطلاعي أو استكشافي فالبحوث الإستطلاعية تبدأ من الحاضر كمادة معرفية

[1]Hammel G, PRAHALAD G. K la conquêtes de future (Interéditions, 1995) Zardar : colonising the Future op.cit.

BOWDER, B Futures Research and the Thirol World.Futuristics, vol 4, N°, 1980. Pp. 39 – 53.

[2]ك. إريك دريكسلر تريس بيترسون جايل برجاميت، استشراف المستقبل ثورة التكنولوجيا النانوية ، ترجمة رؤوف وصفي ، ط1 2016 ، ص 40

[3] المرجعا لسابق نفسه ، ن ص

للتحليل وهذا ما يدفعها لتشكيل تصور وصورة المستقبل المتوقعة أو تلك الممكنة التحقيق ، نجد أن في البحوث المعيارية خطة لرسم المستقبل ومنه تنتقل للحاضر ، وهناك من يرسم الدراسات الإستشرافية على أساس التفاؤل والتشاؤم من الواقع طمعا في مستقبل مزهر لتحقيق رفاهية للأجيال القادمة [1]،وطبعا هناك عدة أنواع للدراسات الإستشرافية المتنوعة

02 . الدراسات المستقبلية ما بعد التقليدية :

تعد هذه المرحلة من اعقد المراحل وتمثل المرحلة المعاصرة والمتوقع أن تسود حلال الفترات المستقبلية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ويمكننا أن نطلق على هذه المرحلة الفترة الساطعة في دراسات وممارسات الإدارة الإستراتيجية ومن أهم الأبعاد المميزة لها نجد

. الإستراتيجية تمثل ذلك التصور العام الذي تحب أن تكون عليه المنظمة وتسعى لتحقيقه

. الإتجاه المعاصر يرتكز على مقومات مبدأ الإستراتيجية دون الدخول في التفاصيل في بيان خطوات الإستراتيجية

. الإستراتيجية الإدارية وسيلة لتحقيق مكاسب وتماسك التنظيم داخليا وتحديد وجهته خارجيا [2]

مسالة التحول من الدراسات التقليدية للاستشراف نحو الدراسات مابعد التقليدية يقوم على التحول المتعلق بمجريات الحداثة الغربية وعالم العصرنة الذي أصبح يعنى بما بعد الحداثة الغربية ، ذلك أن العالم الغربي ذهب بعيدا في مجال التقنية التي طغت على أنماط تفكيره بشكل دوغمائي جعل منه قطبا أحاديا بالنسبة لبقية دول العالم ،وهو الأمر الذي جعل تلك النزعة ما بعد الحداثة تعيد النظر غي العقل الغربي الذي ابتعد عن طبيعته الروحانية التي كان لابد من العودة لها أو ما يعرف بالأسنة حسب الفيلسوف الألماني المعاصر " جورج هانز غادامير " العودة للدين والروح ، فكانت الدراسات ما بعد التقليدي هي دعوة للتصالح مع الذات ونبذ الدوغمائية وفكرة المركزية العلمية للعقل الغربي والرغبة في تجاوز المقولات والمناهج والنظرة السائدة في الدراسات المستقبلية ،فاستحدثت الدراسات

[1] ، عبد الرحمان بن صالح المشيتح، إطلالة على دراسات المستقبل – العرب والمستقبل (مكتبة العبيكان، السعودية الرياض، ط 1، 1418هـ ص 96.

[2] محمود عبد الفتاح رضوان ، مهارات إستشراف المستقبل ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ط1 2012 ، ص 10

المستقبلية المتكاملة بدلا من تلك الدراسات المستقبلية التقليدية حيث دعت لتبني تعددية المنظور وتكاملية المعارف وتنوعها لذلك يؤكد "جوزيف فورس" على كون المستقبليات المتكاملة لا تأخذ منظور أحادي بل هي تميز وعدد ولفر من الرؤى وهي ليست محددة بأداة أو منهجية معينة بل تدرك وجود تشكيلة أدوات شاملة بمعنى تؤمن باللانهائية وهي تقر بوجود العديد من طرائق المعرفة والنماذج والممارسات ومنهجيات طلب المعرفة [1]، فالدراسات المستقبلية التكاملية ترحب الأسئلة الحريصة والباحثة عن المعرفة في جميع نواحي الفعالية الإنسانية ، بمعنى هي رؤية ذات طابع روحاني إنساني شامل تتجاوز العقل الغربي الكلاسيكي فهي تتبنى الرؤى الجديدة وتقيمها إذا ما كانت مناسبة وواقعية بما في ذلك التحليل المنطقي والاستشراف الحدسي وحتى الإلهام الروحي بمعنى قبولها لمعطيات الدين ، فهي تنفتح على المعارف الأخرى الروحانية عكس الفكر الوضعي الحداثي الذي رفض طرق غير العقل الوضعي الحداثي للمعرفة كمقولة للعقل الغربي الحداثي ، فالدراسات المستقبلية التقليدية وجهت نظرتها لعالم الأفراد بينما الدراسات المستقبلية التكاملية وجهت نظرتها للعالم الخارجي حيث يقول سلوتر ".... وقد ركز كل من الاستشراف وبناء السيناريوهات بصورة واسعة على العالم الخارجي [2]، فالدراسات المستقبلية التكاملية هي خطاب معرفي بديل عن الدراسات التقليدية الأحادية النظرة والمنغلقة لذلك أصبح العالم المعاصر الغربي قابل للانفتاح على العوالم الأخرى خصوصا الشرق الذي يمثل الدول الصاعدة التي تنافس الغرب على الريادة ، فحسب "سلوتر" الدراسات المستقبلية التكاملية حاولت إدراك الأخطاء التي وقعت فيها سابقتها وذلك من خلال الاستثمار في الدراسات النقدية بتفكيكها للخطاب السائد حول المستقبليات وبالتالي تعرية الدراسات التقليدية لتجاوزها القائم على التحيز المعرفي والسياسي والحضاري على اعتبار أن العقل الغربي اعتبر الغرب مركز الحضارة المعاصرة فكان لابد من تجازو الفكر الوضعي لما بعده لتغيير الخطاب

[1] ريتشارد سلوتر: المستقبليات المتكاملة، مرجع سابق، ص509 ص510.

[2] المرجع نفسه، ص 488

السائد في العلوم الاجتماعية الغربية [1]، خصوصا ما تعلق بالجانب المتعصب للنزعة مادية النفعية تلك التي تعتبر الشرط الأساسي لبقاء الفرد ضمن الجماعة فحسب روبرت سبنسر الدولة تعتبر تعاقدية في الأصل كشركة ذات مسؤولية محدودة ترتبط بمجموعة من الدراسات والنظريات الشاملة كما يرى بشكل غير متامسك أن أن المجتمع عضوي متطور والأعضاء في هذا العضوي الذين ليس لهم لياقة ليلعبوا دورهم فيه لا بد من طردهم لمصلحة المجموع [2]وهذا الكلام يوضح الدوغمائية الفكرية التي تطبع النظم السياسية في المجتمع الغربي المبني على البراغماتية على الرغم من كونه يعيش مرحلة ما بعد الحداثة وما بعد الوضعية على الأقل في حدود نظرته للعالم الأخر غير الغربي ، على اعتبار أن المنطلقات الفكرية للنظرية النقدية في الدراسات المستقبلية تندرج ضمن النظرية النقدية التي تعارض التوجه التقليدي في العلاقات الدولية الذي يسعى لحل المشكلة في العلاقات الدولية ووضع الواقع الدولي المتعلق بالمؤسسات وعلاقات القوى بموضع مساءلة ، وهذه الخطوة النقدية هي خطوة ما بعد الحداثة وتوجه نظري واحد برى ضرورة إدراج العلاقات الدولية والدراسات المستقبلية ضمن السياق الأعم للعلوم الاجتماعية والإنسانية ومن ابرز رواد هذا الاتجاه في السياق الفلسفي الذي عرف بحلقة فيينا نجد الفيلسوف الألماني المعاصر " يورغن هابرماس"[3] ، بحيث ترتكز هذه النظرية على النقد الإبستمولوجي و الإنطولوجي للأنظمة الاجتماعية والنظريات السائدة بهدف تغيير الواقع .

المطلب 03 نظريات إتخاذ القرار في العلاقات الدولية

نظريات صناعة القرار في السياسة الخارجية تعتبر من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية

.01 مفاهيم أساسية المقصود من القرار هو اختيار مجموعة من البدائل المتوفرة في لحظة معينة واتخاذ القرارهومجموعة من التفاعلات والسلوكيات التي تؤدي إلى القرار أما الهيكل المتعلق بالقرار هو ترتيب معين للعلاقات بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذه

[1] المرجع نفسه ، ص 115

[2] أ.م .جون، النظرية السياسية الحديثة ، ترجمة عبد الرحمن صبحي أبو طالب ، مراجعة على أدهم ، ط2 2012، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر ، ص 35

[3]

02 دائرة رسم السياسة

الرئيس يتخذ القرارات بشكل فردي بناءا على صلاحياته أو المعلومات المقدمة

. مستشارو الرئيس يقدمون المعلومات والبدائل الممكنة

الدبلوماسيون المحترفون يقدمون المعلومات والبدائل الممكنة

جماعة المخابرات يقدمون المعلومات الإستخبراتية

المؤسسة العسكرية تقديم المعلومات والضغط لاتخاذ القرارات أو تنفيذها

ديناميكية اتخاذ القرار

من جانب التقليدي لمسؤول السلطة التنفيذية هو المسؤول عن اتخاذ القرارات لكن دوره محدوود من الناحية الفعلية،حيث يمثا في الغالب الحلقة الأخيرة في سلسة نقل المعلومات والحلقة الأضعف في اتخاذ القرار لان خياراته قليلة واتخاذ القرار يتأثر بظروف محيطة كوجود أزمات أو غيابها

-**تفكير الجماعة**: استحدثه إرينغ جينيس وذالك لوصف طريق التفكير لدى مجموعة تبحث عن إجماع اتخاذ القرار لتقويم الواقف بشكل صحيح

-تقيم الموقف : يتعلق بصنع السياسة الخارجية التي لابد لها من دعم خارجي وداخلي، وتبنى القرارات على أساس تقويم المواقف وقدرات على مدى البعيد والقصير وبناء على تقدير الصحيح والخاطئ للمعطيات

-**نهج الخيرات** : الذي من خلاله يؤدي كل قرار إلى سلسة أخرى من الخيرات الناتجة عنه مثل الشجرة التي تتفرع منه الأغصان

خطوات اتخاذ القرار

1-: نشأة الحافز منى خلال وجود حدث متغير من البيئة الداخلية والخارجية

2-:إدراك صانع القرار الحافز أو مناسبة صنع القرار

3-: مرحلة تجميع المعلومات وذالك لاكتشاف أبعاد الفرص والتجيدات

4-: نماذج دراسة اتخاذ القرار من خلال براهم أيسون يقدم ثلاثة نماذج لاتخاذ القرار وهو نموذج الفاعل العقلاني أي وجود هدف تسعى من خلاله الدولة الواعي للأهداف، نموذج العملية التنظيمية أي وجود نظام اتخاذ القرار مشكل من عدة وحدات مترابطة ومستقلة فيما بينها ومتنافسة على عملية اتخاذ القرار وتشمل الدوائر والأدوار الحكومية

5-: يركز القيادة على اتخاذ القرار كلعبة تفاوض وتفاعل بين نخبة اتخاذ القرار

2-: نموذج شنايدر يدرس عملية اتخاذ القرار على مستوى الدولة من خلال خمسة مفاهيم هي المحيط الخارجي المحيط الداخلي البنية الاجتماعية والسلوكية وصناع القرار والفعل فيما يخص بيئة صانع القرار فهناك البيئة الفعلية والبيئة السيكولوجية ناتجة عن تجارب سابقة

3-:نموذج جيمس روزنو هو مجموعة من المتغيرات تتحكم في صنع السيدات الخارجية وهو الموضوع الذي تتعلق به عملية اتخاذ القرار وهو قد حدد المتغيرات في خمسة هي، نظام الدولي العوامل الاجتماعية العوامل الحكومية العوامل المتعلقة بالدور العوامل الفرد

ية بمعنى شخصية صانع القرار مجال القضية بمعنى الإقليمية والمركز والمصادر البشرية والمصادر الغير البشرية

الربط ثلاث أنواع هي الاختراق رد الفعل التقيد [1]

هناك نظريات في العلاقات الدولية من أهمها ، نظرية الألعاب والتي تستخدم في دراسة المسائل والأوضاع الإستراتيجية المتعاقة بالمنافسة والصراع على مكاسب ضمن أسلوب منطقي ورياضي أو ما يسمى بالحسابات العقلانية وفي أطار تحليلي يفترض وجود موقف من الفاعلية وقواعد تحكم وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين ، وكل حكر معين من الموارد، ويتوفر بذالك لكل فاعل شجرة جزئية لكل موقف وخطط استراتيجة للحراك وقد عرفها مارتن شوبينك بأنها طريقة لدراسة صناعة القرار ي أو ضاع صراعية أو تعاونية ويعرفها توماس شيلينغ احد أرز الدرسين لنظرية الألعاب ومحاولة تطبيقها على

[1] عبد العالي عبد القادر ، محاضرات في نظرية العلاقات الدولية ، جامعة طاهر مولاي جامعة سعيدة ، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم لسياسية والعلاقات الدولية ، 2009 ،62

العلاقات الدولية بأنها معنية بأوضاع يكون السلوك فيها الأفضل لكل طرف معتمد على قدرته على توقع ماسيفعله الطرف الاخر وهذا يعني تمييز بين لعبة استرايجية وألعاب الحظ

وأول من استعمل نظرية الألعاب العالم الرياضي فيوند نيومن والاقتصادي اوسكار مور غنستين1944 في كتابهما نظرية المباريات والسلوكيات الاقتصادية

-عناصر اللعبة

-1:لاعب أو مجموعة من اللاعبين أو الفاعلين يمثلون وحدة اتخاذ القرار

-2:إحداث وقواعد اللعبة

-3: تحديد الأرباح والمكاسب والقيم التي يسعى اللاعبين لاكتسابها

-4 بيئة العامة التي تجري بها اللعبة

-5: تفاعل بين الاستراتجيات المستخدمة بين اللاعبين[1] ، هذه النظرية تعبر عن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط الذي حددت له مجموعة من اللاعبين المحليين لتمرير خططها الإستراتيجية الكبيرة وأولوياتها في حفظ أم إسرائيل ، وتعتبر دول الخليج العربي من بين الدول المهمة في هذه اللعبة الكبيرة خصوصا السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

02 نظرية الشطرنج في العلاقات الدولية

نظرية الشطرنج في العلاقات الدولية تعتبر نظرية مهمة لضبط موازين القوة بالنسبة لصراع العالمي حول النفوذ الذي يدور من خلال التنافس الدول الكبرى على رأسها ولايات الأمريكية المتحدة روسيا الاتحاد الأوربي الصين لكن هذه الدول لها تأثيرات سياسيي اقتصادية ثقافية على بقية دول العام خصوصا منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية ويعد كتاب رقعة الشطرنج الكبرى لمؤلفه زيغينو بريجينسكي من أهم الكتابات من حيث توقيته الزمني الذي كان في عام 1957، وهو تاريخ بداية زوال الاتحاد السوفيتي وذهاب العالم نحوى القطبية الأحادية لزعامة أمريكا حيث تزامن إصدار الكتاب مع اتهام ولاية المتحدة أنها لا تملك رؤية إستراتيجية واضحة وتتعامل مع الصور العالمية بصورة

[1] المرجع السابق ، ص 64

تكتيكية[1] مع العلم أن بريجيسكي تكتسي مصداقياتها من خلال كتاب سابق صدر عام 1986 ، يرى فيه أهمية إستراتيجية للحزام لأوراسي من أجل احتواء روسيا والصين وهذا ما أكد عليه عند سقوط الاتحاد السوفيتي ولكن بالمقابل يقدم رؤية جديدة لا تؤمن به نهاية التاريخ وصدام الحضارات وترشيح أوروبا كبديل للاتحاد السوفيتي

من الواضح أن نظرية الشطرنج تتعلق بضرف سياسي مهم جاءت كتمهيد لرسم معالم وتموقع القوى الكبرى بعد إرهاصات بزوال الاتحاد السوفيتي الذي شكل قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ن ويرى" بريجينسكي" أن لعب دور حاسم في العلاقات الدولية يقتضي من الولايات الأمريكية المتحدة تجربة كل الاحتمالات الممكنة عن طريق الخطأ والصواب حتى تصل إلى الاحتمال الصحيح المتعلق بإيجاد بديل ينافسها لمكانتها الدولية.

ويرى بريجينسكي أن الاتحاد الأوربي بعيد كل البعد عن إرساء القواعد الصحيحة بين أعضائه حتى أن قراء فرضيات جاك أتالي (مستقبل فرنسي) حول قيام الاتحاد الأوربي كقطب بديل يجدون في أراء بريجينسكي وتحليلاته ازدراء لكل من قبل لهذه الفرضية أي اتحاد الأوروبي كبديل للاتحاد السوفياتي وقد علل ذالك بسلوك الاتحاد الأوربي أثناء حرب كوسوفو التي أتاحت تعديلات على حلف الناتو التي ضيقت من قدرات الولايات المتحدة العسكرية للسيطرة من خلاله على القوقاز الروسي هذا أن بريجينسكي يشكك في قدرات دول الاتحاد الأوربي على تصدير اللبرالية الى الشرق الأوسط وحدود نفوذ روسيا ن هذا الأمر جعله يبحث عن بديل آخر يؤمن بقيم الليبرالية وداخل بشكل أو بآخر في توجهات الإمبريالية الأمريكية ، وهذا البديل هو اليابان لكنه يرجح أن وجود مشاكل أخلاقية واجتماعية لليابان مع محيطها وحاجاتها للآخرين الملحة وخصوصا المواد الطبيعية تضعفها كبديل.

[1] زيغينو بريجنينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، من إصدارات مركز الكاشف لمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ايلول 2007 ، ص 1

أما بالنسبة للصين فيرى أن هذا النظام متناقض بين التشدد والسياسي والتفتح الاقتصادي كما أن الكتلة البشرية الصينية تعاني الفوارق بين الرفاهية والفقر الممتقع من جهة أخرى ناهيك عن الجانب الديني والفكر المنتشر بين سكانها بين أقلية مسلمة وأخرى بوذية ن وأغلبية شيوعية كما أن عدم اقتصادها الواضح لا يستبعد تقهقره ن إضافة إلى ذالك رغبتها التوسعية مما يضطرها إلى الإنفاق العسكري المكثف وهذا ما يضعف بنيتها الاقتصادية وقد تصل إلى أوضاع شبيها من تلك التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي هذا الأمر دفعه إلى البحث عن بديل آخر استبعد منه الهند التي تعاني الفقر بسبب زيادة السكان رغم امتلاكها للسلاح النووي[1]، هذا الأمر جعل جستينغ يصل إلى نتيجة مهمة إلى ضعف الآسيوي الشامل مما دفعه إلى التوجه إلى الحزام الأوراسي وتسليط الضوء على آلة القمع الروسية داخل جمهورياتها الفيديرالية التي اعتبرها كوسوفات جديدة تحتاجّ إلى تدخل إنساني أمريكي وهنا يسوق للنموذج الأمريكي المنقذ للإنسانية ويتغاضى عن خروقاته الفاضحة للمواثيق الدولية و حقوق الإنسان خصوصا ما تعلق بالعالم العربي والشرق الأوسط ن لكنه يريد أن يكون الدفع للتغير لمنطقة القوقاز من طلب رسمي من جمهورياته التي أغلبها لا تثق في ممارسات السلطة المركزية "الكرملين " كما أن لي توجهات بريجنسكي نحوى السيطرة لأسباب اقتصادية مهمة وإستراتيجية تعبر عن الأولويات السياسية الأمريكية الخارجية، وذلك أنه أدخل ضمن منطقة جغرافية القوقاز بالإضافة كزاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان وأوزباكستان وأذربيجان وأرمينيا دولتين مهمتين في الشرق الأوسط هما تركيا وإيران التي لابد من احتوائهما او ضمها إلى جانب الإمبريالية الأمريكية خصوصا تركيا

الصراع الأمريكي حول النفوذ يقوم على أساس مدرستين منذ أواخر الثمانينات توزعت وجهات النظر لإستراتيجية الولايات الأمريكية المتحدة لتيارين رئيسين

التيار الانعزالي: دعي إلى إصلاحات أساسية في النظام تتعلق بتراجع الحصة الأمريكية لناتج الاقتصادي العام لصالح تنامي حصص اليابان وأروبا الغربية ودول الصناعية الحديثة ، الأمر الذي نتج

[1] المصدر السابق نفسه ، ص 03

عنه تراجع النفوذ الأمريكية بسبب ضعف اقتصاد الأمريكي وبالتالي لابد من عدم الاستمرار من النفاق العسكري لأنه يضر بالاقتصاد الأمريكي وبالتالي نهاية الولايات الأمريكية المتحدة .

التيار الدولي: يرى أن ريادة الأمريكية المتحدة وقيادتها في العالم يقتضي تقديم تضحيات اقتصادية بشرط القدرة على التجدد والتطور وبقد استفاد هذا التيار بعد أن أصبحت امريكا قطب عالمي بعد زوال الاتحاد السوفيتي منذ 1989، ويدعم ذالك مشروع بريجينسكي لبلقنة الحزام الأوراسي.[1]

في النهاية يمكن القول أن نظرية الشطرنج في العلاقات الدولية عبرت عن التموقع التاريخي والاستراتيجي لقوى العالم التي تبحث عن الربح والفوز باللعبة والتي أثبتت في نهاية المطاف أن الولايات الأميركية المتحدة صانعة القرار في رسم العلاقات الدولية على المستوى الغربي وشرق الأوسطي وعلى مستوى منظمات الدولية خصوصا الأمم المتحدة على اعتبار أنها لم تجد المنافس الحقيقي الذي ينازع مكانتها ونفوذها .

الخلفية التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية ودور المغرب فيها :

تشكل منطقة الصحراء الغربية عبر تاريخها الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها ، وشكلت المنطقة مصدرا للحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل الكثيرة ، حيث ظهرت مقاومة شرسة ضد القوات الفرنسية والإسبانية بعد عام واحد من حصول المغرب على الاستقلال عام 1956 تحت راية جيش التحرير الذي أستمد قوة عناصره من قبائل الصحراء [2] ، هذا يعني أنه كان ثمة تلاحم بين المملكة المغربية والشعب الصحراوي ضد الاحتلال لتحرير الأرض دون وجود مشاعر عدائية بين الطرفين أمام الهدف المشترك وهو المقاومة ، فلقد كانت الحركة الوطنية الصحراوية تتحرك داخل الحركة الوطنية المغربية الأم وهو ما دفع فرنسا لمد مساعدات عسكرية كبيرة لإسبانيا عبر قواعدها بالجزائر

[1] المصدر السابق نفسه ، ص 10

[2] على الشامي ، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي . بيروت ، لبنان ، ط1 1980 ، ص 7

المحتلة لإيقاف الزحف للمقاومة نحو الصحراء ، ولقد تشابكت مشكلة الصحراء الغربية مع الحدود المغربية الجزائرية في منطقة "تندوف" ومن ثمة عادت تندوف للجزائر والصحراء الغربية للمغرب وعمل المغرب على تحيين دور الجزائر من خلال عقد إتفاق معه خلال انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية مما أثار شكوك الجزائر حول نوايا المغرب في إقامة كيان صحراوي بفصل المغرب عن موريتانيا [1] ، ذلك أن الجزائر لم تكن للمغرب عداء تاريخي حول الحدود كمطمع لها إلا ما تعلق بتلك الموروث عن المستعمر التي حررت بدماء الشهداءّ ، والأمر ينطبق على الصحراء الغربية فلقد دفع أبناؤها الثمن غاليا لتحريرها لذلك رفضت الجزائر رغبة المغرب في ضمها عنوة دون وجه حق وهناك أسباب ذات أبعاد مهمة تتعلق بالقضية الصحراوية جعلت منها مسألة معقدة جدا حتى على المستوى الأممي نذكر منها

. البعد الجغرافي والإستراتيجي: حيث تقع الصحراء والمكونة من إقليمين الساقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب في الجنوب والبالغة مساحتها 284كلم مربع تقع بين ثلاث دول عربية في الشمال الغربي تقع المغرب ومن الشمال الشرقي تقع الجزائر ومن الشرق والجنوب تقع موريتانيا ومن الغرب المحيط الأطلسي بامتداد ساحلي طويل 1400 كلم مربع فاختلاف هذه الدول المحيطة في توجهاتها السياسية وطموحاتها زاد التوتر في الإقليم بشكل كبير لحد الصراع المسلح بينها بالإضافة للموقع الصحراوي الذي يتمتعه بطبيعة بحرية تحظى بأهمية كبرى والامتداد الساحلي الذي له أهمية إستراتيجية لدول الجوار خصوصا الجزائر والمغرب .

. البعد التاريخي فلقد شهدت المنطقة محاولات عدة إسبانية للسيطرة عليها منذ سقوط الأندلس 1492 وفي 1900 اتفقت إسبانيا مع فرنسا القوة الاستعمارية الكبرى المحتلة للجزائر 1830وجزء من المغرب وموريتانيا بموجبها تم الفصل بين وادي الذهب والحدود التابعة لموريتانيا وفي 1992 قامت إسبانيا من جانبها بتحديد منطقتي "طرفايا"وايغني" لتكون حدودا لها في الجزء الغربي من المغرب وأكملت سيطرتها على كل الصحراء الغربية في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي ،

[1] صلاح الدين حافظ ، حرب البوليساريو ، دار الوحدة ، بيروت ، لبنان ، د.ط، 1981 ، ص 281

لكن بعد استقلال المغرب طالب بممتلكات الإسبان شمال غرب أفريقيا (مليلة وسبتة) وموريتانيا كمستعمرة فرنسية وأرسلت المغرب وحدات عسكرية عام 1957 لقتال القوات الإسبانية والفرنسية في طرفايا والساقية الحمراء وريودوأورو " والجزء الشمالي من موريتانيا بهدف تحريرها وضمها لسيادته وتمكن من إلحاق الهزائم بهم بفضل الدعم الصحراوي من خلال جيش التحرير الصحراوي حيث تراجعت إسبانيا واتفقت مع فرنسا لتطويق المقاومة من خلال تقدمها من طرفيا وتتحرك فرنسا من شمال موريتانيا [1]، فمصالح الاحتلال المشتركة حتمت على إسبانيا التعاون مع فرنسا رغم تخوفها من أطماعها الكبرى بالمنطقة باعتبار فرنسا كانت تمثل القوة العسكرية الكبرى سواءا من حيث النفوذ أو من حيث القوة العسكرية المؤثرة في مجريات الواقع خصوصا وأن فرنسا كانت تحتل منطقة مهمة ومساحة كبيرة من شمال إفريقيا تتمثل في الجزائر التي اعتبرتها جزء لا يتجزء من الإمبراطورية الفرنسية بحيث كانت تقيم فيها ترسانة من القوة العسكرية البشرية والمعدات الثقيلة الضخمة والقواعد العسكرية الكبيرة والمتنوعة في ربوع البلاد.

. البعد الديموغرافي يبلغ عدد سكان الصحراء الغربية حسب السلطات الإسبانية حوالي 50ألف نسمة منهم 1800 أوروبي و22 ألف جندي ‘سباني ، وحسب السلطات المغربية فسكان الإقليم هو 750ألف نسمة ، لكن هناك الكثير من السكان منفيون أو يسكنون في مخيمات تندوف بدولة الجزائر المجاورة وهو الأمر الذي دفع لعدم قيام استفتاء حول تقرير المصير حيث تصر المغرب على أن يكون سكان الصحراء المقيمين بها هم فقط المعنيون به لكن جبهة البوليسارسو ترفض ذلك وتطالب بأن يشمل الاستفتاء حتى المقمين خارج الصحراء دون استثناء ، وسكان الصحراء الغربية معظمهم من العرب يتكونون من 17 قبيلة تتحدث اللهجة الحسانية وهي قريبة للغة العربية الفصحى ، كما يوجد البربر أي الأمازيغ الذين يشكلون نسبة قليلة من عدد السكان موجودون في الأجزاء الشرقية من الصحراء الغربية كما توجد أقلية إسبانية من المستوطنين الذين بقوا عقب الاستقلال ينتمون للمسيحية الكاثوليكية ، كما يوجد من يتحدوث اللغة الإسبانية بسبب المدارس التي أنشأتها

[1] جلال يحي ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية ، دار المعارف ،القاهرة ، مصر العربية ، د.ط، 1981 ، ص 511

إسبانيا[1] رغم أنهم ليسوا من الأسبان وهو شان كل المستعمرات التي تنشأ أجيالا من الذين يحملون ثقافتها وذلك لضمان بقاء وجودها المعنوي والثقافي حتى بعد زوال المحتل بسنوات

. البعد الاقتصادي :

تعتبر الموارد الإقتصادية للصحراء الغربية مهمة جدا وهي حجر الزاوية في التنازع حولها فالإحتلال الإسباني اهتم بمخزون الثروات الطبيعية والنفطية في مرحلة الخمسينات ومن أهم المعادن نجد الفوسفات 1.6 مليون طن بنقاوة تبلغ 31 في المائة موجود بمدينة العيون الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي ،وكذلك الحديد الذي بلغ الإحتياط أكثر من 700 مليون طن وتوجد مناجمه في غراسة وزميلة وتبلغ الخامات في التربة 65 بالمائة ، والنفط الذي هو ثروة باطنية بدأ التنقيب عليه في فترة الاحتلال الإسباني الذي عمل على الاستغلال من خلال رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال [2]

تعد مشكلة الصحراء الغربية من المشكلات المعقدة في المنطقة بالنسبة للأمم الممتحدة والتي صارت محل نزاع بين المغرب والبوليساريو الصراع الذي أدخل أطرافا أخرى إقليميا كالجزائر وموريتانيا أدى لتنافر الدول والحروب المفتوحة بينها ، فلقد أثرت قضية الصحراء الغربية في جهود التكتلات المغاربية وهو ما تعلق بتفعيل إتحاد المغرب العربي منذ انطلاقته عام 1989 والأمر أزداد سوء في عام 1994 عندما تم تعليق اجتماعات القمة المغاربية بسبب الخلافات الناشئة بين المغرب والجزائر حول القضية الصحراوية رغم أن المغرب وجبهة البوليساريو يؤمنان بضرورة وجود الحل المرضي للطرفين ، كما أن الجزائر تؤمن كذلك بضرورة تفعيل الإتحاد المغاربي كما تؤمن بذلك المغرب و قضية الصحراء الغربية التي تسيطر عليها المملكة المغربية في الواقع تبلورت بعد إعلان الإقليم رغبته في الانفصال التام عن المغرب من خلال ممثله الشرعي المتمثل في الجبهة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب

[1] عبد الوهاب بن منصور ، قبائل المغرب ، الرباط ، المغرب الأقصى ، 1993 ، ص 05

[2] علي الشامي ، مصدر سابق ، ص 16

والتي تختصر بكلمة البوليساريو ، التي أعلنت الحرب على المملكة المغربية لتحرير أراضيها بشكل كامل استنادا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لقوانين الأمم المتحدة .

المبحث الأول إسقاط تحليلي لدور الإمارات العربية في قضية الصحراء الغربية

المطلب 01 . العلاقات المغربية مع الإمارات ودول الخليج العربي تاريخيا :

ترجع العلاقات بين المغرب والإمارات لتاريخ 1972 في عهد الملك الرحل الحسن الثاني والراحل الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان مؤسس الإمارات العربية المتحدة ، حيث كانت المغرب من أوائل الدول التي دعمتْ امة إتحاد دولة الإمارات العربية ومنذ ذلك الحين شهدت علاقاتهما تزايد وقوة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والأمنية والسياحية والثقافية[1] ، في عام 1985 قويت العلاقات بين البلدين من خلال تشكيل لجنة مشتركة عقدت أو دوراتها عام 1988 و2001 و2004و2006 وصولا توقيع حزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في عدة مجالات بحضور الملك **محمد** السادس وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد بلغ عددها إحدى وعشرين اتفاقية ومذكرة في مختلف المجالات المهمة بين الدولتين .

بعد موجة ما يسمى بالربيع العربي الذي ضرب المنطقة العربية لتغيير الأنظمة الحاكمة الجمهورية عملت دول الخليج على استقطاب الأنظمة الملكية العربية في تكتل واحد لحماية نظامها الملكي فكان الهدف ضم المغرب الأقصى حيث عملت دولة الإمارات على ضخ مبالغ مالية بالمليارات الدولارات في المغرب من خلال شركة الجرف الأصفر المتعلقة بالكهرباء التي تعتمد عليها المغرب في سد حاجياتها الطاقوية ، كماّ أن الإمارات تستحوذ على نصف اتصالات المغرب[2] ، وتمكنت الإمارات من الاستفادة على مستويات ثلاث

وائل بورشاشن ،تقرير يلامس تطور العلاقات الوطيدة بين المغرب والإمارات المتحدة ، هيسبريس ، تاريخ الدخول2021/01/01 ، مركز الجزيرة للبحث والدراسات ، مقتبس عن مقال لمصطفى جالي باحث في العلوم السياسية

[1]

[2]Adel abdelghafar and Anna Jacobs ,morocco-Saudi relations ,trouble amongst royals broodings march 2019, accessed janvei2021

. الاقتصادي يتعلق كون المغرب بوابة لإفريقيا وّأوروبا لدول الخليج التي تبعث عن الهيمنة خصوصا السعودية والإمارات باعتبارها تتمركز في موقع إستراتيجي يطل على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط .

سياسيا . تعتبر تجربة النظام الملكي المغربي حول الإصلاح الداخلي مهمة لحفظ الاستقرار الداخلي في ظل تراجع كبير للجمهوريات العربية في منطقة الشرق الأوسط التي لها دور فاعل كالعراق وسوريا

الجيوسياسي . يتعلق بضرورة وجود الإمارات العربية في منطقة شمال إفريقيا من خلال توطيد علاقات قوية مع النظام المغربي لضمان حصر مد الربيع العربي الذي يقود مصالحها ومخاوفها من وصول التيار الإسلامي للسلطة خصوصا تيار الإخوان المسلمين الذي يؤمن بالديمقراطية كوسيلة للوصول للسلطة لتمرير مشاريعه السياسية والثقافية [1]،

إستراتيجيا . من خلال التعاون العسكري والأمني مع المغرب وتبادل الخبرات حيث صادق الجانبان في مارس 2015 على تعاون عسكري متمثل في دراسات وصناعات عسكرية كما تم حث المغرب على الدخول في التحالف العربي لمحاربة الحوثيين باليمن الذي تزعمته السعودية وأيضا التحالف الدول لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي لدولة الإمارات في المنطقة ، ولا شك أن اعتراف الإمارات بسيادة المغرب على الصحراء الغربية جاء بشكل براغماتي يهدف لترسيخ وجودها في المنطقة وهو ما يفسر قدرتها على إقناع المغرب بضرورة التطبيع مع إسرائيل كطريق لتثبيت سيادتها على الصحراء الغربية [2] ، على الرغم من التخوف المغربي من توسع هيمنة دول الخليج على المنطقة خصوصا التدخل في شؤون المغرب حيث استدعت المغرب سفيرها من ابوظبي وأفرغت سفارتها وقنصليتها من جميع المستشارين وقللت

[1] مرجع سابق

[2] شرف كمال ، مجلة الخليج أنلاين ، تاريخ الدخول 03-01-2021

من التمثيل الدبلوماسي إلى الجانب الإداري فقط[1] ، ويتبين ذلك من خلال أزمة قطر مع السعودية والبحرين والإمارات هذه الدول التي أعلنت الحصار وطبقته على قطر مما جعل المغرب يقف بشكل محايد في الأزمة في بدايتها لكن مع أقدامه على إرسال مساعدات لقطر تطور الأمر الذي فهمته الإمارات على أنه تحيز لدولة قطر خصوصا أنها عملت هي الأخرى على التقارب السياسي مع المغرب من خلال دعم الإصلاح فيه وجاءت نتيجة ذلك تمكين التيار الإسلامي من الوصول للسلطة في المغرب بقيادة الحكومة لولايتين متتاليتين [2]، ففي سنة 2011 سعت دولة الإمارات لبذل جهد كبير من أجل ثني الملك محمد السادس عن المسار الديمقراطي الذي سعى له من أجل التقارب مع المحتجين ضد الحكومة من خلال الحوار معهم فنتج عن ذلك حزمة من الإصلاحات عبرت عن مرونة النظام المغربي لضمان أمن بلاده ، حيث شهدت المغرب تقارب وتعاون وثيق بين الملك وحزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي الذي تقاسم السلطة مع الملك في إطار ائتلاف حكومي هذا التوجه من شأنه تقويض العلاقة مع الإمارات التي ترفض أي تعاون إشراك التيار الإسلامي في السلطة حيث قامت الإمارات بمحاولات للسيطرة على المساجد في فرنسا التابعة للمغرب حسب موقع موند أفريك" لكن المغرب سبقها وقام بعزل رئيس مسجد إيفري الكبير بباريس الذي تورط في التعاون مع الإمارات عبر رجال مخبراتها في أوروبا وذلك للحد من إنتشار المذهب المالكي المغربي [3]، على اعتبار أن الجانب الثقافي يحظى بمكانة محورية في توجهات السياسة الخارجية المغربية نحو إفريقيا وذلك نظرا للتأثير الحضاري والتماسك بين مختلف مكونات الهوية الثقافية المغربية التي اكتسبت مع مرور الوقت قوة ومناعة كبير بفعل التعايش والتسامح الذي يميز المجتمع المغربي ومكوناته رغم اختلافها العرقي والديني واللغوي الذي نلمسه بشكل واضح هناك..

---

[1] Catarina lalovnovka la marocain adonne le papal – arabat devon and assadeur et de ses deus con seuls ausc émirats arabes unis Maghreb intelligence,accesed janvei 2021

[2] رجاء غرب ، الأزمة الخفية تنفجر بين المغرب والإمارات ، قناة العالم مارس 2020، تاريخ الدخول يوم الأربعاء 03-01-2021

[3] Islam de France état monde Afrique luai 27-2020 accessed 03-01-2021

المطلب 02 . الدور الإماراتي في الصحراء الغربية وأهدافه

إن أعادة فتح قنصلية الإمارات في الصحراء الغربية جاء كخطوة مهمة من طرفها لإعادة دفع العلاقات مع المغرب نحو الأمام وإنخراطه في تحالفات الإمارات مع إسرائيل وأمريكا بشكل مباشر وعلى الطاولة بدلا من العلاقات السرية مع الكيان الإسرائيلي التي دامت لسنوات في إطار مزيد من الشرعية للكيان والترويج الثقافي له ، لذلك بعد ثلاث أشهر من توقيع الإمارات والبحرين أتفاق التطبيع مع إسرائيل وأزيد من شهر على افتتاح أبوظبي لقنصلية لها في إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه بين المغرب والبوليساريو سارت الرباط وفي خطوة صادمة للعالم الإسلامي ودول الجوار خصوصا الجزائر حليفة البوليساريو وتونس سارع للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي وذلك مع اعلن عنه الرئيس الأمريكي يوم الخميس 10ديسمبر 2020حول أتفاق هو الرابع من نوعه في أربعة أشهر يقضي بتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل إذ قال في تغريدة له عبر تويتر إن إسرائيل والمغرب اتفقا على أقامة علاقات دبلوماسية كاملة واصفا الأمر بأنه اختراق هائل للسلم في الشرق الأوسط ، كما أعلن اعترافه للمغرب بالصحراء الغربية جزءا من المغرب مشيرا إلى اقتراح المغرب للجاد والواقعي للحكم الذاتي هو الأساس الوحيد والحل الدائم لتحقيق السلام المزدهر حسب تعبيره [1] وهو ما عزز ثقة المغرب في الإمارات وأمريكا لذلك قام بتوثيق علاقاته مع إسرائيل بشكل رسمي وعلني مع أن ذلك يخالف مبادئه الوطنية والإسلامية ، فدور الإمارات هنا يكمن في كونها وسيلة مهمة لضم مزيدا من الدول العربية وحثها على التطبيع من خلال الاستثمار والمشاريع الاقتصادية الكبيرة مستغلة حاجة الدول لها ، طبعا الأمر كله يدخل ضمن فلسفة ميكيافلية تقوم على سياسة الغاية تبرر الوسيلة ، ذلك أن إقدام الإمارات على فتح قنصلية في الصحراء الغربية لم يكن لدفع عملية السلام بين المغرب والبوليساريو أو لتأييد المغرب في مساعيه بل من أجل العمل عن قرب لإقناع الملك المغربي بالتطبيع مع إسرائيل على أساس أن ذلك يضمن بسط سلطته الكاملة على الصحراء الغربية بدعم أمريكي وهو ما يفسر قيام الإمارات بتلك الخطوة بعد أيام قليلة من إعلان السودان قبوله أقامة علاقات رسمية

[1] شرف كمال ، مجلة الخليج أنلاين ، مرجع سابق

مع تل أبيب مقابل قيام أمريكا بحذف دولة السودان من قوائم الإرهاب ومساعدتها ماليا ، يجري كل ذلك في ظل السكوت ألأممي التام حول قضية الصحراء الغربية التي تقف منها موقف الحياد فلا هي تعترف بوجود جمهورية صحراوية ولا يحق المغرب بالسيادة عليها على الرغم من تمكنها من وقف إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو عام 1991 ، فمنطقة الصحراء الغربية تعد ذو أهمية كبرى بالنسبة للمغرب ومن المعلوم أن هذا الإقليم يتمتع بثروة ضخمة من الفوسفات إضافة إلى ثرواته السمكية بالمحيط الأطلسي والمعادن المهمة كالحديد بجنوب السمارة والفحم الحجري والنحاس واليورانيوم ، كما أن الإقليم هو امتداد للدول الثلاث المحيطة به من الجنوب المغربي فالغرب الجزائري إلى الشمال الموريتاني ، وقضيته تحمل بعدا وطنيا يكمن في التحرر التام من الاحتلال وبناء وطن صحراوي مستقل [1]

وهذه الخارطة التالية لشمال أفريقيا تبين لنا منطقة الصحراء الغربية وحدود الهيمنة المغربية عليها حيث يطالب المغرب السيادة على الصحراء الغربية وهو يدير زهاء 85 في المائة من مساحة هذا الإقليم ويمارس عليه سيادة فعلية وهو الجزء الواقع غربي "بيرم" ويعتبره المغرب جزءا من التراب المغربي . على الرغم من عدم اعتراف الأمم المتحدة بسيادة المغرب عليه ولا تعترف كذلك بإقليم الصحراء الغربي غير خاضع للحكم الذاتي[2]

[1] قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الدوحة ، قطر ، د.ط، 2018

[2] هيومن راتش وواتش ، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف ، 2008 ، ص 1

المبحث الثاني : الصحراء الغربية في عيون قرارات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي

قبل التطرق لتفاصيل قرارات الأمم المتحدة حول ملف الصحراء الغربية ندرج وثيقة رسمية للأمم المتحدة عبر جمعيتها العامة لتبيان موقفها من القضية المتنازع عليها إقليميا

المطلب 03 . قرارات وبنود الأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية :

بعد النظر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية نتج مايلي

أكدت على حق الشعوب في تقرير مصيرها دون قيد وفقا لمبادئ الأمم المتحدة المؤرخة في 1960**إستنادا للقرار 14-15** الصادر عن الجمعية العامة الذي يعتبر المرجع الأساسي الذي يعود إليه الأصل في حق الشعوب في تقرير مصيرها في كل المجالات المتعارف عليها عالميا كما نصح القرار على أن تتبع خطوات قريبة لمنح الشعوب غير المستقلة استقلالها التام وأن لا تتخذ أي ذريعة تأخير ذلك بشكل ينكر حق الإنسان ويخالف مواثيق وبنود الأمم المتحدة ويعيق السلام والتعاون الدوليين [1] ، حيث عبرت الأم المتحدة عن ارتياحها للإتلاف بين المغرب والبوليساريو من أجل تنفيذ خطة التسوية خلال محادثاتهما المباشرة الخاصة التي أجريت برعاية السيد "جيمس بيكر الثالث" المبعوث الشخصي للامين العام وتحث الطرفين على المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات بشكل تام وأكدت الأمم المتحدة مسؤوليتها التامة إزاء الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وطالبت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ قراراتها في الصحراء الغربية ، مستندة للشرعية الدولية المتعلقة بالقرار الثاني المتعلق بالشر عنة الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966 والذي جاء في نص المادة الأولى منه .. أن كل الشعوب لها الحق في تقرير المصير ولها بموجب هذا الحق أن تقرر بحرية وضعها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تنميتها الاقتصادية والسياسية والثقافية [2]وبالنظر للوضع القائم في الصحراء الغربية نجد أن السلطة المغربية تخالف قوانين الأمم المتحدة بشكل واضح إذ لا تعترف بحق الصحراويين في تقرير

[1] انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن السنة الخامسة والأربعون ملحق أبريل ومايو ويونيو 1990 الوثيقة s/2160

[2] نص الإعلان كامل باللغة العربية من الموقع الإلكتروني لمكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينوسوتا الأمريكية ، أنظر الموقع htt//www1umn edu1 humanrts/arabe/b100 .html

مصيرهم سواء بإقامة استفتاء حر لتقرير مصيرهم أو بالتمتع المطلق في تسيير ثرواتهم الاقتصادية التي تستغلها هيا بشكل مباشر، كم ترفض قيامهم بأي ممارسة سياسية حرة لضمان حقوقهم .

كما ينص **القرار الثالث للأمم المتحدة2625 المؤرخ في أكتوبر 1970** الذي تم إتخاتذه بالإجماع المتضمن التصريح الخاص بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة تم فيه الإقرار بالتالي :

. إن تأسيس أو إنشاء دولة سيدة مستقلة أو الاندماج الحر مع دولة مستقلة أخرى يشكلان أنماطا مختارة من ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها .

. حق كل الشعوب في تقرير مصيرها من دون تدخل أجنبي بما في ذلك تقرير وضعها السياسي والسعي لتنميته ، والملاحظ أن الصحراء الغربية لا يتمتع شعبها بحق تقرير مصيره بنفسه بل يخضع لتجاذبات المغرب مع الدول المجاورة التي تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في القضية ودعمها عسكريا مثل الجزائر وموريتانيا وهو ، كما أن المغرب لا تعترف بوجود شعب في الصحراء الغربية يختلف عنها عرقيا وثقافيا ، وكل هذه الدلالات تخالف القرار ألأممي 2625 مما يعرقل تطبيقه بشكل سلس وديناميكي

. القرار الرابع وهو البروتوكول الاختياري لشرعنة الحقوق المدنية والسياسية المؤرخ عام 1977 يتضمن هذا القرار آلية لتمكين جهود تنفيذية لمتابعة تنفيذ حق تقرير المصير ومراجعة الدول والتحقق من التزامها بتنفيذه ، وهذا القرار لم يدخل حيز التنفيذ في الواقع بسبب التدخل والضغط الأمريكي على قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بالسيطرة الأمريكية على مجلس الأمن من خلال استخدام حق الفيتو وعرقلة عمل مجلس الأمن وإتخاذ قراراته حيث أستخدم في موضوع عضوية الأمم المتحدة تحديدا هذا من ناحية إيجابية قد يريد به إراءا تنظيميا ومن ناحية أخرى تعتبر السيطرة والعرقلة الأمريكية لعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن إحدى أهم أسليب أمريكا التي تدير بها الصراع الدولي في ظل الحفاظ على مناطق نفوذها ونحن نعلم مدى التقارب الأمريكي والمغربي منذ الحرب الباردة

ضد المعسكر السوفيتي ، فأمريكا تعد أكثر الدول استخداما للفيتو منذ 1970لأجل مصالحها أو لرفض إدانتها أو إدانة حلفائها [1]، خصوصا بريطانيا وإسرائيل لضمان أمنها وعدم محاسبتها أمميا

. القرار الخامس الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا في 24-25- جوان 1993 الذي أقر على أحقية شعوب الأمم المتحدة في تقرير مصيرها وأكد أنه لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير والحق في تحديد مركزها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تحقيق نمائها وإنكار هذا الحق هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان [2]، ومن الواضح أن المغرب يمارس انتهاكات واسعة ضد حقوق الإنسان في الصحراء الغربية من اعتقالات تعسفية وتهجير وتعذيب داخل السجون والتمييز العنصري ضد العرق الصحراوي وعدم توفير الحماية الجسدية والقانونية للمناضلين السياسيين الصحراويين .

المطلب 04 . قرارات الإتحاد الإفريقي حول حق تقرير المصير

من المعلوم أن معظم دول الإتحاد الإفريقي عانت من الاستعمار التقليدي الغربي وخاضت مشاكل حول ترسيم حدودها لذلك رسخت مبدأ يقوم على أن سيادة الدول تتعلق بالحدود الموروثة عن الاستعمار وبذلك قطعت الطريق أمام المزاعم المتعلقة بالسيدة التاريخية على الحدود والتي تتخذ منها المغرب مرتكزا قوية لحقها في الصحراء الغربية ، ومن بين أهم قرارات الإتحاد الإفريقي حول حق تقرير المصير **نجد** :

أولا إعلان الجزائر الصادر في جويلية عام 1976 الذي ينص على حق كل شعب في تقرير مصيره وتحديد وضعه السياسي بشكل تام دون تدخل أجنبي خارجي في شؤونه

[1] محمد يوسف الحافي ، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي ، دراسة في فلسفة السياسة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 2014 ، ص 162

[2] أسبيون إيدي ، تعليق على إعلان حقوق الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أولغوية ، منشور بدليل الأقليات ، ص 08

ثانيا نص المادة 20 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان المؤرخ في 1981 : المتعلق بتقرير الحق لكل شعب في الوجود وله الحق المطلق في تقرير مصيره ويختار نمط إدارته السياسية بشكل إرادي وحر[1] .

حق تقرير المصير من وجهة القانون الدولي

لاشك أن حق تقرير المصير يعد جانبا مهما في إطار حماية الشعوب ومكتسباتهم السياسية والثقافية في ظل مبادئ الأمم المتحدة وهناك أشكال تعبر عن طبيعة حق تقرير المصير

. حق تقرير المصير الخارجي : ونعني به حق تقرير المصير الذي تطالب به الشعوب المستعمرة وهو الحق الذي نادى به إعلان الجمعية العامة سنة 1960 الذي سبق ذكره

. حق تقرير المصير الداخلي وهو حق أغلبية الشعوب داخل الوحدة السياسية الممثلة لها في ممارسة السلطة وفقا لمبادئ القانون الدولي لإقامة شكل الحكم والمؤسسات الوطنية بصورة تتلاءم مع مطالب هذه الأغلبية [2] ،وهو في الغالب مرحلة متطورة لحق تقرير المصير وغالبا ما ينتهي بالانفصال لأنه يتضمن مجموعة مختلفة وإثنية تسعى للانفصال عن الدولة الأم وهو ما وقع في جنوب إفريقيا التي قامت الأغلبية الإفريقية من إنهاء الحكم العنصري من طرف البيض البريطانيين وأقاموا دولة مستقلة عن بريطانيا ،فمشكلة الصحراء الغربية تكمن في تاريخ الاحتلال الإسباني للإقليم الذي ترك وضعه بلا ترسيم إذ قام ملك المغرب الحسن الثاني برفض الاستفتاء الإسباني وطالب بعودة الأوضاع في الصحراء إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال الإسباني وطالب بإحالة الملف للمحكمة الدولية ، لكن ورد في الرأي الاستشاري للمحكمة بتاريخ 1975 أكتوبر أنه بينما المغرب وموريتانيا كانت لهما علاقات مشروعة بالمنطقة قبل إستلاء الأسبان عليها لكن هذه العلاقات لا ترقى لمجال فرض السيادة عليها وبالتالي لا ترقى للتأثير في تطبيق القرار ألأممي القاضي بتقرير مصير الإقليم [3] ، فالحدث

[1] محمد عزيز شكري ، حق تقرير المصير ، مقال منشور بموسوعة العلوم القانونية والاقتصادية الصادر عن هيئة http://wwwarab

[2] المرجع نفسه

[3] الصحراء الغربية . رأي إستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 محكمة العدل الدولية الفقرة 162

المفصلي في القضية يعود لتاريخ 1976 الذي أعلن فيه ملك المغرب عن المسيرة الخضراء البشرية نحو أراضي الصحراء الغربية وهي تعتبر عملية استيطان بشري بغرض الاحتلال وتغيير البنية الديموغرافية للمنطقة حيث ضمت 350 ألف مدني من المغاربة الذين بقي الكثير منهم في الإقليم واستوطنوه تزامنا مع دخول الجيش المغربي للمنطقة وقام بتجزئتها مع موريتانيا في نفس السنة التي وكان دافع موريتانيا وجود علاقات تاريخية تربطها بالمنطقة مما أجبر إسبانيا على توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف نقلت على إثرها بعض سلطاتها إلى كل من المغرب وموريتانيا ، تلاها الانسحاب التام لقواتها من الإقليم الأمر الذي أتاح الفرصة للقوات المغربية التي احتلت المناطق الشمالية في ظل انسحاب القوات الموريتانية التي تلقت ضربات قوية في عمق ديارها من طرف البوليساريو قامت المغرب باحتلال المناطق الجنوبية كذلك لتطويق قوات المقاومة الصحراوية [1] ، وعلى الرغم من تأييد موريتانيا لقرار المغرب المطالب بضم الإقليم لدى المحكمة الدولية إلا أنها اعترضت على أسئلة الاستفتاء وطالب بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالا ثالثا وهو العودة إلى الوطن الموريتاني ولذلك تم تسليم مذكرة للأمم المتحدة في 20 أوت 1979 أكدت فيها موريتانيا إن الصحراء الغربية الخاضعة للإدارة الإسبانية جزء لا يتجزأ من الأراضي الموريتانية وأنها لم تفوض أحدا لين

وب عنها مع الدولة المسيرة للإقليم في إشارة لتدخل المغرب [2]، يتضح من ذلك أن المغرب فرض رأيه في الواقع بالتعاون غير المباشر مع سلطات الاحتلال الإسباني التي مهدت له الطريق لدخول قواته للمنطقة متحديا الأمم المتحدة التي أقرت بحق تقرير مصير الشعب الصحرواي الذي خرج لتوه من فترة الإحلال الإسباني ، ذلك الأمر الذي سيكرس فيما بعد لانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الصحراوي باعتبارهم سيصبحون أقليات عرقية داخل الإقليم الذي غيرت المغرب من طبيعة مكوناته البشرية وذلك لتبرير ضمها له بحكم وجود علاقات وقرابة مع سكانه .

[1] هيومن رايتش وواتش ، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين ، مرجع سابق ، ص 19

[2] عبد الملك خلف الله ، أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية) دار البصائر ـالجزائر ، د.ط، 2011 ، ص 264

العلاقة بين حق تقرير المصير وبين الأقليات

القانون الدولي يركز على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدتها على أساس عدم التدخل في الشأن الداخلي لها ، لكن القانون نفسه يشترط ضرورة عدم وجود ما يمنع التدخل في الشؤون الداخلية وهو ما تعلق باحترام المواطنين فمتى صارت الدولة تنتهك حرمتهم وتستخدم أجهزتها الأمنية والسياسية لقمعها أو التضييق عليهم خصوصا ما تعلق بالأقليات العرقية أو الدينية أو الإثنية صار التدخل وفقا للقانون الدولي مطلبا إنسانيا وقانونيا لا يتعارض مع سيادة الدولة وكثيرا ما يقع خرق للقانون الدولي بسبب مشكلة الأقليات في الدولة ذات الأغلبية ، فالمغرب يحتج لدى الأمم المتحدة بأن موضوع الصحراء الغربية مرتبط بالشأن الداخلي والتدخل فيه انتهاك لسيادته ، لكنه يغض الطرف عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الصحراوي التي تمارسها أجهزته الأمنية ضد سكان الإقليم الصحراوي ، ويرفض أي تدخل أممي سواء عبر المساعدات أو التعاون مع دول الجوار كالجزائر التي تأوي اللاجئين الصحراويين في تندوف، وذلك بعد موجة من النزوح للصحراويين بداية من عام 1976 بعد تقدم القوات المغربية إلى داخل الأراضي الصحراوية وتوجيهها هجمات مباشرة عبر الجو وهو انتهاك صارخ لحقوق المدنيين وتهديد حياتهم دون مراعاة لمواثيق الأمم المتحدة حيث أتجه الكثير منهم نحو الصحراء الجزائرية بتندوف حوالي 50 ألف صحراوي في واستقروا في مخيمات وفر آخرون نحو موريتانيا كذلك ، كما أن المغرب بحق سلطة الواقع على الإقليم مارس الكثير من العراقيل ضد مسار الاستفتاء الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1995 ، كما أن تقرير الأمم المتحدة حول أوضاع الصحراويين في الإقليم لا تبشر بخير فإضافة لحرمانهم من حق تقرير المصير هم محرومون من حقوق أخرى كحرية التعبير عن أرائهم أو حرية تكوين جمعيات للدفاع عن حقوقهم المدنية [1]، كما أن الأمم المتحدة كانت متراخية جدا فلم تقم بزيارات للوقوف على معانات الصحراويين في مخيمات تندوف رغم التعاون الكبير لجبهة البوليساريو في هذا الموضوع ، ففي النهاية أصبح الصحراويون أقليات في بلادهم يعاملون كاللاجئين بالمخيمات ومحرومون من الحقوق وسط التعنت المغربي والتصعيد الأمني

[1] المرجع السابق ، ص 22

ضد المدنيين بحجة وجود القوات المسلحة الصحراوية التابعة للبوليساريو التي تعتبرها المغرب حركة منظمة إرهابية وهذا الصراع يهدد بشكل مباشرة مستقبل الصحراء الغربية واستقلالها التام

مفهوم الأقليات حسب القانون الدولي

يعرفها القانون الدولي بأنها مجموعة من مواطنين دولة تختلف عن أغلبية السكان في الجنس أو الدين أو الثقافة مع شعورها بالتهميش أو الاستهداف وعدم تمتعها بالهيمنة على أي المجموعات الأخرى مما يوجب حماية القانون لها [1]،الملاحظ من هذا التعريف أن صفة المواطنة مثبتة لهذه الأقلية وبالتالي فهي تتمتع بالحقوق والانتماء للدولة وبالتالي لا يشمل التعريف المهاجرين واللاجئين المدنيين بسبب الحروب أو السياسيين بسبب اللاديمقراطية في بلدهم الأصلي ، لكن لابد من الإشارة لخلل في التعريف يتعلق بوصفهم بعدم هيمنتهم على المجموعات الأخرى إذ كيف يفعلون ذلك وهم أقلية قد تكون ضعيفة لا تملك السيطرة كما هو الحال في الصحراء الغربية التي تسيطر عليها المغرب في كل المجالات فكان لابد للتعريف القانوني أن يصفها بالأقلية التي تتساوى في الحقوق مع الأغلبية بحسب القانون الخاص بالدولة ، فمثلا عندما نقارن الوضع بالصحراء الغربية نجد ممارسات عنصرية واضحة ضد الصحراويين خصوصا فيما يتعلق بالجانب الأمني وحرية التنقل والسفر للخارج وهذا جانب من تلك الممارسات حسب "هيومن رايتش وواتش" رغم انخفاض وتيرة المضايقات ضد السياسيين والحقوقيين الصحراويين المتعلقة بالسفر لكن يبدو أن العملية مازالت مستمرة إذ ترفض الإدارة العامة السماح للناشطين الصحراويين الذين يعملون كموظفين عموميين من استخدام إجازاتهم للسفر للخارج لتدوين قضيتهم ومثال على ذلك رفض وزارة الزراعة والتنمية الريفية السماح للغالية أدجيمي وهي نائب رئيس الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية الإذن لها للحصول على إجازتها المستحقة لأكثر من مرة باعتبارها تعمل بالوزارة بحجة أن خدماتها مطلوبة في العمل ولم تفلح في نيل الإجازة إلا بعد تقديمها

[1] أحمد وهمان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر العربية ، د.ط، 2001 ، ص 109

طلبا لدى الرباط عام 2008 أين تمت الموافقة على سفرها[1] ، فالسلطات تتخوف من النشطاء الذين يستغلون إجازتهم للسفر خارج المغرب لأجل ترويج قضيتهم للعالم عبر وسائل إعلام غربية حرة ، فهذا يبن لنا الانتهاك الصارخ ضد حرية التنقل للمواطن وهذا تمييز عنصري ضد الأقلية الصحراوية التي تنتمي لمنطقة ضمن ما تزعم المغرب أنه إقليم تابع لها تاريخيا ويدخل تحت سيادتها ، وهناك مثال أخر عن التعسف في ظروف الاعتقال والمحاكمة للصحراويين خصوصا الناشطين ونذكر على سبيل المثال أحد الناشطين الحقوقيين الذي أجرت هيومن رايتش ووتش لقاء معه بباريس يوم 04 أغسطس 2008 و هاتفته من السجن بالمغرب يوم 27 ماي 2008 وهو النعمة أسفاري الذي يعيش بفرنسا ودرس بجامعة مراكش المغربية وتخرج منها في مجال الحقوق حيث أسند المذكور عن واقعة محاكمته بالأساس إلى مقابلة مع المدعى عليه نعمة أسفاري ومقابلة محاميه مصطفى الراشدي من مراكش ولقد أعتاد رجال الشرطة المغربية حسبه على متابعته والسؤال عن من قابلهم والحديث الذي دار بينهم وعادة ما يكونون متخفين بزي مدني حيث لاحقته الشرطة مرات عدة ومنها عندما كان عائدا من فرنسا إلى مدينة السمارة بالصحراء الغربية في 2007 05 يناير أين قام ضابط شرطة متخفي بفحص أوراق السائقين وأخبره أنه لا يمكنه الدخول للمدينة لكن أسفاري أصر على الدخول وبعد مشادات كلامية وجسدية بينهما أحتجرته الشرطة بمقر الشرطة القضائية يومين على ذمة النظر ومن ثمة اقتيد للسجن لمدة سبعة أيام على ذمة التحقيق قبل المحاكمة ، على الرغم من أنه لم يتعرض لسوء المعاملة لكنه رفض التوقيع على محضر الشرطة لمخالفته لما قاله هو في الاستجواب وفي النهاية تمت إدانته بالمحكمة دون الأخذ بأقواله حيث عمدت المحكمة لتصديق أقوال الشرطة التي كانت تتعلق بعدم احترام رجال الشرطة وتدمير الملكية العامة في الطريق وأدين بشهرين حبسا غير نافذ مع غرامة مالية [2]، والملاحظ أن الشرطة المغربية تتعامل بتعسف واضح ضد الناشطين الصحراويين دون مراعاة حقوق الإنسان والمحاكمة العادلة له.

[1] هيومن رايتش وواتش ، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف ، مرجع سابق ، ص 121

[2] المرجع السابق نفسه ، ص 4.43 4

وبالعودة لمفهوم الأقليات نجد تعريف أخر لها بالنسبة للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حيث يقول التعريف " هي مجموعة لها أصل عنصري ثابت وتقاليد دينية و لغوية وهي الصفات التي تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش معه ويجب أن يكون عدد أفرادها كافيا للمحافظة على تلك التقاليد والخصائص كما يجب أن تثبت ولاءها للدولة التي تتمتع بجنسيتها [1] ، وفي النهاية يمكن صياغة تعريف واضح ونهائي لمفهوم الأقليات وهو أنها مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية المواطنين يشترك إفرادها في رابطة الدين أو العرق أو اللغة أو الثقافة ويحملون على المحافظة عليها في ظل تمتعهم بالانتماء للدولة ، والقضية المفصلية في مشكلة الأقليات تكمن في تعرضها للاضطهاد وعدم المساواة أمام بقية السكان بسبب الجنس أو الثقافة أو الدين فالإعلان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1992 المتعلق بحقوق الأقليات ينص على تمتعها بجميع الحقوق الأساسية التي تشمل كل نواحي الحياة بما في ذلك حق التنمية ووجود تمثيل سياسي لها لدى مؤسسات الدولة ، لكن تعد حقوق الأقليات فردية للأعضاء المنتسبين لهذه المجموعة حسب القانون الدولي مع العلم أن نيل تلك الحقوق لا يتم إلا في إطار الجماعة في الغالب المتعلقة بغالبية الشعب ، وبالنظر لقضية الصحراء الغربية يتبين لنا أن وضع الشعب هناك يعاني من التمييز الثقافي والعرقي بشكل ممنهج يعبر عن مخالفة صريحة للقانون الدولي من طرف السلطات المغربية التي تفرض سيادتها على الإقليم ولا يتمتع سكان الإقليم الصحراويين بأي ممارسة سياسية حقيقية ولا تمثيل لهم لضمان حقوقهم الأساسية خصوصا الجانب الاقتصادي والأمني حيث يمارس ضدهم عنف غير مبرر وخارج نطاق القانون بشكل مستمر

[1] محمد أبو العينين ، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ليبيا ، ط1 2008 ، ص 15

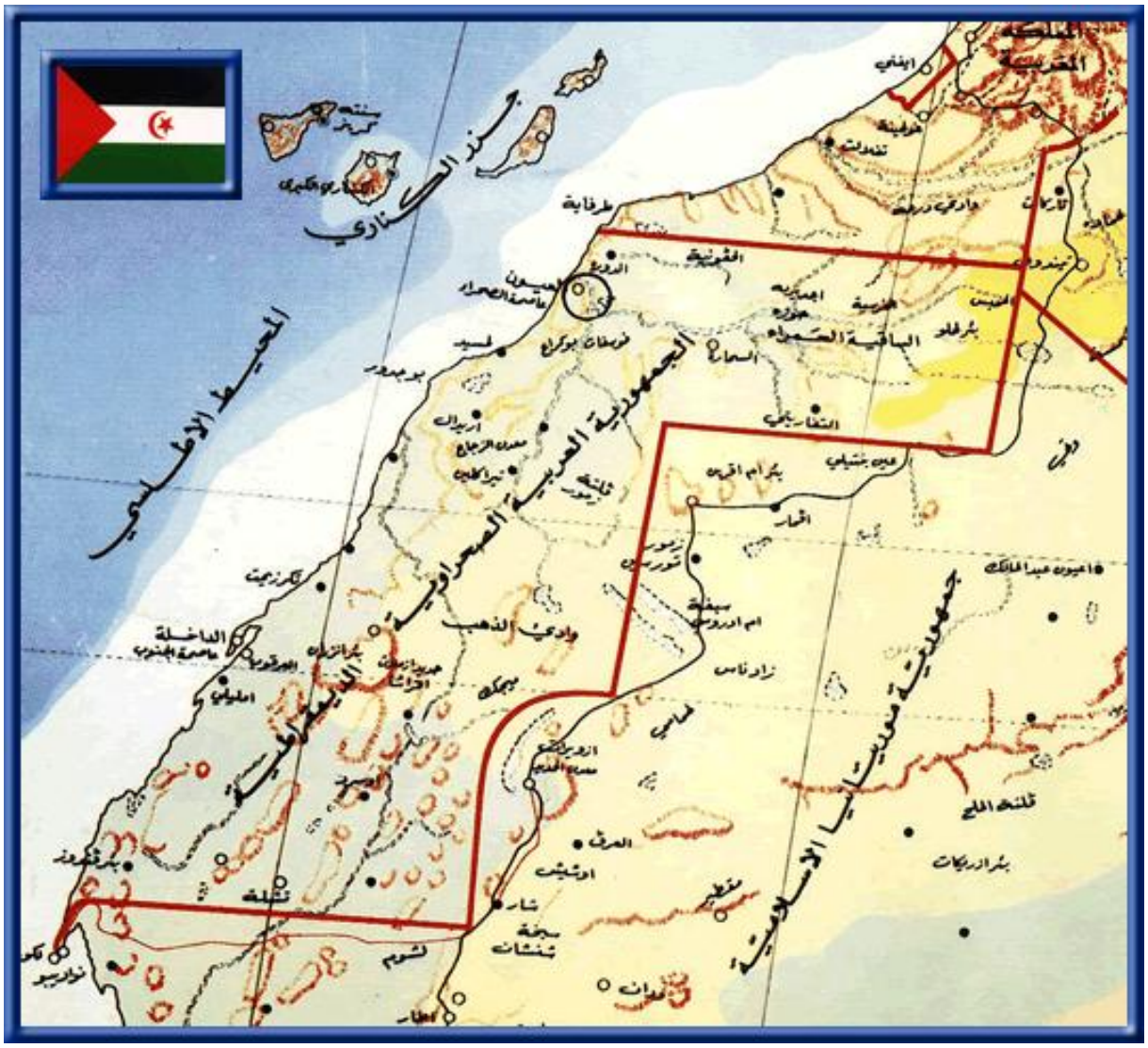

هذه الوثيقة (01) توضح خارطة الجمهورية العربية الصحراوية طبيعيا

المصدر ، محمد فخر الدين تراي ،الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا وجغرافيا وتاريخيا واقتصاديا ، منشورات العوادي ، الجزائر ، 2011 ، ص 95

الملاحق

الملحق 01 الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية 1875

الملحق 02 اتفاق مدريد سنة 1975

الملحق 03 المسلمات التاريخية للصحراء الغربية (لا تخضع لأي سلطان)

الملحق04 . قضية الصحراء الغربية في منظور المنظمات الدولية والإقليمية

الجانب التطبيقي : عبارة عن ملاحق بحثية لمسألة الصحراء الغربية

سنتناول في هذا الفصل التطبيقي المتعلق بتاريخ الصحراء الغربية مجموعة من العناصر المهمة وهي كالتالي

الملحق 01 الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية 1875

منذ نهاية القرن الرابع عشر ميلادي وبداية القرن الخامس عشر ميلادي قامت أوروبا بعدة محاولات استكشافية استهدفت مناطق مختلفة من العالم خصوصا القارة الأفريقية، بحثا عن مناطق يوجد بها مواد أولية وأسواق لترويج البضائع . إلا أن هذه الحملات لم تكن بريئة بقدر ما كانت حملات استعمارية ضمن موجة الاستعمار التقليدي الذي كانت تقوده الدول الكبرى في تلك الفترة ممثلة في فرنسا واسبانيا والبرتغال الأمر الذي أدى لاستخدام القوة العسكرية للإستلاء على هذه المناطق ذات الأهمية الحيوية واستغلال ثرواتها الطبيعية ، وكان من نتائج تلك الحملات ظهور مستعمرات جديد على امتداد المحيط الأطلسي حيث تسابقت الدول الاستعمارية على تقسيم مناطق النفوذ في شمال وغرب القارة الإفريقية ومن ذلك الغزو الاستعماري لإقليم الصحراء الغربية التي تمثل كل من الساقية الحمراء ووادي الذهب[1] ، وهذا الأمر يدخل ضمن الحرب العالمية بين العالم الإسلامي المترهل والمنقسم وبين الدول الصليبية القوية التي توجهت بأنظارها إلى تركة الدولة العثمانية وإلى البحث عن المناطق النفوذ واستغلال الثروات الطبيعية والبشرية والمواقع الاسترتيجية التي تتميز بها معظم الأقاليم الجغرافية للدولة العثمانية خصوصا القارة الإفريقية ، حيث كان أول اتصال للدول الغربية من إقليم الصحراء الغربية القرن 15م، مع العلم أن الحدود الصحراء الغربية كانت مجهولة بسبب التداخل بينها وبين الأقاليم المجاورة[2] ولاشك أن معظم الحدود الحالية لأغلب الدول الإفريقية سواء في الشمال أول جنوب الموروثة عن الاستعمار ولذلك اشترطت منظمة الوحدة الإفريقية ضرورة

[1] قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، د.ط،د.س ،ص 10

[2]Tony hadjes ,sahara occedental ,origine et jeusc une guerre au defert le harmatton, paris,p125

احترام هذه الحدود الموروث ولقد كان أول وجود غربي في إقليم الصحراء الغربية للفرنسي" جون بين كون " في ساحل "بوجادور"، حيث هاجم قافلة تجارية تنتمي قبيلة التقنة[1] من صحراء الغربية التي تعتبر أهم القبائل الصحراوية المكونة للشعب الصحراوي ، وبالعودة إلى كلام المؤرخين الذين قالوا أنه في سنة 1454، نزل أحد معمري الأسبان ويسمى Garcia Diego حيث سيطر على جزر الكناري تمهيدا لاستقدام حملة اسبانية نحوى الإقليم وبعد مضي الوقت أنشئ الأسبان قلعة لمراقبة سواحل الصحراء الغربية، وذالك بهدف ترص السفن المختلفة والبحث عن تجارة الرق والعبيد لتغطية طلب عليها في إسبانيا في تلك الفترة [2] ونحن نعلم أن الاستعمار الاسباني كان من أهم ممارساته هو تصدير الرق ما بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية واستغلالهم في بناء مشاريعهم الاستيطانية لكن تلك القلعة لم تصمد طويلة" سانتا كروز" بسبب مقاومة القبائل الصحراوية سنة 1524 وهو ما دفع الأسبان لمغادرة الصحراء الغربية متجهين نحوى أمريكا الجنوبية ن لكن الأسبان لم ييأسوا من المحاولة فخلال القرن 15و16 عشر ميلادي أعاد مجموعة من المستوطنين الأسبان لاحتلال الجزر الكناري وقيام بعدة حمالات في الصحراء الغربية بحثا عن الذهب والعبيد واستطاعوا السيطرة على الساقية الحمراء شمال الصحراء الغربية ، وتواصلت الحملات على سواحل الصحراء الغربية أثناء القرن 19و16 ميلادي ، طبعا من ذالك كله ترسيخ الوجود الإسباني شمال إفريقيا الذي كان المنافس الأول للوجود الفرنسي ن مع العلم أن القبائل الصحراء الغربية خاضت معارك طاحنة ضد المستعمرين الأوروبيين الذين كانوا ينسحبون دائما ويعدون الكرة مرة أخرى لكن في سنة 1863 استطاع الهولنديين احتلال بعض الجزر القريبة من سواحل الصحراء الغربية مما أدى إلى صراعات بين الدول الغربية الكبرى وتكللت تلك الصراعات بعد اتفاقيات مشتركة لتقسيم المستعمرات كما أنهم في القرن 19 استطاع الانجليز من خلال جورج غلاس "إقامة قاعدة تجارية في ميناء كون سادو الواقع على بعد

[1] بكر محمد عصمت ، الشعب الصحراوي ، قصة وكفاح ، دار البحتري للدراسات والنشر ، دمشق ، سوريا ،د.ظ ،د.س، ص 24

[2] المرجع نفسه ، ص ص25

6 كيلومتر شمال منطقة طرفاية[1] لكن مقاومة الصحراء الغربية أبعدتهم إلى حدود جزر الكناري المحتلة من قبل الأسبان مع العلم أن لبرتغال كانت تنافس على احتلال الصحراء الغربية وذلك لتامين طريق القوافل والبضائع الآتية من إفريقيا الحاملة لعبيد من إفريقيا خصوصا بعد احتلال البرتغال لميناء سبة المغربي ورأس بوجدور سنة 1455ن خلال القرن التاسع عشر ميلادي تمكن الأسبان الحصول على مستعمرات جد مهمة بموجب مؤتمر قرار برلين سنة 1884 حيث اتفقت فرنسا وإسبانيا على تقسيم مملكة المغرب ن كما للدول الأوروبية أقرت بسيادة إسبانيا على الصحراء الغربية، حيث أعلنت بعد ذالك إسبانيا لاحقا أن الصحراء الغربية محافظة تابعة لها[2]، غير أن القوات الإسبانية اكتفت بالتحصين في مراكز على شواطئ طرفاية والداخلة والكويرة ، بعيدا عن العمق الصحراء الغربية الذي كان يخضع لسلطة قبائل الصحراوية ، وذلك بعد اتفاق مع فرنسا لسنوات مابين 190و 1912، لكن الاحتلال الإسباني الشامل للصحراء كان في الثلاثينات حيث شمل ثلاث مراحل،

المرحلة الأولى :من خلال مؤتمر برلين المتعلق بتقسيم إفريقيا حصلت بموجبه إسبانيا بنصيب كبير في صحراء الغربية في الساقية الحمراء وواد الذهب وعقدت اتفاقيات مع رؤساء القبائل الصحراوية في ظل الصراع مع فرنسا[3]

-المرحلة الثانية : في سنة 1934 حيث تم اكتشاف المعادن والفوسفات الأمر الذي رسخ تمسك إسبانيا بالصحراء الغربية التي كانت تبحث عن تلك الموارد بالرغم من أنها لم تتمكن من الاحتلال لصحراء الغبية إلا بمساعدة فرنسا

-المرحلة الثالثة: تنحصر ما بين الستينات ونهاية عام 1975، وتحديدا في عام 1875، حيث تعتبر المرحلة الحاسمة للاحتلال الصحراء الغربية وشملت تطبيق فعلي وشامل ، تمثل فيما يلي ، وضع إدارة مركزية في الصحراء الغربية

[1] عبدالوهاب علي ، البوليساريو جيش وشعب ، دار المنارة للدراسات والترجمة ، دمشق ، سوريا ، د.ط،1987 ، ص 48

[2] المرجع نفسه ، ص 49

[3] أرزقي محمد نسيب ، دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الإستعمار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزائر ، د.ط، 1980، ص 40

– إنجاز هياكل اقتصادية من استغلال الثروات الطبيعية وبعض الخدمات الاجتماعية من خلال برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 1966 ، بميزانية تقدر ب 250 مليون بيزا حيث تأسست هياكل قاعدية من خلال الاستغلال المكثف للثروات الطبيعية المتوفرة في المنطقة حيث تم بناء المدارس الابتدائية وبلغ عدد المداس الابتدائية 78 وثانويتين وأنشأت الموانئ لاستقبال البواخر صيد خصوصا ميناء العيون ، وأصبحت القوانين الإسبانية سارية على الصحراء الغربية كما أن في إسبانيا عمدت إلى تشجيع سكان الإقليم على الهجرة للدول المجاورة ، واستقدام المستوطنين الأسبان، بلغ عدد المدنيين الأسبان 15ألف شخص عام 1975، إضافة إلى50 ألف عسكري و55ألف شرطي[1] ، ورسخت إسبانيا وجودها في الصحراء الغربية من خلال الجمع 800 رجل وإرغامهم على توقيع وثيقة تجديد الحماية لتوطيد ربط الإقليم العاصمة مدريد ، وذالك لتفادي أحد بنود الأمم المتحدة المتعلق بحق تقرير المصير لشعوب المستعمرات المقررة سنة 1961، كما انها أسست مجلس عمومي بالإقليم سنة عام 1967، يسمى ب الجماعة يتكون من 32 عضوا مختارين من طرف السلطات الإسبانية التي عينت مدينة العيون عاصمة للإقليم [2]

وخصصت مقاعد برلمانية لنواب صحراويين لهدف دمج الإقليم نهائيا بناء على قانون إنشاء مقاطعة الصحراء الصادر عام 1955، حيث يتولى حاكم عام إلى إدارته تابع للحكومة الإسبانية ورفضت إسبانيا و تماطلت في تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في الستينات .

يعتبر العام 1478 المحطة المهمة للاحتلال الإسباني للمنطقة من خلال بناء مركز أجنبي إسباني الأمر الذي أصبح من خلاله سكان المنطقة يتقنون اللغة الإسبانية ، يدخل ذلك في إطار سياسة الاستعمار الثقافية لتسهيل تواجدها بالمنطقة من خلال محاولة دمج السكان المحليين وتحضيرهم ليتعودوا على وجود الإنسان الغربي بشكل طبيعي ، فمن خلال مؤتمر برلين 1884 الذي تقرر من خلاله إلحاق الصحراء الغربية بالدولة الإسبانية نهائيا كسلطة الأمر الواقع في الإقليم لتصبح بعدا ذلك

[1] المرجع نفسه ، ن ص

[2] محمد عمرون ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975.2005 ، ماجستير فرع العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006 ، ص 55

ما يسمى بالصحراء الإسبانية [1]، وبذلك مهدت إسبانيا لطمس معالم وهوية الإقليم ثقافيا وجغرافيا ، حيث بعد هذه الخطوة قامت بحملة احتلال بقية الصحراء الغربية رغم مواجهتها مقاومات عنيفة تمكنت من قمعها بشدة [2]،في الوقت الذي قامت السلطة الإسبانية المحتلة للصحراء الغربية من عقد معاهدة عرفت بمعاهدة "إيبل" مع رؤساء القبائل كخطوة لامتصاص ضغط المقاومة وربح الوقت للمضي قدما في مخططاتها ، فالحدود الحالية للساقية الحمراء ووادي الذهب كما هو الشأن بالنسبة لجل الأقطار الإفريقية تم تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المحتلة دون وجه حق فكانت الاتفاق بين القوى الاستعمارية الفرنسية التي كانت تتل المغرب وموريتانيا وبين السلطة الإسبانية ، فلقد بدأت المفاوضات في شهر مارس 1986 بين السلطتين المحتلتين للمنطقة لوضع ورسم الحدود بينهما ولم يتوصلو لاتفاق إلا في بداية القرن العشرين[3]،فالنسبة لموريتانيا المحتلة فرنسيا تم بموجب الاتفاق عام 1900 و1904 والذي تثيتهما باتفاق المعقود بين الإدارتين المحتلتين في 1954 [4]،كما تم توقيع اتفاقية بين فرنسا وإسبانيا بالنسبة للمغرب في باريس كان الهدف منها الحصول على موافقة إسبانية لإعلان فرنسا و بريطانيا الصادر عام 1904 وذلك مقابل اعتراف فرنسا لإسبانيا بنفوذها في شمال المغرب أي الصحراء الغربية ، و تنص الاتفاقية على استكمال ترسيم الحدود الشمالية للصحراء الإسبانية المحتلة وبذلك تم دمج الساقية الحمراء ووادي الذهب داخل نفوذ الأسبان، كما أقرت المادة السادسة من الاتفاقية حق إسبانيا في الإقامة في أي وقت في "إيفني" بشرط التوافق مع السلطان المغربي وتقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء

[1] قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، مرجع سابق ، ص 11

[2] المرجع السابق ص05

[3] موفق عبد الصمد ، قضيةالساقيةالحمراءووادياالذهب،دارالنون،الإماراتالعربيةالمتحدة، د.ط،د.س ،ص 11

[4] قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، ن ص

فإنه إقليم تابع للمغرب [1]، إن هذه المعاهدة عرفت بالسرية بين فرنسا وإسبانيا ولكن صارت رسمية عند توقيع معاهدة الحماية على المغرب في 30 مارس 1912 مع السلطان مولاي عبد الحفيظ المغربي [2]في، مشهد يدعوا للخزي وعدم احترام حرية أصحاب الملكية للأرض بينما يتقاسمها الكبار المقتدرين عسكريا ، فهذه الحدود تم تثبيتها بموجب اتفاقية مدريد 1912 والتي اتضح من خلالها موقف فرنسا وإسبانيا اتجاه المغرب ، لكن إسبانيا اخترقت الاتفاق بالنسبة لمنطقة "إيفني" دون مراعاة موقف المغرب وقامت باحتلال منطقة إيفني في 1946 واصدرا مرسوما يحدد ما يسمى بمستعمرة إفريقيا الغربية الإسبانية حيث ألحقتها بسلطة رئيس الوزراء الإسباني حيث كانت أيفني حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع سبتة ومليلة أما في سنة 1952 قامت لجنة مشتركة بين فرنسا وإسبانيا برسم الحدود لساحل وادي الذهب وموريتانيا [3].

[1] بطرس بطرس غالي ، الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء ، مجلة السياسة الدولية العدد 44 ن مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية ن مصر ن 1976 ، 215

[2] قسمالتوجيهوالإعلامبحزبجبهةالتحريرالوطني، مرجع سابق ، ص 12

[3] بطرس بطرس غالي ، الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء ، مرجع سابق ، ن ص

الملحق 02 التفاف مدريد سنة 1975

يعتبر عام 1975 مرحلة حاسمة في الصحراء الغربية وذلك بسبب التفاف إسبانيا وتراجعها عن وعودها في تطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي عير استفتاء حر ومباشر وفي ظل الضغط المغربي الذي نتج عنه أن ملك المغرب حسن الثاني عن القيام بمسيرة خضراء مكونة من 1350 ألف شخص مغربي، جعل الأسبان يتنازلوا عن الإقليم لصالح المغرب وموريتانيا.، حيث جاء في خطاب الملك الحسين الثاني في 06 نوفمبر 1975"إذا التقيتم بمدني أو عسكري إسباني فحيوهم واقتسموا معهم طعامكم 'ذا أطلقوا عليكم النار فتسلحوا بعقيدتكم وإيمانكم وواصلوا المسير ، وإذا تعرضتم لنيران أي مصدر فاعلموا أن جيشكم موجود للدفاع عنكم ضد كل من يريد إلحاق الضرر بكم [1]

-ظروف إبرام اتفاقية مدريد 1975 بين اسبانيا والمغرب

كانت لديها عدت أسباب مهمة وتغير في موازين القوى المجاورة حيث جاءت بعد استقلال المغرب1956 وموريتانية 1960، و اندلاع الثورة الجزائرية مابين 1954، 1962، بالإضافة إلى العوامل الداخلية كمرض ملك فرانكو وانتفاضة الشعب الصحراوي ضده بالإضافة إلى الأطماع الدول المجاورة ، ومن الواضح أن قرارات إسبانيا جاءت مخالفة تماما لطموحات الشعب الصحراوي خصوصا أنها أعطت الحق لدول الجوار متمثلة في المغرب الأقصى الذي تمثلته منطقة طرفاية سنة 1958، لخلق خصومة مع المغرب بين الشعب الصحراوي والمغرب ، وفي المقابل قامت إسبانيا بإجراءات تنظيمية إدارية في الصحراء الغربية للامتصاص غضب الصحراوين في حين أن المغرب صعب من المسألة من خلال احتلاله لمنطقة إفني في سنة 1960، ولم يبقى من صحراء الغربية سوا منطقة الساقية الحمراء وواد الذهب كما أن المغرب قام بحملة دبلوماسية وتحالفات مع دول الجوار من أجل الظفر بالصحراء الغربية تمثلت بالمصالحة الجزائرية المغربية سنة 1964،بعد الحرب التي جرت

[1] موفق عبد الصمد ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب ، دار النون، الإمارات العربية المتحدة ، د.ط،د.س، ص 05

بينهما بحرب الرمال 1963، كما أن المغرب اعترفت باستقلال موريتانيا عنها 1960[1] كما أن المغرب أنشئ لجنة مشتركة بين الجزائر وموريتانيا لإيجاد حل لقضية الصحراء من خلال اجتماع الرئيس الهواري بومدين ورئيس الصحراء الغربية ولده داداة وملك الحسن الثاني، واتفقوا على بيان مشترك تمثل في ما يلي

-وضع سياسة موحدة من أجل وضع سياسة موحدة من اجل تحقيق مصير الصحراء المحتلة

- إضفاء شرعية دولية على المواقف الرؤساء الثلاثة ممن خلال تمسك تحقيق المصير طبق لقرارات الأمم المتحدة [2]

إدراج قضية الصحراء الغربية ، في منظومة الوحدة الإفريقية في إطار إنهاء الاستعمار في المنطقة.

-دعوة ملك الحسن الثاني لتيني المحكمة العدل الدولية لقضية الصحراء الغربية

نستنتج من خلال ما سبق أن اتفاقية مدريد 1975 جاءت نتيجة لمقايضة بين المغرب و إسبانيا من خلال التخلي المغرب عن سبتة وميلة لصالح إسبانيا وترك المجال مفتوح أمام المغرب للسيطرة على الصحراء الغربية دون عراقيل تذكر من إسبانيا ويتجلى ذالك من خلال المسيرة الخضراء التي سبقها حطاب للملك الحسن الثاني عبر التليفزيون والإذاعة في شهر نوفمبر 1975 الذي أعلن فيه انطلاق المسيرة الخضراء وتواطئ إسباني واستغلال المغربي لسيطرن بداية من مدينة طرفاية في أقصى الجنوب المغربي باتجاه مدينة العيون الصحراء الغربية لاسترجاعها لحضن الوطن حسب مزاعم الملك المغرب ، وكان شعار المسيرة وحدة تراب الوطني على أساس أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من المملكة المغربية حيث اقتحم الوافدون بعد دخولهم الحدود الصحراوية اقتحموا مراكز الشرطة والجمارك التابعة لسلطة الاحتلال الإسباني رفعوا عليها العلم المغربي في انتصار رمزي للمغرب على إسبانيا ، ولقد كان قد صرح الحاكم الإسباني قبل ذلك أنه لن يسمح للقوات المغربية عبور الحدود ، لكن في شهر نوفمبر 10من نفس السنة أمر ملك المغرب قواته بالعودة للديار بعد ما ضمن تحقيق

[1] المرجع السابق ، ص 55

[2] المرجع نفسه ، ص 56

مكاسب الغزو للمنطقة حيث عقب ذالك اجتماع العاهل المغربي ومبعوث الحكومة الإسبانية في مدينة أغادير ، وقد انتهى النقاش بينهما بوقف المسيرة والانسحاب النهائي لإسبانيا من المنطقة [1] ، وفي نفس السنة في 14 نوفمبر تم عقد صفقة بمدريد بين كل من المغرب وإسبانيا وموريتانيا وعندها أعلن وزير الإعلام الإسباني أن بلاده ستتخلى عن الإقليم في 28 فيفري من العام الموالي وذلك التخلي سيكون لإدارة مكونة من المغرب وموريتانيا بشكل مؤقت ، على رغم من الحكومة الإسبانية رفضت السلوك المغربي المتعلق بالمسيرة وحصرت قواعدها على الجزر الكناري التابعة لها لكن لم يكن لها تأثير فعلي خصوصا وأن وفاة الملك فرانكو الإسباني جاء تزامنا مع المسيرة الخضراء [2] ،لكن الأمم المتحدة رفضت المسيرة الخضراء واعتبرتها احتلال للصحراء الغربية وطلبت الانسحاب الفوري لكافة الأراضي الصحراوية[3] على اعتبار أن الزحف البشري المغربي نحوى الصحراء الغربية عقبه تواجد عسكري مغربي في المنطقة كل هذه المعطيات دافعت به الحكومة الإسبانية بالموافقة على إجراء استفتاء حول مصير الصحراء الغربية الذي اعتبر مطلب رئيسي للصحراويين غير أن الضغط المغربي حال دون ذالك فأتمت اتفاقية مدريد الثلاثية مع المغرب وموريتانيا ونتج في تاريخ 14 نوفمبر 1975 حيث جاء فيه أن السلطة الإسبانية تؤكد قرارها الذي أعلنت عنه مرارا في الأمم المتحدة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وذلك يوضح جل السلطات والمسؤوليات التي تتولها بصفتها المتصرف في الإقليم ، وطبقا للقرار المذكور ووفقا للمفاوضات التي أوصت بها الأمم المتحدة مع الطرفين وتشرع السلطات الإسبانية الحاكمة للإقليم في إقامة إدارة مؤقتة للإقليم بمشاركة مع ممثل الشعب الصحراوي المتمثل بمجلس الجماعة وتسلم هذه الإدارة المسؤوليات والسلطات المتفق عليها ، كما نص الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين بمقترح مغربي وموريتاني لتسهيل إنهاء الوجود الإسباني في الإقليم قبل 28 فيفري 1976 وترتب عن ذلك مايلي

[1] Carlos ruiz miguel,elsahara occidental espana,historia, derecho analisis critico de la politica espanola, espana ;1995, p162

[2] المرجع نفسه ، ص 163

[3] المرجع نفسه ، ن ص

-إنهاء الوجود الإسباني في فترة أقصاها في سنة 26 فيفري 1976، على أن يوضع الإقليم خلال هذه الفترة تحت الإدارة الثلاثية بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا .

تعتبر الجماعة الممثل الوحيد لرأي الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1]

. لابد للأطراف الثلاثة من أخطار الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر في هذه الوثيقة ونتيجة المفاوضات التي جرت وفقا للمادة 03 من ميثاق الأمم المتحدة ، وتصرح هذه الأطراف الثلاث بأنها قد توصلت إلى النتائج المذكورة بشكل أخوي واحترام مبادئ الأمم المتحدة [2]

- تحتفظ إسبانيا بحق الاستغلال الفوسفات بشكل مشترك مع المغرب بينما تحتفظ بشكل فردي في الصيد البحري في الساحل الصحراوي[3] بالإضافة إلى تعويض المواطنين الأسبان عن أملاكهم [4]

-انسجام المصالح بشكل توافقي بين موريتانيا والصحراء الغربية لإنهاء الخلاف بينهما من خلال حصول المغرب على 23ألف كيلو متر مربع يمثل كامل الساقية الحمراء يمس شمال وادي الذهب ، بينما تأخذ موريتانيا نصف الجنوبي من وادي الذهب مساحته 115 ألف كيلومتر مربع ،النسبة لمنطقة بوكراع تتقاسم فيها المغرب وموريتانيا لثروة الفوسفات مع السماح للقوات المغربية بالتمركز العسكري [5]، وهذه الوثيقة تنفذ بنفس اليوم الذي نشر فيه الاتفاق بالجريدة الرسمية للدولة وقانون تصفية الاستعمار في الصحراء بحيث يمكن السلطات الإسبانية من أن تكون موضع تنفيذ للقرارات [6] ، وفي الأخير وكتعليق على حيثيات الاتفاقية يمكن القول أن :

---

[1] بن عامر تونسي ، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1987، ص 251

[2] المرجع نفسه ، ص 252

[3] إسماعيل معراف ، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ...وحديث عن الشرعية الدولية ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، د.ط،2010، ص 24

[4] المرجع نفسه ، ص 25

[5] المرجع نفسه ، ص 26

[6] عبد الله وجال ، الصحراء الغربية الغزو الملكي ، أبعاد المؤامرة ، مجلة أول نوفمبر ، العدد الرابع عشر فيفري،1976، ص 15

. اتفاقية مدريد لا تخدم حق تقرير مصير الشعب الصحراوي بينما عززت استمرار المصالح الاقتصادية الإسبانية وفي المقابل وسعت المجال أما الاستحواذ المغربي والسياسي والعسكري على المنطقة كما أنها لم تبدي بجدية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار وقرار مجلس الأمن المتعلق بالصحراء الغربية الهدف إلى تطبيق الإعلان 14و 15 على الإقليم .

. كما أن هذه الاتفاقية تتعارض مع قرار الأمم المتحدة عن هذه الدول الثلاث إسبانيا والمغرب وموريتانيا لا تملك الحق في التصرف بالصحراء الغربية.

. الاتفاقية تعلقت بمضمون ضيق وهو نقل إدارة الإقليم من السلطة المنفردة للأسبان إلى سلطة مشتركة مع المغرب وموريتانيا بما يكرس لمزيد من التقسيم للإقليم المنقسم أصلا.

. الأمم المتحدة لم تتخذ إجراءات حاسمة في تطبيق القانون الدولي ضد القوى الاستعمارية تحت بند قرارها المتعلق بحق تقرير المصير المصاغ عام 1961 ، لكنها سايرت رغبات القوى المتنازعة على المنطقة ضاربة بذلك عرض الحائط رغبة السكان الأصليين في التحرر،والاتفاقية حملت بنود تتعلق بحق المستعمر الإسباني في استغلال بعض الثروات الطبيعي للإقليم رغم سنوات الاحتلال التي استغلت فيا إسبانيا ثروات الصحراويين دون رقيب.

. الاتفاقية جاءت مطية لشر عنة استعمار جديد محلي هو المغرب الأقصى الذي يتحجج بأحقيته التاريخية في الإقليم .

. غياب دور حقيقي لممثل الشعب الصحراوي المتمثل في المقاومة المسلحة التي كافحت ضد الوجود الاستعماري الإسباني منذ وهلته الأولى وتعويضه بمجلس الجماعة الذي أنشأته السلطات الاستعمارية ليكون عونا لها لا عليها ، فسرعان ما قامت القوات المغربية باجتياح مسلح بتاريخ 23 أكتوبر 1975 لمنطقة أجديرة بالصحراء الغربية بينما كانت القوات الإسبانية تستعد للانسحاب باتجاه مدينة العيون والداخلة تحت وطأة ضربات المقاومة الصحراوية ، حيث قبلها بأيام قليلة في 16 أكتوبر أعلن عن الإعداد للمسيرة الخضراء من طرف ملك المغرب الذي أعطى تعليماته لقواته باجتياح الصحراء الغربية بينما كان هو يسير 350ألف شخص بينهم دبلوماسيون وسفراء نحو

الصحراء الغربية من دون سلاح للتأكيد على السلمية ، في الوقت نفسه كان نظام موريتانيا بقيادة رئيسها ولد الدادة يستولي على بعض المناطق من الجنوب مثلما نصت عليه الاتفاقية التي الثلاثية ، بعد ذلك أعلنت الجمعية الصحراوية التي شكلتها إسبانيا سابقا عن حل نفسها في 28 نوفمبر وتأييدها لجبهة البوليساريو ن وفي 26 فبراير1976 أتمت إسبانيا انسحابها التام من الصحراء الغربية وفقا لما تم التوافق عليه دون تقديم ضمانات للتعهدات التي قطعتها للشعب الصحراوي [1] تاركة بذلك المجال أمام التوغل المغربي بشكل متواطئ لترسيخ طموحاته التوسعية في المنطقة على حساب الشعب الصحراوي، في ظل هذه الأحداث المتلاحقة والخطيرة أعلنت البوليساريو وكخطوة مفاجئة في 27 نوفمبر 1976قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ككيان مستقل يحدد مصير الشعب الصحراوي ، الأمر الذي لقي استنكارا من طرف المغرب الذي هدد بقطع العلاقات مع أي دولة تعترف بهذه الكيان ، وعندما اعترفت الجزائر بالجمهورية الصحراوية أعلن المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر كما قطعت موريتانيا علاقاتها مع الجزائر ، واتهم ملك المغرب العقيد الليبي "معمر القذافي" بدعمه الدائم لجبهة البوليساريو[2]، ولقد تصاعدت وتيرة العنف بين البوليساريو والمملكة المغربية ن فجيش التحرير الشعبي الصحراوي قاد عمليات كفاح منذ 20 ماي 1970 ، فكانت مواجهات مسلحة مع المغرب على طول التراب الصحراوي وجنوب التراب المغربي في كل من أجديرية التي احتلتها القوات المغربية عقب الاتفاق الثلاثي وانسحاب القوات الإسبانية باتجاه العيون والداخلة كما ذكرنا ذلك سابقا ، وشملت المواجهات كذلك العيون والسمارة وبوكرايج ، والكربوع ،وبرجدو وطانطان وام الحسن والزاك والمسبد[3]

[1] موفق عبد الصمد ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب ن مرجع سابق ، ص36

[2]Antoni segura imas , la question du sahara dans la dynamique géopolitique du maghreb Confluences Méditerranée, N 31, Automne, France, 1999, p 120

[3] موفق عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص 35

الملحق 03 المسلمات التاريخية للصحراء الغربية (لا تخضع لأي سلطان)

نتناول في هذه النقطة تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي طويل ووحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق على حسب قوة السلطة السياسية باعتبار أن هذه المنطقة كانت مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكانها الأصليين وهم بدو الرحل من القبائل

تعد جذور مشكلة الصحراء الغربية عائدة إل تاريخ تخلي إسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد 1957، وإعلان الأمم لأمم المتحدة في حق الشعب الصحراوي بتحقيق مصيره عام 1974، وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية قد جعل من الصحراء الغربية إقليما مهما من محاور عدم استقرار علاقات بين دول الجوار خصوصا الجزائر ومالي ن وهناك أبعاد سياسية لهذا الصراع ن تعتبر هذه نقطة الأولى لمشكلة الصحراء الغربية تتعلق بما يلي

1-البعد الجغرافي والاستراتيجي، تقع الصحراء الغربية والمكونة من إقليم الساقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب في الجنوب بمساحة 284 ألف كيلومتر مربع [1]، إما البعد التاريخي المتعلق بإقليم إسبانيا بعدة محاولات للسيطرة على المنطقة الساحلية بعد سقوط الأندلس سنة 1492، حيث حققت مكاسب كبيرة عام 1900، من خلال عقد اتفاقية مع فرنسا التي كانت تسيطر على الجزائر وأجزاء من المغرب وموريتانيا ، لكن المشكلة تعقدت بعد استقلال المغرب عام 1969، مما دفع اسبانيا إلى عقد اتفاق مشترك مع إسبانيا عام 1958، بسبب الخوف من قوة المغرب العربي الإسلامي ورغبة أوروبا من دعم المنطقة التي لا تعيش الاستقرار السياسي[2]، مع العلم أن نزاع الصحراء الغربية شكل عدة أطراف بين المغرب والجزائر وصحراء المغربية وموريتانيا وإسبانيا وبولي زاريو كأطراف مباشرة بين ما نجد هناك أطراف مباشرة نظهر مواقفها من خلال المنضمات الدولية والإقليمية لها علاقة مع مشكلة الصحراء الغربية ، فا بالنسبة للمغرب بعد حصوله للاستقلال عام 1956، وقع اتفاقية مع إسبانيا تقتضي باحتفاظ إسبانيا بمواقعها في سبتة وميلة والجزر الجعفرية في

[1] جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة نط، 1983، ص 3.

[2] جلال يحي مسألة الحدود المغربية الجزائرية القاهرة،1981، ص 517

الشمال ومواقع إفني وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب [1]حيث هده الاتفاقية تعتبر المعرقل والخطوة الأساسية المتأصلة لمشكلة الصحراء الغربية ن أضف إلى ذالك طبيعة مطالبة المغرب بهذه الأراضي المتنازع عليها التي كانت ذات طابع دبلوماسي وممارسات شعبية كالمسيرة الخضراء ، والاعتماد على المنظمات الدولية والإقليمية فالإجماع المغربي كان على أساس استقلال الصحراء الغربية كجزء من التراب المغربي وهذا ما رفضته إسبانيا من خلال تأسيس مجلس جماعة الصحراوية لإدارة الإقليم مستغلة بذلك رغبة الشعب الصحراوي بالاستقلال عن المغرب، وهو ما ترفضه الإدارة المغربية التي تستند إلى مسلمات تاريخية للصحراء الغربية باعتبارها من الناحية التاريخية كانت تتبع وتحت سلاطين المغرب وهذا ما أكدته الدراسات الغربية والإسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية فمن الناحية البشرية ومن خلال ما ذكره المؤرخين القدامى تمت الاتحاد بين لأصول الجنسية للسكان الصحراء وسكان المغرب ومن الناحية الجغرافية وانطلاقا من طبيعة الأراضي الصحراوية في طبقات أرضها، وجغرفيتها ومناخها وحيواناتها ونبتاتها وقد أكد العلماء أن امتدادها لطبيعة مناخ المغرب في جنوبه المحرف [2] وبموجب هذا الامتداد الطبيعي والبشري كان هناك بالتوازي تبعية سياسية للسلطة المغربية على رغم من البعد الجغرافي لهذه المناطق عن مركز السلطة المغربية ومن حيث أصول الدول التي تعاقبت على حكم المغرب انطلاقا من دولة الملثمين حتى إلى عهد الدولة العلوية ، ذكر ملك الحسن الثاني أن هذه الصحراء هي التي أعطتنا دولة المرابطين الصحراويين وذكر أن جدته اسمها خانته وهي زوجة المولى إسماعيل من منطقة الصحراء الغربية كما أن أم سيدي محمد بن عبد الله صحراوية أيضا كما أن ثلاثة من أجداده من قبائل جنوب الصحراء عن طريق السلالة النبوية كلهم من الصحراء فليست الصحراء المغربية بالأمس فقط ولا المغرب الصحراوي بالأمس، ويتساءل الملك الحسن الثاني ...وفي الحقيقة هل نحن نرجع الصحراء أم أن الصحراء هي التي ترجع إلى المغرب [3]كما

[1] عبد الله هداية، مشكلة الصحراء الغربية المجلة المصرية للقانون الدولي العدد الخامس 1975، ص125،

[2] عبد الكريم ومحمد الفاسي، الصحراء المغربية الواقعة تحت الاستعمار الإسباني وزارة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، الرباط، 1985، ص7.

[3] الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، مارس 1977،

أن التاريخ يقول المنازعات التي كانت تحدث بين القبائل خصوصا معقل العربية والقبائل البربرية كان يتدخل المخزن المغربي لحلها [1]، ويذكر أن في عهد السلطان عبد الرحمن قابل الحسن الأول الذي كان خليفة لأبيه المولى عبد الرحمن بعدة تحركات إلى نواحي الجنوب بسوس التي كانت تتبع الأقاليم الصحراء الغربية وبعد أن صار سلطان للمغرب قام بعدة تحركات بسوس ودرعة من خلال بناء العديد من الموانئ والحصون لربطة مناطق المملكة عسكريا واقتصاديا كما ان نظام البيعة الملكي البيعة والطاعة كانت تقدم إلى سلاطين المغاربة من طرف القبائل الصحراوية كتأكيد على السلطة المغربية الصحراوية [2]، كما أن القبائل المغربية قدمت طاعة في عهد المولى عبد العزيز (1907،1814) لخليفة المولى إدريس على هذه المناطق سياما وأن سلاطين العلوين كان لهم جهد كبير في الدفاع عن الأقاليم الصحراوية كما أن مضامين و الاتفاقيات التي أبرمت بين المغرب والدول الاستعمارية أشارت إلى سيادة السلاطين المغربية على هذه المناطق ، ومن الناحية الاقتصادية التاريخية كان هناك تواصل تجاري سمي بالتجارة القوافل الصحراوية شكل نسيجا اقتصاديا مهما ومجال لتنقل القوافل التجارية من الجنوب إلى الشمال والعكس[3]، بشكل عام المجال الصحراوي امتداد تاريخي وجغرافي وعمق استراتيجي للدولة المغربية وعلى الرغم من المغرب استطاع على الحفاظ على استقلاله على مدة أربعة عشر قرنا أما التوسع الإمبراطوري العثماني لكنه بسبب أوضاع داخلية وخارجية بسبب صراع القوى الاستعمارية رفي المنطقة بسبب ما يزخر به من ثروات طبيعية وقع تحت الاستعمار مدة 44عام بتاريخ توقيع اتفاقية الحماية 1912، إلى حصوله إلى الاستقلال عام 1956،

كذلك من الناحية التأصيلية التاريخية يتفق المهتمين بملف الصحراء الغربية أن الاستعمار الإسباني هو سبب نشأة مشكلة الصحراء المغربية بمنظور مغربي ، تعود إلى سبعينيات القرن الخامس عشر وقد اشرنا ذالك سابقا حيث أبرمت إسبانيا معاهدة الكوسوماس مع البرتغال عام 1479، التي

[1] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين دار البيضاء المملكة المغربية،دط، ص 145،163

[2] عبد الحق ذهبي قضية الصحراء المغربية ومخطط تسويق الأممي، دراسة قانونية وسياسية في مسارات التسوية ونطاق المنظمات الدولية، دار أبي رقراق،الرباط المملكة المغربية،دط،2003 ص99

[3] عبد الوهاب بن منصوري حفريات صحراوية مغربية، المطبعة الملكية المغربية، الرباط المملكة المغربية، 1957، ص3،

تخول لها الاحتلال والوجود بسبته وميلة وصحراء الغربية وتسمح البرتغال للاحتلال مملكة فاس الغنية من جهة أخرى [1] كما أن إسبانيا احتلت واد الذهب المعروف بريو د أورو فيما بعد أقيمة مدينة فيلا سيزنيروس ، وهي تتبع إلى الصحراء الغربية كما تبع ذالك صراع بين إسبانيا وفرنسا ، فوقع بمعاهدة يونيو في باريس عام 1900، حددت الممتلكات الفرنسية والإسبانية على ساحل الصحراء وخليج غينيا من توضيح الحدود الشرقية لما كان يعرف إفريقيا الغربية الفرنسية[2] كما أن الفرنسيين والأسبان قاموا بعد ذالك بعامين بتقسيم المغرب من خلال معادة الإسبانية الفرنسية التي أدخلت تندوف في منطقة الاحتلال الفرنسي مع الاعتراف الأسبان بمنطقة راس أبي جدور واعترافها بسيادة المغرب على تندوف وصولا إلى منطقة سوس إلى واد الذهب التي احتلها الأسبان حسب التصور المغربي كما أن الدول الغربية وقعت اتفاقيات سرية ولتجاوز شدة الصراع بين الدول العظمى وتجاوز الخلاف عقدت مؤتمرات دولية كان أهمها مؤتمر عام 1904ن الذي هدف إلى تقسيم العالم كما ان الأمين السابق للأمم المتحدة بطرس غالي باعتباره الخبير بالعلاقات الدولية أشار في مذكرته إلى معاهدة باريس عام 1904 أكتوبر كان الهدف منها الحصول على تأييد إسبانيا للإعلان البريطاني في فرنسا مقابل اعتراف فرنسا لإسبانيا بمنطقة النفوذ لمنطقة مراكش بالمغرب كما نصت المادة الخامسة والسادسة على إدماج الساقية الحمراء داخل النفوذ الإسباني ولإقامة دائمة لمنطقة إفني [3] ولعل من أهم المؤتمرات لعل من أخطر المؤتمرات التي كان المغرب محورا لها ومؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، بين فرنسا وبريطانيا إسبانيا وألمانيا فقد تمكنت من خلال هذه الدول من تفاهم من اقتسام المغرب بين إسبانيا وفرنسا مقابل التخلي فرنسا على بعض مستعمراتها لصالح ألمانيا من خلال ذالك يمكن رفض المغرب لتحكيم بند الاحترام الموروثة للاستعمار بنسبة لصراعه لأحقيته لصحراء الغربية كما انه في عام 1934، تم اجتماع بالرباط بين لجنتين فرنسا وإسبانيا انتهت بتقسيم المغرب إلى سبته وميلة وجزر رأس الماء وجزر الكناري وحجرة النكور على الشاطئ المتوسطي وإلى منطقة سيدي إفري وطرفاية

[1] عبد الحق ذهبي قضية الصحراء المغربية ومخطط تسويق الأممي، مرجع سابق ص108.

[2] بطرس غالي حرب الصحراء في المغرب العربي، سياسة الدولية أفريل 1976، ص 215،

[3] مرجع سابق، ص215.

والعيون ومستعمرة واد الذهب على الشاطئ الأطلسي وكل ذالك تقسيم استعماري محض بدون وجه حق [1] وخضوع المغرب التام للاستيطان الاستعمار وبعد انتهاء المقاومة المغربية سنة 1934، حيث ذالك شكل بداية المقاومة السياسية انطلقت بقيادة الحركة الوطنية المغربية وبما في ذالك القيادة الصحراوية بقيادة الملك محمد الخامس وكانت نتيجتها عودت الملك إلى العرش عام 1955، ودخول مع المفاوضات الإسبانية الفرنسية، أسفرت عن استقلال الجزء الذي كان خاضع لفرنسا بموجب اتفاقية فاس في 3 مارس 1912، والجزء الشمالي الذي كان خاضع للاحتلال الإسباني في أفريل عام 1956، مع بقاء الصحراء الغربية وأجزاء أخرى بقيت تحت الاستعمار الإسباني [2]، طبعا إسبانيا لم تكن تنوي التخلي المطلق عن الصحراء الغربية خصوصا ما تعلق بالجانب الاقتصادي الذي يغطي حاجياتها الوطنية بشكل كبير يوفر عليها العملة الصعبة.

[1] عبد الكبير الفاسي ومحمد الفاسي ، الصحراء المغربية الواقعة تحت الإستعمار الإسباني، ص 15.

[2] رشيد الركيبي ، الأمم المتحدة، وقضية الصحراء المغربية ، أرضية عامة حول تطورات قضية الصحراء الغربية المعهد العالي للإعلام والاتصال ، الرباط مملكة المغربية دط، 2002، ص18.

. التأصيل العرقي لسكان الصحراء الغربية :

تعتبر الأزمنة التي سبقت التاريخ المدون أرضية لتأكيد على أن سكان صحراء الغربية كانوا بشكل كبير من حيث العدد مقارنة بواقعهم اليومي كما أن النقوش المكتشفة في العديد من مناطقهم شهد على وجود نشاط بشري في الإقليم فالقطع الأثرية معبرة عن ذلك المتوفر في المتاحف الأثرية الأوربية [1] كما أن الهزات التي مست المنطقة في عصر الحجري الثالث حولت هذه الأمكنة إلى أراضي جعلت السكان يتحولون من النشاط البحري والبري إلى النشاط البدوي متمثل في تربية الحيوان تولد من خلاله نشطان من الإنتاج في المجتمع الرعي والزراعة المحدودة [2] كما انه في القرن الثاني والثالث شهدت شمال إفريقيا نزوح جماعي بشري غير من التركيبة الديمغرافية لسكان شمال إفريقيا بسبب الاستعمار الروماني الذي حتم على السكان النزوح إلى أقاصي فالسكان الصحراء الغربية معظمهم من قبائل عربية التي هاجرت من الشبه الجزيرة قديما (السعودية واليمن ومصر) حيث اجتاحت قبائل الزناتة وصنهاجة منطقة الصحراء الغربية وجلبوا معهم الجمال لينافسوا به الحصان حيث أصبح فيما بعد وسيلة نقل [3] حيث عمل على تنقل إلى مناطق أخرى كالسنغال ومالي ن مع نهاية القرن السابع ميلادي وصلت الفتحات الإسلامية إلى الصحراء الغربية حيث حدثت تغيرات جذرية في تاريخ المنطقة خصوصا بعد تعاقب القبائل العربية المهاجرة المتمثلة في بو حسان الذين يندرجون تحت بني هلال وهذه القبائل العربية مرت بمصر في عهد الفاطميين في القرن الحادي عشر ميلادي واستقر بها الأمر في شمال إفريقيا تحديدا الساقية الحمراء ووادي الذهب كما سيطرت على معظم الأراضي الموريتانيا الحالية ومارست عليها السيادة المطلقة [4] كما ان المنطقة وفد إليها أجناس أخرى زنجية من الجنوب وقبائل أوربية من الشمال لكن الشيء المؤديان هؤلاء قلة بالنسبة للسكان (زناته وصنهاجة)

[1] علي الشامي الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي دار الكلمة مصر،دط،1980،ص 78.

[2] محمد دحمان، مرجع سابق ، ص57.

[3] مرجع سابق ص 86.

[4] راغب السرجاني ن التاريخ والواقع ، مؤسسة إقرا، مصر العربية ، ج،3 2009، ص 139.

باعتبار أن هجرتهم كانت سابقة وقريبة ومتجذرة ومن هاجر من اليمن وفلسطين الوافدون بعد العهد الإسلامي لذلك يمكن حصر سكان الصحراء في أصلين أساسيين

الأصل الأول الامازيغ (صنهاجة) خصوصا لمتونة حيث توجد حتى أودية في صحراء الغربية بهذا الاسم (لمتوني والمتيني)

العرب تمثل القبائل العربية القادمة من الجزيرة العربية كذلك أصول وأعراف تواجدت في فترة ما تنتمي للشعوب المتاخمة للصحراء الغربية كالزنوج او عن طريق الاتصالات العابرة التي مثلتها الرحلات الاستكشافية الوافدة من أوروبا وتجار البحار (تجارة الرقيق) على انه يبقى الأصل الأمازيغي العربي هو الشامل والأعم[1] ومن المعروف المجتمع الصحراويين ،و مجتمع قبلي مكون من عدة قبائل تختلف من حيث الوظيفة والمكانة على أنها لها نفس الطابع العام والقبائل المغاربية التي تتكون من الامازيغ والعرب كما أن قبائل الصحراء الغربية يتوزعون على طبقات قديمة ومنحدرة من صنهاجة وطبقة منحدرة من إفراد الذين وفدوا مع الفتوحات الإسلامية وطبقة منحرفة من بني حسان منتمين إلى عرب معقل بحيث توافدوا إلى الصحراء الغربية في القرن الثامن هجري تكون المجتمع الصحراوي من ثلاث أقسام

-1الزواية يمثلون جانب الديني في المجتمع متمثل في القضاء والفتوة ويزاولون الجانب الاقتصادي الحيواني متعلق بالتجارة والرعي وحفر الآبار

-2 مجموعة المحاربين يمثلون الجانب العسكري في المجتمع بحيث يحتكرون السلاح في استخدامه ممثلين ببنو حسان بحيث يفرضون سيطرتهم على المجتمع بالقوة لحماية مصالحهم عن طريق الصيد ومجموعة المستضعفة التابعة لها باعتبارهم يمثلون السلطة العسكرية والسياسية لهم [2]

-3مجموعة الفئات التابعة يمثلون بقايا مجتمع يعملون الصناعة والأعمال الحرفية ويعملون في الصناعة ويقومون بالرعي والأعمال الشاقة وجلهم منن العبيد السود في النهاية يمكن القول أن القبائل

[1] محمد دحمان ن مرجع سابق ، ص 59

[2] محمد الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق ، دار المختار ، دمشق ، سوريا ، ص 13.

الصحراوية أنها قبيلة الرغيبات يبلغ عدد أفرادها 35 ألف نسبة منها 20 ألف في الساقية الحمراء و15 ألف نسمة في واد الذهب الأوسط والشرقي وشرق تندوف وشمال غرب موريتانيا[1] وقبيلة الرقيبات تنقسم الى رقيبات الساحل ومنهم أولاد موسى السواعد وألاد داوود المؤذنين وأولاد الشيخ وأولاد الطالب وأولاد تهالات رقيبات الشرق تنقسم ومنهم المبيهات واولاد إ براهيم، وداوود.

-2قبائل تكنة: تتكون من 12 قبيلة تنقسم إلى جزء امازيغي كآية عثمان وآيت بلاد وجذع عربي كآية الجمال

-3 القبائل الصغرى هذه القبائل لا تنتمي إلى الر قيبات ولا إلى تكنة مجهولة مجهولة التاريخ في استقرارها في الصحراء الغربية لكن أغلبيتهم هم عرب وعددهم 7الاف نسمة يسكنون في وادي الذهب منهم قبائل أولاد دليم العروسيون وأولاد تادرين وقبيلة فيناده فقبيلة آل الشيخ ماء العينين

-4 قبيلة الحواطيون لا يشكلون قبيلة بل طبقة تتبع الى قبيلة الرغيبات والتكنة وباقي القبائل الأخرى يعملون في الصناعة وتربية المواشي [2] بالنسبة لسكان الصحراء الغربية فإنما توجد إحصائيات دقيقة لان أغلبيتهم غير مسجلين فالاستعمار الاسباني كان يقوم بتسجيل سكان المدن كما أن الإحصائيات القديمة بالنسبة للصحراء الغربية أو موريتانيا او المغرب أو الجزائر لم تكن دقيقة وحتى على مستوى الأمم المتحدة فإن وفد المرسل لها من طرف اسبانيا قدم رقم لعدد السكان يفيد بأن أعدادهم ثلاثة ألاف نسمة [3] كما أن الحكومة المغربية جاءت بإحصاءات مغايرة تقول بأن عدد سكان الصحراء الغربية 175الف نسمة كانوا موجودين على أراضيها منذ 1905، لسبب الضغط الاستعمار الاسباني كما أن الحكومة الموريتانية قدمت رقم آخر مفاده أن عدد سكان الصحراء الغربية 150الف لا جئ موجودون في شمال موريتانيا [4] كما أنهم ما يقارب 150 ألف لاجئ من البدو

[1] على شامي مرجع سابق ص 75.

[2] عبد المالك خلف تميمي، مرجع سابق ، ص 245.

[3] راغب سرجاني مرجع سابق ص 140.

[4] عبد المالك خلف التميمي ، مرجع سابق ، ص246.

الرحل كانوا موزعين بين الحدود الصحراوية الجزائرية[1] لكن جبهة البوليساريو في سنة 1982، أكدت على ان عدد السكان بما فيهم اللاجئين في الغرب وموريتانيا والجزائر وهو 750ألف بينما حددت الموسوعة الجغرافية الايطالية" داغو سنتيري" أن عدد سكان الصحراء الغربية استناد الى الحكومة الاسبانية عام 1962، هو 23.792 نسمة منهم 18.75 من مدينة العيون المحتلة و 5.51 في مدينة الداخلة ونسبة السكان المقيمين في هذين المدينتين [2] ويرى ان هناك إحصائيات أخرى تؤكد عدد السكان بلغ 380الف في سنة 2005 في الأخير يمكن القول أن هذه الإحصائيات المتضاربة في ما بينها ومرتبطة بمصالح السياسية وجغرافية لدول الجوار خصوصا المغرب وموريتانيا وخضعت لحسابات لإدارة الاستعمارية الاسبانية بحيث أنها لم تكن ترتبط سكان البدو من سكان الصحراء الغربية المتمدنين باعتباره دائمين الترحال إلى خارج سيطرتها وبالتالي في عملية حسابية تقريبية يمكن تأكيد على أن عدد سكان الصحراء الغربية يقارب مليون نسمة بما فيهم سكان البدو واللاجئين خارج الصحراء الغربية وهو ما أكدته دراسات غير رسمية[3]

دور الحركة الوطنية

لقد كانت حرب عام 1957ن 1958ضد تواجد الاستعمار الإسباني تجسيدا واقعيا لقناعة الحركة الوطنية الصحراوية متعلقة بالاستقلال التام بما في ذالك الاستقلال عن السيطرة المغربية خصوصا ذالك التآمر المكشوف بين كل من اسبانيا وفرنسا والمملكة المغربية ، بالتضييق على الحركة الوطنية من خلال عملية "أواكان " والمعروفة أيضا بالمكنسة وهي التي سماها الفرنسيون بإيكيفيون BIEKEVION والتي احتشدت خلالها الجيوش الثلاثة المدعمة 300 طائرة فرنسية وإسبانية للقيام بهجوم مضاد انطلاقا من سواحل الصحراوية ومن موريتانيا ومن الزائر ومن المغربي تمكنت من تسلم إقليم ترفيا عام 1958، [4]، إن هذه الحركة السرية المتعلقة بمقاومة الصحراء الغربية سرعان ما

[1] أرندوسبير، رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية ترجمه إلى العربية أنطوان صيلاوين دار الفرابي بيروت لبنان، دط،1978، ص6

[2] مرجع سابق ص 7.

[3] راغب السرجاني مرجع سابق، ص 140

[4] سالفادور بابار كاري وباولا كانيتكاستيا، الصحراء الغربية في القلب ، ترجمة احمد الشيعة، فالنسيا إسبانيا ، 1999، ص23.

أصبحت مستهدفة من طرف الجهاز الأمن الإسباني نتج عن ذالك سنة عام 1964، حضر التجوال على كافة التراب الصحراوي وحملت اعتقالات واسعة ونفي خارج إسبانيا كما باشرت الحكومة الاستعمارية الإسبانية في تنفيذ عملية دعائية من خلال مظاهرات صحراوية في العيون للمطالبة للانضمام إلى الوطن الأم لكن الحركة الوطنية الصحراوية أجهضت هذه العملية حيث استغلت المناسبة سنة عام17جوان 1970، وأعنت رفضها للإحلال الإسباني وقد شكلت أحداث 17جوان عام 1970، محطة تاريخية للحركة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو) في الوقت الذي أزيح فيه النقاب عن طابع الاستعماري الذي يدخل في إطار الفرانكوفونيا عبرت من خلاله الحركة الوطنية عن قدراتها المقاومة [1]، فبعد تأسيس البوليساريو في 20ماي 1973، قامت بعمليات مسلحة بداية في بلدة "الخنكة " ووسعت عملياتها من اجل الاستقلال بهدف إطلاع الرأي العام العالمي على وضعية منطقة الصحراء الغربية وأيضا إيجاد وسائل دعم ومساندة للوصول لمطلبها في سيادة الإقليم[2]، الذي تعتبره ملك للشعب الصحراوي بمعزل عن المغرب بشكل نهائي .

تؤكد شواهد تاريخية أن الصحراء الغربية خلال الاستعمار الاسباني لم تكون خالدة من العمل السياسي حيث كانت هناك حركة سياسية والتفاتة وطنية متمثلة في ما يلي

-1: حزب الإسلام أو المسلم تأسس عام 1965، له مبادئ تتعلق بالكفاح المسلح تحت الراية المغربية و الاحتفاظ بكامل حقوق الصحراويين [3]، يبدو أن هذا الحزب يملك نظرة ونظرة شاملة تتعلق بوحدة المغرب العربي ومرجعية ووضعية تاريخية ودينية تتعلق بالولاء للسلطان المغربي

-1 حركة المقاومة للتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الإسبانية والتي عرفت بحركة رجال الزرق عام 1961، هدفها تحرير الصحراء مع وطن الأم المغرب حيث اتخذت الجزائر لها لقبتها ثم انتقلت إلى بلجيك لتستقل بالمغرب عام 1975،

[1] المرجع نفسه ن ص28،

[2] المرجع نفسه ، ص 30

[3] محمد الميلي، من أجل تصور سليم لقضية صحراوية، مجلة الثقافة الجزائرية ، العدد السادس ، الجزائر،31مارس 1976، ص 21.

-3جماعة صحراء الغربية: قامت الإدارة الإسبانية عام 1967 بإنشاء جماعة صحراوية كممثلة للقبائل الصحراوية للساقية الحمراء وواد الذهب ومدينة العيون والداخلة وزعماء البطون والفروع الكبرى لكل قبيلة حيث وصل عدد أعضائها إلى 102عضو كانت المهمة كانت تهدف إسبانيا من خلال تنشئتها إلى توفير غطاء قانوني يهدف إلى السيطرة على كل الحركات والاتجاهات والأحزاب الصحراوية للسيطرة على السكان من خلال الجماعة واستمرار النفوذ الإسباني [1]

-4حزب جبهة التحرير والوحدة، قام هذا الحزب بالانشقاق عن حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الصحراوية من الاحتلال الإسباني كان له جانب سياسي متعلق بضرورة الاندماج مع المملكة المغربية في إطار تصور الوحدوي وجانب عسكري متعلق برفض لاحتلال الإسباني حيث شن هجمات عبر الحدود ابتداء من سنة 1975، وذلك لطرد المستعمر الإسباني لكن تم حله في سبتمبر 1976[2]

-3: منظمة موريهوب (رجال الزرق) في سنة 1970أعلن عن تشكيل منظمة سرية في جديدة الصحراء الغربية عملت على مقاومة الاستعمار الاسباني بزعامة إدوارد موحي وقد اتخذت من الجزائر منطلقا من عملها عام1973م باعتبار الدعم الأساسي لها كما دعمت من الحزب الشيوعي المعارض تحت شعار عدو، عدو صديقي كما تعاونت مع حركة استقلال جزر الكناري[3] الاسباني المحتلة اسبانيا بحيث كانت أول منظمة سياسية صحراوية يسارية حتى ذالك الوقت وكانت مطالبها تتمثل في ما يلي :

- طلبت بالاستقلال التام لساقية الحمراء وواد الذهب وقطع كل تعاون مهما كان نوعه مع المستعمر الاسباني أو غيره

- رفض أي تعاون مع المملكة المغربية وموريتانيا باعتبارهما قوة غازية وجيران خطيرين

---

[1] المرجع السابق ص 51.

[2] Benjamin stora,akram, ellyes,l100ports du megreb,algier, edition dahleb 1990,p270.

[3] نجيب المغربي ، من والثائق الجبهة الشعبية لتحرير جزر الكناري تنديدا باستمرار الوضع الاستعماري الذي ترزخ تحته إرخابيل جزر الكناري، مجلة الحواري المتمدن، الإلكترونية العدد 9207، 4 فيفري 2010،ص3.

-طمحت هذه المنظمة إلى إقامة دولة مستقلة ذات حكم ديمقراطي تقدمي شعبي لكن هذا التماسك داخل المنظمة لم يدم طويلا بسبب صراع بين الجزائر والمغرب وموريتانيا كما ان الانشقاق داخل المنظمة بين عناصر من أصل مغربي طلبت بالاندماج مع المغرب وعناصر أخرى ترفض ذالك سنة 1970، حيث انخرط الرجال المنفصلون في حزب جبهة التحرير والوحدة [1]، هذه الحركات السياسية تدخل في إطار العمل السياسي لأجل الحصول على الحرية لكن يمكن القول أن طبيعة هذه الحركات لم تكن سوى عمل سياسي ودعائي فقط لقضية الصحراء الغربية إذا ما استثنينا حركة الرجال الزرق التي كان لها طابع مسلح وانفصالي عن المغرب وعسكري ضد الأسبان فالبقية لم تكن تملك رؤية حقيقية لمستقبل الصحراء الغربية بل كانت تتماوج بين الإذعان لرغبات المغربية الوحدوية والولاء السياسي للسلطان وبين العمل السياسي والإعلامي ضد الأسبان في المحافل الدولية وغن كان ذاك مهم في سياق الكفاح لكنه لا يعطي نتائج ملموسة في الواقع خاصة وأن المملكة المغربية فعلت كل شيء لأجل إسقاط حق تقرير المصير بالنسبة للصحراويين حتى ولو بالتعاون مع العدو الأجنبي في سياق التحاصص وتقسيم الكعكة وسياسة المساومة والخروج بأخف الخسائر الدبلوماسية والسياسية والحفاظ على القواعد العسكرية وعدم الجز بالجيش في معارك لا تعرف نتائجها خاصة وأن المملكة الإسبانية كانت على صلة وثيقة بالدولة الفرنسية التي كانت تمثل القوى العسكرية التقليدية رقم واحد في العلم في ذلك الوقت ، ومن المعقول سياسيا مهادنتها والتعاون معها بدلا من معاداتها خصوصا وأنها منحت الاستقلال للمغرب وقبلت بعودة الملك محمد الخامس من المنفى رغم عداوته لها بعد إعلان الحرب التحريرية للمغرب ضد القوات الفرنسية التي كانت تسيطر على المنطقة بالتوازي مع السيطرة الإسبانية على الصحراء الغربية المهة للجميع بما فيهم المغرب وموريتانيا .

الدوافع المغربية للمطالبة بالصحراء الغربية :

كما ذكرنا سابقا في ملحق آخر فالمغرب يدعي أن لبه دوافع تاريخية تعود لعهد الدولة المرينية 1269. 1465 وكذلك عندما قامت الدولة السعدية عام 1554 . 1659 في مطلع القرن

[1] إسماعيلمعراف،الصحراءالغربيةفيالأممالمتحدةوحديثعنالشرعيةالدولية؟،دار هومة للنشر ، الجزائر ،2010، ص38

السادس عشر ميلادي التي عجزت عن طرد الأسبان والبرتغاليين من موانئ المغرب التي كانوا يقومون بعمليات احتلال لها بشكل متواصل حيث اصطدمت بصمود سكان المغرب الأوسط أي الجزائر حاليا حيث شكلوا مع الدولة العثمانية حصنا منيعا ضد الأسبان والبرتغال ، الأمر الذي دفع الدولة السعدية لتحويل أنظارها نحو الصحراء جنوبا [1]، حيث كان يصفها السلاطين السعديين ومن ضمنها الساقية والحمراء ووادي الذهب ببلاد السيبة "حيث كانت خارجة عن نطاق حكمهم وسيطرتهم ن فكانوا يكتفون بتكليف قبائل المخزن الخاضعة لهم بغزو هذه المناطق وغنم ما فيها من أموال وبشر (تجارة الرقيق)، باعتبارها مصدر للثراء بمعنى أن الدولة السعدية كانت تعتبر الصحراء الغربية منطقة مفتوحة للغزو والاستغلال الاقتصادي بحيث لم يكن الاستغلال السياسي والسيطرة عليها ممكنا بسبب قوة وصمود القبائل ضد الغرباء ، هذا يعني من وجهة نظري المتواضعة أن التصور المغربي وقتها لا يختلف عن التصور الغربي فهو قائم على الطمع والاستغلال لا أكثر ولا أقل ولا علاقة له بالانتماء الروحاني والولاء للسلطان الذي لطالما أدعته المغرب في كل مناسبة ،فحتى الدولة العلوية لما قامت في 1666في مطلع القرن السابع عشر ميلادي ، التي كان من ابرز ملوكها " المولى إسماعيل الذي عمر طويلا في حكم المغرب حوالي أكثر من نصف قرن من 1427. إلى 1727 هو الأخر جدد إطماعه في المنطقة تماشيا مع سلافه أحمد المنصور ونظم حملة على المنطقة الصحراوية [2] ،لكن المطالبة الحقيقية كانت عام 1955 حيث أعقب ذلك استقلال المغرب عن الدولة الفرنسية وذلك بعد عام لاستكمال تحريرها لما تبقى من المناطق الواقعة تحت سيطرة فرنسا وإسبانيا ، كما أن ملك المغرب الحسن الثاني اعتمد على خطاب زعيم حزب الاستقلال المغربي "علال الفارسي"المتضمن في الكتاب الأبيض الذي صدر عام 1955 [3]، الكتاب الذي بين فيه خريطة مسماه بالمغرب الكبير التوسعي

[1] يحيبوعزيز،موضوعاتوقضايامنتاريخالجزائر والعرب،ج2 ،دارالهدى،الجزائر ،2004،ص 587

[2] يحيبوعزيز،حقيقةمطالبالمغربالأقصىالتاريخيةحولالساقيةالحمراءاووادياالذهب،مجلةالأصالة،العدد 28 ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، جانفي 1976 ، ص 67

[3] مصطفىالكتاب،محمدبادي،النزاع على الصحراء الغربية بين القوة وقوة الحق ، دار المختار، دمشق ن سوريا د.ط،1988 ، ص40

الذي جاء بفكرة الإمبراطورية المغربية وتضم في حدودها كل من بشار والصديرة وإقليم توات وتندوف في الجزائر والصحراء الغربية والأراضي الموريتانية وتمتد حدود هذه الأمة إلى نهر النيجر والسنغال في الجنوب [1]، خلفية تاريخية

يتبين من خطاب علال الفارسي أن مشروعه يعتمد في الأساس على خلفية روحانية تتمثل في مفهوم الأمة الإسلامية الجامعة للحدود المنتشرة في ربوع المغرب العربي الإسلامي ، كما أنه مرتبط بعهد الدولة المرابطية التي كانت تمتد من السنغال إلى قشتالة ومن برقة الليبية إلى المحيط الأطلسي وهي فكرة قائمة على أساس دينية وثقافية حسب مؤلفه "علال الفاسي" "حيث ألقى خطابه الشهير في طنجة بتاريخ 18 جوان 1956 الذي جاء فيه ..'ن الوطنيين المغاربة سيواصلون الكفاح حتى استقلال كل الأراضي المغربية واقعا تعود طنجة نهائيا إلى الوطن يتم تحرير الصحراء التي مازلت تخضع لسيطرة إسبانيا وكل الأراضي الخاضعة لفرنسا تعود للإمبراطورية الشريفة من تندوف إلى بشار فتوات والقنادسة وموريتانيا أيها الأخوة إن المغرب يحد من الجنوب بنهر السنغال [2]، هو خطاب عاطفي ديني يتحضر النسب الشريف للسلاطين العلوية نسبة لانتمائهم لأل بيت الرسول الكريم وذلك لجذب عاطفة المسلمين الذين يكنون الولاء الروحاني لذرية الرسول بشكل عاقائدي

، ويردف "علال الفارسي" قائلا .. أنه مادام النظام الدولي قائما في منطقة "طنجا "والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية المغربية فلن تنتزع عنها الوصاية فاستقلالنا يبقى مبتورا ، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها [3]، يعتبر هذا الكلام "لعلال الفارسي "مرجعية سياسية بالدرجة الأولى اعتمد عليها الملك المغربي العلوي لضخ مشروعه التوسعي في المنطقة في نفوس الآخرين لضمان عدم التشكيك في نواياه وخلفياته التاريخية

[1] المرجع نفسه ن ص 41

[2] المرجع نفسه ، ن ص

[3] Bertrand Fessad De foucaut, La Question de Sahara Occidental, **Revue Français**, **d'étude politiques afri** , N 199, Novembre 1977, Paris, p 77.

رغم ما يحمله المشروع من خلفيات دينية تنطلق من المفهوم الشامل للأمة العربية الإسلامية ، لكن تم استغلاله سياسيا .

كما صرح ملك المغرب في 25 فيفري 1958 بأن بلاده متمسكة بالصحراء الغربية وعليه وهو ما وضحت المطالب الرسمية من خلال الدستور المغربي الصادر في 02 جوان 1961 حيث يؤكد على الضرورة توحيد الأراضي المغربية ونجد المادة 19 من الدستور المغربي الصادر في 10 مارس 1972 يتكلم عن عقيدة المملكة المغربية في جذورها التاريخية السالفة الذكر ن لكن المهم القول أن سبب إصرار المغرب على الصحراء الغربية هو تنازل وانسحاب إسبانيا من طرفاية لصالحه [1] وذلك بموجب الاتفاقية المشتركة الموقعة بين الطرفين في 01 أفريل 1958 ونفس الأمر بالنسبة لمنطقة إيفني حيث تم الانفصال الإسباني عنها بواسطة توقيع إتفاقية عرفت بمعاهدة فاس 04 جانفي 1969 حيث كان هناك تنازل إسباني مقابل التعاون مع المغرب للقضاء على مقاومة جيش التحرير الصحراوي وقمع الحركة الوطنية في الساقية الحمراء ووادي الذهب [2]، هذا الأمر هو الذي صعد من وتيرة العداء بين المقاومة الصحراوية وبين المملكة المغربية التي أبانت عن نواياها المخفية وراء الإدعاءات التاريخية بحقها في الصحراء الغربية ، وهو ما يؤكده توقيع الملك الحسن الثاني على وثيقة منظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1963 حيث أظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بمسألة الحدود الموروثة عن الاستعمار وأكد أنه سيواصل مسيرة المطالبة بحقوق بلاده التاريخية وقد جسد ذلك من خلال الميدان حيث قام بمهاجمة الجزائر في 08 أكتوبر 1963 والتي عرفت " بحرب الرمال" ، حيث استغل الظروف الداخلية للجزائر التي كانت قد خرجت من الاحتلال لتوها [3]، هذه الخطوة المغربية التصعيدية تعتبر عملا عسكريا عدائيا غير مبرر وغير محسوب العواقب حيث كان من الممكن

[1] إسماعيلمعراف ،مرجعسابق،ص40

[2] علي الشامي، مرجع سابق ، ص 180

[3] Mohammed Zakaria Abaudd ahab, Le conflit du Sahara Occidental: éta des lieux et, prerspeetives, **Estudio Africanos**, N 4, Enero, Eebrero, Bogotà – Colombia, dé 2012, p26.

أن يجر المنطقة لاحتقان واقتتال طويل الأمد لن يستفيد منه سوى الغرب الاستعماري الذي يخدم مصالحها على الأقل كان سياستهم في ضرب رغبة الدول المستقلة قيام مؤسساتها المستقلة التي من خلالها كانت تهدف الجزائر لرسم معالم سياستها الخارجية المناهضة للاحتلال والسيطرة الغربية على المنطقة ، واعتقد أن هذه الخطوة المغربية هي التي أثرت على مواقف الجزائر اتجاه المغرب التي كانت متحفظة جداول عطلت مشروع الإتحاد المغاربي حيث أن مشاكل المغرب الداخلية وكذلك عقيدة الجيش الجزائري العسكرية القوية وهو الذي تمكن من طرد القوة الاستعمارية الكبرى وقتها لخارج حدوده جعلت المغرب يتراجع عن طموحاته في مشروع المغرب الكبير واكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية واعتمد على حجج كثيرة تتمثل في مايلي :

. التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي للإقليم المغربي مع الصحراء الغربية

. الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة بين المغرب والصحراء الغربية

. ظهور مرسوم ملكي بتعيين القادة الصحراويين في الصحراء الغربية من قبل السلاطين المغاربة كمظهر للتبعية والسيادة على الإقليم الصحراوي

. جباية الضرائب التي كانت تدفع لسلاطين المغرب من قبل سكان وأعيان الصحراء الغربية لكن مسألة الضرائب تعتبر قضية سلبية فحتى الاستعمار الغربي كان يمارسها بشكل قسري واستغلالي

. دور الشيخ" ماء العينين " باعتباره ممثل لشخص الملك في الصحراء الغربية [1]

. حملات السلاطين المغاربة في المنطقة الجنوبية من السوس عامي 1882 . 1886 م ، ومبايعة بعض سكان المنطقة للملك محمد الخامس بصفته أمير المؤمنين وهذه المبايعة تعتبر إقرارا بسلطته عليهم .

. قلة عدد سكان الإقليم وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم بأنفسهم كما أن الجماعة الصحراوية " باعتبارها ممثل للسكان الصحراويين صادقت على اتفاقية مدريد الثلاثية مع الأسبان وموريتانيا .

[1] عبدالحميدالسقاي،،ص29

. مجاورة الصحراء الغربية للمغرب تعتبر امتداد طبيعي له خاصة مع جنوبه وان كلمة "تطوان " إسم المدينة المغربية باللهجة المغربية الريفية العيون التي هي عاصمة الصحراء الغربية كما أن الاتفاقيات والمعاهدات والمراسلات الدولية المرتبطة بالصحراء الغربية كانت ضمن التصور المغربي للقضية بشكل كبير حسب ما تدعيه السلطات المغربية طبعا .

موريتانيا ودوافع مطالبها في الصحراء الغربية:

تستند موريتانيا إلى أسباب تاريخية وسياسية تتقارب مع تلك التي ادعها المغرب والمتعلقة بمطالبتهما بالصحراء الغربية فتزعم موريتانيا بالنسبة للجانب التاريخي أن المجموعة التي تسمى البيدان وهذا الإقليم الذي يعرب التراب البيضان والذي يمتدد من الساقية الحمراء شمالا إلى أندل جنوبا وإلى الأزاواد شرقا [1]، حيث تحكمها نفسا ا لثقافة واللغة كما أن نمط هذه الحياة واحدة واللهجة الحسانية هي لهجة الجميع بالإضافة إلى اللهجة البيضانية أما في الجانب السياسي فنجد ان الرئيس الموريتاني المختار ولد الدادة بنجاحه كنائب عن إدرار 1957، استحضر في ذهنه وحدة الترابية لأرض البيضان وعبر من ذالك من خلال قوله أن أرض البيضان من الساقية الحمراء "أعين المدلشي" إلى أزاواد إلى أكميني أندب كما أن هذا الإقليم ظل جزء من موريتانيا تاريخيا ولم يتم الفصل بين موريتانيا و إقليم الصحراء الغربية عام 1900[2] ، كما أن الاتفاقية بين فرنسا واسبانيا متعلقة بتقسيم المنطقة أخذت إسبانيا موريتانية الصحراوية أم موريتانيا الأم من نصيب فرنسا ونصت هذه الاتفاقية بين البلدين على عدم السماح بالنفوذ المغربي إلى وادي ذرعا وعلى تشكيل حدود مرسومة بين البلدين ، لكن ذلك لم يتم بين الحدود الغير المرسومة مع العلم أن اسبانيا حاولت ترسيم الحدود في السبعينات لكن موريتانيا رفضت بقوة [3] أما من الناحية الجغرافية فنجد أن الميناء الموريتاني" بورت آت بين" متاخم للحدود الموريتانية مع الصحراء الغربية كما أن الخط الحديدي الموريتاني قادم إلى"

[1] طاهر مسعود ،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، يدار المختار ، جمهورية العربية دمشق ،ط1، 1988،ص 34،35.

[2] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، جمهورية مصر العربية، د.ط، 1980، ص263.

[3] المرجع نفسه ص264.

بورت آت بين" يجاور الحدود القائمة بينهما ضف على ذالك أن موريتانيا كانت تخشى أن تتنازل اسبانيا عن صحراء المغربية عن اسبانيا مقابل بتوقف المغرب بمطالبة مدينتي "سبته ومليلة "المحتلتين الأمر الذي جعل سلطات الموريتانية تؤكد هذه الصحراء الغربية التي تحتلها إسبانيا هم امتداد للقبائل الموريتانية باعتبارهم بدو كما أن العلاقات العرفية والثقافية قوية بين معظم هذه القبائل في الجنوب الأمر الذي جعل موريتانيا بضم جزء من الصحراء الغربية إن لم يكن كلها أو على الأقل بحق تقرير مصير لسكانها [1]مع العلم أن موريتانيا تحتل موقع هامشيا بالنسبة للصحراء الغربية مقارنة بالجزائر والمغرب ، لكن استقلال موريتانيا وقيامها كدولة أثر بشكل سلبي في تماسك الحق التاريخي للمغرب وكان يكفي قبول عضوية موريتانية في الأمم المتحدة ليسقط حق المغرب التاريخي في موريتانيا وذلك ما وقع فعلا في 28أكتوبر 1968 حيث وافقت 68 دولة وامتنعت 200دولة عن التصويت واعترضت 13 دولة عن التصويت حيث لم يعترف المغرب عن موريتانيا ولم يتم الاعتراف المغربي إلا في عام 1970، وذلك للتأثير على التحالف الجزائري الموريتاني[2]، ،كخطوة تكتيكية مغربية .

لكن مسألة التحالفات والتكتيكات التي اتبعتها موريتانيا بشكل موازي بين المغرب والجزائر لم تدم طويلا وذلك بسبب حاجاتها لاقتسام الصحراء المغربية مع المغرب وذلك ما آلت إليه اتفاقية مدريد الثلاثية اسبانيا وفرنسا والمغرب.

– تاريخ جبهة البوليساريو، لقد طالبت هذه الجبهة لاستقلال إقليم الصحراء الغربية ورفض ضمها إلى المغرب أو موريتانيا حيث تأسست عام 1973، وعقدت عدت مؤتمرات وصدرت عنها أدبيات سياسية تتجلى في قانون أساسي وبرنامج عملي يحدد مهام وآليات مختلف مؤسسات وأجهزة حركة البوليساريو والتي تتكون من مؤتمر شعبي ومكاتب عامة ومكتب أمانة وأمانة وطنية ومنظمات جماهيرية وسياسية وثقافية وترى هذه الجبهة أن ماتدعيه المملكة المغربية أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من التراب المغربي من القدم كما أن جبهة البوليساريو فندت وجود وثائق تثبت مبايعة

[1] عبد المالك خلف التميمي، أضواءعلىالمغربالعربي(رؤيةعربيةمشرقية)،دارالبصائر،الجزائر،د.ط ، 2011،ص 258

[2] قسم التوجيه والإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق ص 24.

شيوخ قبائل الصحراوية للعرش العلوي ولقد قدمت البوليساريو مبررات وفواصل تطعن في ادعاء المغرب تتمثل في اللهجة الحسانية التي يتكلم بها سكان الصحراء.

– سكان الصحراء يعتمدون على نمط اقتصادي يتمشى على طبيعتهم البدوية كذلك بالنسبة لطريقة العيش وهو ما لا يوجد في المغرب وطبيعة ونمط عيش سكانه المغاربة .

– كما أن سكان صحراء الغربية يتبعون نمط معين من اللباس والسكن ينسجم مع مناخ الصحراوي [1] ، كما أن حركة البوليساريو شككت في مصداقية ادعاءات المغربية وذلك من خلال تتبع سلوكها ومواقفها اتجها الصحراء المغربية تاريخيا حيث اتهمت المغرب بالتآمر ضد مصلحة الشعب الصحراوي والتعاون مع السلطات الفرنسية والاسبانية المحتلتين لإفشال جهود المقاومة ضد الاحتلال الغربي التقليدي الذي عمل على استغلال المنطقة بقوة.

. هناك أمر متعلق بالمنظمات الدولية المتمثل في منظمة الوحدة الإفريقية التي جاء في أهم قراراتها أن الحدود الموروثة عن الاستعمار قاعدة أساسية لابد من احترامها كما أن الأمم المتحدة صادقت وبقوة على حق الشعب الصحراوي من خلال قرار حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة عام 1961م

في النهاية أبانت جبهة البوليساريو عن شعبيتها بالنسبة للشعب الصحراوي الذي انضم الكثير منه لجبهة البوليساريو وتم تشكيا المجلس الصحراوي كما انه في سنة 1975 في شهر 28 نوفمبر تم صدور بيان قلته الذي تضمن ما يلي "إننا قبلنا المشاركة في هذه المؤسسة للجمعية الصحراوية التي أوجدتها السلطة الاستعمارية الاسبانية لأن اسبانيا وعدت بأن تجعل منها سلطة وطنية لصالح الشعب الصحراوي لأخذ استقلال في أقرب وقت، ثم أخذت أخيرا تتآمر بشكل سافر ثم أخذت أخيرا تتآمر بشكل سافر ضد استقلال الوطنية، ثم باعت وطننا للمغرب وموريتانيا في أكبر صفقة استعمارية عرفها التاريخ وتحولت خيانتها هذه بدعوة استشارة الشعب الصحراوي عن طريق هذه الجمعية

[1] علي الشامي، مرجع سابق، ص 264.

العامة، لذا فإن الجمعية العامة وهي مجتمعة بأغلبية أعضائها في قلته"[1] كتعليق على هذه عبرت حركة البوليساريو على رفضها المطلق لكل مجريات وتطورات قضية الصحراء الغربية وللاحتلال الاسباني وتؤكد على رفضها للاتفاقية الثلاثية لمدريد عام 1975، التي اعتبرتها غير شرعية واستخفاف للشعب الصحراوي متهمة مجلس جماعة الصحراوي بالتآمر والخيانة وبررت مشاركتها في جمعية صحراوية بوعود اسبانيا نحوى الاستقلال حيث انسحبت منها عندما تبينت نوايا الحقيقية لهذه الجمعية التي تتهمها البوليساريو بمنح الوطن للمغرب وموريتانيا منن خلال اتفاقية مدريد .

لقد أكدت الجمعية العامة أن الطريقة الوحيدة لاستشارة الشعب الصحراوي السماح له بالتقرير مصيره بنفسه من أجل استقلاله بعيد عن كل ضغط وعن كل وجود قوة أجنبية ولتحقيق ذالك ولقطع الطريق أمام أي استغلال للمجلس جماعة الصحراوي فإن الجمعية العامة قررت بكل أعضائها حل نفسها بنفسها كما ان السلطة الشرعية المنبثقة عن الشعب الصحراوي لا تمثلها سوا الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء على أساس أن الأمم المتحدة قد اعترفت بها من خلال لجنة تقصي الحقائق[2] كما أن إيجاد مجلس وطني منبثق من صميم الشعب الصحراوي دون أي مبادرة أجنبية في ظلك حل ناجع في إطار الوحدة الوطنية

من الواضح اتفاقية مدريد الثلاثية منعكس خطيرا وعلى الصحراء الغربية من خلال التصعيد الخطير المتمثل كما تمثل في اجتياح القوات العسكرية الموريتانية والمغربية شمالا وجنوبا ولمواجهة ذلك قامت جبهة البوليساريو باستهداف الحلقة الأضعف في هذا الصراع وهي موريتانية باعتبار أن مواجهة جيشان منظمان أمر صعب فكانت الخطة تكمن في تفجير الوضع الداخلي في موريتانيا وذلك من خلال استهداف طاقاتها البشرية والمادية فتلك هي طبيعة حرب العصابات للجيوش غير النظامية كما أثارت البوليساريو الشارع الموريتاني ضد حكوماته فانتكست عملياتها العسكرية في العمق الموريتاني المتمثلة في استهداف العاصمة نواكشط الأمر الذي خلخل الحياة الموريتانية الأمر الذي

[1] موفق عبد الصمد مرجع سابق، ص53

[2] المرجع نفس الصفحة

شجع ضباط عسكريين موريتانيين على انقلاب عسكري أطاح بالنظام مختار ولد دادة عقبه إعلان الرغبة من الخروج من دائرة الحرب للصحراء عقبه بعد يومين إعلان وقف إطلاق النار من البوليساريو مع موريتانيا وتم الاتفاق على ذلك رسميا بالجزائر في 2 أوت 1995، الأمر الذي جعل موريتانيا تنسحب نهائيا من المناطق التي احتلتها بموجب اتفاقية مدريد [1]1975، الأمر الذي جعل قوات المغربية في مواجهة منفردة ضد البوليساريو كما اعتبرت اتفاقية الجزائر امرأ عدائيا وتدخلا سافرا في ما تعتبره شأن داخلي حيث عملت على احتلال مناطق صحراوية في الجنوب بعد انسحاب الجيش الموريتاني منها [2] لكن المشكلة أن المغرب وقع في خرق واضح للاتفاقية الدولية على اعتبار ان موريتانيا لم تسلمه مواقع شخصية وبالمقابل جعل الأمر جبهة البوليساريو في موقف سياسي قوي كما أن هزيمتها لموريتانيا عسكريا جعلها تلعب دور هام في السياسة الخارجية لموريتانيا الأمر الذي حتم على موريتانيا الاعتراف بجبهة البوليساريو أخيرا الأمر الذي جعل المغرب يدخل في عزلة دولية ومغربية بعد تخلي حلفائه اسبانيا وموريتانيا عنه [3] إن الحديث عن الحرب بين المغرب والبوليساريو سنة 1979، التي تعمقت بعد انسحاب الموريتاني من النزاع حيث تمثلت في مرحلتين المرحلة الأولى سنة 1979إلى 1980، حيث قامت البوليساريو بعملية واسعة للقوات المغربية وكل المناطق الصحراوية إلى غاية حدودها مع المغرب، حيث قامت القوات العسكرية الصحراوية بالهجوم على القوات المغربية المتمركزة في المركب المنجمي ببوكراع طنطان الأمر الذي جعل البوليساريو تفرض سيطرتها على صحراء موريتانيا حتى إلى جنوب المغربي وبعد معركة ورقزيز تكبد الجيش المغربي فيها خسائر كبيرة في العتاد والجنود الأمر الذي جعله يرجع إلى الدولة الغربية القريبة لتزويده بالسلاح وبالتكنولوجية العسكرية بداية و، أ ،م . ثم فرنسا الأمر الذي جعل الدائرة بين المغرب ولصحراء المغربية تتجه نحوى منعطف جديدة[4]

[1] قسم التوجيه الإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني المرجع السابق ص 120.

[2] طاهر مسعود مرجع سابق، ص132.

[3] ليلى بديع عيتاني ، بوليساريو قائد وثورة دار المسيرة بيروت لبنان،د،ط1978، ص46.

[4] محمد عمرون ، مرجع نفسه ص 62.

المرحلة الثانية 1980 1960، اتسمت هذه المرحلة بالمعنويات المرتفعة للمغرب وهي أطول مرحلة على الإطلاق فبعد الانتصار المحقق للبوليساريو على المغرب لم يستطع المغرب نسيان الهزيمة حيث لجئ في ، لبناء جدار الدفاع المغربي1986 بمساعدة الولايا الأمريكية المتحدة وكان يهدف هذا الجدار لحماية المثلث الهام المتمثل في مدينة العيون والسمارة وبوكراع لعزل سكان المنطقة عن تأثير جبهة البوليساريو هذا حسب تصور قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الصحراوي أحمد الدليمي [1] كذلك الجدار كان له وظيفة حماية القوات العسكرية المغربية المتواجدة في الصحراء وتمكين المغرب من توسيع شبكات الطرق والمواصلات والهاتف والتمهيد لإدماج الصحراء للمملكة المغربية وهذا الجدار مملوء بالرمال ارتفاعه من 3 إلى 15 متر ومحيطه من 4 إلى 6 امتار وفي قاعدته محمي بفراغ خندق لتستدم به أي مركبة تتمكن من اجتياز الأسلاك الشائكة وحقول الألغام كما انه مجهز برادارات وبطاريات مخصص لتمويل الأجهزة العسكرية بالكهرباء تم بدا العمل بالجدار عام في أوت 1980، بعد ما أنجز منه حوالي 300كيلو متر ينطلق من ورقزيز ليصل إلى السمارة لحماية مدينة العيون وبوجادور أما الجزء الثاني من المشروع كان في بوكراع يغطي أمغالة وينتهي في كربيشي حيث انته من إنجازه في فيفري 1984، بهدف فصل البوليساريو على المحيط ومراقبة الحدود الموريتانية ، ما بين 19أفريل و 10ماي 1984، تم انجاز الجزء الثالث من الجدار بمسافة 320كيلو متر بأعالي مدينة أجديرة عن حوزة العاصمة المؤقتة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هذا يعني أن 120كيلو متر مربع من أصل 284كيلو متر مربع التي تمثل مساحة الصحراء الغربية تم استغلالها في العمل العسكر في إطار هذا المشروع إلى أن تم انجاز الشطر الرابع من الجدار في 15 جانفي عام 1985لتصل المسافة إلى 17 ألف كيلو متر مربع ، وهذا الجزء يحيد الحدود الجزائرية ويضم مدينة محبس مع ترك مجال السيطرة على تيفاريتي وبئر لحلو القربة من الحدود الموريتانية والتي تخضعان للبوليساريو كما أن هذا الجدار استمر في بنائه ما بين 15 مايو20 أوت 1985، والجزء الخامس منه بحيث غطى مساحة 1200 كيلو متر وبهذا يكون حولي 2500 كيلومتر من الجدار يعزل

[1] المرجع نفسهن ص 89.

200000كيبومتر من مساحة الصحراء بعد أشهر تم بناء الجزء السادس الذي يمتد إلى غاية مدينة الداخلة الساحلية [1]من الواضح أن هذه الإستراتيجية المغربية كلفت الخزينة المغربية أموال طائلة أثرت على اقتصاد البلاد كما أنها لم تفلح في الهدف الرئيس الذي ولدت لأجله وهو منع عملية الجيش الصحراوي العسكري الذي تمكن من توجيه بعض العمليات النوعية من خلال خلق الجدار واستطاعوا تحقيق نتائج ايجابية [2]كما أنه مع مرور الوقت ازدادت الخسائر بين الطرفين بين أسرى ومفقودين وموتى كما أن المغرب انفق سنة 1981، 2 مليار درهم في عام 1980 من أصل 20مليار درهم وهي الميزانية العامة للمغرب الأمر الذي رفع ديونه من 11دولار إلى 14 دولار سنة 1986 أغلبها ديون عسكرية[3] مع هذه الحسابات المادية أصبحت مجريات الحرب غير متوازنة لكلى الطرفين بحيث المغرب برغم من قويتها العسكرية لم يتمكن بضم المناطق الصحراوية إليه كما أن الجيش الصحراوي تراجعت فعاليته بسبب الجدار الرملي الأمر الذي أحال الأمم المتحدة تلعب دور تحقيق السلام المتمثل بوقف إطلاق النار سنة 1991، حيث تحول الصراع من الجانب العسكري إلى الشرعية الدولية [4] بحيث جنح الطرفين إلى التفاوض من خلال الوساطة وإن كانت عملية التفاوض بدأت قبل ذالك بشكل سري بين المغرب والبوليساريو بمدينة باماكو عاصمة مالي تزامنت المفاوضات مع بوليساريو وموريتانيا لكن وفاة الرئيس الجزائري" الهواري بومدين "جعلت المغرب توقف المباحثات حيث تحولت الاتصالات بينهما بشكل مباشر خلال لقاء الطرفين بالجزائر العاصمة ولقاء آخر سريي لشبونة عاصمة البرتغال في شهر جانفي 1985، لكن هذه اللقاءات لم تكن سوى طرح

[1]Mrtin de frebervelle,p89.[1]Mrtin de frebervelle p 90.

[2]Klèmojen françoi, le conflie de Sahara esidenta , revue Transfers de arment et losoaux, enstut françois de polemogie, paris 1989,pp133,139.

[3]محمد عمرون مرجع سابق، ص 64.

[4]Mrtin de frebervelle p 90.

لوجهات النظر بحيث أن الطرف المغربي أصر أن إلحاق الصحراء المغربية بالأمة المغربية [1]، باعتبارها مسالة قطعية تماما .

ومن الواضح أن جل اللقاءات التي تمت لم تخرج عن إطار الانفعال والتوترات والسياسية والمزايدات فالقليل منه كان موضوعيا حسب تصريح السياسي المغربي باهي محمد احمد في حديثه مع صحيفة الحياة اللندنية في 15 أوت 1996، كما ؟أن ملك المغرب حسن الثاني صرح لجريدة لوموند الفرنسية في 10 فيفري 1989، بأنه فعلا تم الاتصال ولكن ليس نقول لأوليائك مستعدون للتفاوض معهم بل لنبين لهم مغريتيهم[2]، بمعنى أن ملك المغرب لا يرحب بأي حل خارج عن نطاق مغربية الصحراء الغربية .

كما انه جرت عدة محطات نضالية ضد المغرب من أبرزها مظاهرات طنطان عام 1972ن ومظاهرات عام 1975، أكدت من خلالها الجماهير الصحراوية للأمم المتحدة أن الشعب الصحراوي أن هناك شعب يطالب بتحقيق مصيره والاستقلال كما أن المظاهرات المنظمة سنة 1987، التي قابلتها لجنة التقنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عبد الحكم فرج ، فكانت المظاهرات تحمل أعلام صحراوية وشعارات تؤكد تمسك الشعب الصحراوي بحقه في تقرير مصيره كما أن هذه المظاهرات عام 1992، 1997، وانتفاضة العيون 1999، أجمعت أن المستعمر أين كان مرفوض من طرف الشعب الصحراوي [3]

وتعتبر الانتفاضات إستراتيجية جديدة لجبهة البوليساريو نحوي وسائل الكفاح وذلك لأهمية التحركات الشعبية والمواجه المباشرة مع المحتل وذلك لوقوف في وجه ممارسات المغرب المعرقلة لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي .

[1] طاهر مسعود مرجع سابق ص 88.

[2] مصطفى الكتاب مرجع سابق ص 83.

[3] راغب السرداني مرجع سابق ص 10.

تباين المواقف الإقليمية حول ملف الصحراء الغربية

-1: موريتانيا تلك الدولة الفتية التي حصلت استقلالها مع المغرب وكان لها أطماع في الصحراء الغربية في رأي مواقفها كانت متبدلة وغير ثابت حسب المصلحة والظرف ومن جملة مواقفها لإقرارها مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي للاستقلال

– لكن في محطة أخرى كانت تتمسك ما أسمته حقوقها على الأقاليم الصحراوية معتمدة على ذلك على الروابط الأسرية بين القبائل الصحراوية والموريتانية[1]

– وهناك موقف آخر يعبر عن تصعيدها متمثل في أنها عملت على تقسيم الصحراء على الأقل إذا لم تحصل عليها غير أن الموقف الراجح خصوصا ما تعلق بأروقة الأمم المتحدة خصوصا في الدورة الواحدة والعشرون سنة 1966، حيث تحدث مندوبها أنه في إطار التصفية العالمية للاستعمار فإن موريتانيا تحوذها الرغبة في صيانة مصالح الصحراء الاسبانية وحقهم الثابت في تقرير المصير والاستقرار، كما أنها ساندت المغرب لدى استشارته محكمة العدل الدولية مع اعتراضها لأسئلة الاستفتاء وطالبت أن تشمل أسئلته متعلقة بتقرير المصير، سؤال ثالث متعلق بالعودة إلى الوطن الموريتاني وسلمت الوثيقة مذكرة للأمم المتحدة في 20، أوت 1979، أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الخاضعة للإدارة الإسبانية هي جزء من الأراضي الموريتانية، لكنها في النهاية وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية المتعلقة بتقسيم الصحراء مع المغرب وإسبانيا 1975 [2] كما أنها وقعت اتفاقية ثنائية مع المغرب لتقسيم الصحراء في 14 أفريل 1986، ورغم استمرا الهجمات العسكرية لجبهة البوليساريو ضدها إلى أنها وصلت تعاونها مع المغرب ، لكن مع تزايد الاضطرابات كما قلنا سابقا وحدوث انقلابات عسكرية تلاشى الموقف الموريتاني نهائيا فانسحبت وتركت المجال للمغرب واعترفت

[1] محمد اتريكن، توظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية ومسألة مسلسل الديمقراطي الشرعية والوثيقة الدستورية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 145.

[2] عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق ص 265.

بجبهة البوليساريو وفي النهاية رجعت موريتانيا إلى موقفها الأول متعلق بحق الشعب الصحراوي بتقرير مصيره كما اعترفت بجمهورية الصحراء الغربية سنة 1984 وأصبحت دولة محايدة فقط[1]

-2: بدأ الدعم الليبي للصحراء الغربية على أساس تحريرها من الاستعمار الاسباني بحيث أن معمر القذافي لم يكن يدعم حركة البوليساريو ضد المغرب وهو ماعبر عنه الزعيم الليبي معمر القذافي في خطابه بمناسبة ثورة الفاتح سبتمبر 1987، بقوله" أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو الجبهة الشرقية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب نحن الذين أسسناه عام 1972ونحن الذين دربناها وسلحناه لتطرد الاستعمار الإسباني ولم نسلحها لإقامة دولة ولم نقل لهم انظموا إلى الجزائر أو المغرب أو لا تنظم، دربناه وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الاسباني"[2]

من الواضح أن دعم القذافي لجبهة البوليساريو إنما هو لتحقيق مشروعه التوسعي المتعلق بالولايات المتحدة لصحراء الإفريقية التي تصورها من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ويدخل ذلك في إطار نزعة القذافي القومية العربية المناهضة للإمبريالية الغربية وتعتبر ليبيا أول دولة ساعدت البوليساريو بحكم التوجهات الثورية للقيادة الليبية من الرغم أن الدعم الليبي كان يتأثر من وقت إلى آخر حسب موقف مواقف المغرب[3]

كما أن الدعم الليبي الذي استمر حتى سنة 1984و1985، كان دعما اقتصاديا وعسكريا غير محدود مكن جبهة البوليساريو من شراء السلاح المتطور من الأسواق المتعلقة ببلدان الشرقية في إطار سياسة الحرب الباردة لكن بعد اتفاق وجدة سنة 1985 بين المغرب وليبيا لإنشاء شبه وحدة بينهما استمرت إلى عام 1987، غيرت ليبيا من مواقفها الداعمة للبوليساريو ودعمت المغرب واستطاع ملك المغرب بشكل دبلوماسي إلغاء الدعم الليبي لجبهة البوليساريو واستمر ذالك حتى بعد

[1] محمود عمرون، مرجع سابق، ص77.

[2] مونية رحيمي، تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية الآفاق تقرير الموقف الليبي أفاق ما بعد القذافي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث العربية الاثنين 19 ديسمبر 2011، ص2.

[3] مصطفى كتاب، أبو محمد بادي، مرجع سابق ص77.

إنهاء الوحدة بين ليبيا والمغرب وتحول الموقف الليبي من الدعم العسكري إلى الحياد ودعم موقف الأمم المتحدة لكنها أبقت على روابط مع البوليساريو من خلال استقبال الطلبة الصحراوين للدراسة في ليبيا [1]

إن الموقف الليبي يدخل في إطار موازنة المواقف مع كل من المغرب والجزائر تماشيا مع مفهوم القومية العربية الذي يندرج تحته مفهوم الوحدة المغاربية فقد أعلن القذافي بشكل متكرر أن مشكل الصحراء الغربية تعتبر المعوق الأساسي لقيام الاتحاد المغاربي وهو ما جعل المواقف الليبية والمغربية تتقارب كما أن وصل رسالة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية كعضو في التحاد المغربي وذلك في مرحلة التكوين اتحاد خلف لمنظمة الوحدة الإفريقية للحصول على دعم الجزائر ومصادقتها على قيام اتحاد من خلال تزكية النصاب القانوني ، أما المغرب فلم تعلق على اعتراف ليبيا بالصحراء الغربية طمعا في تغير موقف القذافي [2]

-3:الجزائر منذ طرح القضية أما المجتمع الدولي كان للجزائر موقف واحد هو تصفية الاستعمار تماشيا مع قرار أمم المتحدة المؤرخ عام 1960، متعلق بحق الشعوب المستعمرة بتحقيق مصيرها لذلك كانت متضامنة مع جميع الشعوب لتحقيق مصيرها بما فيها الشعب الصحراوي وكانت كل تحركاتها على المستوى المغاربي والإفريقي والدولي على أساس ذالك [3]ن ففي الدورة 21 للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1966، أعلن المندوب الجزائري " أن مشكلة الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بان هذا المشكل هو مشكل استعماري تشكل تصفيته ضرورة قصوا ليس فقط بالنسبة لإفريقيا لأجمعها ، وإنما كذلك بالنسبة لهذه البلدان التي معها حدود مع هذه الإقليم، وأكدت الدولة الجزائرية في ردها على لجنة تقصي الحقائق الدولية تعتبر أساس تصفية الاستعمار تتعلق بممارسة السكان الخاضعين للاستعمار الاسباني وحقهم في تقرير المصير استنادا

[1] كارلوس رويث ميغال، الصحراء الغربية 1975-2005، تبادل المتغيرات لنزاع محاصر، معهد إلكانوالملكي ، ترجمة مصطفى الأمين، 2005/3/30، ص 2.

[2] مونية رحيمي، مرجع سابق، ص4.

[3] محمد الكتابي محمد بادي، مرجع سابق، ص 101.

لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، جاء هذا الكلام بعد انضمام الجزائر إلى هذين الهيئتين"[1] على اعتبار أن الجزائر كانت في أوج حماسها المتعلق بالتحرر ومناهضة الاستعمار الغربي

كما أن الدستور الجزائري يعتبر مساندة حركة التحرر واجب قانوني حيث جاء فيه " تعمل الجزائر على تحقيق تضامن في الكفاح ضد الاستعمار الجديد والإمبريالية" كنتيجة لما عاشه ومعاناه الشعب الجزائري من تنكيل وإهانة من الاستعمار الفرنسي عام 1830 إلى غاية 1962، وبالتالي ونتيجة للزخم الثوري الذي كانت تملكه الجزائر لم تكن لتبقى بمعزل عن ما يحدث على تخوم حدودها الغربية القريبة لأن من المعروف ان الجزائر دعمت حركة التحرر في أماكن بعيدة عنها لا تجمعها بها أي علاقة سواء علاقة بالحرق أو الدين أو اللغة أو الحدود [2].

كما أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية في ديسمبر 1975، عبرت عن مساندتها بحركة التحرر حيث ترى أن النظام في الصحراء لا يمكن حله إلا من خلال حصول الشعب الصحراوي على استقلاله[3] هذا الموقف من جبهة التحرير يعد موقف طبيعيا يتماشى مع مواقفها التحررية.

لكن ينبغي أن لا نغفل جانب مهم في موقف الجزائر السياسي متعلق بجانب اقتصادي يتعلق بالمصلحة ذالك أن الصحراء منطقة غنية بالفوسفات والتي تشكل وهي مع الاحتياطي المغربي تشكل من أكثر من ثلثي الاحتياط العالمي من الفوسفات كما أن الجزائر تبحث عن نمط عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي لتصديره إلى أمريكا حيث لا تزيد هذه المسافة عن 400 كيلو متر مقارنة بالمسافة عبر البحر المتوسط التي تبلغ 16000 كيلو متر خصوصا أن تندوف

[1] موفق عبد الصمد، مرجع سابق، ص10.

[2] قسم التوجيه والاعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص45.

[3] محمد عيسى الشرقاوي صراع الصحراء والمبادرة المغربية مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام، القاهرة مصر، 1981، ص 134.

الجزائرية تحتوي على الحديد والنفط [1]، أو تحفظ هذه المصالح تعتبر إستراتيجية ومطالب طبيعية في الجزائر لا تعتبر أطماع استعمارية لأنها لا تستهدف مشروع الدولة الصحراوية .

الموقف الجزائري مرتبط بقرارات الأمم المتحدة وذلك من خلال القرار 15، 14، القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى القرار رقم /3229/20/، الذي يؤكد ضرورة الاتخاذ لخطوات العاجلة في الأقاليم التي لم يتحقق استقلالها لتحويل السلطة لشعوب هذه الأقاليم دون شرط أو تحفظ[2]، موقف الجزائر هذا مستند لقرارات الأممية اتخذته الجزائر في إطار الشرعية الدولية المحكمة للنزاعات حتى لا تضع الجزائر نفسها لموقف عدائي مع الجيران خصوصا المغرب

تعتبر الصحراء الغربية من الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ومن ثم يتعين على الدولة القائمة للإدارة وهي اسبانيا حسب الفصل الحادي عشر من الميثاق الأمم المتحدة أن تسير بها نحوى الاستقلال من خلال ممارسة سكانها لتحقيق المصير وهذا الموقف تؤيده الجزائر [3] بعد صدور حكم المحكمة الدولية في 16أكتوبر 1975، تمسكت الجزائر برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أي رابط من روابط السيادة الوطنية بين الصحراء الغربية وبين أي من المملكة المغربية او موريتانيا وهذا ما أدى بها إلى معارضتها لاتفاقية مدريد الثلاثية [4].

وكان للجزائر ملاحظات مهمة حول الموقف المغربي متعلق بالصحراء الغربية تتمثل في ما يلي

-السياسة التوسعية للمغرب على حساب الشعوب الأخرى مراوغة المغرب حول تفسير مسألة تصفية الاستعمار وهو مبدأ حق تقرير المصير

---

[1] بوعلام غمرسة لن يتحقق المغرب العربي المزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربية ، جريدة الشرق الأوسطالإكترونية العدد 12145، 28فيفري، 2012، ص60.

[2] عبد الله منقلاتينتواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق الجزائر،دط،2009،ص128.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص89.

[4] زين العزابي، قضية الصحراء الغربية والشوكة الي عفنت كامل الجسم – جريدة الخبير 27مارس 2014،ص2.

-عدم اعتراف المغرب بالبوليساريو واعتبارها حركة متمردة غير شرعية رغم اعتراف الأمم المتحدة بها

- طعن المغرب في المبدأ الأساس لمنظمة الوحدة الإفريقية المتعلق باحترام الحدود المورثة عن الاستعمار

-عدم تعاطي المغرب بشكل جدي مع القوى الوطنية المؤيدة لحق تقرير المصير [1]

عن هذا الموقف للجزائر يعبر عن رغبة الجزائر في الحفاظ على علاقاتها بشكل متوازي مع دول الجوار خصوصا المغرب وتماشيا مع التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية المناهضة للاستعمار والتي ترفض أي تتدخل في شؤون الآخرين أو تدخل الآخرين في شؤونها الداخلية مع تركيز على مبدأ أساسي متعلق الدفاع عن حدودها الموروثة عن الاستعمار الفرنسي بقوة ومساندة الحركات التحررية التي تسعى إلى تحرير حدودها من الاستعمار ويتبين ذالك من خلال اعتراف الجزائر بالصحراء الغربية كدولة جمهورية وتعزيز دعمها المادي بالدعم الدبلوماسي [2] ، فالجزائر لا ترى نفسها دولة توسعية ومعادية للجيران كما أنها لا تسمح لغيرها بالتوسع على حساب حدودها وعبر عن ذالك تصريح الرئيس الراحل الهواري بومدين بتاريخ شهر جويلية 1978، الذي جاء فيه ان الجزائر لا تسمح بدخول أي جندي جزائري إلى الحدود المغربية أو الموريتانية ولا تسمح لأي جهة باختراق حدودها [3]

ولقد أوضحت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تندرج ضمن إطار تصفية الاستعمار وان كان تقوم به لا يجعلها طرفا في النزاع كما صرح به ملك المغرب سنة 1976، عندما ل قال" لتعلن الجزائر الحرب ضدنا مباشرة أو لتقبل بعقد سلام معلن وعلى الرغم من دعم الجزائر بحركة البوليساريو وحركة تحرير الجزر الكناري إلا أنها لا تفعل ذلك استناد إلى قوانين الأمم المتحدة التي أعطت حق الدعم للشعب الصحراوي مادام قد قرر الكفاح المسلح كوسيلة للتحرر فقد ورد في القرار 25/26، أن

[1] أحمد كمال أبوبكر، ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة السياسة الدولية 1988، ص 154.

[2] موفق عبد الصمد مرجع سابق، ص25.

[3] Malek boualem.laqustion le sahara ouccidentel et la derio enternational.algerie 1983 p129.

على الشعوب عندما تكون بصدد تقرير مصيرها ان تبحث عن الدعم وفق لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة [1]، ومن الواضح أن الأمم المتحدة لم تورد أي نص ليمنع الجزائر من استقبال اللاجئين الصحراويين وإقامة لهم مخيمات في تندوف بل هناك تنسيق عالي بين الأمم المتحدة والجزائر من خلال هيئات الإغاثة الأممية، كما أن ادعاءات المغرب أن الجزائر تسعى لتحقيق دويلة في حدودها مع المغرب واستغلالها اقتصاديا كان ادعاء واهن ذلك أن الجزائر تستطيع بقدراتها العسكرية احتلال الصحراء الغربية وضمها لو أرادت ذالك دون صعوبة تذكر على اعتبار أنها تملك دعما سياسيا وعسكريا قويا من السوفيت في إطار الحرب الباردة ومناهضة الإمبريالية الغربية.

04 تونس

بعد استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي لم يكن لها دور قيادي في المنطقة لذلك التزمت الحياد منذ بداية مشكلة صحراء الغربية حيث صرح الطاهر الخوجة وزير الداخلية تونسي الأسبق حيث أكد أن رئيس تونس الراحل حبيب بورقيبة اعتبر مشكلة الصحراء الغربية قضية مصطنعة ويرجع ذلك إلى أن الجزائر كانت تسعى إلى خلق وجود تلك الرقعة وتدعيمها ككيان [2] هذا يعني أن تونس كان لها تصور مخالف للجزائر يعتبر أن الصحراء الغربية كانت تابعة إلى المملكة المغربية قبل الاستعمار الفرنسي استنادا إلى وقف المغرب بالإضافة إلى ان تأسيس جبهة البوليساريو إنما جاء بدعم الجزائر واحتضانها على أراضيها في إطار سياسة الجزائر العدائية ضد المغرب كما ان صحراء الغربية لا يمكن تصورها ككيان يمكن أن ينتج دولة على اعتبار أن عدد سكانها قليل .

وبعد تطور الأحداث الدولية وخصوصا انسحاب الأسبان من الصحراء وتعويضها بالمغرب من خلال اتفاقية مدريد عام 1975، وتنظيم المسيرة الخضراء المغربية عملت المغرب على إنشاء تحالفات مع دول المغاربية ضد الجزائر خصوصا ليبيا، كما شهد ذالك سابقا، أما تونس فقد تمكنت الرباط من جذبها إليها وضمنت حيادها بخصوص ملف الصحراء الغربية، على رغب من ذلك لم يستمر إلا

[1] عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان مرجع سابق ص123.

[2] زين العزابي ، قضية الصحراء الغربية شوكة التي عفنت كامل الجسد، مرجع سابق، ص5.

بضع سنوات حيث مع بداية الثمانينيات حصل تقارب جزائري تونسي من خلال توقيع اتفاقية الأخوة والتضامن عام 1983، والتي انضمت إليها موريتانيا 1984، وفي مقابل هذا التحالف تم توقيع اتفاقية وجدة في 13اوت 1984، بين ملك الحسن الثاني والعقيد معمر القذافي وتمثلت في اتحاد ليبي مغربي، حيث كان تعايش ليبيا عزلة دولية وافريقية لكن الأمر اختلف بعد مجيئ زين العابدين بن علي إلى تونس الذي حاول إرجاع تونس إلى موقف الحياد وتواجد للحفاظ على مصالحا مع دول الجوار حيث توجت جهوده بتوقيع اتفاقية اتحاد المغرب العربي حيث لعب رئيس التونسي دورا كبيرا للتقريب بين وجهات النظر بين حسن الثاني وكل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والزعيم الليبي معمر القذافي ، ومن وقتها لم تخرج تونس عن موقف الحياد بالنسبة لملف الصحراء الغربية وذلك يتماشى مع طبيعتها الجغرافية الصغيرة باعتبارها دولة فاسدة في وسط الجيران الذين يملكون أطماع توسعية فقد تكون على حسابها ذلك كان لابد من الحفاظ على حدودها دبلوماسيا وسياسيا وعدم إثارة أي خصومات قد تستهدفها مستقبلا

مواقف دولية متعلقة بقضية الصحراء الغربية 05

يعتبر الموقف الاسباني المؤثر الأول بتطور ملف الصحراء الغربية باعتبارها أساس الأزمة بحث كانت الدولة التي احتلتها فمواقفها كانت متغيرة ترتبط بمصالحها التوسعية والدولية فطالما اعتبرتها جزء من المملكة الاسبانية (الصحراء الاسبانية) لكن انسحابها من الصحراء الغربية بعد اتفاقية مدريد مع المغرب وموريتانيا الذي فتح الباب امام احتلال جديد للمنطقة فإن نظرة ومواقف الاسبانية شهد تطورا كبيرا منذ صيف 1978، بسبب ضغط الرأي العام الاسباني متعلق بالأحزاب اليسارية المعارضة التي وجدت في ملف الصحراء الغربية مادة دسمة لتوجيه نقد ضد القيادة الاسبانية من خلال دعمها السياسي للقضية الصحراوية ودعمها لجبهة البوليساريو[1]، على اعتبار أن الأحزاب اليسارية كانت تملك مبادئ ورؤى تتوافق مع مبادئ جبه البوليساريو.

[1] قسم التوجيه والاعلام، جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق ص44.

كما ان الجزائر ومن خلال مواقفها المتعلقة بالصحراء الغربية وفي إطار سياسة الحرب الباردة المتعلقة بصراع بين الإمبريالية والاشتراكية، عملت لجزائر على الضغط على الحكومة الاسبانية لتغيير مواقفها من خلال دعم الجزائر المسلح لتحرير الجزر الكناري المحتلة من طرف إسبانيا ومن الناحية الاقتصادية كانت هناك مبادلات تجارية بين الجزائر واسبانيا كما إن إسبانيا كانت بحاجة إلى تأمين الصيادين في جزر الكناري من هجمات جبهات البوليساريو التي تحظى بعلاقات قوية مع الجزائر وبالتالي يمكن ان تؤثر عليها الجزائر بما يخدم إسبانيا اقتصاديا ، بالإضافة الى انعكاسات خروج موريتانيا انسحابها من صراع حول إقليم الصحراء الغربية كما ذكرنا ذالك مسبقا [1]، إن قوة البوليساريو في المنطقة كان لها تأثير قوي على المصالح الاقتصادية الاسبانية وذلك من خلال المؤتمر الرابع للبوليساريو نهاية شهر ديسمبر عام 1978 والذي حضره خافيرر وبيراز سكرتير العلاقات الاسبانية الخارجية بهدف تحرير ثمانية صيادين أسبان تم احتجازهم في 20أفريل عام 1978، من طرف البوليساريو في موقف يبين حجم الضغط الميداني الذي كانت تمثله البوليساريو على مصالح اسبانيا اقتصاديا على الرغم من انها مجر حركة تحررية في مقابل اسبانيا التي تمثل قوة استعمارية تقليدية، الآمر الذي نتج عنه الاعتراف شبه الرسمي بالبوليساريو كممثل للشعب الصحراوي من طرف السكرتير الاسباني حيث أعلنت البوليساريو في أكتوبر من نفس العام على تحرير السيادي الثمانية[2]، الأمر الذي تطور لاحقا على المستوى الرسمي بحيث أنه في 30أفريل عام 1979، قابل الوزير الأول الاسباني أود ولفو سواريز، قام بزيارة إلى الجزائر وصرح من خلال البيان المشترك بأن تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية عرف تأخرا كبير كما اقر بحق الشعب الصحراوي بتقرير مصيره [3] ، من الواضح أن هذا التحول الجذري في موقف اسبانيا من الصحراء الغربية يأتي ضمنا على حفاظ مات بق من المصالح الاقتصادية في المنطقة بعد خسارة إقليم الصحراء الغربية من أجل الحفاظ على وجدوها في جزر الكناري وتعزيز اقتصادها.

[1] موفق عبد الصمد، مرجع سابق، ص30

[2] محمد عمرو، مرجع سابق ص 86.

[3] المرجع نفسه نفس الصفحة .

بعد الاتفاق الذي دار بين البوليساريو وموريتانيا في 5 أوت عام 1979، على الراضي الجزائرية أعلنت إسبانيا من خلال وزارة خارجيتها مرسا لينو أوليغا عن دعمها وترحيبها بالاتفاق، ورفضت إلحاق الإقليم الذي سحبته موريتانيا من المغرب حيث أن قوات المغربية اجتاحت المواقع التي انسحب منها الجيش الموريتاني من صحراء الغربية وهو ما يبين الاعتراض وهو تبدل واضح في سياسة اسبانيا اتجاه المغرب بعد أن وقعت معها اتفاقية مدريد عام 1975، وذلك من خلال من خلال دعوة اسبانيا إلى إجراء استفتاء للصحراوين لتقرير مصيرهم لأنفسهم وتوج هذا الموقف الاسباني باعتراف الحكومة الاسبانية لجبة البوليساريو كممثل وحيد للشعب الصحراوي ن وليكن الموقف الاسباني متوازن أعلنت الحكومة الاسبانية بأن اتفاقية مدريد التي أفضت إلى تقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا كانت تتعلق بتسليم الإقليم من جانب الإداري فقط ولم يكن متعلق بالجانب السيادي، هذا يعني أن اسبانيا تدعي أن احتلال الإقليم بعد انسحابها من طرف المغرب هو عمل فردي مغربي لم يتم الاتفاق عليه حيث أنها اعتبرت دخول القوات المغربية الى الإقليم هو مهمة إدارية لغاية إجراء الاستفتاء [1]، في ظل ذالك عبرت المغرب عن قلقها حيال الموقف الاسباني من خلال الاحتجاج على حضور سكرتير خافيير روبيراز في مؤتمر الرابع لجبهة البوليساريو كما اعترضت على تصريحات على تدخل وزير الخارجية الاسباني، بعد الاتفاق بين البوليساريو وإسبانيا بالجزائر الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات العلاقات المغربية الاسبانية الأمر الذي حتم على اسبانيا إعادة النظر لحفاظها على علاقتها مع المغرب وذلك على المستوى الاقتصادي المتعلق بالصيد على طول السواحل المغربية والصحراوية المهم لإسبانيا ومن الناحية السياسية خشيت إسبانيا من أن تفتح المغرب الملف المتعلق بمدينة سبته وميلة المرتبطتين بإسبانيا[2]، بحيث أن المغرب احتفظ بهذا الملف كورقة ضغط على اسبانيا موجهة ضد البوليساريو وصعد المغرب لوتيرة الضغط من خلال رفض المغرب تجديد اتفاقية الصيد مع

[1] على الشامي مرجع سابق، ص162.

[2] نبيه الاصفهاني مرجع سابق، ص151.

اسبانيا، كما أعلن وزير الخارجية المغربي "محمد بوستة "عن تمسك بلاده بمدينة سبته وميلة [1]، يبدو أن الموقف الاسباني سار بشكل متصعد بما يخدم مصالح جبهة البوليساريو إذا ما استثنينا تأثير اتفاقية مدريد الثلاثية، لكن الحكومة الاسبانية اصطدمت بمصالحها الاقتصادية التي تؤثر عليها المملكة المغربية من جهة، وملف مدينة سبة وميلة لذلك شهد الموقف الاسباني عملية تنازلية لخلق توازن بين موقفها المساند للبوليساريو وذلك لاحتواء الضغط الداخلي المتمثل في الرأي العام الاسباني بين الضغط المغربي للحفاظ على مصالحها السياسية، الأمر الذي أدى بإسبانيا إلى لعب دور في القضية على المستوى المنظمات الدولية متعلق بدعوتها إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة متعلق بالنزاع الصحراوي[2]

01. موقف الولاية الأمريكية المتحدة ممن قضية الصحراء الغربية .

لاشك أن مواقف الولاية الأمركة المتحدة في منطقة شمال افريقية ترتكز على سياستها الخارجية المرتبطة بالشرق الأوسط الذي يمثل قلب العالم الإسلامي العربي، وارتباطه بالصراع العالمي المتعلق بالحرب الباردة والذي يندرج في سياقه صراع العربي الإسرائيلي فكان لابد من الاحتواء من المد السوفياتي في الشمال الإفريقي من خلال إيجاد حليف قوي مثل المغرب الأقصى لخدمة مصالحها من خلال الدعم العسكري و اللوجيستي إذا ما اعتبرنا أن الجزائر كانت المنافس الحقيقي للمغرب في المنطقة باعتبارها تتبع المعسكر السوفياتي وتحظى بعلاقات قوية تعود إلى ما قبل عام 1962 من خلال دعم السوفيات لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية ضد فرنسا الإمبريالية .

من المعروف أن الولايات الأمريكية المتحدة لم يكن لها وجود عسكري على الأرض في الصحراء الغربية بل كان ذالك في محيطها من خلال القواعد العسكرية في جزر الكناري واسبانيا والمغرب للحفاظ على المصالح الإستراتيجية في الشرق الأوسط وفي الشمال الإفريقي ومن خلال العلاقات التقليدية بين المغرب والولايات المتحدة الذي يعود تاريخها إلى 1987، تاريخ توقيع اتفاقية

[1] محمد عمرون، مرجع سابق ص 87.

[2] مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سابق، 93.

الصداقة بينهما حيث تؤيد ضم الصحراء الغربية للمغرب[1]،فنحن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية إتقطبت المغرب لمعسكرها ضد السوفيت.

إن الموقف الأمريكي يأتي ضمن رغبة أمريكا في حصار المد الشيوعي الاشتراكي الذي تمثله قيام دولة في الصحراء الغربية على اعتبار ان توجهات الممثل الوحيد للشعب الصحراوي لجبهة البوليساريو كانت تحمل فكر اشتراكي ويساري مناهض للغرب ويتضح ذالك من خلال تصريح" هينري كيسنجر" مختص في شؤون الشرق الأوسط، في سنة 1974، في صحيفة أمريكية من خلال قوله ان بلاده لن تقبل بقيام دولة في الصحراء الغربية تكون حليفا لأعداء أمريكا ، وبناء على شهادات السفير المغربي في واشنطن عبد الهادي بوطالب فإن المخابرات الأمريكية قد أشرفت بصورة تفصيلية على خطة المسيرة الخضراء كما أنها قدمت تسهيلات كبيرة للمغرب لتنفيذها من خلال الدعم السياسي ، كما أن المخابرات الأمريكية عملت على تمرير قوانين من خلال مؤسساتها التنفيذية والسيادية تهدف إلى السماح بتسليح المغرب لأجل نقله إلى مستوى القوة الأولى إفريقيا بشكل غير مسبوق على قائمة الدول الحليفة التي تتلقى المساعدات عسكرية أمريكية خلال فترة الأمريكية "رولاند ريغان"[2]، يبدو أن المغرب قد استفادا من الدعم الأمريكي في إطار إستراتيجية الحرب الباردة بشكل كبير حيث استفاد من خبرة أمريكية في إدارة الحروب كما أنه استعان بأمريكا في تسريع وتيرة إنجاز الجدار الفاصل بين مناطق نفوذه في الصحراء الغربية ومناطق سيطرة جبهة البوليساريو، غير أن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية المرتبطة بالتبدل والتلون حسب الواقع جعلتها تأخذ منحى آخر بعد انتهاء الحرب الباردة الأمر الذي جعل الحكومات الأمريكية اللاحقة تتخذ مواقف متوازنة من خلال دعم مجهود الأمم المتحدة لحل النزاع الصحراوي المغربي [3]، الموقف الأمريكي تماشى مع

[1] بوقارة حسين، السياسة الخارجية في منطقة المغرب العربي مع التركيز النزاع في الصحراء الغربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الثاني كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003،2002، ص 131.

[2] فرج ناصر الحرياطي، مرجع سابق ص 28.

[3] عبد الهادي جواد، موقف الأمريكي من القضية الصحراوية والدور اليهودي الإسرائيلي، مجلة عربنا الالكترونية، موريتانيا، سبتمبر 2007،ص2.

معطيات المرحلة الراهنة وذلك مع اطلاع إلى الإدارة الأمريكية بشكل دقيق وجوهري على ملف الصحراء الغربية .

بعد تولي مسؤولين أمريكيين لملف الصحراء الغربية للسفير الأمريكي الأسبق لغينيا الاستوائية "فرانك رود" الذي عمل نائب رئيس لجنة تحديد الهوية ثم استقال احتجاجا على تلاعبات طرف المغرب وعراقيله، وأيضا السيد جيمس بيكر الذي التقى شخصيا بالرئيس الصحراوي على هامش احتفالات المتعلقة باستقلال ناميبيا لما كان وزيرا الخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الأب ثم شغل لاحقا منصب المبعوث الشخصي الأمين العالم للأمم المتحدة للصحراء الغربية خلال سبع سنوات تمكن من خلالها من التعرف على خفايا ملف الصحراء وبسبب إخلال المغرب لكل تعهداته والتزاماته جول ملف الصحراء الغربية التي قدمها للأمم المتحدة خصوصا تخلي عن اتفاقية هيوستن التي أنجزت تحت الإشراف المباشر لجيمس بيكر وفضلا عن تهرب المغرب من تنفيذ مخطط السلام ألأممي في صوره المتعددة أمام كل ذالك استقال جيمس بيكر من إدارة ملف صحراء الغربية، الأمر الذي جعل المغرب تحاول البرهنةّ أن مصالح أمريكا تحتاج إلى علاقات قوية مع المغرب وذلك من خلال اقتراح الملك المغربي سنة 1986، إقامة مغربي عربي بدون ليبيا بسبب علاقتها السيئة مع أمريكا وهي خططه تكتيكية لكسب ثقة الولايات الأمريكية المتحدة، وأضاف على ذالك اجتماعه في نفس السنة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية شمعون بيريز بمنطقة أفران المغربية كما أن المغرب ساندت الولايات الأمريكية المتحدة في حرب الخليج الأمريكية[1] ، لكن الولاية الأمريكية المتحدة لم تأخذ تلك الخطوات المغربية بعين الاعتبار حيث جاء موقفها بشكل عكسي من خلال رفضها للاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية واعتبرتها قضية تصفية استعمار لابد من حلها على مستوى الأمم المتحدة التي تؤثر عليها .

فلقد استثنت أراضي الصحراء الغربية من اتفاقية التجارة الحرة مع المغرب مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب وتجاهل الخطة التي قدمها الطرف الصحراوي حيث

[1] محمد عمرون، مرجع سابق ص 75.

أيدت مقترح" جيمس بيكر" الثاني الذي نص على منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا لمدة خمسة سنوات يعقبه استفتاء لتقرير المصير [1]،كحل مغربي للطرف الصحراوي على الأقل الذي لا يرى حلا أخر غير التصعيد العسكري ضد المغرب .

في الأخير يمكن القول أن الموقف الأمريكي بالنسبة لملف الصحراء الغربية لم يخرج عن نطاق السياسة العامة لأمريكا التي تقوم على حفظ القومي الأمريكي وإنشاء تحالفات خارج الحدود والحفاظ على دورها الفعال المؤثر على قرارات الأمم المتحدة متعلقة بصراعات دولية وإقليمية.

-3: الموقف الفرنسي

لا شك أن فرسنا مثلت قوى عسكرية تقليدية في المنطقة سيما وأنها دولة استعمار كبيرة ، حيث كان موقفها من القضية الصحراوية مرتبط بعلاقاتها بالمنطقة على اعتبار أن الدول الثلاث : المغرب وموريتانيا والجزائر المؤثرة في القضية كانت تخضع للاحتلال الفرنسي ، وعملت فرنسا على المحافظة على علاقاتها مع هذه الدول حتى عقب استقلالها ، ومن المهم القول أن فرنسا دولة إمبريالية وهو الأمر الذي جعل المملكة المغربية الأقرب لدعمها من حيث تأييد موقفها من الصحراء الغربية ، مقارنة بموقف الجزائر التي كانت تتبع المعسكر الاشتراكي عقب استقلالها عن فرنسا ، كما أن التغيرات السياسية في الداخل الفرنسي أثرت على الموقف الفرنسي من خلال الصراع السياسي بين اليمين الفرنسي الحاكم وبين اليسار المعارض ذو التوجه الشيوعي والاشتراكي ن مما جعل الموقف الفرنسي يقوم على الحياد في العموم وعدم التدخل العسكري في المنطقة وهو ما يفسر اعترافها بحق الشعب الصحراوي بتقرير مصيره [2]، ومن الواضح لأن فرنسا لا تبدي تقاربا وترحيبا بجبهة البوليساريو لاعتبارها منظمة مسلحة ويسارية ثورية قد تشكل خطرا عليها مستقبلا إذا ما أقامت كيان ودولة لها على أراضي الصحراء الغربية خصوصا أن فرنسا تعتمد على المنطقة في سد حاجياتها النفعية (منطقة نفوذ) .

[1] مرجع نفسه ، ص89.

[2] أحمد سيد أحمد ، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات ، مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمية ، مصر ، 01 أكتوبر 2002 ، ص 03

اعتمدت فرنسا موقفا مؤيدا للمغرب قي القضية ، فالأمر متعلق بتوجهات أحزاب اليمين الذي يمثله " جاك شيراك" وميشال دوبري" المؤيدة لموقف الدولة ، في مقابل الأحزاب اليسارية والاشتراكية والشيوعية المناهضة والمؤيدة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1]، ففرنسا أرادت حل توافقي بين المغرب والجزائر بما يحفظ استقرار المنطقة حتى لا تصبح بؤرة ومصدرا للإرهاب ، كما أنها كانت تخشى من التقارب الأمريكي المغربي ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في المنطقة من خلال الدعم العسكري والمادي و اللوجيستي للمغرب وهو الأمر الذي يضر بالمصالح الفرنسية ، فدعمت فرنسا مقترح الحكم الذاتي الموسع للصحراويين بشكل يمهد لتفاهم تام مع المغرب قد يتخذ شكل حكم فيدرالي أو إتحادي مع المغرب .

04. موقف الإتحاد السوفيتي

لقد سعى الإتحاد السوفيتي سابقا في إطار الحرب الباردة لتحقيق توازن بين موقفه من دول المغرب العربي ، فلقد اعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تماشيا مع توجهاته الشيوعية المناهضة للغرب وهو بذلك حافظ على تماسك علاقته مع الجزائر القوية ، ومن جهة أخرى كانت له علاقات مع المغرب خصوصا في المجال الاقتصادي بحيث أبرم الإتحاد السوفيتي اتفاقية كبيرة اعتبرت صفقة القرن لإستراد الفوسفات من المغرب ، كما أن المملكة المغربية حافظت على علاقاتها بشكل متوازن مع القطب الشرقي وفي نفس الوقت مع القطب الغربي لما يمثلانه من قوة عسكرية وتأثيرهما على القرار الدولي خصوصا الأمم المتحدة ، كما أن السوفيت عملوا على الحياد بالنسبة لقضية الصحراء الغربية ، الأمر الذي دفع المغرب عبر الأمين العام للحزب الشيوعي المغربي السابق وحليف الملك الحسن الثاني بزيارة مكوكية لبلدان أوروبا الشرقية بهدف الدعم لبلاده وضمان عدم معارضة تلك البلدان للمغرب في التصويت الذي جرى في ديسمبر 1975 حيث امتنعت دول حلف وارسوا

[1] الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وتحرير الشعوب ، ص 15

من التصويت في الجمعية العامة لأمم المتحدة [1]، الأمر الذي جاء بنتيجة مرضية للمغرب ، كما أن القوى الكبرى ترى في منطقة المغرب العربي خزان مهم للثروات النفطية خصوصا الجزائر وتهتم بالموقع الجغرافي لدوله خصوصا المغرب ، إضافة لأهمية القارة الإفريقية ، ومن مصلحتها استمرار الصراع في المنطقة وإطالة أمده باعتباره يمكنها من البحث عن نفوذه هناك كما أنه يمثل سوق خصبة لترويج السلاح السوفيتي.

تعبر منطقة المغرب العربي عن نقطة توتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الإتحاد السوفيتي في خضم الحرب الباردة التي استقطبت عدة دول بين المعسكرين ، وشكلت عداءات وتحالفات استمرت حتى بعد زوال القطب الشرقي وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية على السوفيت ، فكان لابد من البحث والتمسك والحفاظ على مكتسباتها في المنطقة وبطبيعة الحالة لن تجد الولايات المتحدة الأمريكية حليفا قويا أفضل من المملكة المغربية سيما وأنها تعتمد عليها في شراء السلاح والمنظومات الدفاعية المتطورة في حربها ضد البوليساريو وحملة التسليح التي تبنتها المغرب لتنافس الجزائر على الصدارة العسكرية في شمال إفريقيا .

[1] محمد عمرون ، مرجع سابق ، ص 80

الملحق05 . قضية الصحراء الغربية في منظور المنظمات الدولية والإقليمية

أ –هيئة الأمم المتحدة:

لعل أهم تطورات القانون الدولي في القرن الحالي تتمثل في ظهور المنظمات الدولية والإقليم بشكل بارز كان الهدف منها تمثل منها اللام والأمن العالمي في ظل تعدد الأزمات والصراعات وبقاء بؤر للاستعمار التقليدي وكان لابد من العمل الدولي لتصفية الاستعمار ومن بين الأهم القضايا الشائكة المعقدة قضية الصحراء الغربية المطروحة أمام هيئة الدولية منذ الستينات، حيث ظلت معروضة على الأمم المتحدة منذ سنة 1963، باعتبارها قضية تصفية استعمار ، فسجلت على أنها ضمن الأقاليم الغير المستقلة حيث أصدرت الأمم المتحدة في 16 اكتوبر1964، لائحة شهيرة 1514، التي دعت فيها الدولة المستعمرة للدولة الإفريقية (اسبانيا) للاتخاذ الخطوات العاجلة لتمكين الصحراء الغربية لتحقيق مصير واستقلال دون شروط [1] ، بحيث ظروف وملابسات قضية الصحراء الغربية تزامنت مع ظهور حركات تحرر في مناطق عدة من العالم وصحب ذالك عملية حصول العديد من المناطق على استقلالها من الاستعمار التقليدي الأمر الذي أعطى لها دفعة قوية نحوى الرغبة في التحرر خصوصا دول الجوار على رأسها الجزائر الذي استقلت عام 1962، [2]، كما أ، ظهور الأمم المتحدة ظل قائما من خلال دوراتها السنوية التي واجهت عبرها نداءات للحكومة الاسبانية لإنهاء وتصفية الاستعمار في المنطقة كما انه وعندما أفادت المملكة المغربية معركة دبلوماسية طالب بانسحاب اسبانيا من الصحراء، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 2072، بتاريخ 19ديسمبر 1965، دعت فيه الحكومة الاسبانية بوضع حد نهائي لسيطرتها الاستعمارية على الصحراء الغربية كما انه في قرار رقم 2229، الصادر عن الجمعية العامة في 20ديسمبر 1966، أكدت على حق الشعب الصحراوي على تقرير مصيرهّ، كما انه جاء في قرار الجمعية العامة رقم 2354، بتاريخ 19ديسمبر 1967، مطالبة اسبانيا بأجراء استفتاء صحراء

[1] إسماعيل معراف مرجع سابق ص89.

[2] علي الشامي، مرجع سابق،ص341.

الغربية[1]، من الملاحظ أن الأمم المتحدة أقرت بشكل قانوني استنادا إلى لوائحها ومبادئها المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير أقرت بوجود استعمار حقيقي في الصحراء الغربية وبالتالي هي ترفض استغلال الأرض والشعب الصحراوي واعتبرت ذالك غير شرعي، كما أنها أكدت على ذالك من خلال القرارات اللاحقة بتاريخ 18ديسمبر 1968، و16 ديسمبر 1969، و14ديسمبر 1973،13ديسمبر 1994لتؤكد قرار إجراء الاستفتاء للصحراء لتقرير مصيرها [2] ، أن تطور الأحداث وتحول منطقة الصحراء الغربية إلى صراع نفوذ بين أطماع المغرب وموريتانيا، وفي ظل تصعيد وتيرة المقاومة الصحراوية ضد الاستعمار الاسباني أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تقصي الوقائع للصحراء الغربية والبلدان المجاورة واسبانيا ، حيث ضمت هذه اللجنة ممثلين عن ساحل العاج وكوبا وإيران لدى الأمم المتحدة حيث وصلت لجنة تقصي الحقائق على الصحراء الغربية في فترة مابين 12و20 ماي 1975، وفي اسبانيا من 21حتى 4 ماي 1975، كما أنها زارت المغرب مابين 14 حتى إلى 27ماي وزارت الجزائر في الفترة ما بين 28 و30ماي وختمت جولتها في المنطقة بزيارتها في موريتانيا ما بين 4 و9 جوان عام 1975 [3] ، في نهاية مشوار لجنة تقصي الحقائق قدمت تقريرها إلى الجمعية العام للأمم المتحدة في شهر أكتوبر عام 1975، حيث كانت نتيجته أن الشعب الصحراوي اجمع على رغبته في الاستقلال الأمر الذي دفع الأمم المتحدة طلب إجراء استفتاء تحت رعايتها وفي نوفمبر من نفس العام قامت لجنة تصفية الاستعمار تابعة للأمم المتحدة بتبني حل لمشكلة الصحراء من خلال إقرارها بان جبهة البوليساريو هي الممثل الوحيد للشعب الصحراوي وثمنت ذالك من خلال القرار رقم 3734، بتاريخ 23نوفمبر 1975، الذي أكد على حق الشعب الصحراوي على تقرير مصيره كما لاحظنا فان قضية الصحراء الغربية من ناحية التنظير الاممي تتماشى تطلعات الشعب الصحراوي بشكل قانوني .

[1] عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان مرجع سابق ص126.

[2] خلف عبد الله تمامي، مرجع سابق ص278،

[3] قسم الكلية والاعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق ص46.

– موقف هيئة الأمم المتحدة

01. أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادية على الصحراء الغربية نابعة من تاريخ قديم يعود لما قبل الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية

02 . أنها وضعت بعين الاعتبار الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية وبعد أن فحصت المحكمة الأحداث الداخلية (تعيين القادة . جباية الضرائب . المقاومة المسلحة وحملات السلاطين المغاربة) التي قدمها المغرب كدليل سيادته التاريخية على الإقليم والأحداث التاريخية (معاهدات واتفاقيات ومراسلات) اعتبرها المغرب توكيد واعتراف دولي من الحكومات بسيادته [1]، بعد كل هذه المعطيات المقدمة من طرف الحكومة المغربية توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقدم دليلا واضحا على وجود روابط سيادية للمغرب على الإقليم بالرغم من وجود صلات روحية بين بعض القبائل الصحراوية وسلاطين المغرب تاريخيا [2]، في النهاية خلصت المحكمة لأن جميع الأدلة المقدمة المادية والمعلومات لا تثبت وجود أي ترابط سيادي وغيره بين الصحراء الغربية وبين المغرب من جهة وبين الصحراء الغربية والمجموعة الموريتانية من جهة أخرى كما تدعي المغرب وموريتانيا .

هذا الأمر جعل المحكمة تنفي وجود مسوغات قانونية من شانها التأثير على قرارات الأمم المتحدة خاصة القرار 1415 المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية ، خصوصا مبدأ تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب المستعمرة بشكل حر يعبر عن إرادة السكان في التحرر من التبعية لدولة الاستعمار وبداء دولة وكيان مستقل يعبر عن تطلعاتهم ورغباتهم الحرة ، هذه النتيجة التي خلصت لها المحكمة بعد دراسة شاملة للملف الصحراوي والوثائق المقدمة من طرف المغرب حول مشروعية حقه في الصحراء الغربية جعلت الأمم المتحدة تخطوا نحو تقديم مقترحات حول حل المشكلة الصحراوية بشكل عاجل يخدم تطلعات المجتمع الدولي ومسالة حرية التعبير وحقوق الإنسان بشكل عام والإنسان الصحراوي بشكل خاص ، في إطار جهود الأمم المتحدة للحد من مشكلة

[1] موفق عبد الصمد، مرجع سابق ، ص 23

[2] قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ، ص 52

الأقليات في العالم وما يمارس ضدهم من تنكيل وعدم احترام حقوقهم تحت مسوغات قانونية وغير قانونية

-1: محكمة العدل الدولية أسباب نزاع تتعلق بتعارض عميق بين الموقف المغربي وموقف الصحراوي من حيث أن المغرب ادعت أنها تملك حقوق في الصحراء الغربية ،والبوليساريو تركز وتدافع عن حق الشعب الصحراوي غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال التام، ولتلقي الدعم الدولي حول موقفه من الصحراء الغربية قدم المغرب طلب من العميد العام من الأمم المتحدة، والى الحكومة الاسبانية في 23 سبتمبر 1974 من محكمة العدل الدولية في لاهاي في 27 جلسة علنية من 27 جوان الى 30جويلية 1975، وأعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975، تكون من 60صفحة بعد تفكير طويل متعلق بالادعاءات والوثائق المقدمة وأجابت على أسئلة متعلقة بالاستعمار الاسباني الذي حددته المحكمة بداية سنة 1984، حيث اعتبرت أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب باعتبارها ارض كانت مأهولة بالسكان وطبيعتهم البدوية إلا أنهم كانوا منظمين سياسيين واجتماعيين تحت سلطة الشيوخ أعضاء يمثلون كما أن اسبانيا نفسها لما أقامت حمايتها تضرعت لاتفاقيات مبرمة مع شيوخ محليين، هذا يعني أن محكمة العدل فندت بقوة ادعاءات الاستعمار الاسباني على طريقة الاستعمار الاسباني قبل استقلالها حيث اعتبر فرنسها أنها كانت منطقة خالية من مظاهر الحياة المدنية فطبعا هذا الدافع لا طالما ادعته قوة الاستعمارية كمبرر لها من خلال دعمهم بهذه المناطق لإدخالهم في الحضارة والتمدن ، أما السؤال الثاني المتعلق بالروابط القانونية التي تربط الصحراء الغربية والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية فان المحكمة حددت كل الروابط التي تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، أما بالنسبة للسؤال المتعلق

- قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحلول المقترحة من طرف المبعوث الأمم جيمس بيكر صدرت قرارات أممية تحث على إيجاد حلول عادلة ترضي الطرفين ومن جملة هذه القرارات صادرة عن الجمعية العامة قرار 7 ديسمبر 1983، بطرف الأمين العام لاتخاذ الإجراءات الأزمة لتامين مشاركة

قوية للأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء وعرض تقرير شامل للجمعية العامة ومجلس الامن الدولي [1] كما انه في الدورة 39 للجمعية العامة صدر قرار 4139، في 5 ديسمبر 1985، أكد على أكد على المعطيات التالية

01. مشكلة الصحراء الغربية قضية إنهاء استعمار

2-حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار 104، تصدر عن القمة الإفريقية 19

-3 طلبت الجمعية العامة من طرف النزاع دخول في مفاوضات مباشرة بإيقاف إطلاق النار وتهيئة الظروف الأزمة بإجراء استفتاء وتقرير مصير الشعب الصحراوي ويتم تنفيذه من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة .

4: تأييد جهود منظمة الوحدة الإفريقية من أجل توصل لحل عادل ونهائي لمشكلة الصحراء الغربية تماشيا مع قرارات المنظمتين [2]، يبدو أن هناك توافق واضح بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة حول حلول مشكلة الصحراء الغربية.

في نهاية عام 1986، بدأ الأمين العام للأمم المتحدة لمساعيه لتوصل لخطة لتسوية قضية الصحراء الغربية لكنه استخدم أسلوب سريا اتسم بما يلي:

- سرية الاتصالات بين أطراف النزاع متعلق بالصحراء الغربية .
- اعتماد على مشاركة وسطاء آخرين من بينهم رئيس منظمة هيئة الأمم المتحدة .
- تركيز في الحصول على المعلومات المتعلقة في القضية في المصادر المحايد لضمان الشفافية وفي الفترة الممتدة ما بين 1و 10ديسمبر 1987، زارت المنطقة بعثة أممية وافريقية بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها تهيئة ظرف إجراء الاستفتاء وهو ما عملت على تحقيقه جبهة

[1] مصطفى الكاتب، محمد باديع، مرجع سابق ص 63،

[2] نبيه الاصفهاني مرجع سابق ص 147.

البوليساريو من خلال إعلانها لوقف إطلاق النار حتى تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها [1] ، من الملاحظ ان الطرف الصحراوي متعاون بشكل كبير مع بعثة الأمم المتحدة مقارنة بطرف مغربها .

-في 20 سبتمبر ،1988 أصدر مجلس الأمن قراره 621 من خلاله تمت سمية ممثل خاص للصحراء الغربية من طرف الأمين الأمم المتحدة وهو هيكتور غروساشب يلا عتبار من 19 أكتوبر 1988، ألا انه استقال واخلفه جونس مانس[2] ولتكثيف العملية الأممية أصدرت الجمعية العامة لدورتها 43، ، قرارها رقم 33، 43، في 22 ديسمبر 1988، حيث رحبت من خلاله بموافقة مبدئية كل من المغرب والبوليزاريو في 30اوت 1988 على أساس المقترحات المقدمة من طرف رئيس مؤتمر رؤساء دول والحكومات الإفريقية والأمين العام للأمم المتحدة تلك المقترحات التي تكررت على إجراء استفتاء يقرر من خلاله الشعب الصحراوي مصيره وفق للأمم المتحدة والهيئة الإفريقية [3]، هناك قرار رقم 690، الصدر في 19 افريل 1991 متعلق على مصادقة مشروع مخطط السلام الامي المقدم من طرف مجلس الامن لأجل وضع ترتيبات تنظيم الاستفتاء وبدا وقف إطلاق النار ابتداء من 16ديسمبر 1991، وتنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في جانفي 1992.

شملت العناصر الأساسية المتعلقة بمخطط التصفية الامي الخاص بصحراء الغربية ومختلف منظماتها الحقوقية و الاغاثية من ما يلي .

1-تكون تنظيم عبارتي(نعم للاستقلال والانضمام إلى المغرب) هما صيغة تغيير مطروح على المقترعين.

2 تقليص عدد قوات المغربية في الصحراء الغربية الى 60.350 جندي مغربي خلال 11 ابتداء من دخول اتفاق وقف اطلاق النار حيز التنفيذ .

-3 إطلاق صراح المعتقلين السياسيين والسجناء وتبادل اسرا الحرب تحت إشراف الهيئة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

---

[1] بطرس غالي، فقرارات الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية عدد 44، مرجع سابق، ص 226

[2] محمد عمرون مرجع سابق ص 116.

[3] إسماعيل معراف ، مرجع سابق ص 180.

تحديد هوية وتسجيل الناخبين أي جميع الصحراويين المؤهلين للانتخابات للاستفتاء بحيث يشكل شرطا أساسيا لمقترح التسوية ، تم إسناد هذه المهمة للجنة تحديد الهوية menorso اعتماد على إحصاء اسبانيا عام 1974، وقد شمل تسجيل الذي بلغة سن 18 فأكثر بما فيهم الذين يعشون في الإقليم الصحراوي او لاجئين خارج الإقليم، لكن اللجنة تعثرت بعدم قبول المغرب لإحصاء عم 1974، إضافة إلى ترحيل ما يقارب 179، بحجة أنهم صحراويين ولكن الذي ارتبطوا بالمسيرة الخضراء.

كما إن الأمين العام للأمم المتحدة بداية عام 1993، قدم حزمة بدائل كما كثف المباحثات بين طرفين كما انه عمل على تطبيق مخطط التسوية على أساس المقترحات السابقة وبقي الأمر على حاله حتى عام 1996، حيث طلب الأمين العام للأمم المتحدة لمبعوثه الجديد جيمس بيكر اجراء تقيم شامل للوقوف على مدى استعداد الأطراف لتنفيذ خطة التسوية حيث اعتمد المبعوث في المفاوضات مع الطرفين[1]، بقي الأمر على حاله حتى عام 1997، حيث عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عين السيد جيمس بيكر مبعوثا خاصا له حيث قام بتحديد مهماته على ثلاث مستويات .

مدى إمكانية تنفيذ خطط التسوية وإعادة صياغة الخطة، إيجاد بديل أخر عن الخطة، في هذا الإطار سعى جيمس بيكر لتنظيم مشاورات بين هذين الطرفين إضافة إلى الجزائر وموريتانيا كملاحظين رسميين حيث أظهرت اللقاءات مدى تمسك الطرفين بخططه التسوية [2] وفي 10 جوان 1997، قام جيمس بيكر تنظيم مشاورات منفصلة بالكارلوس رويل ميغيل ندن مع كل من جبهة البوليساريو والمغرب وموريتانيا والجزائر تلاها في 21 من نفس الشهر محادثات مباشرة بين الطرفين النزاع (البوليساريو والمغرب) في لشبونة تحت إشراف المبعوث الامي، حيث تم إعلان الجزائر

[1] المرجع السابق ص203.

[2] قارة مسعود، مرجع سابق ص 116.

وموريتانيا بمجريات تطور المحدثات وإشراكهما في نقاط الخاصة بهما [1]، وفي شهر اوت من نفس السنة قامت المحافظة السامية للاجئين في عملية تسجيل مبدأ للاجئين الصحراويين في إيطار تنظيم الاستفتاء على يتم انتهاء من العملية أواخر عام 1999، اما في ديسمبر 1997، تمت الجولة الرابعة من المحادثات التي عقدت بمدينة هيوستن الأمريكية حيث وقعت على إثرها اتفاقيات تضمنت إعادة البعث عملية تحديد الهوية وجاء في تنفيذ خطة التسوية وذلك من خلال تجميد نشاط القوات العسكرية المغربية، وإطلاق صراح أسرى الحرب والسماح لإعادة اللاجئين الصحراويين كما تم الاتفاق حول سلطة الأمم المتحدة على الأراضي الصحراوية خلال الفترة الانتقالية وتمديدها من بداية تحديد الهوية إلى تاريخ إجراء الاستفتاء كارلوس لويس [2]، وفي نوفمبر عام 1998 تم تقديم مشروع بروتوكولات من طرف الأمم المتحدة لجبهة البوليساريو تتعلق بعملية تحديد الهوية ودراسة الطعون لحضور كل من الجزائر وموريتانيا، كما أن سنة 1999، أنهت المحافظة السامية للاجئين عملية التسجيل في حيث بلغ عدد اللاجئين 107.149 نسمة ، وفي شهر ديسمبر حددت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء للصحراء الغربية عدد الطعون المرفوعة 132 طعن [3]، كما انه عام 2002 قام جيمس بيكر جولة في المنطقة قرر على أثرها إجراء محادثات مباشرة على النزاع بالعاصمة بريطانية لندن بحضور الجزائر وموريتانيا وتمت الجولة لثانية من جوان في نفس السنة ، أما الجولة الثانية كانت في جنيف من نفس السنة وفي سبتمبر تمت الجولة الرابعة في ألمانيا في غياب الوفد الموريتاني، بحيث صرح الوفد المغربي بأن المسالة تسير بطريق مسدود، أما الوفد البوليساريو فأكد على تمسكه بخطط السوية المتفق عليه من الطرفي والمعترف بها من الجامعة الدولية [4]ن لقد قام جيمس بيكر في 13 جويلية عام 2000 بتقديم حل ثالث يتعلق ب حلول مرحلية تبدأ بحكم ذاتي للصحراء ثم بعد على خمس

[1] كارلوس رويل ميغيل، طريق القانوني والسياسي الطويل. مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، مرجع سابق ص 12.

[2] كارلوس لويس، صحراء الغربية من الطريق القانوني والسياسي الطويل الى مخطط بيكر الثاني، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، 1308، 15 سبتمبر 2005، ص 7.

[3] تدريس ولد القابلة حل قضية الصحراء لزال بعيدا و الخوف من التدخل الأمريكي بالمنطقة، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية العدد 1970، 2006، ص6.

[4] إسماعيل معراف مرجع سابق ص 172.

سنوات يبدأ الاستفتاء بتقرير المصير، وقد تمت الموافق عليه من طرف مجلس الأمن تحت رقم 13، 59، في 13 جوان 2001، وهذا المقترح هو نفسه الذي عبرت عنه فرنسا كموقفها التي عبرت عنه فرنسا بموقفها بالنسبة لقضية الصحراء، وعلى الرغم من المغرب تحفظ على هذا القرار من البداية لكنه نتيجة لضغوطات أمريكية أعلن سنة 2007، مقترح إقامة حكم ذاتي موسع للصحراء وقد تم تقديمه لمجلس الأمن عام في 11 افريل 2007، وتبناه هذا الأخير في 12 افريل 2007، بقرار رقم 17، 54، حيث سميت هذه المبادرة بالمبادرة المغربية [1] ، يبدو أن دور الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لم يخرج عن إطار إصدار قرارات من شان تقرير مصير الشعب الصحراوي دون نتيجة مهمة على ارض الواقع باستثناء وقف إطلاق النار بين الطرفين .

4-: مقررات اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

من خلال الدورة التاسعة وستون البند التاسع والخمسون من جدول أعمال الجمعية العامة أوصت الجنة الرابعة الخاصة بإنهاء الاستعمار باعتماد المشاريع والقرارات التالية بالنسبة لمشروع الأول المتعلق بالصحراء الغربية أكدت الجمعية العامة بعد إمعان النظر في مسالة الصحراء الغربية حق جميع الشعوب غير قابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفق للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة 15، 14، (د-15) المؤرخ في 14 ديسمبر 1960، المتضمن لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتسلم الجمعية العامة بأن جميع الخيارات المتاحة لتقرير المصير الأقاليم خيارات سليمة مادامت تتفق مع الرغبات التي تعرب عنها الشعوب المعنية بحرية وتتسق مع المبادئ المحددة بوضوح في قراري الجمعية العامة 15، 14،(د-15) و 15، 41، (د-15) المؤرخ في 15 ديسمبر 1960، وغيرهما من القرارات الجمعية [2]، كما تشير الجمعية الى قراراها 91، 68، المؤرخ في 11 ديسمبر 2011، وإذا تشير جميع القرارات الجمعية ومجلس الامن المتعلقة بالصحراء الغربية وأيضا تشير إلى قرارات مجلس الأمن 658، (1990)، المؤرخ في 28 من جوان

[1] إسماعيل معراف، مرجع سابق ص 192.

[2] الوثائق الرسمية الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة وستون، ملحق رقم 23 (A96/23)، الفصل الثامن من جدول الأعمال، 3 نوفمبر 2014، ص9.

عام 1990، و690، (1991)، المؤرخ في 29 أفريل 1990، 1359، (2001) المؤرخ في 29 جوان 2001، و 1429، (2002) المؤرخ في 30 جويلية 2002، و 1495، (2003) المؤرخ 31 جويلية 2003، و 1541، (2004) المؤرخ في 29 ابريل 2004، و1570(2004)، المؤرخ في 28 أكتوبر 2004، و 1598(2005) ، المؤرخ في 28 ابريل 2005، و 1634، (2005) المؤرخ في 28 أكتوبر 2005، و1675، (2006)، المؤرخ في 28 ابريل 2006، و 1720(2006) المؤرخ في 31 أكتوبر 2006، [1]

وتعرب الجمعية العامة لارتياحها لاجتماع الطرفية في 18، 19 حزيران 2007،و10و11اوت2007، وفي الفترتين بين 7 والى 9 جانفي 2008. ومن 16 إلى 17 مارس 2008، تحت رعاية المبعوث الشخصي للامين العام للصحراء الغربية وبحضور البلدين المجاورين واتفاقها على مواصلة المفاوضات وإذ تعرب الجمعية العامة عن ارتياحها أيضا لانعقاد تسعة اجتماعات غير رسمية دعا إليها المبعوث الشخصي للأمين العام في النمسا في 9و 10 من جويلية 2009وفي مقاطعة بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في 10 و 11 فبراير 2010، وفي لونغ ايلاند بنيويورك في الفترات ما بين 8و 10 نوفمبر 2014، وبين 16و 17 ديسمبر 2010 ،ومابين 21 و22 يناير2011 وفي سياق تحديد الجولة الخامسة من المفاوضات طلبت الجمعية العامة لأمم المتحدة لجميع الأطراف ودول المنطقة أن تتعاون بشكل كامل مع المبعوث ألأممي، ومع بعضهم البعض وأكدت على مسؤولية الأمم المتحدة حيال الشعب صحراء الغربية ، كما أنها رحبت في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي بحثا عن حلا سياسي للنزاع يقبلها الطرفان يقبلها الطرفان ويكفي حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره كما أنها درست فصل المتعلق بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها من خلال عام 2014[2].

[1] المصدر السابق، نفس الصفحة

[2] المصدر نفسه ، ص 10

لقد درست الجمعية العامة أيضا تقرير الأمين العام

01. تحيط علما بتقرير الأمين العام

02 . تؤيد عملية المفاوضات التي بدأت بموجب قرار المجلس الأمن 17 45، (2007)، واستمرت بموجب قرارات المجلس1754

(2007)واستمرت بموجب قرارات المجلس 1781،(2007) و 13، 18(2008)، و18، 71(2009)و 19، 20(2010)، و19، 79(2011)و20،44، (2012)و 20،99(2013)،و21،51،(1014)، وذلك من توصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويكفل للشعب الصحراوي تقرير مصيره ويشير بالجهود التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية في هذا الصدد،

-3: كما ترحب بالتزام الطرفين للمواصلة للإرادة السياسية والعمل في مناخ مواتي للحوار من اجل الانتقال الى مرحلة جديدة من المفاوضات المكثفة بحسن النية وبدون شروط مسبقة، وتلاحظ في وقت ذاته الجهود التي بذلت والتطورات التي حصلت منذ عام 2006، مما يكفل تنفيذ قرارات مجلس الامن المذكورة سابقا وبالتالي نجاح المفاوضات.

-4: كما ترحب أيضا بالمفاوضات التي جرت بين الطرفين في 18، و19 مارس 2007، و 10و 11اوت 2007، وفي الفترتين من 7 و 8 من فيفري 208، ومن 16و 17 مارس 2008، بحضور البلدين المجاورين وتحت رعاية الأمم المتحدة كما تهيب بطرفين ان يتعاونا مع لجنة الصليب ا الأحمر الدولي

-5: وتهيب بأن يتقيدا بالتزامهما بموجب قانون الدولي الإنساني، تطلب إلى اللجنة الخاصة المعينة في حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في حالة الصحراء الغربية وان تقدم تقرير عن ذالك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

-6: تطلب الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان مرحلة استقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وان تقدم تقرير حول ذالك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين

-7: تدعو إلى الأمين العام إلى ان يقدم إلى الجمعية في دورتها السبعين تقرير طعن تنفيذ هذا القرار[1].

بالنسبة إلى الدورة الحادية والسبعون.

بالنسبة إلى الدورة الحادية وسبعون المتعلقة بالجمعية العامة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في اللجنة الخامسة التي افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة زوالا المتعلقة بالبند 54، من جدول الأعمال المتعلق بالمعلومات المرصودة بمقتضى المادة 73 من وثائق الأمم المتحدة منى الأقاليم الغير المتمتعة كم الحكم الذاتي والبند الخامس والخمسون من جدول الأعمال المتعلق بالأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم الغير المتمتعة في الحكم الذاتي والبند السادس والخمسون من جدول الأعمال المتعلقة بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة وإعلان منح استقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والبند 57، من جدول الأعمال المتعلق بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم الغير المتمتعة بالحكم الذاتي والبند الثامن والخمسون من جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ على منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حيث بدأت الجلسة بالاستماع بالمقدمين الالتباسات وأكد رئيس الجلسة الكرواتي دروبنياك انه عمل بالممارسة المعتادة للجنة سيدعى مقدمو الالتباسات للجلوس الى الطاولة المخصصة لها على ان ينسحب كل منه بعد أن يبلي بياناته ، ولفت انتباه جميع المتكلمين الى ضرورة مراعاة المجلس والامتناع عن إبداع الملاحظات الشخصية والاقتصار على بنود جدول الأعمال قيد النظر [2].

[1] مصدر سابق ص 11.

[2] الوثائق الرسمية للجمعية العام للأمم المتحدة ،الدورة الحادية وسبعون من الجلسة الخامسة، نيويورك16 أكتوبر 2016، ص3.

بالنسبة لملف الصحراء الغربية تكلم السيد جوماني بصفته الشخصية باعتباره مستشار رئيس مجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب وأوضح انه اكتسب خبرة من خلال عمله على ارض الواقع فيما يتعلق بحقوق الإنسان بالصحراء الغربية حيث اقام المجلس الوطني لحقوق الإنسان علاقة إيجابية مع المواطنين من خلال إيضاحه ان أنشطة المجلس في الصحراء الغربية تهدف الى تحقيق في ادعاءات مشبوهة حول تعذيب وسوء معاملة سجون الصحراويين كما انه أوضحه ان ضباط الشرطة يخضعون لدورات تدريبية لتعزيز الثقة وحقوق الإنسان كما انه اودع ان هناك تشجيع لإنشاء منظمات غير حكومية والمشاركة في المجتمع المدني وكذلك يعمل المجلس الأعلى على تعويضات مالية قد منحت للمدنيين الذين تعرضوا للخطف على يد البوليساريو في الأقاليم الجنوبية الذين عانو في سنوات العنف كما ان مجلس الوطني لحقوق الإنسان منهمك أيضا في مراقبة العملية الانتخابية الجارية في تلك الأقاليم لضمان شفافيتها ومصداقيتها [1] يبدو من خلا كلمات السيد جوماني ان ثمة إجراءات مغربية لتحسين وضع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وذلك لتحسين صورتها للمجتمع الدولي .

كلمة السيد الوالي حيث تحدث بصفة شخصية وأشار الى لجنة 2015، التي قوطعت خلالها إحدى زميلاته أثناء كلامها بسبب إشارتها الى المكان الذي يحتجز فيها افراد من أسرتها منذ أربعين عاما وه بذلك يطعن ف كلام السيد جوماني الذي اكد على جهود المغرب على حقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية الأمر الذي ادعى ممثل المغرب الذي يحتجزهم في أراضيه أن يرفض ذكر اسم بلده على أساس أن هذا المكان ليس مندرج ضمن الأقاليم السبعة عشر الغير المتمتعة للحكم الذاتي ، لكن من المهم ذكر ان هذه المسالة أخلاقية أكثر منها إجرائية وأوضح السيد الوالي انه لا يجوز تلاعب بالنظام الداخلي للجمعية العامة لمنع الأشخاص من التكلم بشان سوء المعاملة والإيذاء خصوصا ضمن نطاق مؤسسة ترمز إلى الديمقراطية والحرية والعدالة للجميع وأضاف الوالي متهما البلد المعني أن ما قام به ممثله لايثير الدهشة ذالك ان سلطات بلده تسيء إلى سكان الصحراء الغربية وذكر ان الأسر تم احتجازها في معسكرات اعتقال كبير تقع في وسط الصحراء في هواء الطلق

[1] مصدر سابق، ص 3.

وبالتالي فان هذه الأساليب لا يمكن ان تخفي المأساة الإنسانية التي تحدث يوميا في أراضي البلد الذي أشار اليه(المغربّ)، يتضح من كلام السيد الوالي ان تمت انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ف إقليم الصحراء الغربية وهو ما عملت المنظمة الغير الحكومية هيومن رايتس ووتش التي اهتمت بحقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين ولقد ذكرنا ذالك في عناصر سابقة من هذا العمل.

السيد باصديق (الجزائر) لقد أثار نقطة النظام لامتثال للنظام الداخلي وذكر للمناقشة الحالية مكرسة حصرا لمسالة أدرجت في اعمال الأمم المتحدة منذ عام 1963، أي الصحراء الغربية وبالتالي هي لا تتعلق بسلطات بلده او بمسائل أخرى ولا ينبغي ان يخص أي بلد بالذكر.

سيد العسل(المغرب) اثار هو الاخر نقطة نظام فقال انه يجب حماية مبدأ التعبير وذلك ان موضوع النقاش هو انهاء للاستعمار الشعوب الاخرين وأشار ان المقدم إلى الالتماس كان يتحدث عن احتاج أصول زميلته في تندوف الجزائرية في هذه الاثناء كرر رئيس الجلسة تذكيره السابق بان يقتصر جميع المتكلمين على مسالة قيد النظر.

السيد البيهي: تكلم بصفته الشخصية فقال ان حل مسالة الصحراء الغربية سيظل بعيد المنال ما لم تغير الأمم المتحدة نجاحها الحالي إزاء هذه المسالة وأضاف أن الحل التفاوضي المطلوب بين احد أطرافه النزاعية وجبهة البوليزاريو لم يتم مادامت هذه الأخيرة ليست لديها صنع القرار وان كل الحلول المقترحة باءت بالفشل لان طرف النزاع الفعلي هو البلد المجاور الذي يستضيف البلد المجاور على أراضيها مدعيا انه مجرد دولة مراقبة وقال انه العقبة الرئيسية امام جميع الحلول بسبب أهدافه التوسعية، يبدو ان ممثل المغرب شن حملة قوية ضد الجزائر على رغم لم يذكرها بالاسم متهما إياها بانها تتحكم في قرارات البوليزاريو وتسعى للتوسع في المنطقة، الأمر الذي دعا السيد باصديق الممثل للجزائر بإيثار نقطة نظام فأعاد تأكيد انه يجب التقيد بالنظام الداخلي وأكد على أن الجزائر ليست موضوعا للمناقشة وقال انها ليست مثل المحتل للمنطقة وان هذا دولة مراقبة فقط على النحو المعترف به اميا وان حل مشكلة الصحراء الغربية لم يحل بتوجيه الاتهامات إلى الجزائر [1] .

[1] مصدر سابق، ص7.

السد العسل(المغرب) ردا على كلام سيد بصديق من الجزائر على انه لم يسمع مقدم الالتماس يخص الجزائر للذكر وأشار ان الرئيس الجزائر اقترح منة خلال مفاوضات هيوستن عام1997، ان يجري تقاسم الإقليم وقال أن الجزائر تتدعى ان ليس لها شان ولكن ردت على جميع المقترحات التي قدمها الأمين العام ولا يخفى على احد ان مشكلة الصحراء الغربية تكمن مع الجزائر وليست مع دمية تتحكم باه لأغراضها الخاصة وهي تريد إسكات مقدمي الالتباسات في حين أن كل إنسان في الواقع يتمتع بحرية قول ما يشاء في الأمم المتحدة بعد استئناف الجلسة على الثالثة وأربعون دقيقة ناشد الرئيس جميع مقدمي الالتباسات الإدلاء ببياناتهم مع اخذ بنود جدول الأعمال في الاعتبار وبما يتيح مواصلة الجلسة بدون انقطاع وأشار علاوة على ذالك انه ملزم عملا بالنظام الداخلي للجمعية العامة بالموافقة على طلبات اخذ الكلمة لإثارة نقاط نظام.

السيد البهي: استأنف بيانه قال انه من المؤسف ان يقاطع المتكلمون في مكان يدافع عن حرية التعبير إلا أن هذه المخيمات غير موجودة في فراغ وإنما في تندوف مثلما أن عرقلة وصول المؤمنات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحصران في تندوف التي هي جزء من الجزائر والجزائر بطريقة أو بطريقة أخرى تشترك كطرف في المسالة على أهم المستويات الأساسية، يبدو أن ممثل المغرب أعاد تأكيد على تحميل الجزائر المسؤولية الكاملة حول الصحراء الغربية متهما إياها بانتهاكات حقوق الانسان في مخيمات تندوف وهو بذلك ينفي التهمة عن بلاده وحاول اللعب على وتر حرية التعبير ليتفادى الكم الهائل للانتقادات الموجهة ضد بلاده في المجلس وهو ما أكده السيد دلال الذي واقف ان العقبة امام إيجاد حل سياسي لمسالة الصحراء الغربية تتمثل في البلد المجاور لبلد المغرب الذي لا يستطيع ذكر اسمه خوف أن يقاطع أثناء كلامه مشيرا الى زملاء قوطعوا أثناء كلامهم عام 2015، بسبب تجرؤهم على قول الحقيقة وذكر اسم هذا البلد .

السيد باصديق (الجزائر) أثار نقطة النظام وقال أن مقدمي الالتماسات ينبغي ان يتذكروا بان أعضاء اللجنة يأذنون لهم بالإعراب علنا عن وجهة نظرهم بالإضافة أنهم يتكلمون بصفتهم الشخصية وبالتالي وجب عليهم أن يحترموا أولائك الذين أذنوا لهم بالكلام وان يقتصروا حصرا على

الموضوع المعني، فإما أن يحترم النظام الداخلي أو أن يطلب إلى المستشار القانوني لتذكير بمركز مقدمي الالتماسات وقال أن الصحراء الغربية وليس الجزائر هي موضوع المناقشة [1] من خلال هذه الجلسة اتضح لنا انها شملت على سجال بين المد والجزر ومشاحنات لفظية خصوصا بين طرفي النزاع المهمين بالنسبة لقضية الصحراء الغربية المتعلقة بالمغرب والجزائر سيما وان المغرب حمل الجزائر المسؤولية الكاملة على فشل كل الحلول المقترحة واتهمها بانتهاكات في مجال حقوق الإنسان وتسييس قرارات جبهة البوليساريو وهو ما أكده السيد دلال بعد أن استأنف بيانه فقال انه ابصر النور في مخيمات تندوف حيث امضي ستة وعشرون عام من حياته وقد درس أيضا في الجامعيات الجزائرية وهو بدراية تامة في الصحراء الغربية وأكد أن الحكومة الجزائرية طرف أساسي ومؤثر بالفعل في هذه المسالة وبالأخص أنها توجه سياسات وصنع قرارات في جبهة البوليساريو نحوا الأسوأ.

بالنسبة إلى مواقف الأطراف الأخرى بعيدا عن طرفي النزاع الجزائر والمغرب نذكر منها السيد بيورنيسون الذي تكلم بصفته الشخصية حول الجانب الاقتصادي المؤثر في القضية فذكر أن التقارير على استغلال المغرب للثروات في الصحراء الغربية مظللة لأنها لا تؤخذ في الاعتبار الصلة القائمة بين تلك الموارد والقدرة التنافسية للبلد كما أضاف أن السكان المحليين ساهموا كثيرا في الجهود المغربية لتطوير منطقة الصحراء التي استفادت أيضا من ازدهر صيد الأسماك في الغرب بما في ذالك بموجب اتفاق الاتحاد الأوربي وفي الواقع لقد قام نموذج وطني للديمقراطية المقترن بالسياسات الموجهة نحوى التنمية التي تتبعها الحكومة المغربية لتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد بما في ذالك منطقة الصحراء حيث تعتبر مستويات المعيشة من بين الأعلى في البلد نتيجة للحد من الفقر وتحسين الهياكل الأساسية وسيخصص تمويل كبير لمواصلة تنمية المنطقة في سنوات الخمس القادمة كما انه يعد استثمار مواردها الطبيعية لصالحها بالتشاور مع السكان المحليين ولقد طرح المقترح المغربي بشأن الحكم الذاتي علاوة على ذالك بهدف زيادة تعزيز إنجازات المنطقة في مجالات العلمية، هذه

[1] مصدر سابق نفس الصفحة .

الكلمة تتعلق بتبيان الجانب التنموي في الصحراء الغربية الذي يعزز للوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الإقليم .

"السيدة شولتي": تكلمت بصفتها الشخصية باعتبارها الحائزة على جائزة نوبل للسلام وأعربت عن إعجابها بالرئيس الراحل للجمهورية الصحراء الغربية وعن تقديمها للأمين العام باني كي مون لقيامه بزيارة إلى المخيمات اللاجئين الصحراويين وقد قالت انه وصف على النحو الصحيح الحالة الغير المقبولة في الصحراء الغربية في وصفها احتلالا وماسات إنسانية منسية ، وبالنظر إلى الوعود الكاذبة المتكررة حول الاستفتاء بشان تقرير المصير فان السبيل الوحيد هو إنهاء الاحتلال المغربي الغير المشروع للصحراء الغربية وأوضحت أن العواقب المأسوية للوضع الحالي تشمل الفظائع المستمرة المرتكبة بحق الصحراويين الدين يعشون في الصحراء الغربية وعدم قدرة جيل بأكمله من الشباب الذين يعشون في المخيمات اللاجئين على رؤية وطنهم وقيام الجهة المعتدلة في نزاع بنهم الموارد الطبيعية التي يملكها الصحراويين كما أكدت على أن الاعتماد على سيادة القانون والثقة الموضوعية في الأمم المتحدة من شأنهما أن يؤديا إلى عواقب من هذه القبيلة وان الغزو هو العنوان والعنف هي وسائل لتحقيق الأهداف وفي الأخير حثت جميع الجهات التي تؤمن بسيادة القانون على الانضمام إلى الدعوة الموجهة للمغرب بالانسحاب من الصحراء الغربية[1]

بالنسبة إلى الدعم الأوربي للشعب الصحراوي في إطار الأمم المتحدة أكدت السيدة فانديربلانك ، أن الصحراويين يخشون من لجوء المغرب مع زيادة اعتماده على استغلال الموارد الطبيعة للإقليم إلى وسائل وحشية أكثر من أي وقت مضى لمواصل احتلاله الغير المشرع في الصحراء الغربية وهذه الموارد الكبيرة متعلقة بالصيد والفوسفات التي يستغلها المغرب دون توفير رفاهية للصحراوين حيث اعتبر هذا الاستغلال انتهاك لقانون الدولي مما دفع إلى إلغاء اتفاقية صائد الأسماك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب كما أن الإعلان السابق لمحكمة العدل الدولية الذي اخذ أن الصحراء الغربية ليست جزء من لمغرب وان المغرب ليس لديه ولاية دولية لإدارتها دافع المغرب نحوا تهديد قطع العلاقات مع

[1] مصدر سابق ص 6.

الاتحاد الأوروبي واظهر المغرب استياءه من السيد بان كي مون وقام بطرد أفراد عاملين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كما أضافت أن الأمم المتحدة تدين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الصحراوين المطالبين بحقهم في تقرير المصير مع استمرار المغرب لممارسة التخويف والقمع من اجل أحكام قبضتها علة الصحراء الغربية[1]، هذه التصريحات تعزز الدعوات حول انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة المغرب للعنف الغير المبرر ضد المدنيين وهوما أكده السيد اوبرايان من خلال كلمته في الجلسة وهو باحث في جامعة هارفارد وخبير دولي في مجال حقوق الإنسان حيث قال انه في غياب الحرب كما هو الحال في الصحراء الغربية لا يضمن وجود السلام فالصحراويون يعشون اما تحت القمع الوحشي للاحتلال المغربي وإما في المنفى وفي فقر مدقع في مخيمات اللاجئين الصحراوين في الجزائر وطلب عثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية برصد انتهاكات حقوق الإنسان خاصة بالنظر لآلاف الحالات التي وثقتها منظمة هيومن رايتس ووتس في الصحراء الغربية ، وفي المقابل انتقد جبهة البوليساريو التي سحقت منتقديها ومنعت اللاجئين من مغادرة المخيم وأكد على أن الصحراويين يشعرون بالخيانة ونسيانهم معربا على ان توثيق الأمم المتحدة لأعمال العنف يمكن أن يشكل نقطة بداية لوضع حد للإفلات من العقاب والظلم لان العدالة ليست شرط مسبقا للسلام بل هي جوهره[2]، هذا الموقف عبر عن جهود المجتمع الدولي المدني والسياسي لطرح واقع الحياة في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين بالجزائر المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات التي قد تنتهك في ظل الحرب الدائرة بين المغرب وجبهة البوليساريو .

كان هذا جانبا من الجلسات الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة في اللجنة الرابعة في الدورة الحادية والسبعون بمقرها بنييوروك ، 2016 التي نقلنا من خلالها بعض المداخلات للإطراف الرئيسية المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية ممثلة في الجزائر والمغرب

[1] المصدرالسابق نفسه ، ص7.

[2] مرجع سابق ص 8.

04 . موقف الإتحاد الأفريقي من قضية الصحراء الغربية

موقف الإتحاد الأفريقي من الصحراء الغربية كان موقفا ثابتا بالإيجاب منذ الاحتلال الإسباني وحتى الاحتلال المغربي للإقليم ن حيث جاء الدعم من خلال عدة مؤتمرات واجتماعات نذكر منها التالي :

. اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في الرباط المغربية في 12 جوان 1972 والذي خلص إلى بيان تعلق بتضامن المجلس التام مع الشعب الصحراوي الواقع تحت الاحتلال الإسباني في تلك الفترة

. دعوة إسبانيا للالتزام بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره والاستقلال في اقرب الآجال ووفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي يتناسب مع ميثاق الإتحاد الأفريقي نحو التحرر والسلام

. كما أنه في اجتماع لجنة التحرير التابعة للمنظمة الأفريقية في موزنبيق في جانفي 1976 أوصت بالاعتراف بجبهة التحرير الوطني البوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي وكحركة تحرر وطنية [1]، كخطوة مهمة لتحديد ممثل قوي للشعب الصحراوي .

. مؤتمر لبيروفيل بالغابون في شهر جويلية 1977 حيث شارع وفد من جبهة البوليساريو في أشغال مؤتمر الوحدة الأفريقية ن كان المؤتمر لمناقشة القضية العمرانية يعقد خلال الفترة مابين 24 30 مارس 1978في العاصمة الزامبية لوسكا لكن المؤتمر تأجل مرتين .

. مؤتمر الخرطوم في عام 1978 في 17 جويلية بالسودان حيث اعتبر مرحلة هامة في التعامل الإفريقي مع ملف الصحراء الغربية ، من خلال تأكيد المشاركون ضرورة وقف كل الأعمال العسكرية في الإقليم حيث تم تخصيص لجنة مكونة من خمس رؤساء لدراسة ملف القضية المتعلقة بالصحراء الغربية على المستوى القانوني والواقعي للوصول لحلول ومخرجات ممكنة لحلها بشكل يتوافق مع الإتحاد .

[1] مصطفي الكتاب ، محمد بادي ، النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق ، مرجع سابق ، ص 80

. مؤتمر مثروفيا بدولة إثيوبيا في 17 . 20 جويلية عام 1979، حيث تبنى قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه من طرف ثلاث وثلاثين صوتا مقابل صوتين وجاء فيه على الخصوص القرارات التالية :باتفاق الأطراف المعنية باستثناء المغرب على أن الشعب الصحراوي لم يمارس حقوقه المتعلقة بتقرير مصيره.

. الأعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق النار بشكل فوري في المنطقة .

. لابد للشعب الصحراوي من ممارسة حقوقه المتعلقة بتقرير المصير من خلال ضرورة إجراء إستفتاء [1]، وفي أواخر شهر فيفري سنة 1982في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس الخارجية الأفارقة المنعقد في أديسا بابا وبناءا على أحكام المادة الثامنة والعشرون من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية بعد اعتراف 26 دولة من الدول الأعضاء لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسون في المنظمة ، وذلك كآلية لدفع هذا الكيان الجديد نحو اكتساب شرعيته القانونية والدولية والإقليمية ، حيث اعترض المغرب على قبول عضوية الجمهورية الصحراوية وانسحب من المنظمة ليعود لها في 2017 ، كما عرفت المنظمة في هذه الفترة بعض العقبات ومشاكل بسبب تدخل الدول الغربية في شؤون بعض دولها وذلك من خلال العداء الذي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ريغان للجماهيرية الليبية حيث قامت بقصف المدن الليبية في مسعى لمنع المنظمة من تسلم معمر القذافي رئاسة المنظمة حيث كان مبرمجا لمؤتمر حول ذلك في 1982 ، كما أن المغرب في السنوات اللاحقة سعى للحد من دور المنظمة في حل نزاع الصحراء الغربية واكتفى بدور الأمم المتحدة التي أبدى الثقة فيها دون سواها ن لكن تلك الجهود لم تفلح في ثني مراد المنظمة أو الإتحاد الأفريقي الذي جاء كبديل لها بحيث أعلنت دول الإتحاد الافريقي الرئيس الصحراوي احد النواب الخمسة لرئيس الإتحاد الأفريقي ، بحيث كانت الجمهورية العربية الصحراوية خامس دولة توقع على ميثاق الإتحاد التأسيسي

[1] بن عامر تونسي ، مرجع سابق ، ص 317

في حين ظل المغرب يمارس سياسة الكرسي الشاغر الأمر الذي جعله البلد الوحيد في القارة الأفريقية الذي يكون خارج دائرة العضوية بالنسبة للإتحاد، وهو الأمر الذي حرمة من الإفادة من برنامج التنمية "نيباد' الذي تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى لتعزيز اللإقتصاد الأفريقي ، كما أنه من جهة فممارسات المغرب تقوض من التعاون العربي الأفريقي مما يؤثر على التقارب بينهما بشكل كبير [1]، حيث يعتبر المغرب في القارة الأفريقية المتسبب في بقاء واستمرار بؤرة الاستعمار وجب تصفيتها .

. مساعي الإتحاد الأفريقي لحل قضية الصحراء الغربية

تحول العمل في أروقة الإتحاد الإفريقي نحو سلك سبل جديدة لحل مشكلة الصحراء الغربية ففي جوان 1983 انعقدت القمة الأفريقية في مقر المنظمة بأديس ابابا بإيثيوبيا وهو ما شكل نجاحا أفريقيا بتجاوزها طور الانقسام وتثمين من القادة الأفارقة بروح المسؤولية الحالية التي أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف نجاح مؤتمر القمة قام المؤتمر بتبني اللائحة 104 التي تدعوا المغرب وجبهة البوليساريو كطرفي النزاع لإجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار بينهما وخلق الظروف المناسبة لإجراء استفتاء حر وعادل من اجل تقرير مصير الشعب الصحراوي من دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت منظمة الوحدة الإفريقية والأمم [2] المتحدة ن كما دعت المنظمة الأمم المتحدة لإرسال قوات حفظ السلام للمنطقة قبل إجراء الإستفتاء الذي كان مقررا إجراؤه في عام 2013 ، وهذه اللائحة كانت الأساس الذي بني عليه مشروع الأمم المتحدة للسلام في الصحراء الغربية ووجدت القرارات الأفريقية قبولا واسعا من طرف المجتمع الدولي وشكلت بداية العمل المشترك بين المنظمة والأمم المتحدة التي تسعى نحو حل سلمي وعادل لنزاع الصحراء الغربية ، يقوم على تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وضمانات دولية وهو ما يؤكد على الجهود المبذولة من طرف الحكومات والشعوب الأفريقية في سعيها لحل مشكلة الصحراء

[1] قضية الصحراء الغربية مشكلة تصفية الإستعمار وتقرير المصير . من المنشورات المحفوظة لدى وزارة الأعلام الصحراوية ، مؤرخ بتاريخ مارس 2002

[2] مصطفى الكتاب ، محمد بادي ، مرجع سابق ، ص 113

التي تشكل آخر معقل للاستعمار في القارة ، على الرغم من أن النزاع في الصحراء شكل معضلة لدى منظمة الوحدة الإفريقية ، كما شكل عدم امتلاك المنظمة لقوة إلزامية لإجبار الدول على تطبيق قراراتها جعلها تكتفي بآلية الحل التوافقي لحل النزاعات [1]ن كما أن قدرة المنظمة محدودة في اتخاذ قرارات حاسمة بسبب وجود الكثير من الأعضاء الذين يتمسكون بمبدأ احترام الوحدة الأفريقية وعدم إعادة رسم الحدود أو عادة تقسيم جديد للقارة الأفريقية على أعتبار أن غالبية وجل دول الإتحاد الأفريقي تملك حدودا موروثة عن الاستعمار الغربي للقارة ، كما أن موقف المغرب الضعيف بالنسبة للمنظمة جعله يتطرق لمشكلة الصحراء الغربية عبر مجلس الأمن بشكل استثنائي مما يعرق ويصعب من دور المنظمة الإفريقية في التأثير على موقف المغرب بما يخدم الصحراء الغربية نحو الاستقلال وتقرير مصيرها بمعزل عن المغرب .

. عودة المغرب لإتحاد الأفريقي في 30 جانفي 2017

عاد المغرب بعد قطيعة دامت 32 سنة بعد أن هجر الإتحاد كرد فعل على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية في منظمة الوحدة الافريقية سنة 1984 حيث اعتبرت الصحراء الغربية دولة قائمة بذاتها مما ينفي تبعيتها للمغرب ، فبعد مرور الزمن أعلن المغرب نيته العودة لمنظمة التحاد الإفريقي على لسان الملك محمد السادس الذي قال في رسالة للقمة السابعة والعشرون للإتحاد المنعقدة في العاصمة الرواندية " أن المغرب يتجه بكل عزم ووضوح نحو العودة إلى كنف العائلة المؤسسة ومواصلة تحمل مسؤولياته بحماس اكبر وبكل اقتناع [2]، وذكر ملك المغرب أن واقعة الانسحاب من المنظمة في 1989كانت بسبب فرض أمر واقع لا أخلاقي والانقلاب على الشرعية الدولية دفع المملكة المغربية تفاديا للتجزئة والتقسيم إلى اتخاذ قرار مؤلم يتمثل في الانسحاب، كما أن الاتحاد وافق على قبول عضوية المغرب في المنظمة من جديد ليصبح المغرب العضو 55 فيها وجاء ذلك في جلسة مغلقة في القمة الأفريقية المنعقدة في إثيوبيا على أن قبول تلك العضوية غير مرتبطة

[1] العربي بن رمضان ، منظمة الوحدة الأفريقية وقضية الصحراء الغربية ، مرجع سابق ، ص 62

[2] المغرب والإتحاد الإفريقي ، إهانات ما بعدها الانضمام 2017/08/17 www.aldjazeera.net.opinions

بأي قرارات بشأن النزاع في الصحراء الغربية ، وذكر سفير البوليساريو لدى إثيوبيا والإتحاد الإفريقي " لمي نبا علي "إن قبول عضوية المغرب في الإتحاد تم مع التأكيد على بقاء الصحراء الغربية كعضو في الإتحاد، وركز على أن المنظمة ألحت على ضرورة احترام المغرب لحدود الصحراء الغربية المعترف بها دوليا [1]، واعتبر المغرب من جهته أن عودته لأروقة الإتحاد الأفريقي جاءت لتنمية وتطوير الاقتصاد بالمنطقة وتمويلها حيث قام بعدة جولات لبلدان عربية ن لكن حسب محللين سياسيين فعودة المغرب تكمن في محاولة منه لإضعاف جبهة البوليساريو دبلوماسي من خلال التأثير على الدول الداعمة لها بما يخدم مصالحها الوطنية إذا ما تخلت عن دعم البوليساريو.

. موقف البوليساريو من عودة المغرب لإتحاد الأفريقي

أنقسم الموقف الصحراوي بين المؤيد وبين المعارض لعودة المغرب للمنظمة حيث عبرت جبهة البوليساريو عن ارتياحها من عودة المغرب في القمة 28 للإتحاد في 30 يناير 2017 واعتبرت إنضمامه هو انتصار جديد للشعب الصحراوي وقضيته العادلة ن جاء موقف البوليساريو على لسان وزير الخارجية محمد سالم ولد السالك متحدثا على أن المغرب أنسحب من منظمة الوحدة الأفريقية عام 1984 وهاهو اليوم يعود بعد 23 سنة من محاولات متكررة باءت بالفشل لثني المنظمة عن دعم القضية الصحراوية .

الموقف الثاني المعارض لانضمام المغرب للإتحاد شمل أغلبية الشعب الصحرواي وبعض القادة الصحراويين حيث اعتبروا عودته للإتحاد شكل خيبة امل لدى الصحراويين وأن الإتحاد الأفريقي قد خانهم بقبول عضويته على اعتبار أن هذه العودة قد تشكل خطرا على مكانة البوليساريو في الإتحاد الإفريقي مستقبلا وهو ما يحيلنا لذكر منعرجين مهمين لمستقبل القضية في ظل عودة المغرب للإتحاد الإفريقي [2]

[1] محمد بن قاسم عودة ، المغرب والعودة للإتحاد الأفريقي النقاشات والرهانات ، من الموقع الألكتروني //at http:ajazeera;com

[2] التقي مولاي أبراهيم البوليساريو وعودة المغرب للإتحاد الإفريقي ، مجلة المستقبل الصحرواي المتوفرة على الرابط //http futura sahara.net

. المنعرج الأول يتعلق بالتعقيد في القضية وذلك من خلال زيادة المغرب لنفوذه في المنظمة ومطالبته بالتعامل من الناحية الجيوسياسية بخريطة لا تتعامل مع الجمهورية الصحراوية التي يدعي أنها تتبع له فيطلب من الدول الأعضاء المساندة له التخلي عنها خشية من الانقسام بين الدول حينها يطالب المغرب بطرد الجمهورية خرج المنظمة

. المنعرج الثاني متعلق ببقاء القضية معلقة بين المغرب وجبهة البوليساريو حيث يعتبرونها مسالة أممية ومن اختصاصها وما منظمة الإتحاد الأفريقي سوى واسطة بينهما مما يشكل تحديا للبوليساريو من حيث عامل الوقت .[1]، فالمغرب يعمل بكل قوة على تطويق الجمهورية الصحراوية من خلال تجفيف منابع دعم جبهة البوليساريو المسلحة بالتأثير الاقتصادي على حلفائها ، ومحاصرتها دبلوماسيا والتشكيك في مصداقيتها من خلال وصفها بالإرهاب وإلصاق ممارسات وحشية في المخيمات بها ،خصوصا وأن الإتحاد الأفريقي أصبح طرفا يتدخل ويقدم مقترحات حول القضية بحيث عين ممثلا له في الصحراء الغربية لمتابعة التطورات والوضع هناك ، وقد اتخذت منظمة الإتحاد الأفريقي قرارات أعتبرها المغرب دعم صريح للبوليساريو على حسابه مثل قرار 15 أكتوبر 2015 القاضي بعدم شرعية النشاطات الاقتصادية للمغرب في الصحراء الغربية واعتبرها عملية استغلال واسعة لثروات سكان الصحراء الغربية لا تختلف عن تلك الممارسات الإسبانية إبان الاحتلال الإسباني للمنطقة

[1] المرجع نفسه

خاتمة

خاتمة

كإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة يمكن القول

– أن دولة الإمارات العربية المتحدة لعبت دورا مهما وجوهريا في منطقة المغرب العربي من خلال بناء علاقات قوية مع المملكة المغربية على غرار المملكة العربية السعودية ، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية و الجيوسياسية المتعلقة بخلق مناخ مناسب لتأسيس تحالفات في المنطقة في إطار علاقات الإمارات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث تهتم الدول الغربية بالدراسات الإستشرافية وتكهنات المستقبل لرسم علاقاتها ومنطاق نفوذها في العالم خصوصا الشرق الأوسط ولما لا شمال إفريقيا

–كما أن الصراع في الصحراء الغربية بين القوى الكبرى له طبيعة تتجاوز الجغرافية إلى العلاقات الدولية الكبرى تزامنا مع الحرب الباردة حيث مثلت القوى الاستعمارية المعسكر الغربي خصوصا فرنسا وإسبانيا باعتبارهما قوتين كبيرتين في المنطقة

– من الواضح أن خلفية المطامع المغربية في الصحراء الغربية تتعلق بالعودة لزمن ما قبل سياسة الحدود بين الدول حيث كانت الصحراء مفتوحة للتنقل والترحال ومرتعا لاستغلال السلاطين المغربيين لخيراتها دون أن تكون هناك علاقات عرقية أو ثقافية بين المغرب والشعب الصحراوي الذي يختلف جذريا عن الشعب المغربي .

– الأمم المتحدة لعبت دورا مهما من خلال ميثاق حقوق الإنسان وقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها 14/15المؤرخ في 1961 تزامنا مع رسوخ الصحراء الغربية تحت الاستعمار الإسباني ،على الرغم من أن هذا الدور لم يخرج عن الجانب ألتنظيري والقانوني بحيث لم يترك صدا في الواقع خاصة وأن الأطراف الثلاثة المتنازعة حول الصحراء الغربية أبرموا اتفاقية مدريد عام 1975 حول التقسيم بمعزل عن الأمم المتحدة ودعواتها لاحترام القانون الدولي ، الأمر الذي عب عن عدم احترام إسبانيا لقرارات الأمم المتحدة

– المنظمة الأفريقية والإتحاد الأفريقي عملوا بشكل قوي على إضفاء الشرعية على طبيعة الكفاح الصحراوي من خلال الاعتراف بالبوليساريو واعتبارها المتحدث الرسمي باسم الشعب الصحراوي ، ومنح العضوية التامة للجمهورية الصحراوية في الإتحاد الأفريقي

وفي الأخير يمكن استخلاص نتائج مهمة تتعلق بموضوع الدراسة تتعلق بالتالي :

– العلاقات المغربية مع دول الخليج العربي تعود لعام 1972 في عهد الملك الراحل الحسن الثاني ، خصوصا مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي تلقت الدعم من المغرب لتفعيل قيام إتحاد بين الإمارات ، كما العلاقات قويت في عام 1985 في المجالات السياسية والاقتصادية من خلال إطلاق مشاريع واستثمارات إماراتية بالمغرب .

–الدور الإماراتي في منطقة المغرب العربي تزايد بشكل قوي خصوصا بعد موجة الربيع العربي التي استهدفت الأنظمة العربية الدكتاتورية والملكية لتغييره لنظم ديمقراطية مما شكل حافزا للإمارات لاستغلال ل المال لمنع وصول موجة التغيير لها ولدول الخليج خصوصا التيار الإسلامي الذي تناهضه دولة الإمارات العربية ممثلا في حركة الإخوان المسلمين، حيث لعبت دورا لتطويق المعسكر المناهض للتطبيع مع إسرائيل في الشرق الأوسط من خلال بناء تحالفات في المغرب العربي مع المغرب باعتباره نظاما ملكيا مهما لها.

– الأمم المتحدة عملت على ترسيخ دعائم السلم والأمن العالميين واحترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير من خلال قراراتها حول تقرير المصير في الصحراء الغربية

– عمل الإتحاد الإفريقي الذي أظهرت الجزائر من خلاله الدعم القوي للشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره من خلال إعلان الجزائر في جويلية 1976 المتعلق بحق تقرير المصير

– الدراسات الإستشرافية جاءت وليدة للتطورات الكبيرة في مجال التكنولوجيا المرتبطة بالحياة مما دفع الغرب خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء العاهد للدراسات بداية من عام 1943

– الاستشراف أو الدراسات المستقبلية تتميز بطابع بحثي سياسي واقتصادي للنظر للمستقبل وصناعته أي هو نظرية سياسية للبلورة والتطور بفضل العلم والتكنولوجيا .

– الدراسات الإستشرافية أثرت في نظرية العلاقات الدولية من خلال التحول من نظرية الألعاب التقليدية التي تعنى برسم العلاقات بين الدول حسب الأولويات وحفظ المصالح والأمن القومي إلى نظرية الشطرنج التي تعتبر نظرة جديدة في بناء العلاقات السياسية والصراع العالمي من خلال إستراتيجية تتعلق بالدراسة وتتبع تطور ونمو الدول المنافسة للغرب خصوصا الصين والهند ، والتحول نحو استهداف روسيا الوريثة الشرعية للإتحاد السوفيتي المنهار للسيطرة عليها من الداخل من خلال جمهورياتها الفدرالية .

– مشكلة الصحراء الغربية بدأت مع وجود الاستعمار الإسباني بها والذي كرس ومهد للاحتلال المغربي من خلال اتفاقية مدريد الثلاثية 1975 .

– مطالب المغرب في الصحراء الغربية لا ترتكز على أسس حقيقية ومنطقية بقدر ما ترتكز على معطيات لا تختلف عن تلك التي دفعت المستعمر الإسباني لاحتلال الصحراء الغربية تتعلق فقط بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية فلا علاقة تربط بين طبيعة المكون العرقي الصحراوي مع المغرب كما أن الجانب الثقافي يختلف بين المنطقتين وهو أقرب لموريتانيا من المغرب .

– دور الأمم المتحدة في الصحراء الغربية لم يكن قويا ومفعلا في الواقع رغم الإمكانيات السياسية والعسكرية لمنظمة الأمم المتحدة للتغيير ، سيما وأن المحتل الإسباني جعل مجلس الجماعة الصحراوي هو الممثل للشعب الصحراوي بدلا من البوليساريو التي مثلت قوة حقيقية في المنطقة بفضل الدعم الخارجي لدول الجوار لها عسكريا وسياسيا .

– كما أن جهود الإتحاد الأفريقي لم تكن أفضل من الأمم المتحدة بحيث لم تكن له قوة فعلية لتطبيق قراراته حول وقف إطلاق النار وإجبار المغرب على الانسحاب من الصحراء الغربية ، على الرغم من الدعم السياسي للبوليساريو والجمهورية الصحراوية من خلال الاعتراف بها وعضويتهما بأروقته .

قائمة المصادر و المراجع

قائمـة المصـادر والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع والمجلات

01 – المصادر والمراجع باللغة العربية

1. أسبيون إيدي ، تعليق على إعلان حقوق الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أولغوية ، منشور بدليل الأقليات .
2. أ.م .جون، النظرية السياسية الحديثة ، ترجمة عبد الرحمن صبحي أبو طالب ، مراجعة على أدهم ، ط2 2012، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر
3. إبراهيم براشي، البعد العربي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، منشورات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
4. إبراهيم سعد الدين وأخرون ، صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط3 مارس 1989
5. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، عام 1300هـ.
6. أحمد بن جدية، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2015.
7. أحمد بن حيبة، انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربة، مذكرة لنيل الماجستر.
8. أحمد خديوي محمود نصيران، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918)، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (77)، ط1، 2009.

9. أحمد وهمان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر العربية ، د.ط، 2001.

10. ارباع الهادي، المدخل الانتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية العدد 6-عام2015.

11. أرزقي محمد نسيب ، دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الإستعمار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزائر ، د.ط، 1980

12. أرندوسبير، رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية ترجمه إلى العربية أنطوان صيلاوين دار الفرابي بيروت لبنان، دط،1978.

13. إسماعيل معراف،الصحراء الغربية فيا لأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية؟،دار هومة للنشر ، الجزائر ،2010.

14. أنس الراهب، جامعة الدول العربية شرخ في مستقبل الوطن، وزارة الثقافة الهيئة السورية للكتاب، دمشق لمكتبة الأسد،2014.

15. أنس الراهب، جامعة الدول العربية، شرخ في مستقبل وطن، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2014.

16. برتلاند دي جوفنيل ، التكهن بالمستقبل أو فن الحدس ، د.ط، د.س

17. برهان غليون، الوعي الذاتي، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، المركز الرئيسي، بيروت، لبنان، ط2، 1992.

18. بسام العلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفاس، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ط2، 1986.

19. بكر محمد عصمت ، الشعب الصحراوي ، قصة وكفاح ، دار البحتري للدراسات والنشر ، دمشق ، سوريا ،د.ظ ،د.س،

20. بن عامر تونسي ، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ،د.ط، 1987

21. تشارلز كيجلي وبوجين ويتكوف، تر: عبد الوهاب علوب، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية رؤى وشواهد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر العربية، ط1، 2004.

22. جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين دار البيضاء المملكة المغربية،دط،د.س

23. جلال يحي مسألة الحدود المغربية الجزائرية القاهرة،مصر ،د.ط، 1981 .

24. الجميل أمينة: ماهية الدراسات المستقبلية،سلسلة أوراق مكتبة الاسكندرية ، د.ط، 2011.

25. الجميل أمينة: ماهية الدراسات المستقبلية،سلسلة أوراق مكتبة الاسكندرية ،مصر ، د.ط، 2011.

26. جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة د.ط، 1983

27. جورج لازيشب، الدولة القرية والنظرية القومية، مكتبة الفكر الجديدة، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

28. جون .ن. وآخرون ، مفاتيح القرن الحادي والعشرون ، ترجمة حمادي الساحل ، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب ، تونس ،د.ط، د.س

29. الحامدي عبدون، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدراسات السياسية والمقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية: 2014-2015.

30. حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: عن الفرنسية، سعيد جعفر، تاريخ منشورات البزخ.
31. ديفيد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكل الشرق الأوسط، تق: منذر الحايك، تر: وسيم عبدو، دار صفحات للنشر والتوزيع، سورية، دمشق، ط1، 2015.
32. راغب السرجاني ، التاريخ والواقع ، مؤسسة إقرا، مصر العربية ، ج،3
33. رائد حامد نحن والمستقبلية هل ثمة فكر إستشرافي عند العرب؟ الباحثون، العدد 04، د.ط، دمشق ، سوريا،د.س
34. رحيم الساعدي ، المستقبل في الفكر اليوناني والإسلامي ، الجزء 1، دار الفاراهيدي ، ط1 . 2011
35. رحيم الساعدي ، المستقبل في الفكر اليوناني والإسلامي ، الجزء 1، دار الفاراهيدي ، ط1، 2011
36. رشيد الركيبي ، الأمم المتحدة، وقضية الصحراء المغربية ، أرضية عامة حول تطورات قضية الصحراء الغربية المعهد العالي للإعلام والاتصال ، الرباط مملكة المغربية دط، 2002 .
37. رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية، محلية الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني، جوان 2016.
38. ريتشارد سلوتر: المستقبليات المتكاملة، مرجع سابق، ص509 .
39. زيغينو بريجنينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، من إصدارات مركز الكاشف لمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ايلول 2007
40. زيغينو بريجنينسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى ، من إصدارات مركز الكاشف لمتابعة والدراسات الإستراتيجية ، ايلول 2007 .
41. سالفادور بابار كاري وباولا كانيتكاستيا، الصحراء الغربية في القلب ، ترجمة احمد الشيعة، فالنسيا إسبانيا ، 1999

42. سلوتر ريتشارد،المستقبليات المتكاملة عصر جديد لممارسي المستقبليات ضمن الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تحرير واغنر، سنثيا ، ترجمة صباح صديق الدملوجي ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1 2009.

43. سلوتر ريتشارد،المستقبليات المتكاملة عصر جديد لممارسي المستقبليات ضمن الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، تحرير واغنر، سنثيا ، ترجمة صباح صديق الدملوجي ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1 2009

44. سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب ومنطلقاتها الفكرية،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافية القومية 31، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

45. شخصية سياسية وأكاديمية مغربية من أهم أساتذة العلوم السياسية بجامعة المغرب مختص في الشؤون المغاربية والإفريقية.

46. شريفة راضية جهينة، حرب الرمال 1963 بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية، 2014-2015م.

47. شريفة راضية جهينة، حرب الرمال بين الجزائر والمغرب الأسباب والانعكاسات.

48. طاهر مسعود ،نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، يدار المختار ، جمهورية العربية دمشق ،ط1، 1988

49. عامر طارق ، أساليب الدراسات المستقبلية ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، د.ط، 2008

50. عبد الإله بلقزيز، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1948-1986، محاولة في التاريخ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

51. عبد الحق ذهبي قضية الصحراء المغربية ومخطط تسويق الأممي، دراسة قانونية وسياسية في مسارات التسوية ونطاق المنظمات الدولية، دار أبي رقراق،الرباط المملكة المغربية

52. عبد الحق ذهبي قضية الصحراء المغربية ومخطط تسويق الأممي، دراسة قانونية وسياسية في مسارات التسوية ونطاق المنظمات الدولية، دار أبي رقراق،الرباط المملكة المغربية،دط،2003 .

53. عبد الرحمن بن صالح المشيتح، إطلالة على دراسات المستقبل – العرب والمستقبل (مكتبة العبيكان، السعودية الرياض، ط 1، 1418هـ

54. عبد الكريم الفاسي ، محمد الفاسي، الصحراء المغربية الواقعة تحت الاستعمار الإسباني وزارة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، الرباط، 1985

55. عبد اللطيف الحناشي،تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضروريات المستقل، مركز الدراسات المتوسطية والدولية.

56. عبد الله منقلاتي تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق الجزائر،دط،2009،

57. عبد الملك خلف الله ، أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية) دار البصائر ـالجزائر ، د.ط، 2011 .

58. عبد الوهاب بن منصوري حفريات صحراوية مغربية، المطبعة الملكية المغربية، الرباط المملكة المغربية، 1957.

59. عبدالوهاب علي ، البوليساريو جيش وشعب ، دار المنارة للدراسات والترجمة ، دمشق ، سوريا د.ط،1987

60. عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وسيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، ط1، 2012.

61. علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت لبنان، 1980، ص 2014.

62. علي حرب، ثورات القوى الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2012.

63. علي حسني الخريوطي، التاريخ الموحد للأمة العربية، ج2، مصر ، الهيئة المصرية، 1970.
64. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية ناشرون، الحمراء، بيروت، لبنان.
65. فاروق عبده فليلة ، وأحمد عبد الفتاح راكب ، الدراسات المستقبلية من منظور تربوي ، دار المسيرة ، مصر ط1 ،2003
66. فاروق عبده فليلة ، وأحمد عبد الفتاح راكب ، الدراسات المستقبلية من منظور تربوي ، دار المسيرة ، مصر ط1 2003
67. فيصل بهلولي، إقامة منطقة تجاريى حرة مغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مجلة الباحث، ع2014/14 كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2-الجزائر .
68. قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجمهورية الجزرائرية الديمقراطية الشعبية ، د.ط،د.س
69. قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، الدوحة ، قطر ، د.ط، 2018
70. ك. إريك دريكسلر تريس بيترسون جايل برجاميت، استشراف المستقبل ثورة التكنولوجيا النانوية ، ترجمة رؤوف وصفي ، ط1 2016 .
71. ك. إريك دريكسلر تريس بيترسون جايل برجاميت، استشراف المستقبل ثورة التكنولوجيا النانوية ، ترجمة رؤوف وصفي ، ط1 2016 .
72. كارلوس رويث ميغال، الصحراء الغربية 1975-2005، تبادل المتغيرات لنزاع محاصر، معهد إلكانوالملكي ، ترجمة مصطفى الأمين، 2005/3/30.

73. كمال ديب، تاريخ سوريا من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 2011، ط2، 2012.

74. محمد أبو العينين ، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ليبيا ، ط1 2008 .

75. محمد أبو العينين ، دارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة ، ليبيا ، ط1 2008 .

76. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت- لبنان، ط1، 2000.

77. محمد الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق ، دار المختار ، دمشق ، سوريا د.ط،د.س

78. محمد حسين العيدروس، الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث الإمارات-الكويت، 2002.

79. محمد دحمان، الترحال بين منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب ، مطبعة الكوثر ، الرباط ، المغرب ، د.ط، 2006 .

80. محمد يوسف الحافي ، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي ، دراسة في فلسفة السياسة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،2014

81. محمد يوسف الحافي ، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي ، دراسة في فلسفة السياسة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 2014 .

82. محمود عبد الفتاح رضوان ، مهارات إستشراف المستقبل ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ط1 2012 .

83. محمود عبد الفتاح رضوان ، مهارات إستشراف المستقبل ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ط1 2012 .

84. مشكلة الحدود بين دول المغرب الكبير، مجلة الأحداث المغربية، 22-09-2012، بقلم أحلام رحمان.

85. مونية رحيمي، تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية الآفاق تقرير الموقف الليبي أفاق ما بعد القذافي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث العربية الاثنين 19 ديسمبر 2011.

86. نعوم تشومسكي ، العالم إلى أين ؟ ، حاوره سي جي بويكوونيو، ترجمة ريم طويل ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ط1 2018 .

87. [1]هناء فاروق صالح، صورة الأمم المتحدة زجامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري، ط1، العالم العربي، 2009.

88. هنري لورانس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأزيد، مرا: رجب بودبوس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط1، 1993.

89. هيومن راتش وواتش ، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف ، 2008 ،

90. يحيبوعزيز،موضوعاتوقضايامنتاريخالجزائر والعرب،ج2 ،دارالهدى،الجزائر ،2004.

91. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقومي الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2011.

02- المصادر والمراجع باللغة الإجنبية

1. Adel abdelghafar and Anna Jacobs ,morocco-Saudi relations ,trouble amongst royals ? broodings march 2019, accessed janvei2021
2. Antoni segura imas , la question du sahara dans la dynamique géopolitique du maghreb Confluences Méditerranée, N 31, Automne, France, 1999
3. Benjamin stora,akram, ellyes,l100ports du megreb,algier, edition dahleb 1990

4. Bertrand Fessad De foucaut, La Question de Sahara Occidental, **Revue Français**, **d'étude politiques afri** , N 199, Novembre 1977, Paris
5. Carlos ruiz miguel,elsahara occidental espana,historia, derecho analisis critico de la politica espanola, espana ;1995
6. Catarina lalovnovka la marocain adonne le papal – arabat devon and assadeur et de ses deus con seuls ausc émirats arabes unis Maghreb intelligence,accesed janvei 2021
7. Hammel G, PRAHALAD G. K la conquêtes de future (Interéditions, 1995)
8. Islam de France état monde Afrique luai 27-2020 accessed 03-01-2021
9. Klèmojen françoi, le conflie de Sahara esidenta , rivue Transfers de arment et losoaux, enstut françois de polemogie, paris 1989
10. MALEK BOUALEM.LAQUSTION LE SAHARA OUCCIDENTEL ET LA DERIO ENTERNATIONAL.ALGERIE 1983 P129
11. Mohammed Zakaria Abaudd ahab, Le conflit du Sahara Occidental: éta des lieux et, prerspeetives, **Estudio Africanos**, N 4, Enero, Eebrero, Bogotà – Colombia, dé 2012
12. Richard, A. Slaughter, "changing Methods in futures studies", in : Richard. A. slaugther, Futures beyond Dystopia : Creating social Foresight, futures and
13. Robert a ,nibet,history of the idea of progress, new york basic books,1980

14. Tony hadjes ,sahara occedental ,origine et jeusc une guerre au defert le harmatton, paris
15. World. Futuristics, vol 4, N°, 1980
16. Zardar : colonising the Future op.cit. BOWDER, B Futures Research and the Thirol
17. Zianddin sardar,the name sake ,future futures studies,futurology,futuristic,foresight-what is a name ?op;cit

03- المجلات والجرائد والرسائل الجامعية

1. أحمد سيد أحمد ، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات ، مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمية ، مصر ، 01 أكتوبر 2002
2. أحمد كمال أبوبكر، ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة السياسة الدولية ، 1988
3. بطرس بطرس غالي ، الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء ، مجلة السياسة الدولية العدد 44 مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية، مصر
4. بوعلام غمرسة لن يتحقق المغرب العربي المزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربية ، جريدة الشرق الأوسط الإكترونية العدد 12145، 28فيفري،
5. بوقارة حسين، السياسة الخارجية في منطقة المغرب العربي مع التركيز النزاع في الصحراء الغربية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الثاني كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003،2002، ص 131.
6. تدريس ولد القابلة حل قضية الصحراء لزال بعيدا و الخوف من التدخل الأمريكي بالمنطقة، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية العدد 1970، 2006
7. زين العزابي، قضية الصحراء الغربية والشوكة الي عفنت كامل الجسم – جريدة الخبير 27مارس 2014،

8. شرف كمال ، مجلة الخليج أنلاين ، تاريخ الدخول 03-01-2021
9. عبدالحميد السقاي، الصحراء الغربية بين الإستقلال ومطامع ملك المغرب التوسعية ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 13 ، ديسمبر 1975
10. عبدالحميد السقاي، الصحراء الغربية بين الإستقلال ومطامع ملك المغرب التوسعية ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 13 ، ديسمبر 1975
11. عبد العالي عبد القادر ، محاضرات في نظرية العلاقات الدولية ، جامعة طاهر مولاي جامعة سعيدة ، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم لسياسية والعلاقات الدولية ، 2009
12. عبد الله هداية، مشكلة الصحراء الغربية المجلة المصرية للقانون الدولي العدد الخامس 1975،
13. عبد الله وجال ، الصحراء الغربية الغزو الملكي ، أبعاد المؤامرة ، مجلة أول نوفمبر ، العدد الرابع عشر فيفري،1976
14. عبد الهادي جواد، موقف الأمريكي من القضية الصحراوية والدور اليهودي الإسرائيلي، مجلة عربنا الالكترونية، موريتانيا،سبتمبر 2007
15. فرج ناصر الحرياطي،صراع الصحراء الغربية ينتهي بالإستفتاء ، جريدة الأنباء الألكترونية ، الكويت . الإثنين 03 يناير
16. كارلوس لويس ميغيل، صحراء الغربية من الطريق القانوني والسياسي الطويل الى مخطط بيكر الثاني، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، 1308، 15 سبتمبر ، 2005
17. محمد اتريكن، توظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية ومسألة مسلسل الديمقراطي الشرعية والوثيقة الدستورية، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2012
18. محمد الميلي، من أجل تصور سليم لقضية صحراوية، مجلة الثقافة الجزائرية ، العدد السادس ، الجزائر،31مارس 1976

19. محمد عمرون ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 2005.1975 ، ماجستير فرع العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006
20. محمد عيسى الشرقاوي صراع الصحراء والمبادرة المغربية مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام، القاهرة مصر، 1981
21. نجيب المغربي ، من والثائق الجبهة الشعبية لتحرير جزر الكناري تنديدا باستمرار الوضع الاستعماري الذي ترزخ تحته إرخابيل جزر الكناري، مجلة الحواري المتمدن، الإلكترونية العدد 9207، 4 فيفري 2010
22. يحيبوعزيز،حقيقةمطالبالمغربالأقصىالتاريخيةحولالساقيةالحمراءاووادياالذهب،مجلةالأصالة،العدد 28 ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، جانفي 1976 .

04- المواقع الالكترونية ووسائل الأعلام المرئية

1. وائل بورشاشن ،تقرير يلامس تطور العلاقات الوطيدة بين المغرب والإمارات المتحدة ، هيسبريس ، تاريخ الدخول2021/01/01 ، مركز الجزيرة للبحث والدراسات ، مقتبس عن مقال لمصطفى جالي باحث في العلوم السياسية
2. التقي مولاي أبراهيم البوليساريو وعودة المغرب للإتحاد الإفريقي ، مجلة المستقبل الصحرواي المتوفرة على الرابط http// futura sahara.net
3. إدوارد كورنيش ،مقال حول مناهج استكشاف المستقبل ، ترجمة حسن الشريف ، تاريخ الإطلاع 2021/02/10 الساعة 18:30 http://www.almustaqbal.com.ib/stories.aspx?storyid=24316 8

4. بيومي كمال حسني بن رشيد نياف الجابري وآخرون ،إستشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة ، تطبيق السلاسل الزمنية ، ص 06 ، تاريخ الاطلاع 2021/02/10 (18:30) على الموقع الالكتروني

5. http://www.mohyssin.com/Down/load/research/doc/researc h15doc

6. محمد عزيز شكري ، حق تقرير المصير ، مقال منشور بموسوعة العلوم القانونية والاقتصادية الصادر عن هيئة http://wwwarab

7. 91- محمد بن قاسم عودة ، المغرب والعودة للإتحاد الأفريقي النقاشات والرهانات ، من الموقع الألكتروني http://at ajazeera;com

8. المغرب والإتحاد الإفريقي ، إعانات ما بعدها الانضمام 2017/08/17 www.aldjazeera.net.opinions

9. ميشالغوديه،وآخرون :الاستشرافالاستراتيجيللمؤسساتوالأقاليم ، ترجمة محمد سليم قلالة قيس الهمامي ، تاريخ الإطلاع على الموقع الألكتروني 22:30يوم 12/02/2021 ،tp://www.keepandshare.com/doc/2428795/traduction goodet ،michel

10. pdf-december-8-2010-6-28-pm-17- meg(application/pdfob)

11. رجاء غرب ، الأزمة الخفية تنفجر بين المغرب والإمارات ، قناة العالم مارس 2020، تاريخ الدخول يوم الأربعاء 03-01-2021

12. نص الإعلان كامل باللغة العربية من الموقع الإلكتروني لمكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينوسوتا الأمريكية ، أنظر الموقع htt//www1umn edu1 humanrts/arabe/b100 .html

13. 05- الوثائق الرسمية والنصوص المحفوظة

14. 96- الصحراء الغربية . رأي إستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 محكمة العدل الدولية الفقرة 162

15. 97- انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن السنة الخامسة والأربعون ملحق أبريل ومايو ويونيو 1990 الوثيقة s/2160

16. 98- أسبيون إيدي ، تعليق على إعلان حقوق الأشخاص المنتمون إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أولغوية ، منشور بدليل الأقليات الوثائق الرسمية للجمعية العام للأمم المتحدة ،الدورة الحادية وسبعون من الجلسة الخامسة، نيويورك16 أكتوبر 2016،

17. الوثائق الرسمية الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة وستون، ملحق رقم 23 (99A96/23- الفصل الثامن من جدول الأعمال، 3 نوفمبر 2014

18. 100- قضية الصحراء الغربية مشكلة تصفية الإستعمار وتقرير المصير . من المنشورات المحفوظة لدى وزارة الأعلام الصحراوية ، مؤرخ بتاريخ مارس 2002

19. 06- الخطابات الرسمية

20. 101- الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، مارس 1977

07- الملاحق

102 – الوثيقة رقم 01 ، خارطة الجمهورية العربية الصحراوية ، هيمن رايتش وتش،حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف ، د.ط،2008

الفهرس

فهـرس الموضوعـات

كلمة شكر

الإهداء

المقدمة .....

الفصل الأول : نزاعات الحدود في العالم العربي

المبحث الأول: جيوبوليتيقا الحدود العربية.....

المطلب الأول: النزاعات المسلحة و أثارها على الحدود .....

المطلب الثاني: مشكلة الحدود الجزائرية التونسية .....

المطلب الثالث : دور الاتفاقيات في الأزمات العربية "في المغرب العربي" .....

المطلب الرابع:أهمية إقليم الصحراء الغربية و انعكاسه على الجزائر و المغرب .....

المطلب الخامس: الأزمة الصحراوية و الدور العربي و الإقليمي فيها .....

المبحث الثاني :التصور القومي للحدود العربية و أهميتها .....

المطلب الأول: الأمن و الأمن القومي العربي.....

المطلب الثاني: طبيعة النزاعات العربية و آثرها على القومية العربية.....

المبحث الثالث: الدولة في العلاقات العابرة للقارات و دورها .....

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية العابرة للقارات و اثارها على الدول العربية .

الفصل الثاني : مجلس التعاون الخليجي و اراء حول العالم

المبحث الأول: ملتقى الحوار العربي التحرري .....

المطلب الأول: مفهوم الثورة من خلال العلاقات داخل المجتمع .....

المطلب الثاني :الوعي الثوري لدى الرأي العام و النخب العربية .....

المبحث الثاني: ثوارات القوى الناعمة في العالم العربي .....

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة العربية ومسارات حول الثورة والتغيير.....

المطلب الثاني: أهمية الديمقراطية لبناء الوعي العربي بضرورة التغيير والثورة .....

المبحث الثالث :الفضاء الجيوستراتيجي و الرهانات السياسية الجزائر أنموذجا .....

المطلب الأول:علاقات الجزائر الإستراتيجية بدول الجوار ودورها .....

المطب الثاني: العقيدة الأمنية للجزائريين ـالعامل التاريخي ـمشاكل الحدود و البعد الاستراتيجي

المبحث الرابع: الفكر القومي وتحرير الدول العربية.....

المطب الأول: علاقة الفكر القومي التحرري بثورة مصر (الناصرية) .....

المبحث الخامس: الثورة بين الشيوعية العربية والقومية العربية وأثرهما على الفكر التحرري ...

الفصل الثالث : المعطى الإستراتيجي الحديث للعالم العربي

المبحث الأول: الدور الجيوستراتيجي لجامعة الدول العربية في تقرير مصير الدول.....

المطلب الأول: تعريف جامعة الدول العربية .....

المطلب الثاني: خلفيات نشأة جامعة الدول العربية .....

المطلب الثالث: دور الجامعة العربية في حل النزاعات العربية الإقليمية .....

المبحث الثاني: تحرير الدول بين التنظيم السياسي والتدخل العسكري .....

المطلب الأول: جنوب السودان ومآلها .....

المطلب الثاني: التدخلات الإسرائيلية في الوطن العربي وموقف السلطة من الثورات العربية. ...

المطلب الفرعي: التدخل الدولي بين المفهوم والبعد الإنساني.....

المطلب الثالث: الثورات في الوطن العربي وأثر التدخل الأجنبي. .....

المبحث الثالث: القضايا العربية بين التنظير والحلول الواقعية.....

المطلب الأول: الأزمات العربية(الربيع العربي) و انعكاسه على مسار الجامعة العربية: .....

الفصل الرابع: الاستشراف السياسي والإستراتيجي وأساليبه

المبحث الأول .....

المطلب 01 : تعريف الاستشراف (الدراسات المستقبلية).....

المطلب02: الاستشراف السياسي وأنواعه.....
02 . الدراسات المستقبلية ما بعد التقليدية .....
المطلب 03 نظريات اتخاذ القرار في العلاقات الدولية .....
01 مفاهيم أساسية .....
02 دائرة رسم السياسة .....
02 نظرية الشطرنج في العلاقات الدولية .....
الخلفية التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية ودور المغرب فيها :.....
المبحث الأول إسقاط تحليلي لدور الإمارات العربية في قضية الصحراء الغربية .....
المطلب 01 . العلاقات المغربية مع الإمارات ودول الخليج العربي تاريخيا :.....
المطلب 02 . الدور الإماراتي في الصحراء الغربية وأهدافه .....
المبحث الثاني : الصحراء الغربية في عيون قرارات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ..
المطلب 03 . قرارات وبنود الأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية : .....
المطلب 04 . قرارات الإتحاد الإفريقي حول حق تقرير المصير .....
الفصل الخامس : الجانب التطبيقي : عبارة عن ملاحق بحثية لمسألة الصحراء الغربية
الملحق 01 الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية 1875.....
الملحق 02 اتفاق مدريد سنة 1975 .....
الملحق 03 المسلمات التاريخية للصحراء الغربية (لا تخضع لأي سلطان) .....
الملحق04 . قضية الصحراء الغربية في منظور المنظمات الدولية والإقليمية .....
الخاتمة .....
الملحق.....
قائمة المصادر والمراجع .....
فهرس الموضوعات .....

الملخص